IJA # 574

الثابت و المتغير في الاستراتيجية الاسرائيلية

Al-Thābit wa al-Mutaghayyir fī al-Istrātījīyyah al-Isrā'īlīyyah

Horowitz, Dan

Nicosia, 1986

دراسات وأبحاث

الثابت والمتغير
في الاستراتيجية الاسرائيلية

وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة

2
دراسات وأبحاث
الثابت والمتغير في الاستراتيجية الاسرائيلية

الثابت والمتغير

في الاستراتيجية الاسرائيلية

تأليف

أ. ايلون — يوسي بيليد

دان هوروفتيس — د. لومو هرونسون

د. أفرايم عنفر — ليفشيتس

ترجمة

المنار للصحافة والنشر المحدودة

تقديم

يزيد صايغ

320.9569'4 هوروفيتس، دان، وآخرون. الثابت والمتغير في النظرية الأمنية الاسرائيلية / تأليف دان هوروفيتس وآخرون. ترجمته الى العربية وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة. تقديم يزيد صايغ - نيقوسيا - وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ١٩٨٦، ص ٢٢٦.

جداول:

١ - العنوان، ٢ - اسرائيل، ٣ - الاستراتيجية، ٤ - اسلحة نووية، ٥ - حرب الكواكب، ٦ - النزاع العربي - الاسرائيلي.

ردمك 8 - 51 - 570 - 9963 ISBN

حقوق الطبع محفوظة:
وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة

ص.ب ٤٩٢٨
نيقوسيا - قبرص
الطبعة الاولى، آب ١٩٨٦

Manar Press & Publishing Agency Ltd.
P.O.Box 49[illegible] - CY
Tlx. 4638 - Mana
tel. 473577
Nicosia - Cyprus

المحتويات

تقديم		V
مقدمة	يزيد صايغ	VII
أمن اسرائيل القومي خلال ٣٥ عاماً من عمرها	أ. ايلون	I
الثابت والمتغير في النظرية الأمنية الاسرائيلية	دان هور وفيتس	33
الاستراتيجية الاسرائيلية منذ حرب يوم الغفران، فصاعدا	د. أفرايم عنفر	95
الاستراتيجية الاسرائيلية في الشرق الاوسط بعد توقيع اتفاق السلام بين مصر واسرائيل	يوسي بيليد	125
استراتيجية اسرائيل النووية من ديمونا وحتى بغداد	شلومو أهرونسون	143
حرب الكواكب	عوديد ليفشتيس	173

تقديم

تحرص «وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة» على ان تضع بين ايدي صانعي القرار والمسؤولين العرب (وجميعنا مسؤول) في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية، اهم ما ينشر في اسرائيل، بالعبرية، من مناقشات ودرسات وتحليلات تتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي واوضاع العدو الداخلية. وفي هذا السياق تقدم الوكالة مجموعة من الدراسات والابحاث، كتبها عدد من كبار المفكرين والاستراتيجيين والقادة السياسيين، تلقي نظرة اسرائيلية على مستقبل الكيان الصهيوني واحتمالاته في ضوء فهمهم لوقائعه الماضية وتطوراتها.

فاسرائيل مازالت تعتبر نفسها بعد نحو ٤٠ عاما على انشائها اداة لتحقيق المشروع الصهيوني الطامح الى إقامة وطن قومي لجميع اليهود. والفلسطينيون لا يستطيعون القبول بذلك فوق ارضهم وعلى حسابهم. كما ان العرب، اشقاء الفلسطينيين، لا يستطيعون النظر الى اسرائيل الا كمستعمر غاز يطمح الى التوسع على حسابهم ايضا.

يقال ان معرفة العدو جزء من الصراع معه، ونسمح لانفسنا بالقول ان معرفة العدو هي الشرط الاول للصراع معه، مهما كانت اشكال هذا الصراع، ومهما تباينت الآراء حولها. ومن هنا اهمية ترجمة ونشر هذه الدراسات.

هذا الكتاب «الثابت والمتغير في النظرية الأمنية الاسرائيلية» يعرض للواقع الأمني الذي تعيشه اسرائيل، كما يتصوره الاسرائيليون. وتتناول الدراسات الواردة فيه تطور الفهم الأمني الاسرائيلي والردود التي وضعت استجابة له، اضافة الى تصور تطوراتها مستقبلاً.

وقد ثبتنا مصدر كل منها وعرفنا بكتابها، املين ان تسهم مع غيرها من الدراسات والابحاث حول العدو في صياغة الرد العربي المطلوب.

الناشر

مقدمة

يزيد صايغ

«هل تملك اسرائيل اليوم مفهوما امنيا مبلورا؟ وهل تم ترجمة هذا المفهوم الى نظرية امنية واهداف حربية؟ هل ينسجم المفهوم والنظرية مع الوضع الحالي، بجوانبه المتعددة، لاجراء اصلاحات في المفهوم القائم؟ اذا كان قائما بالفعل، او هل يجب البدء من البداية؟»[1].

يلخص احد المعلقين الاسرائيليين بهذه الكلمات، المعضلة الجوهرية التي تواجه قيادة المؤسسة السياسية ـ العسكرية اليوم، في منتصف عقد الثمانينات، والمتعلقة بالدور الفعلي الذي يفترض ان تلعبه الاداة العسكرية مستقبلا. فبعد ان خاضت اسرائيل الحروب الهجومية والدفاعية، وصلت، بعد حرب لبنان في صيف ١٩٨٢، الى وضع ضاع فيه الفكر الاستراتيجي[2] فهل يترتب على الجيش تأمين الدفاع، ام عليه تأمين عنصر الردع (الذي يشمل قدرة هجومية ذات مصداقية لدعم الموقف الدفاعي)، ام سيقوم بفرض اهداف السياسة الاسرائيلية فرضا على الدول العربية؟

وقد عبر عن اختلاط الاتجاهات عدد من المفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين من خلال آراء واسئلة طرحوها حول طبيعة حرب ١٩٨٢، وحول طبيعة مهام الجيش الاسرائيلي في المرحلة اللاحقة. ويرى احدهم ان الجيش وصل ذروة العقيدة الهجومية عام ١٩٨٢، حين حول المقاربة العسكرية الى اداة سياسية من خلال «مواصلة الدبلوماسية بسبل اخرى»[3]. فيما يضيف كاتب آخر ان حرب ١٩٨٢ اظهرت العودة الى منطق «الاسباب المبررة» لخوض الحرب، مما يعكس الانتقال من موقف دفاعي او حتى رادع الى ربط المسلك العسكري (الهجومي) بمدى التزام الجانب العربي بحدود

سياسية ـ عسكرية ـ جغرافية تضعها اسرائيل ـ اي فرض الخريطة الاسرائيلية على الاخرين من خلال التهديد الضمني او العلني بخوض الحرب[٤]. لكن بعض المعلقين يعتقد ان عهد «الضربة القاضية» قد ولى، نظرا الى الكلفة الباهظة لخوض الحرب الحديثة ومعدل الاستنزاف المرتفع للبشر والمعدات، مما يضعف احتمال اللجوء الى الهجوم الوقائي ضد العرب تمييزا عن الهجوم الاستباقي[٥]. فيبدو وكأن ثمة ارتباك يسود الاوساط القيادية الاسرائيلية حول النظرية الامنية للعقد المقبل، ويعود ذلك الى الارتباك حول دور الجيش الاسرائيلي وطبيعة الاهداف التي يفترض ان يخدمها.

لو عدنا الى الوراء، كما يفعل مؤلفو بعض الدراسات التي يحتوي عليها هذا الكتاب، لوجدنا ان النظرية الامنية الاسرائيلية، ومعها العقيدة العسكرية، قد مرت بمراحل متعاقبة عدة منذ منتصف الخمسينات. وهناك ما ظل ثابتا وما تغير. وربما يصح تلخيص المأزق الاسرائيلي الحالي بالقول، ان اسرائيل قد دخلت مرحلة جديدة تتسم بمعطيات سياسية / استراتيجية / امنية، وبالتالي عسكرية، جديدة، دون مؤشر واضح يدلها على المبادىء النظرية العسكرية التي يجب اختيارها. ويلاحظ ان هذه المرحلة الجديدة قد ابتدأت عمليا في فترة ١٩٧٩ ـ١٩٨١، اي بعد التوقيع على معاهدة كامب ديفيد، ومع الانتهاء من عملية التوسع الكمي والتطور النوعي التي اطلقها الجيش الاسرائيلي في اعقاب حرب ١٩٧٣. فجاءت حرب ١٩٨٢ لتسلط الضوء على الطبيعة الفنية والسياسية ـ الاستراتيجية لذلك التحول؛ ولتشير الى تطور الحلم الاسرائيلي ليشمل التصرف كقوة عظمى اقليمية. لكن لم يبدأ التحول في العام ١٩٨٢، بدليل سعي اسرائيل الى فرض هيمنتها على الدول العربية بواسطة قدرتها على «قذف» القوة كما اشار اسقاط طائرتي هليكوبتر سوريتين فوق الارض اللبنانية في ربيع ١٩٨١ والاغارة على المفاعل النووي العراقي في ايار / مايو من العام ذاته وقصف قلب بيروت خلال المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية في تموز / يوليو. حتى انه يبدو وكأن حرب ١٩٨٢، اذا فعلت شيئا، قد القت الشك حول امكانية فرض الحلول السياسية الدائمة بواسطة القوة العسكرية الاسرائيلية، كما اظهر الفشل الواضح في تحقيق الاهداف الاساسية لتلك الحرب: انهاء م.ت.ف. سياسيا وعسكريا (في لبنان والارض المحتلة على حد سواء). اقامة نظام جديد في لبنان (يعقد صلحا مع اسرائيل)، وطرد سوريا من لبنان[٦].

تجد اسرائيل نفسها اليوم، اذن، في منتصف الطريق بين خيارات واحتمالات عدة. فقد اظهرت في صيف ١٩٨٢، قدرة جيشها على انزال الهزيمة بالاسلحة

التقليدية لدى الخصم العربي، واظهرت مدى فعالية النظم الحديثة كثيفة التكنولوجيا حيث تعمل ضمن نظام اوسع للقيادة والسيطرة والاتصال والاستطلاع. واظهرت اسرائيل مدى طول ذراعها العسكرية. غير أن التجربة ذاتها لم تكشف المحدوديات السياسية للعمل العسكري فحسب، بل ودلت على الكلفة البشرية والمالية الباهظة للقتال في المعركة الحديثة ايضا. وقد ثبت، خلال حرب ١٩٨٢، ان ملاحي الجو والدروع، اللذين طالما اعتبرا سيدا الموقف الميداني وصاحبا الحسم الاستراتيجي، لم يعودا قادرين على سحق العدو بسهولة وبسرعة. بل تمكنت القوات السورية الفاقدة للغطاء الجوي أن تؤخر التقدم الاسرائيلي في سهل البقاع وفي جوار طريق بيروت ـ دمشق وان توقع الخسائر الجسيمة بالمهاجمين. فبات الفوز نفسه امرا مكلفا، مما يثير السؤال: هل تتحمل اسرائيل ان تفوز؟ او بكلمة اوضح، هل تتحمل اسرائيل ان تخوض القتال التقليدي؟

أثر حرب ١٩٧٣ على الاستراتيجية الاسرائيلية

تتردد القيادة الاسرائيلية حاليا في سياق تبني احد المبادىء التي كانت تعتمدها في مراحل سابقة. فقد انتقل تركيز النظرية الامنية الاسرائيلية من فكرة «الحرب الخاطفة» التي تتضمن نقل المعركة بسرعة الى ارض العدو تنفيذا لضربة وقائية او استباقية، بعد تطبيقها الناجح في حرب ١٩٦٧، الى مفهوم «الحدود القابلة للدفاع». وشعرت اسرائيل، عندئذ، انها تقدر على تحمل الصدمة الاولى لهجوم عربي قبل الانتقال الى الهجوم المضاد العام، فهي لا تحتاج الى توجيه الضربة الاولى استباقا او وقاية.

لكن جاءت حرب ١٩٧٣ لتبدد عدة اوهام اسرائيلية، ولتحث راسمي النظرية الامنية والعقيدة العسكرية على تعديل مفاهيمهم. فقد ثبت، اولا، ان الحدود القابلة للدفاع لا تضمن منع الجيوش العربية من احراز التقدم الفوري، علما ان وجود المناطق العازلة قد ساهم في امتصاص الهجوم واتاحة الوقت لاحضار النجدات. ولكن فشل مفهوم التكتيك الدفاعي المزدوج لدمج خطوط التحصينات الامامية مع الوحدات المتحركة الخلفية، وخصوصا في الجبهة المصرية، حيث وجد المجال لخوض الحرب المتحركة (المدرعة). وثبت، ثانيا، أن الخوف من الفشل لم يعد يردع القيادات العربية عن خوض القتال والمبادرة به. كما ظهر بقوة خلال حرب ١٩٧٣ أن القتال

يلتهم كميات ضخمة من المعدات واعداد من الرجال، مما أعاد التأكيد على ضرورة خوض وحسم المعركة بسرعة بهدف عدم السماح بنشوء حالة استنزاف وبهدف تجنب القتال على عدة جبهات معا. وقد عزز هذا الشعور رغبة اسرائيل في حسم المعركة لصالحها لاستباق تدخل القوى العظمى، مما سيجمد الموقف ويخفف وطأة الضغط العسكري الاسرائيلي على الارادة السياسية العربية[٧].

لم تتغير النظرية الامنية الاسرائيلية كثيرا في فترة ما بعد حرب ١٩٧٣، وخصوصا حتى العام ١٩٨١، علما ان تغيرات عدة طرأت على طبيعة الاداة العسكرية الاسرائيلية وعقيدة استخدامها. فقد تقرر مضاعفة الحجم الاجمالي للجيش، بكافة اسلحته، وزيادة كميات المعدات وعدد الافراد، بهدف توفير قوة دفاعية قائمة جاهزة على العمل الفوري[٨]. وهكذا تأمنت قدرة على رد الهجوم العربي خلال ساعاته الاولى، دونما حاجة الى نقل الوحدات من جبهة الى اخرى، وخاصة انه تم تكديس كميات من الذخائر في كل منطقة، وتم تطوير نظام تعبئة الاحتياط. غير ان التغير الاهم تمثل في التحولات النوعية التي ادخلت على مختلف صنوف الاسلحة. فتم الحصول على آلاف ناقلات الجنود المدرعة، حتى اصبحت المشاة مؤللة كليا، ومئات المدافع الذاتية الحركة، فيما تم تطوير دبابة جديدة ذات خصائص تكتيكية معينة. هذا، وتم اقتناء طرازات جديدة من طائرات القتال وزوارق الصواريخ، تتمتع بمدى اطول. وقد تم توفير مجموعة واسعة من النظم والمعدات الفرعية، كأجهزة الاتصال والتصفيح الحديث ونظم كبح الحرائق وغيرها.

الا ان العنصر النوعي الجديد الاهم قد تمثل بتوفير «مضاعفات قوة» عدة. فقد تم تطوير نظم القيادة والسيطرة والاتصال والاستخبارات (جمع المعلومات ـ الاستطلاع)، العاملة بالكومبيوتر، كي تزيد نسبة الاستفادة من الموارد القتالية المتوفرة ضد الاهداف السانحة وبأفضل الطرق. فأدخلت مجموعة من المعدات الخاصة بذلك الدور، كطائرات الاستطلاع دون طيارين والصهاريج الطائرة وطائرات الانذار المبكر (هوك ـ آي ـ ٢) والحاسبات الالكترونية لضبط وتوجيه الرماية، عدا مجموعة واسعة من الذخائر «الذكية». هذه المعدات، التي تم دمجها بكفاءة داخل وحدات القتال والاسناد ضمن مختلف صنوف الاسلحة، هي التي أتاحت لاسرائيل اسقاط ٨١ طائرة سورية بلا خسارة ذاتية في حزيران / يونيو ١٩٨٢. وهذا النمو في القدرة القتالية للكم ذاته من الرجال ونظم الاسلحة الرئيسية هو ايضا الذي شجع الطموحات الاقليمية للقيادة الاسرائيلية ودفعها الى محاولة الانتقال من مبدأ الهجوم

في سبيل الدفاع الى مبدأ الهجوم في سبيل فرض الاهداف السياسية ـ أي تحول الجيش الاسرائيلي الى اداة سياسية اقليمية مثلما سبق له ان تحول عنصرا في الحياة السياسية الاسرائيلية الداخلية[٩].

اما على صعيد العقيدة العسكرية، اي الاستخدام القتالي للاداة العسكرية، فيظهر ان المبادىء العملياتية لم تتغير كثيرا، وان طرأ بعض التعديل على التكتيكات. وبشكل أساسي، ظل الجيش الاسرائيلي يعتمد على الحرب المدرعة السريعة الحركة والعميقة الاختراق، مما يعني احتفاظ الدبابة لموقع الصدارة في النسق القتالي البري. وابقى على الدور المرسوم لسلاح الجو اثناء حرب ١٩٨٣، دون عودة الى النظر اليه كسلاح الحسم الاستراتيجي كما في حرب ١٩٦٧. فاذا كان هناك تغير في دور الطائرات، فهو اناطة مهمة رئيسية اضافية إليها هي، تدمير شبكات الدفاع الجوي المعادية. واذا كانت معارك ١٩٧٣ قد أثرت على المبدأ العملياتي الاسرائيلي، بسبب ارتفاع استهلاك المعدات وفعالية الصواريخ المضادة للدبابات والطائرات، فتمثل ذلك ليس بالتخلي عن الهجوم المدرع او عن الاعتماد على الطيران لتحقيق التفوق الجوي والسيطرة على الميدان، بل بالبحث عن سبل تعزيز مكانة الدبابة بالرغم من التهديدات.

فجاءت التعديلات جزئية اذن، وهدفت الى دعم الدبابات اساسا. وكان ذلك من خلال قيام سلاح الجو بالسيطرة على الاجواء، وقيام المشاة المؤللة والمدفعية المتحركة بمرافقة الدبابات والتغلب على المشاة المعادية من اجل اعادة فتح الطريق امام تقدم الدروع مجددا. ويعني ذلك ايضا انه لم يتم تطوير قدرة الطائرات على تقديم الاسناد القريب الى الدبابات، وهو الدور المفقود في حرب ١٩٧٣، بل تم توكيل تلك المهمة الى المدفعية التي باتت تستخدم نظم استطلاع ومعلومات تكتيكية الكترونية لتوجيه الرماية الدقيقة والفورية. فربما يتمثل احد الاختلافات الاوضح في المبدء العملياتي بظهور نمط العمليات المشتركة للدبابات والمشاة المدفعية.

عند مراجعة الاساليب القتالية الاسرائيلية خلال وبعد حرب ١٩٧٣، نجد ان غالبية انواع الاسلحة والوحدات لم تتعرض الى تغيير جذري في دورها ونمط قتالها، لكن تم تزويدها بمعدات وذخائر جديدة تمكنها من القيام بدورها المعهود، رغم تغير قدرات العدو وطبيعة الميدان. ومن هذه المعدات الحاسبات الالكترونية والذخائر الموجهة واجهزة التشويش الالكتروني. وتقدم الدبابة «مركفاه» مثالا مركزيا على ذلك، اذ تم تطوير آلية تحمل زمرة من الجنود وتتزود بنظم كبح الحرائق واجهزة

ضبط وتوجيه الرماية وبحاسبات الكترونية وبتصفيح جديد فعال. وكل ذلك كي تقدر الدبابة على البقاء «ملك الميدان» وكي تحتفظ بحركيتها الميدانية، غير آبهة للعراقيل التي برزت خلال حرب ١٩٧٣. كما تقدم طائرات الهليكوبتر مثالا ثانيا مناسبا، اذ دخلت الطائرات العمودية الهجومية الى الخدمة الفعلية في الدور المضاد للدبابات عقب تلك الحرب (١٩٧٣) واستنادا الى خبراتها، لكنها لم تدشن نظرية قتالية جديدة، بل عملت كمجرد سلاح جديد مضاد للدروع حسب التكتيكات المعهودة. فلم تقلب نظم الاسلحة الرئيسية الجديدة، من جوية وبحرية وبرية وصاروخية، الكثير في النمط القتالي، بقدر ما أضافت جوانب فنية وتكتيكية معينة استجابة لضرورة زيادة مدى ودقة الذخائر وقدرتها على خرق الاهداف وتعزيز الحماية الذاتية (اي تمكينها من البقاء على قيد الحياة في داخل ساحة القتال لوقت اطول).

تبقى القضية الجوهرية، عند مناقشة هذه التطورات الكمية والنوعية في الاداة العسكرية الاسرائيلية، هي وقع كل ذلك على الاستراتيجية العسكرية ـ الامنية الشاملة. فقد بدا لبعض القادة الاسرائيليين، مثل اريئيل شارون، ان التحول النوعي في الجيش الاسرائيلي يتيح قفزة نوعية في النظرية الامنية الاسرائيلية، من خلال القدرة على «قذف» القوة وعلى ابادة الاسلحة العربية بواسطة قوة اصغر بكثير تتمتع بتنظيم أفضل و«مفتاح» تكنولوجي. فتبلور الميل، وخصوصا بعد العام ١٩٨١، نحو الانتقال الى نظرية امنية تستند الى «خطوط حمر» ترسمها اسرائيل فيما يتعلق بالقضايا السياسية والتسليحية (والنووية) الخاصة بالدول العربية، معتبرة اي تجاوز لها مبررا لبدء الحرب ـ ويعني ذلك التخلي عن مفاهيم الضربة الوقائية والاستباقية وتبني مفهوم ضمان التفوق العسكري.

الا ان حرب ١٩٨٢ وجهت ضربة قاسية، وان لم تكن قاضية، لهذا النزوع. فقد ثبت، على المستوى العسكري، عجز «جعبة» المفاجآت الاسرائيلية عن سحق القوات الرئيسية العربية او عن شل قياداتها، وذلك حتى لو حقق الاسرائيليون نجاحات تكتيكية باهرة. بل ظهر أن قدرة الجيش الاسرائيلي على تحقيق الفوز في أية مواجهة، لم تؤد الى تشتيت المدافعين أو تقويض دفاعهم، خلافا لتجربة الماضي حين كان يؤدي افلات المبادرة وبروز المفاجآت الى ارتباك وانحلال الوحدات العربية أحيانا. فوجدت اسرائيل انها قد كشفت أكثر ما لديها من عتاد سلاحي والكتروني حديث ومن نمط عمل مندمج (سلاح قيادة ـ اتصال ـ استطلاع) مقابل مكاسب

جغرافية وعسكرية محدودة في مواجهة غير مصيرية بالنسبة اليها. وهنا اكتشفت القيادة الاسرائيلية ان الافتقار الى القدرة على تحقيق الحسم الاستراتيجي يبعد احتمال ترجمة الانجاز العملياتي الى رصيد سياسي[١١].

سلّة الخيارات الاستراتيجية الاسرائيلية

توجد مجموعة من العوامل المتنامية خلال العقد المنصرم التي تتضافر لتخلق المأزق الاستراتيجي الاسرائيلي الحالي. فقد تردي الوضع الاقتصادي الاسرائيلي، بسبب الانفاق الدفاعي والخلل البنيوي لطبيعة الاقتصاد والمجتمع / الكيان الاسرائيليين، مما يؤثر على حالة الدينونة والبطالة والسيولة المالية. يقابل ذلك تزايد القدرة العربية، بفضل تحسين التدريب والتنظيم وتعلم دورس الماضي وبفضل ارتفاع المهارات والخبرة الفنية وتعاظم كمية نظم الاسلحة الحديثة. وصحيح ان نواقص عديدة هامة ما زالت تشوب قدرة الجيوش العربية على استخدام اسلحتها ووحداتها المقاتلة بطاقتها القصوى، غير ان وفرة تلك النظم والوحدات تعني اشباع ساحة المعركة وتأمين الحد الادنى من القدرة والاصرار على مواصلة الدفاع ـ وحتى عند فقدان المبادرة أو التعرض للمفاجأة والعزل.

لقد تبلورت ثلاثة اتجاهات في البيئة الميدانية العملياتية لاسرائيل، بعد حرب ١٩٧٣، تعززت منذ عام ١٩٨٢. ويتمثل الاتجاه الاول في الجمود المتزايد للميدان. فقد أقامت كافة الجيوش الخطوط الدفاعية المحصنة بالعمق في قواطع طويلة من حدودها. كما نمت الجيوش حجما، حتى باتت اهم الجبهات مشبعة بالرجال والعتاد وبالعمق ايضا. ويعني ذلك ان اختراق المواقع الدفاعية والتوغل الى عمق ارض العدو بات امرا صعبا للغاية، اي ضاعت ميزة الحركية والمرونة العملياتية وسرعة الحركة، مما يعني بدوره فقدان اثر «الصدمة» التي تكسر ظهر الدفاع عسكريا وتشل جهازه «العصبي» (قيادته العليا ونظام السيطرة والاتصال).

يتبع مما سبق اتجاه ثان، يتمثل بارتفاع معدل استنزاف الطاقة العسكرية خلال القتال الى مستويات تكاد ان تفوق قدرة تحمل المتحاربين اقتصاديا وبشريا وعسكريا. فقد تبين، خلال حرب ١٩٧٣ وكذلك خلال المواجهة السورية ـ الاسرائيلية المحدودة في حرب ١٩٨٢، ان تطور القوات المقاتلة ونظم اسلحتها لم يلغ الاضطرار الى خوض المعارك الطاحنة، ولم يخفف معدل استهلاك المعدات. والاهم من فقدان

المعدات هو التعرض الى خسائر بشرية كبيرة نتيجة الاضطرار الى استخدام المشاة لتطهير المواقع العنيدة ووجوب مهاجمتها مباشرة عندما تعجز الاسلحة البعيدة المدى (الطائرات، المدفعية، الصواريخ) عن ارباكها او حملها على الهروب[١٢]. أي أن الاتجاه الاساسي هو الدفع الى المزيد من مشاركة المشاة والعنصر البشري عموما في المعركة، كلما تعقدت التكنولوجيا، خلافا لامال وتوقعات القادة الاسرائيليين.

ظهر، ثالثا، الاتجاه نحو تغيير حدود ساحة المعركة، بحيث اتسعت الرقعة، كلما ازداد مدى ودقة نظم الاسلحة العاملة في الشرق الاوسط. فقد ادت الحرب الاسرائيلية عام ١٩٨٢، فيما ادت اليه، الى حصول سوريا على صواريخ أرض - جو البعيدة المدى من طراز «سام - ٥» وصواريخ ارض - ارض من طراز «سكاد» واخرى باليستيكية من طراز «س.س. - ٢١» وصواريخ سطح - بحر من طراز «س.س. ن - ١١» السوفياتية الصنع، مما يعني القدرة على اصابة الاهداف الحيوية في قلب المياه والاراضي والاجواء الاسرائيلية، انطلاقا من الداخل السوري. بل ان احتمال حصول الاردن على صواريخ ارض - جو بمدى ٤٠ كيلو متر يشير الى امكانية تغطية العمق الاسرائيلي بنيران نظم اسلحة لا يمكن اعتبارها غير تكتيكية. فيبدو، من جهة، ان ما هو تكتيكي ربما يحمل اهمية استراتيجية بالنسبة الى اسرائيل (وهو الامر الذي اعتادت عليه منذ قيام الدولة)، ومن الجهة الاخرى، ان ما هو استراتيجي سرعان ما يتم «تقزيمه» او «تحجيمه» ليصبح عملياتيا او حتى تكتيكيا. وذلك امر لم تعتده اسرائيل ويهددها بالغاء بعض افضلياتها - اولاها مفهوم «الحدود القابلة للدفاع». فصحيح ان المناطق العازلة ووجود القوات البرية الكثيفة ما زالت تشكل عائقا اساسيا في وجه أي هجوم عربي، لكنها لا تمنع الدول العربية من «قذف القوة» ومحاولة التأثير على الارادة الاسرائيلية، متجاوزة العوازل كليا. فأين أصبح «العمق الاستراتيجي»؟

ان الاثر المجتمع لهذه الخطوط الثلاثة - جمود الميدان وارتفاع الكلفة وفقدان العمق - يهدد القيادة الاسرائيلية بتفريغ بعض مفاهيمها من مضمونها وبتقليص فعالية او مجال تنفيذ بعض المفاهيم الاخرى. فيصعب القيام بالضربات «القاضية»، كما يصعب فرض الحقائق او الهزيمة السياسية بواسطة القوة العسكرية. مما يعني ان اسرائيل ستضطر الى الاكتفاء بمجموعة حلول جزئية تستند الى خليط من الوسائل الهجومية - الدفاعية. فما زال بامكانها توجيه الضربات الوقائية الى جيوش عربية تقترب قوتها من الخط الاحمر الخطر، علما ان اسرائيل ستميل الى تجنب أي صدام

مسلح سوى عند التأكد من النية العربية باطلاق هجوم وشيك، نظرا الى الرغبة بتفادي العواقب البشرية والمالية والسياسية. لذلك فيرجح ان تضبط اسرائيل نفسها ازاء النمو العسكري العربي، وان تقوم فقط بالضربات الاستباقية، علما ان ذلك لا يمنعها من تنفيذ ضربات «جراحية» محدودة لتدمير سلاح معين يهددها، كبطاريات الصواريخ المضادة للطائرات، لو وضعت على مشارف غور الاردن، مثلا. ويرجح ايضا ان تدعم اسرائيل مصداقية ردعها من خلال الاستمرار باستعراض قدرتها على «قذف القوة»، كما حصل في نهاية صيف ١٩٨٥ عندما اغارت طائراتها على مقر قيادة م.ت.ف. في تونس. فلن تتوقع ان يؤدي القصف «الاستراتيجي» الى قلت المعطيات السياسية، استنادا الى التجربة الماضية، لكن بوسعه ارباك الخصم وتوجيه الانذار اليه.

تبقى العبرة الاساسية، نهاية، ان اسرائيل تواجه احتمال فقدان السيطرة على مجريات الامور الاستراتيجية والامنية في المنطقة المحيطة بها، نظرا الى تآكل فعالية ركائز المفاهيم في نظريتها الامنية. ويحصل ذلك بوقت يصعب عليها فيه السماح بفقدان زمام الامور، لكنه ايضا وقت يصعب فيه تحقيق نفس درجة التفوق وكسر الارادة كما في السابق. ويبدو ان ثمن المحافظة على القوة العسكرية (ولا نقول تنميتها) وثمن استخدامها يرتفع باستمرار، مقابل تراجع تدريجي في هامش التفوق على الخصم العربي. حتى ان اكثرية التحسينات التكنولوجية التي تدخل على المعدات الاسرائيلية غدت تفصيلية ومحدودة الاثر في الميزان العام، اذ انها تمثل المزيد من النوع ذاته وليس نوعا جديدا. ولن يتغير هذا الوضع في الامد المنظور سوى بادخال عنصر تسليحي او عقيدي جديد يعيد قلب الموازين جذريا.

يتمثل اول الخيارات، ابسطها وادناها حظا من حيث فرص النجاح الميداني وطول فترة التأثير، بتطوير في الاستخدام العملياتي للاسلحة التقليدية. ونقصد عمليا اللجوء الى طائرات الهليكوبتر من مختلف الاحجام والانواع لاضافة بعد جديد للمعركة البرية الحاسمة، بهدف كسر الجمود واعادة الزخم وسرعة الحركة ومرونتها الى الحرب المدرعة. فيمكن نقل الكتائب الكاملة، ومعها الاليات والمدفعية الخفيفة، الى ما وراء الخطوط الدفاعية المعادية، بهدف عزل القوات المدافعة وخلق مواطىء القدم التي تنطلق نحوها القوات البرية الصديقة بعد الاختراق عبر الفجوات التي

تساعد على فتحها القوات المجوقلة. لكن يصح القول ان مثل هذا التطور لن يدوم اثره طويلا ولن يخفف حجم الاصابات كثيرا، وان اتاح حسم المعركة على المستويين التكتيكي والعملياتي.

اما الخيار الثاني، فهو تطوير اسلحة «تقليدية» (للتمييز عن الاسلحة النووية) تعتمد التكنولوجيا الحديثة، لتضاعف مفعول القوة الاسرائيلية ضد اية اعداد من الاسلحة العربية[١٣]. ويتجسد المثل الاوضح على ذلك في الاسلحة العاملة بواسطة اشعة اللايزر، والتي يمكنها ان تلعب دورا مؤثرا في القتال الدفاعي خصوصا، والهجومي لاحقا. لكن تكمن الثغرة في هذا المجال بكون التكنولوجيا اللايزرية جنينية نسبيا، ويصعب ان تدخل الاسلحة الفعالة الى الخدمة قبل نهاية القرن العشرين.

يوجد خيار ثالث لدى اسرائيل، يتميز بكونه جاهزا، الا وهو الخيار النووي[١٤]. ويتركز السؤال العملي ليس حول قدرة اسرائيل على انتاج الاسلحة او حيازتها الفعلية لها، بل حول جدوى تبني سياسة الاعلان الصريح عن امتلاكها والاستعداد لاستخدامها ضمن ظروف معينة وتوجد مجموعة محاذير هامة تؤخر مثل هذا الانتقال، يتمثل اهمها بموقف القوى الخارجية وباحتمال فتح المجال امام الدول العربية بسلوك نفس الطريق، كما توجد مخاطر تأثر السكان والاقتصاد في اسرائيل مباشرة بالاشعاع الذري الناتج عن الانفجارات النووية، مما يدفع نحو اعتبار السلاح الذري الملجأ الاخير، مما يدفع بدوره الى عدم الافصاح عنه رسميا لئلا يفقد اثره الرادع. ويضاف الى ما سبق كون الاعتماد على الردع النووي، او حتى على اي سلاح «سحري» كتلك العاملة بأشعة اللايزر، لا يلغي الاضطرار الى خوض المعارك التقليدية حين لا يرتبط الامر بحرب مصيرية او شاملة. وصحيح ان اسرائيل ستكون قد امنت الدفاع الكياني بواسطة السلاح النووي، لكنها ستظل مرغمة على الاحتفاظ بقوة تقليدية رئيسية ومتطورة ومكلفة لدرء سلم المخاطر الكائنة. دون ذلك، فستظل اسرائيل بحاجة الى نظرية امنية تقود استخدامها لقوتها التقليدية، وخاصة انه يبدو انها لن تتبنى سياسة الردع النووي العلني في المستقبل المنظور.

وتبقى الكلمة النهائية حول مكونات مثل تلك النظرية الامنية لمؤلفي الدراسات التالية.

الهوامش

١ ـ طلي زيلنغر، دافار، ١٩٨٦/١/٧. الترجمة العربية في **الملف**، نيقوسيا، المجلد ٢، العدد ١١ (٢٣)، شباط (فبراير) ١٩٨٦، ص ١٠١٦.

٢ ـ يعبر عوديد ليفشيتس عن ذلك بالقول ان الاهتمام بالرد على صواريخ كاتيوشا أو القنابل اليدوية الفلسطينية قد ادى الى اضمحلال الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي. انظر مقاله في هذا المجلد. ص 187 – 208

٣ ـ انظر مقال دان هوروفيتس «الثابت والمتغير في النظرية الاسرائيلية» في هذا المجلد. ص33

٤ ـ انظر مقال افرايم عنفر «الاستراتيجية الاسرائيلية منذ حرب يوم الغفران فصاعدا»، في هذا المجلد. ص 95 – 119

٥ ـ هذه آراء يطرحها أليكس فيشمان في «نهاية عهد الضربة القاضية»، **عل همشمار**، الترجمة العربية في نشرة م.د.ف، بيروت، السنة الثالثة عشرة، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٨٦، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١. وفي «قطرات حرب من المزراب الاعلى» **عل همشمار**، الترجمة العربية في **التقرير العسكري**، نيقوسيا، العدد ١١، شباط (فبراير) ١٩٨٦، ص ١٨ ـ ٢٢.

٦ ـ هذا هو تقييم العديد من الكتاب الاسرائيليين. انظر مثلا زئيف شيف وايهود يعرى.
Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, **Israel's Lebanon War,** Sinon and Schuster, New York, 1984.

وقد حدد المؤلفان هذه الاهداف الحقيقية للحرب، وكذلك فعل افرايم كارش:
Ephraim Karsh, **The Cautions Bear: Soviet Military Engagement in The Middle East Wars in the Post-1967 Era,** Jerusalem, Jcss No.3,1985, P.85.

٧ ـ يؤكد ذلك الكاتب الاستراتيجي الاميركي جون مير شايمر:
John Mear Sheimer, **Conventional Deterrence,** Cornell University Press, Ithaca and London, 1983, P135.

٨ ـ مما ساعد ايضا في المبادأة بهجوم ١٩٨٢ دون تعبئة مسبقة للاحتياط، ودون تفريغ الجبهات الاخرى. انظر اللواء (متقاعد) متتياهو بيليد:
Mattityahu Peled, **Politicel** Role of Israel's Army, Middle East International. London, No. 191,7 Jan. 1983, P 12.

٩ ـ يلاحظ هذا التحول من «اداة ردع الى اداة استخدام سياسي» في مقال دان هوروفيتس «الثابت والمتغير في النظرية الامنية الاسرائيلية»، هذا المجلد، ص ويدرس كاتب اسرائيلي ظاهرة الدور السياسي الداخلي للجيش الاسرائيلي:
Yaram Peri, **Between Battles: Israeli Military in Politics,** Combridge University Press, Combridge, 1983.

١٠ ـ انعكس هذا الانتقال في المفاهيم، مثلا، في صياغة مصطلح حرب «الخيار واللاخيار» للدلالة على التمييز بين الدافع الهجومي والدفاعي اساسا. انظر مقال اهرون ياريف.

١١ ـ انظر هوروفيتس في «الثابت والمتغير»، هذا المجلد، ص. . . . . ويعلق كاتب عسكري اميركي على انكشاف امر الاسرار الالكترونية الاسرائيلية:
Anthony Cordesman, Syrian-Israeli C31. NATO'S Third Fornt, Unpublished Paper. 7 Jan. 1984.

١٢ ـ بلغ معدل القتلى الاسرائيليين في مواجهة السوريين خلال حرب ١٩٨٢، ٥٥ يوميا خلال معركة ضيقة النطاق لم تشمل سوى فرقة واحدة، او حتى لواء في الخط الامامي. بينما بلغ المعدل خلال حرب ١٩٧٣.

١٣ ـ انظر مقال عوديد ليفشيتس، «حرب الكواكب» هذا المجلد.

١٤ ـ شلومو اهرونسون انظر استراتيجية اسرائيل النووية، في هذا الكتاب، ص 143 – 172

امن اسرائيل القومي خلال ٣٥ عاما من عمرها

العقيد أ. ايلون

ان البحث في **الامن القومي** الاسرائيلي على امتداد الاعوام الخمسة والثلاثين منذ قيامها، يتطلب اولا وقبل كل شيء تعريفا لمصطلح «الامن القومي»، اذ انه على الرغم من التحدث عنه كثيرا، فانه لم يعط تعريفا معتمدا لا في اسرائيل «الفتية» ولا في دول اكثر «رشدا» منها، كالولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فان تعريف عبارة «الامن القومي» لم يظهر بعد في الادبيات المهنية وفي الموسوعات والمعاجم ـ حتى لو وجدناه فيها فانه يكون غير متكامل. ومثال لذلك، ان جوهان أ. كولينز يعرف «الامن القومي» في كتابه الضخم عن «الميزان العسكري» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال السنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠، الذي صدر في الولايات المتحدة سنة ١٩٨٠، بأنه «دفاع عن شعب ضد جميع أنواع الاعمال العدوانية من الخارج». ويسرد كولينز سلسلة طويلة من الاعمال العدوانية المتعددة الانواع، لكنه لا يجعل التعريف اكثر وضوحا. وكغيره من التعريفات القريبة منه (التي تتحدث عن «الامن القومي» بأنه «حماية سلامة أراضي الدولة وسيادتها واستقلالها وكرامتها وازدهارها») فانه يعرف **هدف** «الامن القومي» اكثر من تعريفه حقيقة **جوهره**؛ اذ ان علينا، وفق هذا النهج، ان نعرف «الحديد الصلب» في الدبابة، لا بمثابة «معدن» وانما «وسيلة وقاية للطاقم». وفي كل حال، فان التعريف الذي تقترحه (انظر المقالين: «الامن القومي» في «سكيراه حودشيت» عدد آذار / مارس ـ نيسان / ابريل ١٩٨٢، تعريف

سكيراه حودشيت، شباط / فبراير ـ آذار / مارس ١٩٨٣، رقم ٢ ـ ٣، ص ١٨ ـ ٣٥

مختلف: «ان «الامن القومي» هو محصلة الاتصالات المتبادلة لدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة، التي [المحصلة] تعكس قوتها واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية». ان هذا التعريف المقترح قائم على نموذج سنطلق عليه «معادلة الامن القومي»، وهو قائم على الفرضية القائلة انه على غرار «الرابطة» بين قسمي المعادلة الرياضية، هناك ايضا «رابطة» بين ما تريد الدولة تحقيقه وتأمينه من جهة، وبين قدرتها على انجاز ذلك - بهذه الوسيلة او تلك - من جهة اخرى. وتجسيدا لذلك - اذا كانت دولة اسرائيل تريد تأمين سلامتها وسيادتها واستقلالها وكرامتها وازدهارها داخل حدودها القائمة، ومواصلة تحقيق أهداف الصهيونية بوتيرة لا تقل عن تلك التي مارستها حتى الآن - عليها المحافظة على قدرتها وتطويرها واختيار الوسائل التي تلائم الظروف، والتشبث بتنفيذها.

ومن أجل تسهيل الامور، فاننا نجعل نموذج «معادلة الامن القومي» المطروح للنقاش، مكونا من عدد صغير من المتغيرات. لكن خلافا للمعادلة الرياضية التي تكون فيها المعطيات قابلة للقياس الدقيق، فان معظم المتغيرات في «معادلة الامن القومي» غير قابل لمثل هذا القياس (متغيرات نوعية لا كمية)، اي انه ينبغي النظر الى «المعادلة» اولا وقبل كل شيء على انها **قائمة ضبط** (Control)، تساعد على فهم الماضي والحاضر وتحليلها بهدف تحسين عملية اتخاذ القرارات للمستقبل.

ان تعيين المتغيرات (او ذيولها) في «المعادلة» يتطلب توضيحا، اذ انه على الرغم من شيوع قياس **القوة الشاملة** للدولة على اساس مساحتها وسكانها ونظام الحكم فيها ومجتمعها واقتصادها، فان هذا القياس ينطوي على تضليل لانه لا يفسر كيف استطاعت دولة صغيرة كاسرائيل التغلب على أعدائها «الاقوى» منها خلال ست حروب.

ان تفسير «الكمية» في مقابل «النوعية» - حتى لو كان ينطوي على منطق قوي - فانه لا يوفر جوابا كاملا، ومن هنا الاعتقاد ان جميع العناصر التي اشرنا اليها - على الرغم من اهميتها - ينبغي اعتبارها **متوازي القوى** التي تتزاحم فيما بينها (على نصيب كل منها في الميزانية القومية، الخ). واعني بذلك: ان المهم من ناحية «الامن القومي» هو: **نتيجة التزاحم** التي تولد «القوة» التي تشتمل على **نخبة**، ومن بينها متخذو القرارات؛ **ووسائل تنبؤية** (جهاز الاستخبارات، الجيش، جهاز الاعلام، الخ)؛ **ووسائل الجبهة الداخلية** (موارد متيسرة تغذى متطلبات الجبهة العسكرية).

ان هذه **القوة** لا تقاس وفق «الكمية» فقط وانما، وفي الاساس، وفق

«النوعية»، كما ثبت بالنسبة الى حالة اسرائيل. علاوة على ذلك، يجب ان يضاف اليها مساهمة موردين اساسين للدولة: المساحة (عمقها الاستراتيجي، طبيعة حدودها، الخ)؛ والسكان (الطاقة البشرية العاملة والمقاتلة). كما انه ينبغي ان يضاف الى ذلك ايضا **المساعدات** (الدعم) التي تعطي لهذه الدولة من دول اخرى. ويمكن القول في هذا السياق: ان المساعدة الخارجية هي بمثابة «قوة مستعارة»، ولكونها مرهونة **بالاعتماد** على الغير فانها تتحول من **دعم** الى **قيود** ايضا (انظر: علاقات اسرائيل - الولايات المتحدة منذ حرب «يوم الغفران»).

ان «القوة» بحد ذاتها لا تشكل «قدرة» - على سبيل المثال: لا شك في ان قوة الولايات المتحدة كانت تتفوق على «قوة» فيتنام الشمالية، وعلى الرغم من ذلك فان قوة الولايات المتحدة لم تصمد في حرب فيتنام لانها كانت تفتقر، في ذلك الحين، الى عنصر مهم هو «الجاهزية» التي عندما تلتحق بالقوة الشاملة تحولها الى «قدرة» فعلية.

ان «الجاهزية» في نموذج «المعادلة» تشتمل على ثلاثة متغيرات، التأهب، والاستنفار - والاهم من ذلك - الاستعداد للتأهب، والمحافظة على الاستنفار وممارسته قولا وعملا في وقت المحنة. انها مرتبطة بمفاهيم مثل: «الاجماع الوطني» و«التلاحم الاجتماعي» و«الدافع» و«المعنويات». لكن الاهم من كل ذلك - كما ثبت للاحسن او للأسوأ، في حروب اسرائيل - انها مرتبطة بالاجماع على **الغاية القوميه**.

ان **الغاية القومية** - مع الفارق بينها وبيم الاهداف القومية التي هي عامة جدا كي يتفق عليها الجميع - هي محصلة تقويم الوضع، اذ ان الاهداف القومية تشكل بالنسبة اليها «العنوان الرئيسي». انها تشكل احد اطراف «المعادلة» المقترحة، وتشتمل على: توزيع المسؤولية من اجل تحقيق رزمة مصالح وغايات وأهداف، ثم الاتفاق عليها كحل وسط في الصراع بين عناصر القوة المختلفة في **النخبة** (حول سلم الاولويات. . الخ)؛ **التصميم** على تحقيق رزمة المصالح والاهداف استمرارا لذلك الصراع. . . ، **توقيت** تحقيق رزمة المصالح والاهداف (في المدى القصير والمتوسط والطويل). ويلحق بذلك احيانا ما يشبه «المحظور»: وصية «لا تفعل»؛ مثلا: تقرر في أهداف حرب «سلامة الجليل» انه «يجب ألا نهاجم السوريين الا اذا بادروا هم الى الهجوم».

توجد بين **القدرة** من جهة **والغاية** من جهة اخرى - في «معادلة الامن القومي» - **الوسيلة** (وهي كلمة توراتية جميلة، يمكن ان تشكل سقفا لمفاهيم مثل: العقيدة، والسياسة، والاستراتيجية الشاملة. والاستراتيجية [المحددة - المترجم]، والتكتيك

الشامل، والتكتيك [المحدد - المترجم]). ومن دونها لا يمكن تسخير القدرة، ولن يكتب النجاح للتنفيذ، ولن تتحقق الغاية. ولذا، فانها تعتبر بمثابة **قلب** «المعادلة»، انها لا تربط، في الفكرة الكامنة فيها، بين القدرة والغاية فحسب بل تربط ايضا بين دروس **الماضي** وتوقعات **المستقبل**، انها الرد - الى الاحسن او الى الاسوأ - على مستلزمات الماضي والمستقبل، والتهديدات، والقيود، والفرص والدعم وعدم اليقين؛ وباختصار، انها الرد على **التحدي**، الذي هو ايضا جزء من مفهوم «المعادلة» المقترحة.

نستدل مما سبق، ان «المعادلة» - وخصوصا **الوسيلة** - ليست من شأن **الجماهير** - حتى لو كان جميع ابناء اسرائيل اذكياء، فان لكل واحد منهم حلا خاصا به - وانما هي شأن النخبة العليا. وهذه منوط بها ان تقرر: **ماذا** ستفعل، **وكيف** ستفعل، **وبأية وسيلة** ستفعل، في مواجهة مكونات **الوسيلة** الثلاثة: **الاهداف**، **وفكرة** تحقيقها، **والوسائل** اللازمة لهذا الغرض.

لقد تحدثنا حتى الآن عن المكونات الثلاثة الاساسية لـ «معادلة الامن القومي»: **القدرة** المكونة من **قوة قومية وجاهزية قومية**؛ **الوسيلة**، بأهدافها وأفكارها ووسائلها - والموجودة في احد أطراف «المعادلة»؛ **الغاية** (من، وماذا، ولماذا، وكيف، ومتى) الموجودة في الطرف الثاني.

لم نتحدث عن التنفيذ، اي عن تسخير القدرة والوسيلة لتحقيق الغاية ومواجهة **التحدي** في ظروف من **عدم اليقين** تفصل بين طرفي «المعادلة».

ومن اجل تدارك النقص علينا استخدام خيالنا كي نرى «معادلة الامن القومي» لدولة ما - والتي تضمن بها أمنها القومي وتناضل من اجل **مكانتها** في الساحة الدولية - كيف تتحرك في **اتجاه تاريخي** معين، من الماضي عبر الحاضر الى المستقبل غير المعروف. هذا، في حين تتحرك في مواجهتها، او الى جانبها او خلفها، «معادلات اخرى» لكل واحدة منها «وزن» ومكانة خاصان بها في البيئة الاقليمية والدولية التي توجد فيها، كل ذلك وفق طبيعة الروابط التي تقيمها الدولة مع دول اخرى (استنادا الى مصالحها وقيمها ومصالح تلك الدول وقيمها، ووضع البيئة الاقليمية والدولية، اي نسب القوى في كل واحدة منها).

ان حركة «معادلة» الدولة موضوع البحث، التي يمكن ان تكون ساكنة او متسارعة، تقع اذن تحت تأثير البيئة؛ اذ ان محور حركتها غير مستقيم، بل على

العكس - يتجه صعودا وهبوطا، الامر الذي يتطلب من **النخبة** التي تقود الدولة تعديل «المعادلة» وكذلك وتيرة سيرها واتجاهها وفق الظروف. على سبيل المثال: في وضع من التوتر تحرص النخبة القائدة على تغيير النسبة بين وسائل **الجبهة العسكرية** ووسائل **الجبهة الداخلية** في خانة «**القدرة القومية**» **في المعادلة**، بحيث تجعل المزيد من امكانات الجبهة الداخلية تغذي، بوتيرة متزايدة، امكانات الجبهة العسكرية. أما في حالة **الحرب** - اذا تطرقنا مثلا الى **الوسيلة** المستخدمة بأسلوب «العصا والجزرة» - فان النخبة القائدة تستخدم «العصا» اكثر من «الجزرة». أما خلال فترة **الهدو**، فانها تغير النسبة بين مكونات **الجاهزية**: تقلص من الاستنفار وتعزز من التأهب (ليس بالنسبة الى تعزيز امكانات الجبهة العسكرية، وانما بالنسبة الى امكانات الجبهة الداخلية).

بيد ان تعيين النسبة بين مكونات «معادلة الامن القومي» المختلفة ليس مرهونا دائما بارادة «النخبة» القائدة فحسب، بل هو مرهون ايضا **بالتحدي** الذي تضعه امامه عناصر البيئة المختلفة، خصوصا بجوهر معادلة خصم تلك الدولة او خصومها. وهكذا يحدث ان دولة صغيرة كاسرائيل مضطرة الى الاحتفاظ بامكانات عسكرية كبيرة، بالنسبة الى امكانات الجبهة الداخلية المتوفرة لها، لا لشيء الا لان الجيوش العربية جيوش تعتمد على القوة النظامية المتمركزة دوما بالقرب من حدودها. علاوة على ذلك، فان **جاهزية** اسرائيل يجب أن تبقى دائما اكبر، نسبيا، من تلك الموجودة في «معادلات» دول اخرى، ناهيك بأن جيشها - خلافا للجيوش العربية - جيش قائم على الاحتياط في الاساس.

ومن هنا تأتي ايضا الاهمية التي تعلقها اسرائيل على **الانذار الاستخباراتي**، اذ ان مثل هذا الانذار هو الذي يتيح الانتقال المنظم من حالة **الجاهزية** التي هي في اساسها **تأهب**، الى حالة هي في اساسها **استنفار**.

ويقال في هذا السياق: ان **الجاهزية** - خصوصا في اسرائيل - تتطلب تفحص مقتضيات **الاستنفار** في مقابل مقتضيات **التأهب**، عن طريق مراعاة انعكاس النسبة بينهما على **الاستعداد**، وذلك بهدف ايجاد «حل وسط» مثالي بين المقتضيات المختلفة من دون المساس بروتين الحياة الاعتيادية وبحبوحة سكان الدولة، لان من شأن اي مساس شديد بهذين العنصرين ان ينال من **الاستعداد القومي** الذي هو شرط للتأهب والاستنفار معا.

ان رعاية **الاستعداد القومي** هي المهمة العليا **للنخبة** التي تقود الدولة. فعليها ان توحد الشعب وتقوده في اتجاه جعل **الغاية القومية** التي حددتها هي، تحظى بموافقة

الشعب. والا فسيكون من الصعب عليها ممارسة مهماتها، خصوصا في ظل نظام ديمقراطي.

في ضوء تعريف «الامن القومي» ونموذج «معادلة الامن القومي» القائم في اساسه، يمكن تعريف مهمات **النخبة القائدة** على النحو التالي:

أ ـ تحاول **النخبة القائدة** التأثير على **الاتجاه التاريخي** الذي تسير فيه «معادلة» الدولة. وأقصد بذلك انها تدرس **دورس** الماضي، وتبني منها **عقيدة**، وأحيانا تطور **دافعا** للعودة الى الماضي او لازالة عار هزيمة من الماضي (السادات) الخ. وهكذا تعين النخبة **ايديولوجية** تربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، وتبرر العقيدة والسياسة والاستراتيجية التي اختارتها ـ اي الوسيلة ـ ثم تضع **رؤية** مستقبلية تسعى «المعادلة» لها.

ب ـ تمثل **النخبة القائدة** مكونات **القوة القومية** (في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والامنية والعلمية والتكنولوجية، الخ)، حتى انها هي التي تبني هذه القوة وترعاها.

ج ـ ترعى **النخبة القائدة** الجاهزية القومية (التأهب والاستنفار، والاهم: الاستعداد)، وتستعين لهذا الغرض برجال الفكر والاكاديميين والمربين وصانعي الرأي العام القادرين على تطوير **استعداد قومي**.

د ـ على **النخبة القائدة** ـ اي: **متخذي القرارات** الذين **وقع** عليهم الاختيار لهذا الغرض، وكذلك المساعدين والخبراء، ومزودي المعلومات والمستشارين ـ ان تحدد مكونات **التحدي** (التي تمليها مستلزمات الماضي وتطلعات المستقبل، خصوصا تأثير البيئة في الحاضر)، وأن تعين **الغاية** التي **تستجيب** لهذا **التحدي** وتشكل **الوسيلة** التي تحققه، ناهيك **بتنفيذ** استخدام الوسيلة نظريا وعمليا.

هـ ـ على **النخبة القائدة** ان تعرف كيف تهضم **نتائج التنفيذ** وتستنفدها، اذ انها بسبب ظروف عدم اليقين لا تتماثل أبدا مع الغاية. . . . وهذا ما ينطبق ايضا على نتائج ثانوية لم تكن متوقعة ولم تؤخذ في الحسبان.

ويفهم، في ضوء كل ما قيل، ان **النخبة القائدة** هي مكون رئيسي في «معادلة الامن القومي»، لانها هي التي تعين ما ينبغي عمله، **وكيف** ينبغي عمله، **وبأية وسيلة** ينبغي عمله. علاوة على ذلك، فهي لا تهتم بـ «معادلة» دولتها فقط، وانما بـ «معادلات» دول اخرى، اذ تقابل بعضها ببعض. ولنقل على الفور: ان المقصود

ليس مقابلة «المعادلات» بعضها ببعض فحسب بل المقابلة بين **ملامحها** التي لا تتفق دائما مع الحقيقة. ويجب ان نضيف الى ذلك ايضا، ان الطريقة المألوفة للمقابلة بين نسب القوى جزئية بطبيعتها، وغالبا ما تكون مضللة. في اي حال، ينبغي التمييز بين ما يسمى ـ لهذا الغرض ـ «معادلة امن قومي **محتملة**» وبين «معادلة امن قومي **واقعية**»، والفارق بينهما ان هذه الاخيرة هي معامل لـ «المعادلة المحتملة (محور ٧) ولضغط الظروف (محور ×). وأعني بذلك: بدلا من الطريقة المألوفة للمقابلة بين «المعادلات المحتملة»، من **الافضل** المقابلة بين «المعادلات الواقعية». واذا ما تم ذلك، يمكن تقدير **النتيجة النظرية** للمواجهة بين «معادلات الامن القومي» للدول المختلفة بصورة افضل (مع الفارق بين ذلك وبين النتيجة العملية لمثل هذه المواجهة).

ان كل من لجأ الى المقابلة بين نسب القوى العسكرية ـ التي تتم احيانا بأسلوب «المقابلة بين الثور والحمار» ـ يدرك ان ذلك ينطوي على صعوبة كبيرة. واذا كان هذا هو الوضع بالنسبة الى احد مكونات القوة في «معادلة الامن القومي»، فكم بالاحرى هو الوضع بالنسبة الى المقابلة بين مثل هذه «المعادلات» بكل مكوناتها. وهذا ما يسرى ايضا على المقابلة بين نتيجة المواجهة بين المعادلات، مثلا، وبين نتيجة الحرب.

ومن اجل التغلب على الصعوبة في المقابلة ثمة «مقاييس للمقابلة» اصبحت مألوفة، مثلا: عندما يكون المقصود نتائج الحرب فانه يستعان عادة **بالمقاييس** التالية:

أ ـ مدى تحقيق **أهداف الحرب**؛
ب ـ حجم **القوة** المعادية التي **دمرت**؛
ج ـ حجم **الارض** التي **احتلت**؛
د ـ **ثمن** الحرب (خسائر في الحرب والمعدات، الخ).

ان **أهداف الحرب** تتعلق **بالغاية** والتحدى في «المعادلة». كما تتعلق **القوة** التي **دمرت** والارض التي احتلت **بالغاية** ايضا. أما **ثمن** الحرب، فيتعلق بمكون القدرة في «المعادلة». ونستطيع القول انه في ضوء كل ذلك يمكن التطرق الى المكونات الاخرى لـ «المعادلة»: **الوسيلة وتطبيقها** نظريا وعمليا. لكن يبدو ان استخدام هذه المقاييس، بالطريقة المعهودة، يخطىء الرؤية الشاملة الناجمة عن فهم «معادلة الامن القومي» المقترحة. اذ ان نتيجة الحرب تقاس، في نهاية الامر، وفق الوضع والمكانة النسبية لمعادلة كل واحد من الفرقاء المتصارعين، سواء في محور **الاتجاه التاريخي** او في

البيئات المختلفة المحيطة بها (الداخلية والاقليمية والدولية)، وليس فقط وفق المقاييس التي اشرنا اليها. ومما يجسد ذلك، ان الجيش الاسرائيلي حقق خلال حرب «يوم الغفران» جميع أهداف تلك الحرب تقريبا التي انيطت به. فقد احتل أراضي وراء «الخط البنفسجي» في سوريا، وحتى وراء قناة السويس غربا، ولو لم يستطع صد جميع القوات المصرية التي عبرتها الى الشرق. وكان هذا انتصارا عسكريا متعدد الدلالات، خصوصا ان الجيش الاسرائيلي فوجىء وزج في الحرب في وضع متدن. لكن، هل خرجت «معادلة الامن القومي» لاسرائيل من الحرب رابحة بالنسبة الى «معادلتي» مصر وسوريا؟

ان تفحص «المعادلات» يشير الى ان الامر لم يكن كذلك، والدليل ان النخبة القائدة في اسرائيل استبدلت، وهذا لم يحدث في مصر وسوريا. كما ألفت لجنة تحقيق للبحث في «التقصيرات»، سواء بالنسبة الى أداء النخبة القائدة او بالنسبة الى «الجاهزية» - بما في ذلك الانذار الاستخباراتي والاستنفار على الجبهات المختلفة - او بالنسبة الى «الوسيلة» او «التنفيذ» (انظر التحقيق في أحداث الثامن من تشرين الاول اكتوبر ١٩٧٣).

اضف الى ذلك ان تفحص مفهوم «معادلة الامن القومي يتيح تحليل دروس الحرب بصورة اكثر تكاملا، بواسطة طرح اسئلة تستوجبها قائمة ضبط مكونات المعادلة المختلفة، مثلا: اذا ما عدنا الى معالجة حرب «يوم الغفران» نستطيع ان نسأل: ما السبب في إن «معادلة الامن القومي» لاسرائيل لم تخرج رابحة من الحرب؟

ونظرا الى ان المقصود البحث فيه هو «معادلة»، فمن الطبيعي ونحن نبحث عن الجواب ان نسعى لتحليل كل واحد من مكونات المعادلة:

أ - **التحدي**: تطلعات قومية هي بمثابة «العنوان الرئيسي» وتهديدات، وقيود متزامنة، ودعم، ومدى عدم اليفين؛

ب - **الغاية**: رزمة المصالح والغايات والاهداف، والتصميم على تحقيقها، والتوقيت؛

ج - القدرة: النخبة القائدة، والموارد، والوسائل، والجاهزية؛

د - **الوسيلة**: الاهداف، وفكرة تحقيقها، والامكانات اللازمة لهذا الغرض؛

هـ - **التنفيذ**: مسلك المكونات المختلفة للقدرة خلال تطبيق الوسيلة، ازاء المعارضة وظروف عدم اليقين.

وينبغي لنا ان نضيف الى ذلك، طبعا، تحليل **الاتجاه التاريخي** الذي تسير فيه

«معادلة الامن القومي» لدولة من **الماضي** بمستلزماته، الى **المستقبل** غير المعروف، ودراسة تأثيرات البيئات (الداخلية والاقليمية والدولية) على حركة «المعادلة».

ان تحليلا شاملا لكل هذه الامور كفيل بتوفير تفسيرات سليمة لما جرى خلال الحرب، واستخلاص الدروس الصحيحة منها. وتجسيدا لذلك: ان الجزم بأن «التقصير» الاساسي في حرب «يوم الغفران»، الذي ادى الى نتائجها غير المرضية، كان بـ «التقصير الاستخباراتي» - هذا الجزم سيكون جزءا فقط من الحقيقة، لانه على الرغم من ذلك «التقصير» فان قوات الاحتياط وصلت الى الجبهات بسرعة قصوى. ولم تكن المشكلة كامنة في عدم وصولها في الموعد المحدد، بل لانه عينت لاستخدامها على الجبهة المصرية (ليل ٧/٨ تشرين الاول/اكتوبر) وسيلة غير سليمة، يضاف اليها تنفيذ غير موفق. وربما أثر تضافر هذين العاملين في نتائج الحرب اكثر مما اثر «التقصير» الاستخباراتي. علاوة على ذلك، عندما نجح الجيش الاسرائيلي، على الرغم من كل شيء، في عبور القناة ووصل الى مرحلة اوشك فيها على اخضاع الجيش الثالث، جاء تدخل الدول العظمى (البيئة الدولية) وحرمه ذلك.

يمكن حقا ان نربط ذلك بـ «التقصير الاستخباراتي» (فقدان ايام قتال بسبب المفاجأة). لكن يبدو ان الحؤول دون انتصار اسرائيلي كامل على الجبهة المصرية كان اكثر ارتباطا بالتغيير الذي حدث في **الوسيلة** الاميركية، في اعقاب فشل الهجوم الاسرائيلي المضاد على الجبهة المصرية في ٨ تشرين الاول / اكتوبر. وقصدى من ذلك، انه بعد ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣، لم يعد كيسنجر يرغب في الاعتماد على الحسم الاسرائيلي السريع، وانما ايد حالة «التعادل» الذي يمكن من الوساطة الاميركية لفصل القوات، وربما للسلام ايضا؛ والاهم من ذلك اتاحة الفرصة امام الولايات المتحدة لتحل مكان الاتحاد السوفياتي في مصر.

نستطيع التمادي في اعطاء امثلة لاستخدام مفهوم «معادلة الامن القومي»، لكن حسبي ان تلك التي اعطيت امثلة كافية. وفي مجمل الامر، فان كل ما نرمي اليه هو محاولة الاقناع بأن «الامن القومي» ليس «أمنا ضد عدوان خارجي»، وانما هو محصلة اتصالات متبادلة للدولة مع بيئتها القريبة والبعيدة، التي تعكس قوتها، وجاهزيتها، ووسيلتها، وقدرتها على التنفيذ من اجل حماية مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها وغاياتها القومية.

ان هذا التعريف المقترح، الذي طرح اول مرة سنة ١٩٨٠، لم يتجذر بعد.

ولا عجب في ذلك، فهو يتطلب تبني مفهوم نموذج «معادلة الامن القومي» التي تقوم عليه ـ وهذا غير ممكن من دون جهد اقناعي بأن النموذج «سليم» حقا، اي انه يساعد على فهم وتحليل الماضي والحاضر، وحتى ربما يساعد على تحسين عملية اتخاذ القرارات في المستقبل.

حروب اسرائيل خلال السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٨٢ كمقياس لجوهر «معادلة الامن القومي»

ان دراسة حروب اسرائيل وتحليلها هما الوسيلة الفضلى لتفحص جوهر «معادلة الامن القومي» لاسرائيل، ومكانتها وحرية عملها.

حرب الاستقلال

خلال حرب الاستقلال سارت «المعادلة» في اتجاه تاريخي. من **الكارثة النازية** خلال الحرب العالمية الثانية الى تحقيق الحلم الصهيوني **بإقامة دولة يهودية مستقلة**. وقد واجه سير «المعادلة» في هذا الاتجاه بريطانيا العظمى، والدول العربية، والفلسطينيون الذين لم يكتفوا بحدود قرار التقسيم للامم المتحدة، التي قسمت ارض اسرائيل في ظل الانتداب الى دولتين: عربية ويهودية. وكانت **غايتهم** الحؤول دون اقامة دولة اسرائيل، واخضاع السكان اليهود في البلد لاقامة دولة فلسطينية على أراضيه كافة. ان رفض هذه الغاية وتحقيق أهداف الصهيونية امليا **الغاية الاسرائيلية**: اولا وقبل كل شيء الدفاع عن السكان اليهود في البلد والاراضي التي يسيطرون عليها، ثم الاستيلاء على الاراضي التي حددت لدولة اسرائيل في قرار الامم المتحدة، وبالتالي توسيع الارض على قدر المستطاع، عن طريق تدمير اكثر ما يمكن تدميره من القوات العربية المهاجمة.

ان **القدرة الاسرائيلية** بالكاد استجابت للغاية. وقد بنيت خلال سير الحرب، وفي الاساس بمساعدة الاتحاد السوفياتي. لقد كانت تتضمن مكونات غير متوازنة: **قيادة** قوية جدا بزعامة بن ـ غوريون، **وموارد ووسائل** شحيحة، **وجاهزية** كبيرة. لكنها كانت ـ في مجمل الامر ـ مؤثرة، وفاقت القدرة العربية التي كانت زعامتها منقسمة، ومواردها ووسائلها كثيرة، وجاهزيتها ضئيلة. ويضاف الى ذلك، طبعا،

حقيقة ان **الوسيلة الاسرائيلية** ـ اي الاهداف ـ وفكرة تحقيقها ووسائلة، كانت افضل كثيرا من الوسيلة العربية ـ وكذلك التنفيذ نظريا وعمليا. ويكفي ان نذكر ان ادارة الحرب وفرت خلق ظروف ممتازة قبل كل معركة، اذ كانت تدور على نحو ان يدا واحدة تمسك بالترس ـ اي كانت تصد ـ بينما كانت اليد الثانية، الاقوى، تمسك بالرمح ـ اي تهاجم علاوة على ذلك، ان جميع المعارك انخرطت في نسيج شامل جاءت في نهايته، خطوة سياسية ضمنت الاعتراف الدولي بالانجاز العسكري الذي تم.

لقد اثبتت نتائج الحرب اكثر من اي شيء آخر تفوق «معادلة الامن القومي» الاسرائيلية على «المعادلة» العربية: القيادة العربية انهارت، والموارد العربية لم يتم القضاء عليها. بيد ان الوسائل عطلت تماما، الجاهزية اصبحت صفرا، كما اصبحت الوسيلة وتنفيذها موضوع سخرية عمليا ونظريا. والاهم: ان الغاية التي استهدفت الحؤول دون قيام دولة اسرائيل والقضاء على السكان اليهود في البلد لم تتحقق، بل على العكس اذ ان الامر لم يتوقف عند حد ان اسرائيل ضمنت حدود التقسيم فحسب، وانما وسعتها ايضا بتوجيه ضربة شديدة الى قوات المفتي وجيش الانقاذ والجيوش العربية النظامية.

لقد كانت للحرب، طبعا، **ذيول** غير مستحبة: نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي ترافقنا حتى في هذه الايام. ويمكن ان تضاف الى هذه الذيول نتائج ثانوية اخرى غير مستحبة، مثل: ضم يهودا والسامرة الى الاردن، وضم قطاع غزة الى مصر. لكن هذا لم يعد ذا اهمية اذا ما قيس باقامة دولة اسرائيل ضمن حدود الهدنة، وفتح أبوابها للهجرة الجماعية للاجئي الكارثة النازية ويهود الدول العربية، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تحقيق الهدف الصهيوني: الاستيطان وبناء مجتمع جديد.

العمليات الانتقامية

ان الفترة التي تخللتها الاعمال الانتقامية التي سبقت عملية «قادش» اثبتت ان الانتصار في حرب الاستقلال ـ مهما كان كبيرا وعلى الرغم من ثمنه الرهيب وهو فقدان ٦٠٠٠ رجل كانوا يشكلون واحد في المائة من السكان اليهود، في الحرب ـ لم يلغ في الحقيقة حالة الحرب مع الدول العربية، وعلى رأسها مصر. وقد فضل بن ـ غوريون

ان يشـدد، خلال هذه الحقبة، على تعزيز مكونـات **الموارد** في المعادلة (المجتمع، الاقتصاد، الخ) على حساب **الوسائل** (الجيش وغيره)، الامر الذي قاد الى استقالة يغئيل يادين، رئيس هيئة الاركان. لكن عندما اصبح موشيه دايان رئيسا للاركان انكب على تعزيز الجيش كميا، لكن ليس بمقدار النوعية نفسه، اي انه يشجع تنمية **الجاهزية**، التي تجلت في مستوى تنفيذ العمليات الانتقامية التي انيطت بوحدة الجيش الاسرائيلية المنتخبة: وحدة المظليين.

لقد استخدم المظليون وفق **الوسيلة** التوراتية ـ «السن بالسن»، التي تعني ان من يعتـدى عليك اضربـه، لكن ليس انتقـامـا منـه فحسب وانما ايضا لارباكه، وتحذيره، ومنع نشاطه **وردعه**. الا ان لهذه الوسيلة ذيولا من **التدهور**، اذ حدث مرارا انه خلال اقتلاع اسنان الخصم تقتلع ايضا اسنان مستخدم الوسيلة. في اي حال، شعرت اسرائيل عشية عملية «قادش» بأن **وسيلة الانتقام** بلغت مداها، ناهيك بأن الاتحـاد السـوفياتي التف حول حلف بغداد الغربي وتوغل في مصر بواسطة صفقة الاسلحة، التي اقلقت اسرائيل كثيرا اذ انها احدثت خللا في **ميزان التسلح** في المنطقة.

عملية «قادش»

ان عملية «قادش» ما كانت لترى النور، من جهة النظر الاسرائيلية، لو لم تنشأ **الظروف السياسية** لذلك. وهذه نشأت بعد أن امم عبد الناصر، رئيس مصر، قناة السويس ملحقا الضرر بمصالح بريطانيا وفرنسا، ناهيك بأنه ساعد الثورة الجزائرية مسببـا بذلـك استياء فرنسا. بيد ان ما اقلق اسرائيل. لم يكن الاساءة الى الدول الغربية، **وانما التهديد الكامن** في ازدياد قوة الجيش المصري نتيجة صفقة السلاح التي نفذها الاتحاد السوفياتي، بكل ما يترتب عليها من دلالات اقليمية ودولية: **التهديد العمـلي** لاغلاق مضائق تيران امام الملاحة الاسرائيلية، واستخدام الفدائيين ضد اسرائيل انطلاقا من قطاع غزة. وبهذه المناسبة، فان اسرائيل قررت التعاون اذن مع بريطانيا وفـرنسا على **الغاية** التالية: احتلال شبه جزيرة سيناء **وقطاع غزة**، وتدمير معـظم الجيش المصري وقـواعـده فيهما من اجل ضمان حرية الملاحة الى ايلات، والقضاء على اعمال الفدائيين، وترميم ميزان القوى الذي تقوض، والمساس بهيبة عبد الناصر حتى اسقاطه.

ان **الوسيلة** التي انتهجتها اسرائيل من اجل تحقيق غاية العملية تم تنسيقها خلال الاتصالات السرية بكل من فرنسا وبريطانيا، لكن ليس بالولايات المتحدة، وأخفيت عمدا عن الاتحاد السوفياتي المعادي. وخلال هذه الاتصالات، وحتى خلال تلك التي سبقتهـا، وعدت فرنسا اسرائيل بمساعدة عسكرية، بما في ذلك امتلاك معدات عسكرية مهمة. لقد كان كل ذلك بمثابة **خلق ظروف** اعتبرها بن ـ غوريون جزءا من تطبيق الـوسيلة. كما انـه حرص على اطلاع جميع ممثلي الشعب على سر العملية ـ وان كان في اللحظة الاخيرة ـ من اجل ضمان **الجاهزية** القومية.

ان الوسيلة نفسها ـ من حيث فكرتها الرئيسية ـ كانت قائمة على **المفاجأة** التي كان من المفروض ألا تتحقق **بالسر** فحسب، وانما ايضا **بالتضليل والتمويه**، وكأن العملية موجهـة ضد الاردن الـذي اكثـر الفـدائيون من الانـطلاق منـه في تنفيذ عملياتهم، والذي وجهت ضده اكثرية العمليات الانتقامية الاسرائيلية عشية عملية «قادش». ان **المفاجأة** المفيدة بحد ذاتها ـ من حيث انها تضمن نجاحا بثمن ضئيل من الخسـائـر ـ استهـدفت ايضا ضمان ان تكون الحرب **قصيرة** ليأتي ضررها على الاقتصاد الاسرائيلي، الذي اصبح مشلولا بسبب التعبئة الواسعة للاحتياط، اقل ما يمكن. وكانت الوسيلة تشتمل ايضا على خطوة ابتدائية واسعة تتمثل في انزال مظليين بالقرب من القناة. . . بهدف تحقيق هدف ثلاثي: توفير تغطية وكأن العملية عملية انتقام ـ اجتياح، يمكن انهاؤها من دون فقدان الهيبة، في حال اخلت بريطانيا وفرنسا بالتزاماتهما؛ توفير «ذريعة» سعت لها هاتان الدولتان لتبرير تدخلهما للمحافظة على القناة؛ تهديد مؤخرة الجيش المصري بالذات في سيناء لحمله على الانسحاب.

ان الوسيلة مهما تكن لامعة وجيدة، فانها لا تنطوي على ضمانة للنجاح الا اذا كان تنفيذها ناجحا، وهذا ما حدث فعلا خلال عملية «قادش».

لقـد استكمل الجيش الاسرائيلي العملية خلال اسبوع كما كان مخططا لها ـ بثمن نحو **٢٠٠** قتيل، في مقابل نحو **٦٠٠٠** قتيل في حرب الاستقلال التي استمرت اكثـر من عام. وبذلك حقق جميع غاياته، باستثناء العمل لاسقاط عبد الناصر، رئيس مصر. علاوة على ذلك، فان الانجازات البارزة للعملية ـ اي النتائج البعيدة المدى من وجهة نظر اسرائيل ـ كانت ابعد من **الغاية**. وأعني بذلك: ان الحرب، بما في ذلك عمليات التخريب التي لم تستأنف الا سنة **١٩٦٥**، تأجلت حتى ايار / مايو **١٩٦٧**، ومنحت اسرائيل امكان تعزيز «معادلة الامن» الى درجة كبيرة. والمقصود،

بين امور اخرى، تلاحم اجتماعي، وتنمية اقتصادية، وتعاظم عسكري وأمني، وتعزيز المكانة الدولية بواسطة تطوير الروابط بدول العالم الثالث في افريقيا وآسيا.

ومع ذلك كانت للحرب ذيول غير مستحبة: تكاتفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من اجل حرمان اسرائيل وفرنسا وبريطانيا من ثمار تحركاتها العسكرية. لقد حملا، فعلا، جيش كل من بريطانيا وفرنسا على الاجلاء من قناة السويس، والجيش الاسرائيلي على الجلاء عن شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، الا ان الاتحاد السوفياتي هو الذي خرج رابحا بتعميق توغله في الشرق الاوسط. وفي مقابل ذلك، فان «خيانة» الولايات المتحدة لحليفتيها في اوروبا الغربية اضعفت مكانتهما في النظام الدولي، حتى انها تسببت باحداث ثغرات في الحلف الاطلسي. اضف الى ذلك ان عبد الناصر المضروب استطاع ان يبني لنفسه صورة الرجل المنتصر. وقد اصبح زعيم العالم العربي وأشاع فكرة القومية العربية، وكذلك حاجة الدول العربية الى الوحدة وزيادة قوتها لمواجهة عالم بأسره، وخصوصا اسرائيل.

حرب «الايام الستة»

ان حرب «الايام الستة» ما كانت لتنشب لولا ايمان عبد الناصر بأنه حدث خلال عهد حكومة اشكول خلل في «معادلة الامن القومي» الاسرائيلية (قيادة ضعيفة قياسا بالقيادة في عهد بن ـ غوريون، وانكماش اقتصادي، الخ) بالنسبة الى معادلات مصر وحليفتها سوريا والدول العربية الاخرى (مثل العراق والاردن) التي كان من شأنها الانضمام الى ائتلاف بزعامته عندما يبدأ معركة فعلية ضد اسرائيل. وينبغي ان يضاف الى ذلك ايضا رغبة عبد الناصر في تدعيم مكانته في الداخل والخارج، التي تقوضت بسبب انغماس مصر في مستنقع حرب اليمن، وعدم الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بمساعدة الدول العربية التي اخذت تذوق من جديد طعم وطأة ذراع الجيش الاسرائيلي (الذي استأنف عملياته الانتقامية منذ ان جدد المخربون نشاطهم تحت زعامة ياسر عرفات، زعيم «فتح»).

في كل حال، ادخل عبد الناصر في منتصف ايار / مايو ١٩٦٧ جيشه الى سيناء (على خلفية معلومات من مصادر سوفياتية اوحت بأن اسرائيل تنوي مهاجمة سوريا)، وأجلى قوة الامم المتحدة، وأغلق مضائق تيران. وفي أواخر الشهر انضم اليه الاردن الذي وضع جيشه في حالة طوارىء، وأعقبه العراق ايضا الذي ارسل

بعض المفارز من جيشه، ناهيك بسوريا التي كانت متأهبة للحرب من دون ذلك. لقد كانت البيئة الاقليمية متأهبة ضد اسرائيل من دون ان تلجأ البيئة الدولية الى كبح عبد الناصر وشركائه. بل على العكس، فقد حنثت فرنسا ـ ديغول بوعدها لاسرائيل، ووقف الاتحاد السوفياتي الى جانب أعدائها. أما الولايات المتحدة وبريطانيا وسائر الدول الغربية البحرية، فقد تحدثت، حقا، عن امكان اقامة قوة بحرية خاصة لاختراق الحصار حول ايلات، الا ان كلامها كان يفتقر الى غطاء، ناهيك بأن الامم المتحدة ظهرت في ذروة ضعفها باجلاء قوة الطوارىء، اي انها لجأت الى تظاهرة هروب سيارات الاطفاء في اللحظة التي اوشك فيها الحريق ان ينشب.

في الوضع الذي نشأ لم يبق امام اسرائيل سوى تعزيز معادلتها ـ بين أمور اخرى ـ بواسطة انضمام موشيه دايان ومناحم بيغن الى الحكومة، وخلق ظروف مريحة لاستخدام وسيلتها وضمان نتائجها. ونظرا الى ان الخصم هو الذي بادر الى الحرب، حتى لو كانت اسرائيل هي التي ضربت اولا)، فقد كانت الغاية الاولى لاسرائيل محدودة، لكنها اتسعت في اثناء القتال. كانت الغاية الاولى ازالة التهديد عن سكان اسرائيل على امتداد حدودها وفتح المضائق، وذلك بواسطة تدمير جيش مصر اولا وقبل كل شيء، واذا ما اقتضت الضرورة: تدمير جيش الاردن وسوريا ومفارز الجيش العراقي. والمقصود بذلك، طبعا، احتلال أراض ايضا. الا ان **الغاية** لم تتحدث في البداية عن موقع هذه الاراضي وحجمها، بإستثناء شرق سيناء وقطاع غزة.

ان **الوسيلة** التي حددت لتحقيق الغاية، كانت قائمة ايضا على **المفاجأة**، كما كانت في عملية «قادش». وقد تحدثت ايضا عن سلم اولويات: ضربة ابتدائية للمطارات، وبعدها هجوم بري في الساحة المصرية، وفي الساحة الاردنية اذا اقتضت الضرورة، وبعد ذلك في الساحة السورية. كل ذلك كان يجب ان ينفذ **بسرعة**، كي تكون الحرب **قصيرة**، وقليلة الخسائر على قدر الامكان، وغير خاضعة للتأثير الضار للدول العظمى، خصوصا الاتحاد السوفياتي.

لقد كان تنفيذ الوسيلة ناجحا، نظريا وعمليا، بصورة فاقت كل توقع. وقد كانت النتائج هي ايضا متمادية، وتجاوزت **الغاية**: وجهت الى الجيوش العربية التي قامت ضد اسرائيل ضربة قاسية، اتسعت الحدود التي تسيطر عليها اسرائيل وضمت شبه جزيرة سيناء، وقطاع غزة، ويهودا والسامرة، ومرتفعات الجولان، وبذلك

حصلت اسرائيل في النهاية على عمق استراتيجي وحدود اكثر ملأمة للدفاع. وقد اثبتت اسرائيل قدرتها على الصمود في حرب شاملة. اما العرب فقد وجدوا انفسهم في فشل ذريع بالنسبة الى احتمالات الطريق العسكرية. وفقد الاتحاد السوفياتي من مصداقيته تجاه العرب، في حين اصبحت الولايات المتحدة وسيطا محتملا يملك مفتاح التأثير على اسرائيل للانسحاب من المناطق. وإضطرت الامم المتحدة الى الموافقة على القرار رقم ٢٤٢، الذي دعا حقا الى الانسحاب من مناطق ـ لكنه طالب بحل سياسي للنزاع عن طريق مفاوضة اسرائيل والاعتراف بها.

ومن جهة اخرى، كانت لحرب «الايام الستة» ذيول لم تكن مستحبة بالضرورة، اصبح لاسرائيل تصور «جوليات» لا تصور «دافيد»، واتهمت بسيطرة المحتل على مناطق ليست لها، ومن بين متهميها اصدقاؤها. والاسوأ من ذلك انه نشأت في اسرائيل نفسها مشكلة اجماع حول السؤال: ما العمل بـ «المناطق»؟

ان هذا النقاش لم يكن حادا بسبب قرار مؤتمر الخرطوم الذي كان يسود العالم العربي؛ ذلك القرار الذي نص على: لا سلام، ولا اعتراف، ولا مفاوضات، ولا تنازل عن اننا لن ننسحب سنتيمترا واحدا من دون سلام، ومن دون اعتراف، ومن دون مفاوضات. الا ان الاوضاع تغيرت بعد حرب «الاستنزاف»، وبعد الهزة التي مرت اسرائيل بها في اعقاب حرب «يوم الغفران»، وخصوصا بعد مبادرة السادات السلمية.

حرب الاستنزاف

ان عبد الناصر هو الذي بادر، أواخر سنة ١٩٦٨، الى حرب الاستنزاف، بعد عام على انتهاء حرب الايام الستة، اذ تهيأ له انه استطاع ترميم «معادلة الامن القومي» المصرية بالمساعدات المكثفة التي تلقاها من الاتحاد السوفياتي. وقد تمركز جيشه النظامي الهائل، الذي لا يعتمد على الاحتياط، على امتداد القناة. أما جيش اسرائيل النظامي الصغير فكان موزعا على امتداد حدودها، من دون استخدام الاحتياط تقريبا، تحاشيا لالحاق الضرر بالاقتصاد. وباستثناء الحدود المصرية، والحدود السورية الى حد معين، كان الجيش الاسرائيلي منهمكا في مواجهة مخربي منظمة «فتح» التابعة لياسر عرفات ومخربي منظمات اخرى ظهرت مثل الفطريات بعد هطول الامطار. وقد انتهجت هذ اسلوب «اضرب واهرب» أما الجيش المصري فقد

اختار اسلوب استخدام نيران المدفعية المكثفة على امتداد الخط الاسرائيلي للقناة، ليكبد المدافعين عنه اكبر قدر من الخسائر. وكانت الغاية المصرية استنزاف اسرائيل وحملها، بالتالي، على التخلي عن الانجازات التي حققتها خلال حرب الايام الستة.

كانت **غاية** اسرائيل على العكس من ذلك، وهي المحافظة على مكاسب حرب «الايام الستة» الى ان يعترف العرب بها ويجروا معها مفاوضات مباشرة الى السلام الحقيقي، والا الى ان يتوقفوا ـ على الاقل ـ عن اطلاق النار عليها. وكانت هذه غاية معقولة، خلافا **للوسيلة** التي خصصت لتحقيقها. فقد قررت اسرائيل الرد على الاستنزاف بالاستنزاف وعدم الاقدام على خطوة جذرية، تجبر الخصم على اتخاذ قرار بوقف الاستنزاف او الانزلاق الى حرب غير مريحة له. وهذا ما حدث، اذ ان اول رد اسرائيلي كان تنفيذ عملية انتقامية وتحذيرية في عمق النيل (عملية نجع حمادي) التي حملت مصر، فعلا، على وقف اطلاق النار عند القناة لمقتضى اعادة التنظيم في المؤخرة ايضا، لكنها لم تجبر مصر على وقف حرب الاستنزاف التي تجددت في آذار / مارس ١٩٦٩. وحتى ذلك الحين، استطاعت اسرائيل بناء ما سمي «خط بار ـ ليف»، وعززت بذلك «الوسائل» في «معادلة الامن القومي»، بيد انها اضعفت **«مواردها»** اذ وظفت مبالغ هائلة في بناء تحصينات القناة، من دون ان يشكل ذلك حلا لوقف الحرب. فضلا عن ذلك، فانه كلما طالت الحرب ـ وكثرت خسائرها ـ تضعضعت «الجاهزية»، التي هي عنصر رئيسي في معادلة الامن.

ناهيك بأنه كان هناك اشخاص رئيسيون في **القيادة** السياسية والعسكرية، شككوا في جدوى الوسيلة الاسرائيلية.

وفي محاولة لتحسينها تقرر استخدام سلاح جو الاسرائيلي، وحتى استخدامه ايضا في اعماق مصر. بيد ان ذلك ادى الى تدخل الاتحاد السوفياتي بصورة فعالة في الحرب: نصب صواريخ، واستخدام طائرات مقاتلة يقودها طيارون سوفيات. وكانت هذه خطوة مذهلة من قبل الاتحاد السوفياتي، اذ خلقت وضعا من المواجهة المحتملة بين الدول العظمى. وهذه لم تكن معنية بذلك، وانتهى الامر بها بفرض وقف اطلاق النار على الفرقاء المتصارعين في آب / اغسطس ١٩٧٠. وبمساعدة الروس خرقه المصريون فور نفاذ مفعولة، بواسطة نصب صواريخ مضادة للطائرات على امتداد القناة ـ من دون ان ترد اسرائيل على ذلك. ان هذه الحقيقة، والاعتقاد ان القصف في العمق ـ وليس تدخل الدول العظمى ـ هو الذي قاد الى وقف حرب الاستنزاف، خلقا «المفهوم» المؤذى في حرب يوم الغفران. فقد كان التقدير آنذاك انه

ما دامت مصر غير قادرة على الرد على القصف الاسرائيلي في العمق، فانها لن تشن حربا، واذا امتنعت هي عن ذلك ـ فمن المؤكد ان الدول العربية الاخرى الاضعف منها لن تفعل ذلك هي ايضا.

حرب «يوم الغفران»

ان من بادر الى حرب «يوم الغفران» هو مصر ايضا، والى حد بعيد سوريا التي كان من المرجح ان السادات ما كان ليشن الحرب من دونها. ومن الجائز ان الحرب ما كانت لتنشب لولا رفض المبادرة السلمية الاولى التي طرحها السادات في شباط / فبراير ١٩٧١، ورفض مبادرة التسوية الجزئية لموشيه دايان التي سبقتها بعدة اشهر، ورفض جهود الوساطة (الفاشلة) التي بذلها روجرز، وزير الخارجية الاميركي. وينبغي لنا ان نضيف الى ذلك حقيقة انه في تموز / يوليو ١٩٧٢ طرد السادات المستشارين السوفيات من مصر، الامر الذي سبب تقرب مصر من الولايات المتحدة على حساب علاقات هذه الاخيرة باسرائيل (من قبيل الاحتمال على الاقل). كما ينبغي لنا ان نذكر في هذا الشأن بلقاء القمة بين نيكسون وبريجنيف في منتصف سنة ١٩٧٣، الذي خلق لدى السادات والاسد شعورا بأن الدولتين العظميين قررتا التضحية بالقضية العربية من اجل الوفاق بينهما. وما ابغي قوله هو ان حالة الجمود التي نشأت في الشرق الاوسط هي التي اقلقت السادات، وحتى انها اقلقت الاسد رئيس سوريا، وكان قرارهما التسبب بكسر هذا الجمود.

ان «معادلة الامن القومي» لمصر وسوريا لم تكن متوازنة في نظر اسرائيل في ضوء «المفهوم» الآنف الذكر الذي مفاده ان قدرتهما لا تتمشى مع غايتهما. لقد ساد لدى القيادة الاسرائيلية ـ السياسية والعسكرية ـ تجاهل لاحتمال انه يمكن موازنة المعادلة بطريقتين: تقليص **الغاية** من جهة، وتحسين **الامكانات والوسيلة** من جهة اخرى.

لقد صاغ السادات **الغاية** بطريقة يمكن تلخيصها على النحو التالي: احتلال أهداف ارضية محدودة في سيناء من اجل استعادة **كرامة** مصر على حساب **كرامة** اسرائيل، ومن اجل تشجيع الدول العظمى على المبادرة الى نشاطات سياسية لدفع «الحل» الذي اساسه: انسحاب اسرائيل الى حدود ٤ حزيران / يونيو ١٩٦٧، بكل ما يترتب عن ذلك ازاء حل المشكلة الفلسطينية. وهذه كانت ايضا غاية الاسد رئيس سوريا، انما أراد احتلال هضبة الجولان كلها.

وثمة غاية اخرى عمل السادات لتحقيقها في حرب «يوم الغفران» وتحدث عنها بعد الحرب، وهي نسف العقيدة الامنية الاسرائيلية (**الوسيلة الاسرائيلية**) التي وصفها على النحو التالي: بلورة تفوق عسكري وتكنولوجي حاسم يحمل الامة العربية على الاستنتاج الشامل انه ليس في قدرتها منع اسرائيل من السيطرة على المناطق العربية التي احتلتها؛ تفتيت الجهد العسكري بأسرع ما يمكن الى الارض العربية وشن حرب خاطفة؛ حسم الحرب في اقصر وقت ممكن، وبالتالي تجنب خسائر في الارواح والعتاد.

ان تفسير السادات للعقيدة الاسرائيلية جعله ـ بالاتفاق مع الاسد ـ يختار وسيلة كانت فكرتها الاساسية: احراز **المفاجأة بواسطة التمويه**، من اجل تأخير تعبئة الاحتياط في اسرائيل وانتشاره؛ شن هجوم متزامن على جبهتين (المصرية والسورية)، وتشتيت جهود سلاح الجو الاسرائيلي وجعل القوات المساندة للجيش الاسرائيلي ترابط على احدى الجبهتين، من دون ان تستطيع الانتقال الى الجبهة الاخرى؛ شن هجوم على جبهة واسعة وبقوة قصوى، يمنح جيشي مصر وسوريا تفوقا نسبيا على القوات النظامية الصغيرة للجيش الاسرائيلي ويشلها ويصعب على المدافع حصر موقع جهده الاساسي، ويجزىء قوات المساندة ويحول دون استخدامها في الموعد المحدد؛ خلق تهديد ارضي يحمل سلاح الجو الاسرائيلي على التصدي لنظام صورايخ مضاد للطائرات، والانصراف الى مهمات المساندة الارضية ـ الجوية منذ المرحلة الاولى، وسحق الدروع الاسرائيلية باستغلال المفاجأة والتفوق النسبي خلال الوضع الاستهلالي، وتمركز قوات مشاة مزودة بوسائل للدروع اكثر وفرة من المألوف والانتظار المدبر للهجمات المضادة المذعورة للجيش الاسرائيلي، عبر الاعتماد على المظلة الدفاعية الجوية والقوات المدرعة المساندة في المؤخرة.

لقد كانت **الغاية الاسرائيلية** الحؤول دون حدوث كل ما سبق ذكره. لكن، نظرا الى ان المقصود هو المفاجأة فانه يمكن صوغها بعد وقوع الحدث. ومع ذلك يمكن القول ان **الغاية** تحددت خلال المناقشات التي سبقت الحرب ـ ازاء امكان وقوعها في تاريخ ما في المستقبل ـ على النحو التالي: حمل العرب على **الادراك** ان الخيار العسكري لا يجديهم نفعا، وأن السبيل الوحيد هو التسليم بوجود اسرائيل، واجراء مفاوضات سياسية معها، وتحقيق السلام الدائم. والى ان يتم ذلك يجب المحافظة على مكاسب اسرائيل خلال حرب الايام الستة، والاحتفاظ بقدرة ردع وحسم تقاوم فرض تسوية لا ترضاها اسرائيل وتحول دون وقوع حرب محتملة جديدة. وقد تجلى

جوهر هذا الكلام في **الغاية** الاسرائيلية خلال حرب يوم الغفران، التي يمكن صوغها على النحو التالي: تدمير جيشي مصر وسوريا المهاجمين والجيوش التي انضمت اليهما من اجل اعادة الوضع الذي كان سائدا لدى نشوب المعارك الى ما كان عليه من الناحية الاقليمية، وتعزيزه باحتلال أراض اخرى، سواء لمقتضى تحسين النظام الدفاعي او لتحسين «أوراق المساومة» التي تمتلكها اسرائيل. كل ذلك من اجل تحسين صورة اسرائيل الردعية والحسمية وخلق شروط للمفاوضات السياسية في ظروف مريحة ومن موقع قوة.

كانت **الوسيلة** الاسرائيلية لتحقيق **الغاية** المذكورة قائمة على الفكرة التقليدية: صد المهاجمين من المرحلة الاولى، ونقل الحرب الى أراضيهم في المرحلة الثانية ـ اولا في جبهة واحدة، ثم في الجبهة الثانية. بيد ان تنفيذ الوسيلة تعطل، لا بسبب **المفاجأة** وانما بسبب ادارة غير سليمة للحرب. صحيح ان ما سمي «التقصير الاستخباراتي» جعل **مهلة الانذار**، التي توفرت لتعبئة الجيش الاسرائيلي، اقل من ١٢ ساعة، لكن هذه الحقيقة لم تحل دون تمركز قوات الاحتياط اسرع في التعبئة بسبب المفاجأة). ونخلص من ذلك، اذن، الى ان الخطأ الجسيم كان كامنا في قرار استخدام قوات الاحتياط في الوقت ذاته الذي نفذت فيه الهجمات المضادة على الجبهتين (في ٨ تشرين الاول / اكتوبر)، مسببا بذلك تجزئة سلاح الجو بين الجبهتين؛ فالهجوم المضاد على الجبهة السورية نجح، بينما فشل على الجبهة المصرية. وقد تغيرت الاوضاع، فعلا، في ١٤ تشرين الاول / اكتوبر، عندما اخفق هجوم مدرع مصري، اتاح امام قوات الجيش الاسرائيلي عبور القناة ـ بيد ان تأثير الفشل الاسرائيلي الاول لم يزل، وتضررت صورة «معادلة الامن القومي» الاسرائيلية في الداخل والخارج على حد سواء. في اي حال، اضطرت اسرائيل الى الاستعانة بالولايات المتحدة التي لم تسارع الى ارسال «القطار الجوي» المنشود اليها، واشترطت لارساله شروطا لم تكن ملائمة لاسرائيل (وقف القتال عند الخطوط القائمة). أما العرب فقد هددوا باستخدام سلاح النفط ـ في حال ارسال القطار الجوي ـ وقد استخدموه فعلا.

لم تبدأ الولايات المتحدة تشغيل «القطار الجوي» الا بعد ان فعل ذلك الاتحاد السوفياتي. ومرة اخرى نشأ وضع ادى الى مواجهة بين الدولتين العظمين. ومن اجل تحاشيه فرضت الدولتان العظميان وقف القتال على الفرقاء في وضع لم يكن مريحا لاسرائيل. فقد حاولت اخضاع الجيش الثالث المصري، الامر الذي اراد الاتحاد السوفياتي منعه بالقوة. وأعلنت الولايات المتحدة نوايا، بما في ذلك نووية، ألغت

الغاية السوفياتية. الا ان اسرائيل زجت من جانبها في وضع لم يبق لها امامه سوى الخضوع لاي طلب اميركي تقريبا، بما في ذلك الطلب المخذل بالسماح بانتقال الامدادات الى الجيش الثالث.

كانت النتائج الفورية للحرب: انتصارا حاسما على الجيش السوري، سواء بتدمير قوته او باحتلال أراض وراء تلك التي احتلت في حرب «الايام الستة» ـ وذلك على الرغم من ان الجيش السوري قد عزز بالمفارز العراقية والاردنية، انتصارا اقل حسما على الجبهة المصرية، اي نشوء وضع بقي الجيش المصري فيه يحتفظ بقطاع شرقي القناة، على امتدادها كلها تقريبا (خط «بار ـ ليف») على الرغم من ان الجيش الاسرائيلي عبرها واستولى على أرض واسعة غربيها، وهو يحاصر الجيش الثالث؛ وضعا سياسيا اتاح بدء المفاوضات بشأن ترتيبات فصل القوات.

جاءت نتائج الحرب، من وجهة نظر اسرائيل، لتبرهن انه حتى لو كانت [اسرائيل] قد زجت في وضع من المفاجأة في البداية، فان في امكانها الدفاع عن نفسها وضرب أعدائها، الامر الذي يدل على ان الطريق العسكرية غير مفتوحة امامهم [العرب]. أما من وجهة نظر العرب، فقد جاءت نتائج الحرب لتعيد «الكرامة» العربية التي هدرت خلال حرب «الايام الستة» ـ وحتى اكثر من ذلك، مثلا، فور انتهاء الحرب زعم السادات ان مصر وسوريا «هزمتا» اسرائيل خلال ايام الاولى من الحرب، وحتى انهما كبدتاها خسائر لا تحتمل ـ وفقط بفضل التدخل المباشر للولايات المتحدة استطاعت (اسرائيل) الصمود، على الرغم من عقيدتها الامنية الفاشلة التي تحطمت.

وحقيقة الامر، ان العقيدة الامنية الاسرائيلية لم تتحطم حتى في اي بند من بنودها: ويكفي ان نذكر ان التطلع الى شن هجوم في جبهة واحدة، وخوض حرب قصيرة، وتحاشي الخسائر، بقيت كلها نافذة المفعول حتى في اعقاب حرب «يوم الغفران».

كما ان نتائج حرب «يوم الغفران»، في المديين المتوسط والبعيد، لم تتعارض وارادة اسرائيل، سواء أكان المقصود اتفاقات مع سوريا ومصر ـ اتفاقي فصل القوات معهما ـ ام مبادرة السادات التي اسفرت عن معاهدة السلام بين اسرائيل ومصر، اذ ان السادات ادرك خلال حرب «يوم الغفران» انه نظرا الى عدم قدرته على التغلب على العقيدة الامنية الاسرائيلية، فقد اختار طريق السلام.

ان احساس السادات بالانتصار في اعقاب حرب «يوم الغفران» لم يكن ناجما عن حقيقة ان الحرب قد قادت الى مسار اعاد الى مصر، في نهاية الامر، المناطق التي احتلت خلال حرب الايام الستة فحسب، وانما نجم ايضا عن مقابلة «معادلة الامن القومي» المصرية بمثيلتها الاسرائيلية. والدليل على ذلك، ان القيادة المصرية قد صمدت، حتى انها ازدادت قوة. وأخذت موارد مصر تسير في طريق الوفرة، كما اقتصادها يتحسن الخ - هذا من جهة. ومن جهة اخرى، فقد لجم عنصر التعاظم العسكري في المعادلة المصرية، في حين اخذ يتسع بلا قياس في اسرائيل، كدرس من حرب «يوم الغفران». وربما هذا هو احد الاسباب التي جعلت الجيوش العربية على امتداد حدود اسرائيل كلها، تختار المحافظة على الهدوء التام تاركه للمخربين فقط اعمال العنف ضد اسرائيل. وهؤلاء، الذين اقاموا قياداتهم في لبنان منذ ان وجه اليهم حسين ضربة قاضية في ايلول / سبتمبر ١٩٧٠، وسعوا نشاطهم ضد اسرائيل فقط لان الجيوش العربية النظامية كانت غير قادرة على القيام بذلك - بالتأكيد وباليقين بعد خروج مصر من دائرة الحرب.

عملية «عنتيبي»

جاءت ولادة عملية «يهونتان» (عنتيبي) في اعقاب نشاط المخربين، الذي بلغ شأوه بخطف طائرة تابعة لـ «الخطوط الجوية الفرنسية» كانت في طريقها من تل ابيب الى باريس أواخر حزيران / يونيو ١٩٧٦. وقد اجبرت الطائرة التي كانت تقل نحو ٣٠٠ راكب، منهم نحو ١٠٠ راكب اسرائيلي، على الهبوط في مطار عنتيبي في اوغندا بموافقة حاكمها عيدي امين، وأصبح الاسرائيليون رهائن. وفي ذلك الوقت بالذات، كان الجيش السوري - بناء على طلب المسيحيين - يقاتل المخربين في لبنان، وبدا ان هؤلاء أرادوا أن يبرهنوا بخطف الطائرة انهم لا يزالون يحتفظون بقوتهم على الرغم من النشاط السوري. كانت غاية اسرائيل بسيطة، انقاذ الرهائن بحد ادني من الخسائر، بيد ان التنفيذ الناجح للعملية عزز، من دون ادنى شك، قوة اسرائيل الرادعة.

بدت العملية للوهلة الاولى مستحيلة - ولو بسبب البعد على الاقل. علاوة على ذلك، ان عدم اليقين والمخاطرة الكبرى اللذين كانت العملية تنطوي عليهما - اذ كان من شأنها ان تنتهي الى القيام بمذبحة جماعية ضد الرهائن حتى وان وصل المنقذون

الى مطار عنتيبي - جعلا القيادة تتريث في اتخاذ قرار التنفيذ. وعندما فعلت ذلك، استمدت التشجيع اساسا من جاهزية المنفذين ونوعيتهم ووسيلتهم.

كانت **الوسيلة** التي وقع الاختيار عليها قائمة على المفاجأة والتمويه: نقل المنقذين جوا من شرم الشيخ الى عنتيبي بطائرات نقل تحمل مقاتلين ومركبات شبيهة بتلك التي يستخدمها الاوغنديون؛ حط الطائرات في مطار عنتيبي؛ وصول المركبات بسرعة الى المكان الذي كان المخربون يحتجزون فيه الرهائن؛ مفاجأة الخاطفين والقضاء عليهم وانقاذ المخطوفين بسرعة وترحيلهم الى اسرائيل، بعد التزود بالوقود في نيروبي.

وأوائل تموز / يوليو ١٩٧٦ طبقت الوسيلة، نظريا وعمليا، بنجاح فاق التوقع: قتل ١٣ مخربا و٣٥ اوغنديا، في مقابل قتيل واحد من مقاتلينا (وهو يوني يهونتان)، فسميت العملية باسمه (بعد تنفيذها)، وقتيل واحد من بين الرهائن. وتم انقاذ الرهائن وارتفعت هيبة الجيش الاسرائيلي عاليا.

ثمة نتيجة مهمة اخرى اسفرت عنها العملية، تتعلق بتأثيرها على مقاومة الارهاب الجوي الدولي؛ اذ انه في اعقاب النموذج الاسرائيلي لم يعد من السهل على اية دولة زجت في وضع شبيه، ان ترفع الايدي وتخضع لمطاليب المخربين. وهكذا جاءت، في اعقاب عملية «يهونتان»، عملية الانقاذ الالمانية في مقديشو، وحتى المحاولة الاميركية الفاشلة لانقاذ الرهائن الاميركين في طهران.

عملية الليطاني

كانت عملية «الليطاني»، في آذار / مارس ١٩٧٨، عملية اسرائيلية وقائية واحباطية وتحذيرية وانتقامية، جاءت ردا على المذبحة التي نفذها مخربون على طريق الشاطىء (على مشارف تل ابيب) ضد رهائن، من بينهم نساء وأطفال، احتجزوا في باص لا يصلح للحماية. وقد اثار هذا العمل، الذي قتل فيه ٣٥ شخصا من الابرياء في مشارف تل ابيب، غضب الرأي العام في اسرائيل والعالم.

وفي الوقت ذاته نفذ المخربون ايضا مذبحة ضد سكان قرية مارون الراس المسيحية، في اطار حربهم ضد سكان الجيوب المسيحية الثلاثة على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية خاصة، وضد المسيحيين في لبنان عامة.

ان الحرب الاهلية في لبنان التي ساهم فيها المخربون، كما ذكرنا، كانت ذريعة

للسوريين ليجتاحوه في حزيران / يونيو ١٩٧٦، وذلك بناء على «طلب» مسيحي حظي بـ «بركة» الولايات المتحدة. وكان هذا حقا مخالفة للمفهوم الاسرائيلي التقليدي بأنه لا يمكن التغاضي عن دخول جيش غريب لدولة عربية تحد اسرائيل. لكن اسرائيل، بفضل **اعتمادها** المتزايد على الولايات المتحدة، سلمت بوجود الجيش السوري في لبنان شرط ان يبقى شمالي الزهراني. اضف الى ذلك، انه كان هناك من زعم ان «لا تكرهوا شرا لعله خير لكم»، وأن لا غضاضة في ان ينقسم الجيش السوري قسمين ويغرق نفسه في «يمن مصرية» و«فيتنام اميركية». حتى ان البعض اشار الى النوايا «الصادقة» لسوريا كما شهد على ذلك، ظاهريا، «اتفاق شتوره» الذي وقع في تموز / يوليو ١٩٧٧ بين سوريا ولبنان وم.ت.ف.، والذي ورد فيه ان م.ت.ف. ستنزع اسلحتها الثقيلة لان حماية مخيمات اللاجئين ستناط بجيشي سوريا ولبنان. أما الدفاع عن حدود «بلد الارز» الجنوبية، فسيعهد به الى جيشه، وعلى المخربين الانسحاب مسافة ١٥ كيلومترا تقريبا الى الشمال.

لم يتم احترام الاتفاق عمليا، ولم يتوقف الامر عند حد ان المخربين لم ينسحبوا من الحدود الاسرائيلية ـ اللبنانية، بل انهم عززوا ايضا قوتهم في قطاع يمتد من الليطاني جنوبا، حيث كانت اسرائيل تساعد ثلاثة جيوب مسيحية على الصمود («الجدار الطيب»، الخ).

ان التزام اسرائيل تجاه المسيحيين من جهة، والوجود السوري في لبنان من جهة اخرى، اثرا في **الغاية** الاسرائيلية لعملية «الليطاني». وعلى وجه العموم، تحدثت في البداية عن ابادة مخربين كتحذير وانتقام لمذبحة طريق الشاطىء، وعن تحسين وضع الجيوب المسيحية بالقرب من حدود اسرائيل، عبر اكبر قدر من الحذر لتحاشي الاصطدام بالسوريين.

وقد تطلب هذا الحذر عدم الوصول الى نهر الليطاني. لكن بعد مضي يومين من العمل [العسكري] اتضحت **نتيجة ثانوية** للعملية لم تكن متوقعة، اذ ان الولايات المتحدة، التي خشيت ان تسيء العملية الى جهود الوساطة التي تقوم بها من اجل التوصل الى تسوية بين اسرائيل ومصر (في اعقاب مبادرة السادات)، بادرت الى وقفها على الفور، ودعت الى انشاء قوة للامم المتحدة (يونيفيل) تسيطر بسرعة على المنطقة التي احتلها الجيش الاسرائيلي، وتعمل على انسحابه. ان هذه النتيجة الثانوية غير المتوقعة ادت الى توسيع **الغاية** الاسرائيلية بهدف احتلال كل منطقة الجنوب

اللبناني حتى نهر الليطاني، باستثناء جيب صور الذي بدا بمثابة جوزة صعبة المراس ـ على غرار بيروت في حرب «سلامة الجليل».

لقد تم تحقيق الغاية الموسعة كاملة، وبدت النتائج المباشرة للعملية مرضية: نشأ «حزام امن» على عمق نحو ١٠ كيلومترات على امتداد الحدود الشمالية لاسرائيل؛ نشأ امتداد اقليمي بين الجيوب المسيحية بالقرب من هذه الحدود، فوفر لها قدرة اكبر على الصمود؛ قتل نحو ٣٠٠ مخرب، ودمرت بنيتهم في المنطقة الواقعة بين الحدود ونهر الليطاني؛ وضعت قوات دولية في تلك المنطقة كحاجز بين المخربين والجيش السوري من جهة، وبين المسيحيين بقيادة الرائد حداد وقوات الجيش الاسرائيلي من جهة اخرى. وبدا ظاهريا ان لا ضير في ذلك. لكن، من الجدير بالذكر ان قوات اليونيفيل ألغت ـ بحكم طبيعتها ـ حرية عمل الجيش الاسرائيلي ـ والاسوأ من ذلك، ان هذه القوات وقعت تحت تأثير يومي لدعاية م.ت.ف.، الامر الذي جعل من أفرادها مدافعين عن م.ت.ف. في بلادهم الاصلية، ناهيك بأنهم سمحوا للمخربين باعادة انشاء قواعدهم في المناطق التي كانت خاضعة، زعما، لسيطرة الامم المتحدة.

عملية «سلامة الجليل»

ان عملية «سلامة الجليل»، او الاصح حرب «سلامة الجليل» اذ ان العملية هي مجرد عمل عسكري محدود، قصير الامد وقليل الخسائر، خلافا للحرب ـ هذه الحرب هي عمل اسرائيلي مدبر، تقدمت ولادته على تنفيذه بوقت طويل. ويمكن القول: ان الافكار الاولى الخاصة به بدأت تلوح وتطرح منذ أواخر سنة ١٩٧٨، عندما اتضح ان عملية «الليطاني المحدودة» فقدت تأثيرها. وفعلا، لم يكد يمضي وقت طويل على العملية حتى عاد المخربون يرفعون رؤوسهم، ولم تعد اسرائيل تملك الوسيلة الروتينية التي درجت على انتهاجها ضدهم، وهي نشاط **دفاعي** بهدف الحؤول دون تسلل المخربين من لبنان برا وبحرا وحتى جو (المناطيد)، ونشاط **هجومي** كعمليات وقائية، واحباط، وتحذير وانتقام ـ سواء عن طريق استخدام النيران (المدفعية والجوية والبحرية) او عن طريق غارات برية وعمليات انزال من الجو والبحر. في اي حال، لم يتوقف الامر عند حد ان المخربين لم يوقفوا نشاطهم، بل انهم عززوا قوتهم وحسنوا اساليب عملياتهم، ناهيك بأن مكانتهم الدولية ازدادت قوة. ومما يجسد ذلك حقيقة ان المخربين عمدوا بعد عملية الليطاني التي ابعدتهم،

ظاهـريا، في لبنـان عن الحدود الاسرائيلية شمالا، الى التزود بأسلحة بعيدة المدى (مدافع وصواريخ كاتيوشا) لم تكن متوفرة لهم قبل ذلك، الامر الذي اسفر عن تهديد جوهـرى للمستعمرات على حدود اسرائيل الشمالية. علاوة على ذلك، نشأ وضع غريب، اذ تمتع المخربون في القطاع الغربي من الجنوب اللبناني بـ «الحماية» التي وفرتها لهم قوة اليونيفيل. كما تمتعـوا، في القـطاعـين الاوسط والشرقي، بحـماية الجيش السوري. وهذا الاخير، الذي دخل لبنان في حزيران / يونيو ١٩٧٦ بناء على طلب المسيحيين كما ذكرنا من اجل ضرب المخربين، ارتد عن غايته وعمل ضدهم بصورة مكشوفة، في حين اخذ يدعم منظمات المخربين على امل استغلالهم يوما ما عندما يحين الوقت الملائم لمهاجمة اسرائيل.

لقد طلب المسيحيون من جانبهم مساعدة اسرائيل، وحصلوا عليها فعلا. فمثلا، في نيسان / ابريل ١٩٨١ عندما هاجم السوريون المسيحيين في منطقة زحلة، تدخلت اسرائيل الى جانبهم واسقطت طوافتين سوريتين. الا ان السوريين نصبوا في البقاع اللبناني بطاريات صواريخ ارض ـ جو. ومنذ ذلك الوقت أخذوا يهددون حرية تحليق طائرات سلاح الجو الاسرائيلي في الاجواء اللبنانية، سواء لاغراض الاستطلاع او لمقتضي معاقبة المخربين وردعهم.

وكان من الطبيعي ان تطالب اسرائيل بسحب بطاريات الصوراريخ هذه، حتى انها هددت بتـدميرها. بيد ان الولايات المتحدة، التي خشيت اندلاع الحرب بين اسرائيل وسوريا، سارعت الى ايفاد الوسيط فيليب حبيب الى المنطقة، محاولا ازالة منصات الصورايخ بالطرق السلمية.

لم تكن محاولـة حبيب موفقـة، وبقيت الصورايخ في مواقعها. فالسوريين لم يسحبـوهـا، حتى بعد ان اظهر سلاح الجو الاسرائيلي قدرة هائلة بقصف المفاعل العراقي بالقرب من بغداد في حزيران / يونيو ١٩٨١. ومن جهة أخرى، لم يرتدع سلاح الجو الاسرائيلي عن مواصلة نشاطه في الاجواء اللبنانية، مع انه قلص مجال نشـاطـه. وبـين امور اخرى، هاجم سلاح الجو، خلال النصف الاول من شهر تموز / يوليو ١٩٨١، أهدافاً للمخربين في الجنوب اللبناني، وحتى في بيروت. وهذه المـرة رد المخـربون بعنف. فقد قصفوا بصورة متواصلة مستعمرات الجليل الاعلى والجليل الغربي، وسببوا في وقوع عدد كبير من الاصابات والاضرار الجسيمة. والاسوأ من ذلك، برزت في عدد من المستعمرات، خصوصا في كريات شمونه، ظاهرة مقلقة هي انعـدام «القـدرة على الامتصـاص»، وأخـذ الكثـيرون من السكان يهجرون

منازلهم. وعلى خلفية الوضع الذي نشأ حقق فيليب حبيب، ظاهريا، انجازا مهما عندما ووفق على وقف اطلاق النار أواخر تموز / يوليو ١٩٨١.

ان وقف اطلاق النار هذا بدا، في نظر المخربين، انجازا شبيها بذلك الذي حققه السوريون بعدم اخراج الصواريخ، ناهيك بأنه [وقف اطلاق النار] اتاح لهم مواصلة زيادة قوتهم حتى بلغت ٢٥ ألف مقاتل مسلحين جيدا ـ بما في ذلك دبابات ومدفعية متعددة الانواع ومخزون ضخم جدا من الذخائر. زد على ذلك، انه حتى لو التزام المخربون وقف اطلاق النار على الحدود الشمالية، فانهم وسعوا نشاطهم ضد اسرائيل ـ خصوصا في التاريخ ـ وحرضوا عرب المناطق. وقد قام السوريون بعمل شبيه بالنسبـة الى الـدروز في مرتفعات الجولان. على هذا الاساس، وعلى اساس استكـمال اخلاء سيناء ـ وما سببه اخلاء مستعمرات مشارف رفح من اسى ـ سن الكنيست في منتصف كانـون الاول / ديسمـبر ١٩٨١ قانـون مرتفعـات الجـولان للتدليل على ان السابقة في سيناء لن تتكرر بالنسبة الى مستعمرات الهضبة. ولم تكن الدولتان العظميان مرتاحتين الى ذلك، وردتا كل واحدة منهما بطريقتها: الولايات المتحـدة علقت مذكـرة التفـاهم التي وقعتها اسرائيل اواخر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١، أما الاتحاد السوفياتي فقد عاد الى التزامه الدفاع عن سوريا وتقوية جيشها. وأعلنت سوريا، من جانبها، ان جيشها سيبقى في لبنان ما دام «العدوان الصهيوني» ضد الفلسـطينيين قائما. في حين ان منظمات هؤلاء بقيت ناشطة، وهذه المرة ضد دبلوماسيين اسرائيليين في الخارج. وفي ٣ نيسان / ابريل ١٩٨٢ اغتالت يعقوب بار ـ سيمان طوف في باريس، كما اغتالت في ٣ حزيران / يونيو من السنة نفسها سفير اسرائيل في لندن شلومو ارغوف. وكان هذا بمثابة «القشة التي قصمت ظهر البعير».

لقد سبق القول ان ولادة عملية / حرب «سلامة الجليل» تقدمت كثيرا على تنفيذها، الا ان مناحم بيغن، رئيس الحكومة، حدد غايتها ـ بموافقة اعضاء الحكومة في اللحظة الاخيرة ـ بأنها عملية انتقامية ينبغي ان تكون مرتبطة بالحدث في الوقت والموقع. الحدث في هذه الحالة، لم يكن اغتيال السفير ارغوف فقط وانما رد المخربين على الانتقام الاسرائيلي الفوري، الذي كان ملازما لتقليد قصف سلاح الجو لاهداف المخـربـين في الجنـوب اللبنـاني وبيروت. وكان المقصود مرة اخرى: قيام منظمات المخربين المختلفة بقصف مستعمرات الشمال، اذ اتفق الجميع في اسرائيل ـ بمثابة اجماع وطني ـ على انه يجب تجنب العمل على انهائه بواسطة وسيط اميركي، كما حدث

في تموز / يوليو ١٩٨١ . وفي ضوء ذلك، حددت القيادة السياسية **الغاية** مساء يوم السبت، ٥ حزيران / يونيو ١٩٨٢، على النحـو التـالي: «ان الجيش الاسرائيلي سيستخـدم لاخـراج جميع مستعمـرات الشمال من مدى نيران الارهابيين، وسوف [يضرب] قياداتهم وقواعدهم في لبنان، ويمتنع عن مهاجمة الجيش السوري الا اذا هاجم هذا قواتنا؛ سيطلق على العملية «سلامة الجليل»، وسوف تنفذ في ضوء السعي لتوقيع معاهدة سلام مع لبنان المستقل، عن طريق المحافظة على سلامة أراضية».

ان صوغ **الغاية**، كما عرضت هنا، ينطوي على «تفسير ضمني» بسبب اضافة كلمة «يضرب» التي لا تظهر في الاصل. لكن من المعتقد انه لا يختلف اثنان على ان هذه كانت هي الغاية، وأن صوغها الغامض لم يكن سوى جزء من «ضباب المعركة». ان سياسة النشر لـ «ضباب المعركة» كانت مفيدة في ادارة الحرب، لكنها لم تكن مفيدة للاعلام الاسرائيلي ولصورة اسرائيل في العالم.

ثمـة تفسـير آخر يمكن اضفاؤه على الغاية الغامضة، هو انه اذا ما هوجمت قواتنا، على الرغم من ذلك، خلال المراحل التالية فسوف يجد السوريون انفسهم في وضع متردد وسيضربون بقسوة، بما في ذلك تصفية حساب قديم معهم، وهو عدم سحب الصواريخ المضادة للطائرات من البقاع، ويمكن القول بالمقدار نفسه: ان التزام المحافظة على سلامة أراضي لبنان، الذي معناه جلاء قوات الجيش الاسرائيلي عن لبنان لدى انتهاء العملية / الحرب، جاء لتهدئة الدولتين العظميين والسلطات اللبنانية اولا وقبل كل شيء. ولم يرد في الغاية اي شيء عن المطالبة بجلاء الجيش الاسرائيلي. بيد ان مجرد استخدام عبارة «لبنان المستقل» كفيل بالاشارة الى ذلك. وينبغي لنـا ان نذكـر في هذا السياق، ان الحكم الفـاشـل لرئيس لبنـان، الياس سركيس، كان على وشك الانتهاء، وبدا في الانتخابات التي كانت وشيكة احتمال جيد امام [فوز] بشير الجميل قائد القوات المسيحية الذي حافظ على علاقات ممتازة بإسرائيل.

وهذا يعني ان التطلع الى توقيع معاهدة سلام مع لبنان المستقل لم يبد في نظر واضعي صيغة الغاية حلما خياليا.

في اعتقـادي انـه حتى ذلـك التـاريخ تحقق اجماع على الصيغة الغامضة لا الصريحة، كما اثبت تطور الاحداث بعد ذلك.

وكما امكن الاستدلال من تنفيذ مراحل الحرب، نظريا وعمليا، فان الفكرة الـرئيسية التي ارتكـزت عليها هي: تطوير جهد اساسي ضد المخربين على المحور

الساحلي، والعمل للاتصال بالمسيحيين في منطقة بيروت عن طريق تجنب الاصطدام بالقـوات السورية؛ تطوير جهد ثانوي في محور جبل لبنان بواسطة الالتفاف حول المـوقـع السوري في جزين من اجل اغلاق محور بيروت ـ دمشق من جهة، وحمل القوات السورية في البقاع على الانسحاب من دون قتال من جهة اخرى؛ تطوير جهد آخـر في البقـاع الجنوبي للغرض نفسه. اذا كان الجيش السوري، على الرغم من التصريحات الصريحة للحكومة الاسرائيلية بأن الجيش الاسرائيلي لا ينوي الاعتداء عليه، سيبدأ اطلاق النار فينبغي ضربه اولا وقبل كل شيء في منطقة البقاع، حيث يوجـد حشـد كبـير من المخـربين، وهذا يشمل تصفية حساب الصوراريخ المضادة للطائرات، وذلك كرد مضاد ـ ولكن ايضا من اجل ردع السوريين عن المبادرة الى الحرب التي تأهبوا لها بكل ما أوتوا من قوة.

ان توقيت التنفيذ، الذي بدأ ظهر ٦ حزيران / يونيو ١٩٨٢، كان توقيتا املته الظروف في الحقيقة، لكنه كان مريحا لاسرائيل بصورة عامة لجهة **الظروف الاقليمية**، وربما ايضا الدولية: كان الاتحاد السوفياتي مشغولا في افغانستان وبولونيا، والولايات المتحدة في مؤتمر الدول المصنعة، والعراق في حربه مع ايران، ومصر ملتزمة الحفاظ على معاهدة السلام مع اسرائيل، وسوريا معزولة. وينبغي ان نضيف الى ذلك، ان المخربين الذين هم الهدف الاساسي للعملية / الحرب، كانوا في مرحلة الانتقال من قوات شبه نظامية الى جيش نظامي من السهل ضربه، وكان عليهم ان يأخذوا في الحسبـان القـوات المسيحية التي ازدادت قوتهـا بفضـل مساعدة الجيش الاسرائيلي وتمركزها خلفهم وحولهم. كما يجب ان نشير الى العلاقة بين توقيت العملية / الحرب وبين موعد انتخابات الرئاسة القريبة في لبنان. وفي مقابل ذلك، من الصعب القول ان القيادة الاسرائيلية كانت تملك متسعـا من الوقت لاعداد الرأي العام في البلد والعالم، كما حدث مثلا خلال فترة الانتظار التي سبقت حرب الايام الستة، ذلك بأن التوقيت المحدد للعملية فرضته الظروف. في اي حال، لم ينجح الاعلام والدبلوماسية الاسرائيليان، كأداتـين ممهـدتـين ومكملتين للتحركات العسكرية، في الاضطلاع بالمهمات الجسيمة التي واكبت حرب «سلامة الجليل». وأحد اسباب ذلك انه لم تتوفر لهما مهلة الاستعداد لذلك.

ان تنفيذ العملية بكل ما اسفرت عنه من انجازات كثيرة، لم يكن على مستوى التوقعات. وكان لذلك اسباب عديدة: مسلك السوريين الذين اختاروا الحرب على الرغم مما قيل لهم، بطرق مختلفة وأكثر من مرة، انهم اذا لم يهاجموا الجيش الاسرائيلي

فلن يهاجمهم، وقوف المسيحيين على الحياد، ورفضهم ان نستغل المجال البحري (انزال قوات) في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم؛ مشكلات التضاريس والوقت بالنسبة الى القتال في مناطق جبلية ومناطق آهلة، وحتى مشكلات ادارة المعارك والخروج عن التخطيط. في كل حال، استمرت الحرب اكثر مما كان متوقعا لها، وكانت خسائرها كبيرة: السوريون لم «يقتلعوا» من البقاع، والروس هددوا، والاميركيون فرضوا وقف القتال، وبشير الجميل اغتيل فقامت الكتائب ـ انتقاما لذلك ـ بمذبحة في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين. والاهم من ذلك، ان الرأي العام في العالم ـ خصوصا في اسرائيل ـ ثار على الدمار الشديد وفقدان الارواح البشرية اللذين سببتهما الحرب، خصوصا ان هذه الحرب كانت مغطاة بالصور من طرف واحد اكثر من اية حرب اخرى. وهكذا، نسي الجميع فجأة: الاعمال الارهابية لـ م.ت.ف. منذ سنة ١٩٦٥؛ كون بيروت مركز الارهاب العالمي؛ المعاناة الرهيبة التي انزلها المخربون بلبنان خلال العقد الاخير، وحقيقة ان حرب «سلامة الجليل» لم توفر السلام لمستعمرات الجليل وأقسام كبيرة من لبنان فحسب، وانما ايضا ابعدت حربا اخطر منها أضعافا بين اسرائيل وسوريا كان من شأنها ان تتطور الى مواجهة بين الدولتين الكبريين.

ان الانتقادات غير المتوازنة التي وجهت الى الحرب طمست، بطبيعة الحال، انجازاتها والتمسك بالهدف الذي اظهره خلالها الجيش الاسرائيلي على الرغم من جميع الصعوبات. اذ ان الجيش الاسرائيلي لا الوسيط فيليب حبيب، هو الذي حقق طرد المخربين والجيش السوري من بيروت خلال الفترة ما بين ٢١ آب / اغسطس و٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢. وكانت هذه المرحلة السادسة من الحرب، التي ما كانت لترى النور لولا المراحل التي سبقتها: القتال ضد المخربين في ضوء الامتناع عن مقاتلة جيش سوريا خلال الايام ما بين ٦ ـ ٩ حزيران / يونيو ١٩٨٢؛ القتال ضد جيش سوريا استمرارا للقتال ضد المخربين خلال الايام ٩ ـ ١١ حزيران / يونيو (حين اعلن وقف اطلاق النار ظهرا)؛ الاتصال بالمسيحيين في منطقة بيروت خلال ١٢ ـ ١٤ حزيران / يونيو؛ الاستيلاء على محور بيروت ـ دمشق وتشديد الحصار على قيادات المخربين في بيروت الغربية خلال الايام ٢٠ ـ ٢٥ حزيران / يونيو؛ السيطرة على مطار بيروت وعلى اقسام في المنطقة الجنوبية من المدينة خلال ايام ١ ـ ١٢ آب / اغسطس ١٩٨٢.

ثمة من يقول انه كان في قدرة اسرائيل الاكتفاء بالمرحلة الاولى: ابعاد المخربين

حتى مسافة ٤٥ كلم عن الحدود الشمالية لاسرائيل. وينبغي لنا ان نقول لهؤلاء: صحيح ان ذلك كان سيضفي على «سلامة الجليل» اسم عملية لا اسم حرب، لكن مصيرها ما كان ليختلف عن مصير عملية «الليطاني»: عملية انتقامية كبرى فقط لا غير. ثم انه ما زال من الصعب حتى الآن ان نجمل بايجابية كاملة النتائج المتوسطة المدى لحرب «سلامة الجليل»، وبالتأكيد نتائجها البعيدة المدى. ان احد المجاهيل الكبرى هو: ما اذا كان سينشأ حقا نظام جديد ومستقر في لبنان بطوائفه المختلفة وبالعداء القائم فيه بين المسيحيين والفلسطينيين، بين الدروز والمسيحيين، بين السنة والشيعة، بين المسيحيين والمسلمين. وثمة مجهول آخر: هل ستسمح سوريا للبنان بأن يكون مستقلا حتى لو سحبت قواتها منه، وهل ستسمح له بأن يوقع معاهدة سلام مع اسرائيل. وفي مقابل ذلك، حسبي ان الموضوع الفلسطيني الذي اعادته حرب «سلامة الجليل» الى الواجهة من دون قصد، سيبقى يشغل الرأي العام في البلد والعالم، وان كان في سياق سياسي اكثر منه في سياق عسكري. وحسبي ايضا ان لبنان سيبقى يشغل العالم، وسوف يشكل نقطة التقاء عسيرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، الا اذا تطور مسار السلام وشمل جميع جارات اسرائيل، بما في ذلك سوريا.

يستدل مما قلنا حتى الآن: ان حرب «سلامة الجليل» تنطوى على أضواء وظلال في آن. ومن الطبيعي ان يطرح السؤال: ما سبب ذلك من وجهة نظر «معادلة الامن القومي» الاسرائيلية كما تجلت في هذه الحرب. ثمة عنصران فيها، مرتبط بعضهما ببعض، ويبدو انهما يشكلان سبب عدم توازن «المعادلة»: **الجاهزية والغاية**.

يتفق الجميع على ان الجاهزية في هذه الحرب لم تكن على مستوى ما كانت عليه في حروب الماضي (انظر الثغرات في الاجماع الوطني) لكن، في حين ان البعض يعزو ذلك الى ان **الغاية** كانت طموحة وتتجاوز كثيرا الحاجة الوجودية التي تبرر الحرب، فان بعضا أخر يقول ان العيوب التي ظهرت في **الجاهزية** عرقلت تحقيق **الغاية**، التي لم تكن اقل تبريرا لغاية عملية «قادش». وثمة من يقول ايضا انها اكثر منها تبريرا، وفي اي حال ليست مرتبطة «بمؤامرة» مع اية دولة عظمى. وعلى وجه العموم، فان العبرة واضحة: ينبغي ان تكون «معادلة الامن القومي» الاسرائيلية متوازنة بجميع اقسامها: الغاية من جهة، والقدرة (بعنصر الجاهزية فيها) والوسيلة وتنفيذها الناجح من جهة اخرى، وذلك لتبقى «المعادلة» تسير بثقة في محور الاتجاه التاريخي من الماضي

عبر الحاضر الى مستقبل افضل. وأعني بذلك: ان تتغلب على التهديدات والقيود، وتنتهز الفرص والدعم الذي توفره لها البيئة الاقليمية والدولية وايضا بنيتها الداخلية نفسها.

ليست هناك دولة في العالم، كاسرائيل، صمدت خلال ٣٥ عاما منذ قيامها في ست حروب، من دون ان يسيء ذلك اساءة فعلية، ليس فقط الى قدرتها على المحافظة على رزمة مصالحها المفضلة وانما ايضا الى قدرتها على تحقيق أهدافها ومراميها القومية بوتيرة لا مثيل لها. وبالتالي، فان «معادلة الامن القومي» الاسرائيلية هي من المعادلات الجيدة في العالم. ومع ذلك، لا بد من ان ندرك ان «المعادلة» لا تحافظ على قوتها وتوازنها وحرية عملها بقوتها الذاتية. بل على العكس، انها بحاجة الى رعاية مستمرة لجميع مكوناتها: قيادة تعرف كيف تقود الشعب وتوحده؛ موارد لا تشح بل تنمو باطراد؛ وسائل فعالة ومعتمدة؛ جاهزية كاملة؛ وسيلة حكيمة؛ تنفيذ متكامل وغاية متوازنة ومتكيفة، سواء مع المتغيرات المستمرة في محور الاتجاه التاريخي او مع ضغط البيئات (الداخلية والاقليمية والدولية).

الثابت والمتغير في النظرية الامنية الاسرائيلية

دان هوروفيتس

أ ـ مكونات عسكرية وسياسية للامن القومي.

ان نقطة الانطلاق لجميع تلاوين المفهوم الاسرائيلي للامن القومي هي الفرضية القائلة ان اسرائيل هي امة تعيش في محنة كيانية. هذا التوافق في الرأي، وبغض النظر عن الاختلاف في المواقف الايديولوجية والسياسية، يعكس مكانة اسرئيل كفريق في نزاع متواصل[1]. ولهذا النزاع مستويان ينطويان على تحديين تتصدى لهما مفاهيم اسرائيل للامن القومي منذ سنة ١٩٤٨. فعلى مستوى النزاع بين دول المنطقة، وفي ظل انعدام السلام بين اسرائيل وجاراتها العربيات، تتصدى اسرائيل لتحدي البقاء العسكري في بيئة استراتيجية معادية، واما على الصعيد القومي ـ الايديولوجي للنزاع، بين القومية اليهودية والقومية الفلسطينية، على مصير الارض الواقعة بين نهر الاردن والبحر الابيض المتوسط، تسعى اسرائيل الى ترسيخ الاعتراف الدولي بشرعية وجودها كدولة ذات سيادة.

وهناك ارتباط متبادل بين هذين التحديين الامنيين على المستوى القومي ـ العسكري والسياسي، يشكل منطلقا ملائما لفحص الثابت مقارنة بالمتغير في المفهوم

نشرت في كتاب «حرب الخيار ـ مجموعة مقالات». اصدار هكيبوتس هميئوحاد ومركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ ابيب ١٩٨٥.

الامني الاسرائيلي وبالنسبة لحقيقة وجود ارتباط بين البعد العسكري والبعد السياسي لامن اسرائيل القومي. ثمة في اسرائيل اتفاق في الرأي يكاد يكون شاملا، على الرغم من الاختلاف في تقييم الاهمية النسبية لهذين البعدين. على سبيل المثال، فان عبارة «السياسة الخارجية والامن» المتداولة في اسرائيل تعكس الاعتراف بالعلاقة المتبادلة القائمة بين هذين العاملين. كذلك فان كلمتي «خارجية وامن» تظهران ايضا في اسم لجنة الكنيست التي تعالج ـ خلافا لبلاد اخرى، هذين المجالين معا. ومع ذلك، فالمفهوم المهيمن للامن القومي في اسرائيل يميل الى اعتبار الدبلوماسية بمثابة خادم للاستراتيجية، وليس العكس[٢]. واصل هذا الامر (الميل) يكمن في مفهوم التهديد الكياني الذي ينظر اليه كتهديد جاد وحقيقي. فضمان البقاء القومي كهدف رئيسي للاستراتيجية والدبلوماسية على حد سواء يتسابق مع المفهوم القائل ان اسرائيل تعيش في حالة «الحرب الراقدة» حتى عندما لا تدور اعمال عدائية بالفعل.

ان يتسحاق رابين هو واضع مصطلح «الحرب الراقدة»[٣]. ولكن يمكن ايجاد تعبيرات اخرى تعكس نهجا مشابها في خطب وكتابات دافيد بن ـ غوريون، ويغئال الون، وموشيه دايان، وشمعون بيرس وآخرين[٤]. ومن قبيل المفارقة، ان هذا النهج ينسجم بالتحديد مع حجة العرب القانونية التي يرفضها رجال القانون الاسرائيليون، وبحسبها لم تنته حالة الحرب بين الدول العربية واسرائيل بفعل اتفاقيات الهدنة او اتفاقيات وقف القتال.

بيد ان الهوة بين الحجج القانونية والفرضيات التي تشكل نقطة انطلاق للاعتبارات العملياتية ما هي سوى تعبير واحد من تعبيرات كثيرة لـ «الواقعية السياسية» للنزاع الاسرائيلي ـ العربي. فالنزاع، في نظر الجانبين معطى قائم بحد ذاته. وكانت الجهود الدبلوماسية، ومن ضمنها الحجج القانونية، ادوات من وجهات نظر صانعي القرارات، في اطار الادارة السياسية للنزاع الخاضع للاعتبارات الاستراتيجية. وقد عبر دافيد بن ـ غوريون عن هذا النهج في السياق المؤسسي للعلاقات بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، عندما قال في سنة ١٩٥٥ ان «وزير الدفاع هو المخول بوضع السياسة الامنية، بينما مهمة وزير الخارجية شرح هذه السياسة[٥]...

ويستخلص من هذا النهج الاستعداد لاخذ المخاطر. فضمان القدرة على الصمود العسكري في النزاع اعتبر في هذا السياق ذا اولوية على اتخاذ الخطوات لحل

هذا النزاع[٦]. وهكذا فتقليص ابعاد النزاع او تقليل حدته يفهمان بالمصطلحات العملياتية كمسألة تتعلق بـ «رجاحة المخاطرة»، واما المساس بهوامش الامن العسكري فينظر اليه بأنه يتعلق بـ «جوهر المخاطرة» ـ اي انه يتعلق بسياق التهديد الكياني. ومن هنا نجم حذر اسرائيل الزائد الذي انتهجته في موقفها من مبادرات مثل الانسحاب من ضفة القناة من اجل تمكين فتحها قبل حرب يوم الغفران والظروف السياسية والعسكرية التي نشأت بعد حرب يوم الغفران، بما في ذلك مبادرة السادات واتفاق السلام مع مصر. بيد ان الدافع الى التغيير ليس منقطعا ايضا عن الاعتبار الامني، إذ ان احدى نتائج حرب يوم الغفران هي اضطراد ارتباط اسرائيل، لناحية قوتها العسكرية ومكانتها الدولية، بعلاقاتها مع الولايات المتحدة.

لكن النزاع الذي اعتبر كمعطى في السياق العملياتي، اعتبر مفروضا على اسرائيل على الصعيد الايديولوجي. ويستمد الاجماع القومي في اسرائيل مقوماته من الفرضية القائلة ان اسرائيل في حالة دفاع على الصعيد السياسي ـ الاستراتيجي، حتى عندما تمارس نهجا هجوميا على الصعيد العملياتي[٧]. ووجدت هذه الفرضية عونا لها في انعدام التساوق في النزاع. فالعرب قادرون على ترجمة تفوقهم العسكري العملياتي الى لغة الحسم الاستراتيجي التي تؤدي الى حل النزاع بواسطة القضاء على اسرائيل، تبينما اسرائيل غير قادرة على حل النزاع بالوسائل العسكرية. وبالتالي، فليس لاسرائيل ايضا اهداف مبلورة ومحددة للحرب[٨]. وهدف الحرب الاساسي والوحيد الذي يمكن بلورة اجماع وطني واسع حوله في اسرائيل، انما هو احباط التهديد الكياني بواسطة قوة اسرائيل الذاتية[٩]. ومن هذا الهدف الاساسي، انبثق في حروب اسرائيل الهدف العملياتي المتمثل بتدمير قوات العدو بفرض تعطيل قدرته الهجومية[١٠]. وبالمقابل، فالنظرة الاسرائيلية الى الاستيلاء هدفها احباط التهديد الامني، بمثابة تحقيق لـ الحقوق التاريخية» بعد وقوع الحدث، ولاسيما بالنسبة الى مناط ارض ـ اسرائيل على الاقل. والبعض الآخر رأى في الاراضي التي تم الاستيلاء عليها «ورقة للمساومة». وعلى كل حال، فقد مال معظم صانعي القرارات في اسرائيل الى التعبير عن مطالب اقليمية ايضا ـ باستثناء القدس ـ في المصطلحات المتعلقة باحباط التهديد الكياني ـ سواء كان ذلك في صيغة «الحدود الامنية» او «الحدود القابلة للدفاع»، او في صغية ان الاراضي التي تمّ الاستيلاء عليها قابلة لاستبدالها بتسويات سياسية وعسكرية تحسن من ظروف اسرائيل الامنية [١١] عبر صيانة مبدأ ضمان قدرة اسرائيل على الدفاع عن نفسها بقواتها الذاتية. يضاف الى ذلك، ان بين المطالبين بتوسيع

حدود اسرائيل، من مدرسة ارض ـ اسرائيل الكاملة، الكثيرين الذين يميلون لارساء حججهم على حيوية المنـاطق التي احتلت في عام ١٩٦٧ لأمن اسرائيل، وليس بالذات على الحقوق التاريخية.

وهكذا، نستدل من ذلك ان المفهوم الامني الاسرائيلي كان يميل الى التشديد على ضمان قدرة اسرائيل الدفاعية الذاتية كمنطلق لتعيين الاهداف التي تشن اسرائيل الحرب من اجلها، من جانب شخصيات من المؤسسة الامنية والسياسية في اسرائيل، لكنهـا رفضت من جانب واضعي السياسـة الامنية طوال كل الفـترة التي سبقت الانقلاب السياسي في اسرائيل، وخلال فترة الولاية الاولى لحكومة الليكود، عندما كانت حكومة مناحيم بيغن تضم اشخاصا مثل عيزر وايزمن، وموشيه دايان ويغئال يادين. وفي سنة ١٩٨٢ فقط، بدأ يلاحظ وبشكل مضطرد بروز دلائل تشير الى ان المفهوم الذي يتوجب على اسرائيل بموجبه استخدام قوتها العسكرية لاغراض تتجاوز التحـذير والاحبـاط (والضربـة) الوقائية، قد احتل مركز الصدارة في اوساط قيادة المؤسســة الامنية والسياسية في اسرائيل. وبـالمقـابـل لم يحفظ في المفهـوم الامني الاسرائيلي، النهج القائم (على احباط مخططات العدو) والذي ينبثق عنه استخدام مراقب للقوة العسكرية يكون مقرونا باهداف سياسية ـ استراتيجية «دفاعية» سواء في فترات «الحرب الراقدة» او في فترات المواجهة العسكرية على نطاق واسع[١٢].

ان استخـدام مصـطلحات على غرار «الحرب الراقدة» يشير الى انعدام حد واضـح بين حالـة الحرب وحالة السلام. فحالات اللاحرب واللاسلام على غرار «الهدنة المؤقتة» او «وقف اطلاق النار»، او «الهدنة»، او «فصل القوات»، التي تقطع كل بضع سنوات بواسطة مواجهة عسكرية كاملة، تترك اثرها على فهم موقع العنف. وفي هذا السياق، فاستخـدام القـوة العسكرية في فترات لا تتخللها اعمال عدائية مريحة، رغم نشوب حروب محدودة، مرتبط بأحد اوجه اللجوء الاسرائيلي لاستخدام القـوة العسكـرية بشكل مراقب في حالة النزاع المتواصل[١٣]. اما الاستخدام غير المتواصل للقوة العسكرية على مستويات مختلفة من الحدة فقد اتاح لاسرائيل ممارسة استراتيجية مرنة تستند الى قدرة عسكرية، حتى ولو لم تستخدم هذه القدرة بكاملها، او لم تستخدم على الاطلاق. ومع ذلك، ففي ظروف «الحرب الراقدة» رأت اسرائيل ان من حقها القيام بعمليات وقائية عسكرية لحرمان العدو من قدرته الهجومية، حتى لو لم يكن في مقدورها اقامة الدليل على وجود نوايا هجومية. والمثل البارز على اللجوء

الى نهج تحليل «الحالة الاكثر سوء» هو حادث الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في حزيران/ يونيو ١٩٨١[١٤].

ان رفض التمييز الثنـائي التفـرع بين حالات الحـرب وحـالات السـلام، واستخدام العنف بصورة مراقبة، انما هما من معالم «النهج الاستراتيجي» على صعيد العلاقات الدولية. فعلى غرار كلاوزفيتس، افترضت مدرسة الدراسات الاستراتيجية التي طورت في الولايات المتحدة في اواخر الخمسينات ومطلع الستينات، ان «الحرب هي استمـرار للدبلوماسية بوسائل اخرى»، ولكنها اضافت تأكيد كلاوزفيتس على السياق السياسي للاعـمال العسكـرية بعـد امكـان ادارة الصراعـات من خلال الاستخـدام غير المبـاشر للقـوة العسكرية. فالحرب محدودة من جهة، والاستعانة بتهـديدات تستنـد الى قدرة عسكرية او الى ما يبدو كذلك، لاغراض «الردع» او «الاكـراه» من جهـة اخرى، اعتبر في هذا السياق وجهين لاستخدام القوة بصورة مراقبة. ولقد تطور ايضا عن هذا النهج الذي يتيح استخدام القوة بشكل متواصل في درجات مختلفة من الخطورة، مفهوم التصعيد المراقب كأداة لادارة النزاعات الدولية. فالصيغـة الاسرائيلية للاستخـدام المـراقب للقـوة جرى تبنيهـا من جانب صانعي السياسـة الاسرائيليين، قبـل نحـو عشر سنـوات من تطور مدرسـة الـدراسـات الاسـتراتيجية في الـولايات المتحدة. وتمت بلورة هذه الصيغة عن طريق «التجربة والخطأ» ومن خلال البحث عما يستجيب لاحتياجات فريق في النزاع عجز عن حلول تلبي حل هذا النـزاع، سواء بالوسائل الدبلوماسية او بالوسائل العسكرية. وهذه الخلفية لتطور النهج الاسرائيلي، تستحق التأكيد، لان حالة النزاع «كمعطى قائم»، دون قدرة على حسمه في هذه الحالة بسبب ميزان الرعب النووي شكلت حافزا لتطور مدرسـة الـدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة. ان المفهوم «الاستراتيجي» للعلاقات الدولية بعنصريه، توجه نزاعي يعطي الاولوية لحاجات الامن القومي، واستخدام مراقب للعنف، يرتبط والحال هكذا، بشروط نزاع مستمر، امكانات حله سواء بوسائل سياسية او عسكرية تبدو ضئيلة، بينما خطورة التهديد الكامن فيه تبدو كبـيرة. وعنـدمـا تتـوفـر هذه الشروط يمكن ايجاد خطوط شبه بارزة بين توجهات استراتيجية جرى تطويرها في ظروف تاريخية، وجيو ـ سياسية وتكنولوجية ـ عسكرية مختلفة عن بعضها بعضا تمام الاختلاف ـ ازاء نزاع ايديولوجي ـ اجتماعي بين دول عظمى مزودة باسلحة نووية، وكذلك ازاء نزاع سياسي ـ اقليمي بين دول صغيرة مسلحة باسلحة تقليدية، سواء كانت تملك خيارا نوويا للمستقبل او لا تملك. ان

مفهوم التهديد، الذي ساعد على امتداد السنين على بلورة اجماع وطني واسع حول القضايا التي تتعلق بأمن اسرائيل القومي، لم ينبع عن ادراك خطورة النزاع الاسرائيلي ـ العربي واعتبار امكان حله ضئيلا ووحسب، بل انه تأثر ايضا بنسب القوى وخطوط الحدود التي ضيقت هوامش الامن الاسرائيلية. وفي ضوء ذلك، فاننا نرى في الاستعداد الامني الاسرائيلي انعكاسا لتفكير استراتيجي، منطلقه هو الحاجة لايجاد حل لمشكلتين اساسيتين: مشكلة نسب القوى ومشكلة العمق الاستراتيجي.

وهذا التحدي المزدوج المتمثل بتفوق عربي كمي وملحوظ في الموارد عامة، وفي الطاقة البشرية، خاصة، وفي حدود من الصعب الدفاع عنها بسبب طولها وقربها من التجمعات السكانية الاساسية، لم يكن هناك رد عادي عليه، وقد امكن الحفاظ على القوة العسكرية الاسرائيلية في هذه الظروف بفضل بناء قوة عسكرية واستخراجها، عبر الاستغلال الفعال للموارد المتيسرة، وبفضل توجه عسكري يقوم على نقل الحرب الى اراضي العدو، ذلك التوجه الذي استعيض عنه في اعقاب حرب الايام الستة، بمفهوم الحدود القابلة للدفاع عنها[١٥].

ب ـ «النوعية والكمية» في ميزان القوى

تتكرر في المداولات الاسرائيلية بشأن مشكلة ميزان القوى صيغة «النوعية مقابل الكمية». ولكن فحصا دقيقا لمغزى مصطلح النوعية في الفكر الامني الاسرائيلي يدل على انه يتعلق بصورة عامة باستغلال للموارد المتوفرة، يفوق استغلال العدو لها. فـ «النوعية» في سياق ما، تظهر كـ «كمية» في سياق آخر حيث المدلول العملياتي اكثر مباشرة. فوسائل الانتاج المستثمرة ذات «النوعية» تتحول الى مردود قابل للقياس كميا: والمجتمع الاكثر تطورا الذي شهد مسارات تحديث ومعرفة، مؤهل لتعبئة نسبة أعلى من السكان اثناء الحرب، وخدمات الصيانة المتطورة تمكن العدو نفسه من استخدام الطائرات من تنفيذ عدد اكبر من الطلعات في اليوم الواحد، والقوات الاكثر قابلية للحركة قادرة على حشد قوات اكبر في نقطة الحسم، والدبابات التي تحسن اصابة الهدف مؤهلة لتحقيق عدد اكبر من الاصابات بالعدد نفسه من القذائف. وهكذا فالتأثير المتراكم لمثل هذه الميزات، على كل المستويات هو المغزى الاساسي لصيغة «النوعية مقابل الكمية» في الفكر الامني الاسرائيلي[١٦]. ووسائل الانتاج المستثمرة التي توفر «التفوق النوعي» متنوعة وهي: القدرة على تعبئة الطاقة البشرية،

القدرة على تعبئة الموارد المالية، والمستوى التكنولوجي، والخبرة المهنية، والفعالية لتنظيمية والمرونة العملياتية في ميدان القتال. ولعل ابرز نموذج على القدرة العالية لاستغلال موارد الطاقة البشرية من خلال الاستعانة بما يمكن تسميته «التفوق النوعي» انما هو طريقة تعبئة الاحتياط الاسرائيلية التي قلصت الى حد كبير تأثير الفجوة في عدد السكان على ميزان القوى العسكري بين اسرائيل والدول العربية. وقد وجد هذا الاسلوب عونا له في امتلاك المجتمع الصغير والمتطور قدرة على تعبئة الطاقات البشرية، تفوق قدرة المجتمعات الاكبر ولكن الاقل تطورا، لغرض الاستعداد العسكري المرتكز على ثلاثة مداميك: جيش دائم يزود (الجهد العسكري) بالعامود الفقري القيادي والمهني، وجيش نظامي يشكل العنصر الاكثر تدريبا وجاهزية للاستخدام الفوري (المجمل) حجم القوات. وسلاح احتياط جاهز للتعبئة والاستخدام يشكل الجزء الاساسي للقوات في حالات الطوارىء[١٧].

ان النمط الاسرائيلي المتمثل بـ «الشعب المسلح» او «الشعب بالبزات العسكرية»، لا يتميز باستنفاذ القدرة الكامنة على تعبئة الطاقة البشرية لاغراض عسكرية فحسب، بل ايضا بالقدرة على دمج العنصر شبه الميليشياتي في جهاز عسكري حديث متطور: فجنود الاحتياط يشكلون معظم الطاقة البشرية للفيالق المدرعة وسلاح المدفعية، كما ان الطيارين الاحتياطيين يقودون طائرات مقاتلة حديثة. ويتولى ضباط احتياط قيادة «الاوغدوت»*. ومن اجل استنفاد الطاقة الكامنة المتجسدة في القدرة على تعبئة الطاقة البشرية، هناك حاجة لموارد مالية من اجل تسليح وصيانة الجهاز العسكري المتعاظم.

وكدولة صغيرة، يضاهي حجم قواتها العسكرية حجم القوات لدى دولة عظمى متوسطة، تحتاج اسرائيل، من اجل ضمان أمنها في اوقات السلم، الى اقتطاع نسبة عالية جدا من ناتجها القومي تفوق ما تخصصه لهذا الغرض اي دولة اخرى. فقد خصصت اسرائيل في السنوات الاولى التي اعقبت حرب ١٩٧٣ حوالي ثلث الناتج القومي الاجمالي لاغراض الامن، ثم انخفضت هذه النسبة بعد ذلك الى ما اكثر من الربع بقليل. ويعتبر سلاح الجو العنصر الاكثر كلفة في مكونات القدرة العسكرية الاسرائيلية، حيث يحرص هذا السلاح على التواجد في الخط الاول للتقدم التكنولوجي، وعلى امتلاك احدث طائرة مقاتلة متوفرة في السوق من اجل الحفاظ على تفوقه الجوي. ولكن من اجل مقارنة حجم الجهد التسليحي الاسرائيلي بنظيره في البلدان الاخرى، تجدر الاشارة الى النموذج الاكثر ملاءمة لذلك هو سلاح المدرعات

- فلو ارادت الصين الاحتفاظ بالنسبة نفسها بين حجم الكسان وهجوم سلاح المدرعات الذي تمتلكه اسرائيل لكان عليها ان تحتفظ بمئات الاف الدبابات.

ان القدرة على تعبئة الموارد انما هي شرط للحفاظ على مكونات اخرى للتفوق الاسرائيلي النوعي على الدول العربية، وفي المقدمة التفوق التكنولوجي على صعيد الوسائل القتالية. ونموذج التفوق الجوي ما هو سوى احد النماذج للجهد الاسرائيلي (لسد الفجوة) على صعيد ميزان القوى الكمي اي لاحداث التوازن بواسطة اسلحة متفوقة من الناحية التكنولوجية[١٨]. فعل صعيد ساحة القتال البحرية، مثلا، طورت اسرائيل سفن صواريخ اكثر تطورا من اي نموذج كان متوفرا لدى العرب، وزودتها بصواريخ طورتها لهذا الغرض بصورة خاصة. وعلى صعيد ساحة القتال البري برز في اواخر الستينات ومطلع السبعينات بصورة خاصة التدني الاسرائيلي في عدد قطع المدفعية. وحاولت اسرائيل تعويض نفسها جزئيا عن هذا التدني بواسطة تحويل سلاح المدفعية الى سلاح متحرك، وقد تحقق لها ذلك عبر الحصول على مدافع متحركة لم تكن متوفرة خلال تلك الفترة لدى مصر وسوريا. كذلك فالجهود المتواصلة التي بذلها سلاح التسليح الاسرائيلي لادخال تحسينات، على قطع الاسلحة القائمة وملاءمتها لساحات المواجهة بين اسرائيل والدول العربية، كانت جزءا من التوجه الاسرائيلي لامتلاك تفوق تكنولوجي نوعي في الوسائل القتالية. ومع ذلك، فاسرائيل لم تستنفذ الامكانات لتعويض نفسها عن التدني الكمي بواسطة التكنولوجيا المتطورة. فالقيود (المفروضة) على موارد «شعب فقير»، حالت دون تحويل الجيش الاسرائيلي الى جيش يضاهي من حيث القيمة مشروعا صناعيا «مترفا بالمال» خلافا لمشروع صناعي «مترف بالعمل»، حيث ان معنى المشروع «المترف بالمال» بالمصطلحات التكنولوجية العسكرية انه مترف بقوة النيران الفعالة والدقيقة التصويب.

وهكذا، فالقيود والاكراهات الاقتصادية، حالت دون استنفاد الامكانات لامتلاك «النوعية» كبديل لـ «الكمية» بواسطة التفوق التكنولوجي. ومع ذلك، كانت النظرة الى التفوق الاسرائيلي على صعيد استيعاب التكنولوجيا الحديثة كأنه ثروة امنية في سياق استغلال الحد الاقصى للامكانات المتجسدة في الوسائل القتالية.

وهكذا، وعلى سبيل المثال، فقد عكست نتائج المعارك الجوية بين طائرات اسرائيلية وعربية - وبين امور اخرى، الخبرة المهنية المتفوقة التي يتمتع بها الطيارون الاسرائيليون والتي نميت بواسطة عملية انتقاء شديدة الحرص للمرشحين لسلاح الطيران وبواسطة مستوى تدريب عال بصورة خاصة. لكن الانتقاء الشديد والحرص

للطاقة البشرية ممكن فقط في وحدات النخبة اما تنمية المهارات الفنية بواسطة التدريب فقد اصبح في اسرائيل معيارا لجميع الاسلحة التقنية. وعلى سبيل المثال، فقط تم في الفيالق المدرعة الاسرائيلية تنمية قدرة رجال مدفعية الدبابات على التصويب الدقيق كاحدى الوسائل لتحسين فعالية وسائل القتال.

ان تنمية المهارة المهنية على مستوى المقاتل تهدف الى تحقيق الاداء الامثل للوسائل القتالية، بينما تهدف المهارة المهنية على مستوى الجندي في الخدمة الى تحقيق قابلية الاستخدام المثلى لهذه الوسائل. وفي هذا المجال ايضا يتمتع المجتمع المتطور والمثقف بتفوق على مجتمعات اقل تطورا وثقافة. فعلى سبي المثال، تم استغلال المهارة المهنية التي تتمتع بها الاطقم الارضية التابعة لسلاح الجو الاسرائيلي لمقتضى تحقيق عدد اكبر من الطلعات الاجوية لكل طيارة. مقابل الاسلحة الجوية العربية. ومهارة وحدات الصيانة التابعة لسلاح المدرعات، اتاحت الاعادة السريعة للمركبات المدرعة التي تضررت خلال المعارك الى حالة صلاحية الاستخدام. ومن شأن النجاعة التنظيمية ان يكون لها تأثير شبيه لنجاعة المهارة المهنية، بتحقيق نسبة محسنة من الانتاج، في مقابل الوسائل المستثمرة في هذا الانتاج. بيد ان هذا العنصر الخاص بالنوعية قد حظي في النظام العسكري الاسرائيلي بعناية اقل من العناصر الاخرى. لقد كان المسلك الخلقي العسكري الاسرائيلي احد العوامل لتركيز الجهد على مستوى المقاتل الذي حشدت فيه الطاقة البشرية ذات النوعية الأعلى عما هي على مستوى الفرد الذي يمارس الخدمة، خاصة عندما يكون المقصود اولئك الذين يخدمون في الجيش الدائم. ثمة عنصر آخر للنوعية لعب دورا اساسيا في حروب اسرائيل، ومع ذلك من الصعب تعريفه من دون الاضطرار الى عبارات مبهمة، ومن الاصعب التعبير عن مساهمته بقيم كمية، وهي العنصر الذي يمكن تسميته المرونة العملياتية في ميدان القتال. ويتعلق هذا المصطلح الشامل بعوامل مختلفة تؤثر في الاستخدام الناجع للقوة العسكرية في مواجهة عدو نشيط ويقظ في ميدان القتال. كما ان تعريفات مراوغة مثل «فن العسكرية» او «روح الفيالق» تتعلق بجزء من هذه العوامل. كما يتعلق بهذه العوامل نظريات عسكرية تعكسها قوائم مبادىء الحرب واساليب القيادة والسيطرة والاتصال.

ان نسب القوى والكمية القائمة بين الفرقاء على صعيد الطاقة البشرية والاعتدة والتسليح قابلة للقياس. كما ان لعناصر نسب القوى النوعية ظاهريا على صعيد اداء انظمة الاسلحة ومهارة الطاقة البشرية، تعبيرا كميا يتمثل بقوة النيران ودقة

التصويب والحركية. بيد ان جميع عناصر معادلة نسب القوى هذه لا تتعلق بقدرة الفرقاء المتحاربين على الرد النسبي على اوضاع متغيرة وتطورات غير متوقعة في ميدان القتال. فهذه القدرة التي يمكن ان نسميها مرونة عملياتية في ميدان القتال غير قابلة للتعبير الكمي بسهولة، مع ان لها تأثيرا في الاحتمالات النسبية لنجاح الفرقاء في اختبار المواجهة العسكرية الحاسمة.

ان المرونة العملياتية تتيح استخدام الطاقة البشرية في ميدان القتال بصورة مقتصدة من خلال الاستعانة باستغلال المعلومات بنجاعة في ظروف عدم اليقين الناجمة عن ارتباط نتائج المعركة بتحركات الفريقين المتحاربين اللذين يعمل الواحد منهما على احباط نوايا الآخر. والاستخدام المرن للطاقة البشرية انما هو استخدام مقتصد من حيث انه لا يتطلب مسبقا تخصيص قوات لمقتضى الرد على تشكيلة واسعة من الاوضاع المحتملة في ميدان القتال[١٩].

ان العامل الاكثر مراوغة، والاقل قابلية للتمييز، من بين العوامل المؤثرة في مرونة رد الفعل في ميدان القتال، انما هو «فن العسكرية» الذي يتركز بصورة عامة على عنصر عرضي محض مثل التكهن الحدسي بتحركات الخصم. بيد ان القدرة على الرد المرن والسريع في ظروف عدم اليقين التي تعرف احيانا كـ «ضباب المعركة» تتأثر هي ايضا بعوامل قابلة للتمييز بسهولة اكبر، وان لم تكن قابلة للقياس، مثل نوعية اجهزة القيادة والرقابة والاتصال المتوفرة لدى الفرقاء المتحاربين.

ان تفوق اسرائيل النسبي على خصومها في هذا السياق، انما هو نتيجة للتزاوج بين عوامل اجتماعية وعوامل نظرية عسكرية. فالقدرة على الرد المرن التي تتمتع بها اجهزة القيادة والرقابة والاتصال في ظروف ضباب المعركة مرهونة بان يتولى تشغيل هذه الاجهزة افراد اكفاء يتمتعون بالمبادرة والتشبث بالمهمة. ولمقتضى ذلك، فان الحاجة الاضطرارية الى تعبئة طاقة بشرية متيسرة تتمتع بمستوى ثقافي ومستوى حوافز ملائمين تمنح المجتمع العصري والمتماسك تفوقا نسبيا على المجتمعات الاقل عصرية والاقل تماسكا. بيد ان استنفاد الميزة الاولية التي يعود مصدرها الى عوامل اجتماعية مرهون بتبني نمط تفكير وعمل على الصعيد العسكري يتيح استخداما مرنا لاجهزة القيادة والرقابة والاتصال في ميدان القتال.

هذا النمط من التفكير والعمل، والذي يسمح بمتسع من رجاحة الفكر لجميع المستويات ويسمح بظهور حسن التصرف والتدبير والقدرة على الارتجال، قد تطور في اسرائيل، ولكن ليس بفضل تبني نظرية عسكرية متبلورة بالذات، بل كما في مجالات

اخرى تتعلق ببناء التنظيم العسكري، اضفت اسرائيل صيغة مذهبية على انماط تم تبنيها على طريق التجربة والخطأ في الظروف الخاصة التي وقعت فيها المواجهات العسكرية الاسرائيلية ـ العربية، كما ان تقاليد جيش نما من نواة منظمة عسكرية سرية في ظروف الحرب (والتي لم تفسح المجال امام انشاء بنية تحتية تنظيمية ومذهبية قبل اجتياز اختبار القتال) وخوض التجربة الاولية في ادارة معارك شبيهة بحرب العصابات والحرب النظامية، سواء في حرب التحرير اوالعمليات الانتقامية التي نفذت خلال الخمسينات، ظل يؤثر في طرق تشغيل جهاز القيادة والرقابة والاتصال حتى بعد تحويل الجيش الاسرائيلي الى جيش متطور تكنولوجيا، ومزود بأفضل الاعتدة الحديثة. وكان المعيار الذي ركز عليه الجيش الاسرائيلي هو معيار «التشبث بالمهمة» والذي جعل من الممكن ان تستمد منه عمليا انماط عمل اجهزة القيادة والرقابة والاتصال[٢٠].

كانت هذه الانماط تنطوي على مخرج من معضلتين اساسيتين: معضلة التخطيط في مقابل الارتجال، ومعضلة الرقابة والتحكم في مقابل سرعة حسن التصرف والتدبير. وقد تجلى حل هذه المعضلة الاولى في صيغة «كل خطة انما هي اساس للتغييرات» والتي تمخض عنها مفهوم مفاده ان التشبث بالمهمة له الاولوية على التمسك بالخطة، عندما ترتبك هذه الخطة وتتعطل في ظروف عدم اليقين التي تسود ميدان القتال. واما حل المعضلة الثانية فقد تجلى في الميل نحو لا مركزية تحكيم العقل لافساح المجال امام ذوي الرتب المنخفضة نسبيا للرد بسرعة على اوضاع متغيرة في ميدان القتال من دون الحاجة الى الحصول على موافقة من هم أعلى رتبة على كل خطوة تتخذ وفق حسن تصرف الضابط في الموقع.

ان اسلوب الرد الذي يستند الى لا مركزية الرأي والذي يتيح التشبث بالمهمة من دون امر مباشر من أعلى لا يعفي قائد الموقع من واجب ارسال التقارير الذي يفسح المجال امام «رقابة مثلى» للقيادة المسؤولة والتي تمارس صلاحيتها القيادية وقت الحاجة.

ان نظاما مرنا للقيادة والرقابة والاتصال لا يقصد في القوة وحسب، وانما هو اقل جنوحا من النظام المتزمت نحو الانهيار تحت الضغط الناجم عن عدم اليقين في ميدان القتال. وبالتالي، فان هذا النظام المرن اقل عرضة لتأثير المفاجأة والتضليل اللذين يبادر اليهما العدو في ميدان القتال. ويمكن استغلال ميزة المناعة المتفوقة في ظروف «ضباب المعركة» بواسطة خوض حرب حركة هجومية تلقي عبئا اكبر على

اجهزة القيادة والرقابة والاتصال لدى الفريقين المتحاربين، ولكنها اكثر تأثيرا على اداء الاجهزة الاقل مرونة. بيد ان ميزة المناعة النسبية ضد الانهيار تحت وطأة الصدمة، على الرغم من تأثيرها على نتائج المواجهات العسكرية، من الصعب جدا ان نعطيها تعبيرا في ميزان نسب القوى فخلال عملية سيناء اعتبر موشيه دايان احتمال انهيار اجهزة الخصم منطلقا لتخطيط المعركة. ولهذا السبب تعرض لانتقادات شديدة من قبل اقرانه في قيادة الجيش الاسرائيلي. وخلال حرب الايام الستة ساهم انهيار اجهزة القيادة والرقابة والاتصال في الجيش المصري مساهمة مهمة في انتصار اسرائيل السريع. اما خلال حرب يوم الغفران، فلم تتحقق توقعات انهيار المصريين تحت وطأة الهجوم الاسرائيلي المضاد يوم ٨ تشرين الاول/ اكتوبر، وحتى بعد عبور قوات اسرائيلية للقناة لم يتم انهيار اساس النظام (العسكري) المصري. وقد بقيت الفوارق بين عتبتي انهيار اجهزة القيادة والرقابة والاتصال الاسرائيلية والعربية، اذن، بمثابة ترجيح لحرب الحركة الهجومية وتفضيلها على الدفاع الثابت، ولكن هذه الفوارق غير قادرة على توفير «غطاء» كاف لمزيد من المجازفة في ميدان القتال.

لقد كان مفهوم النوعية في مقابل الكمية في الفكر الامني الاسرائيلي يتعلق، بصورة عامة، بميزان القوى التقليدي. وقد وصف التطوير النووي الاسرائيلي بأنه «خيار» لانه لم ينظر اليه كوسيلة ترمي الى تحقيق التوازن في نسب القوى في الحاضر، وانما كأنشاء بنية تحتية تتيح لاسرائيل المجال لكي تتبنى في المستقبل استراتيجية نووية في حال عجزها عن الاحتفاظ بميزان قوى تقليدي، او في حال امتلاك الدول العربية للسلاح النووي[٢١]. وفقط بعد حرب يوم الغفران بدأت تسمع في اسرائيل اصوات تدعو الى تبني استراتيجية نووية اسرائيلية معلنة بهدف تقليص العبء الاقتصادي الناجم عن المحافظة على ميزان القوى التقليدي. وعلى الرغم من هذه الاصوات مازال المذهب المهيمن في الفكر الامني الاسرائيلي يسعى الى التفوق الاسرائيلي التقليدي بغض النظر عن وجود محتمل لـ «قنبلة في القبو» والتي يتجاهلها التخطيط العسكري العلمياتي.

ج ـ العمق الاستراتيجي، الضربة الاستباقية، والحدود القابلة للدفاع.

لقد كانت المقاربة التي استرشد بها صانعو القرارات الاستراتيجية في اسرائيل لدى البحث عن رد على التهديد الامني المتجسد في دونية اسرائيل الكمية في نسب القوى مع العرب، مقاربة امنية ـ عسكرية ـ آلية. ولم تعتبر المواقف القيمية،

والخلافات الايديولوجية والاعتبارات غير الاستراتيجية ذات صلة بالموضوع، حتى ان حلولا غير عادية مثل نظام الاحتياط الاسرائيلي ورصد موارد كبيرة لحاجات الامن اصبحت جزءا من الاجماع الوطني.

ان معيار الاجماع الوطني حول قضايا الامن الذي اصبح متاحا بواسطة اضفاء مكانة الاستقلالية الذاتية على الاعتبارات الاستراتيجية الالية، لم يراع بنفس المقدار من الاهتمام بالتهديد المتجسد في غياب العمق الاستراتيجي. وفي الحقيقة، لدى طرح المشكلة ـ حتى في إطار النقاش العام العلني ـ كان يبرز في احيان متقاربة ميل نحو ابراز حجج استراتيجية آلية. بيد ان تجربة النقاش العام العلني في اسرائيل، لاسيما ان المشاركين فيه هم من قادة الجيش السابقين، يدل على وجود ارتباط بين نظريات استراتيجية تتعلق بالمسألة الاقليمية وبين المواقف القيمية لاصحاب هذه النظريات من مواضيع الصهيونية، وارض ـ اسرائيل والعلاقات بين اليهود والعرب. وفي ضوء ذلك، يمكن الافتراض انه حتى ولو لم تكن غير مرتبطة بها على الاطلاق. ان لمشكلة العمق الاستراتيجي وجهين: يتجلى الوجه الاول في مشكلة تقليص مجال المناورة العملياتي للقوات الاسرائيلية وقت الحرب، بسبب قرب مراكز دولة اسرائيل الحيوية من حدود ما قبل ١٩٦٧. وكنتيجة لهذه الاوضاع، تضررت قدرة اسرائيل على امتصاص هجوم معاد، والانتقال بعد ذلك الى هجوم مضاد، في الوقت الذي كان من شأن كل انسحاب تكتيكي ان يتطور الى تهديد استراتيجي شامل. ويتجلى الوجه الثاني في ارتباط مشكلة العمق الاستراتيجي بالحل الاسرائيلي لمشكلة نسب القوى الكمية. وفي هذا السياق تتحول مشكلة المجال الى مشكلة وقت. وبما ان التقويمات العسكرية الاسرائيلية في وقت الحرب تعتمد على نظام الاحتياط، فبالتالي كان ثمة خطر في ان يحقق العدو في حدود اسرائيل ما قبل حرب الايام الستة ومجالها الضيق آنذاك، انجازا حاسما بواسطة شن هجوم مفاجيء قبل تعبئة قوات الاحتياط وبدء اشتراكها في القتال. ومن هذه الناحية برزت بصورة خاصة حساسية نقطة الضعف الاسرائيلية في وسط البلد بين «الخط الاخضر والبحر» وقد اتيح توفير حل اسرائيلي لمشكلة انعدام العمق الاستراتيجي بفضل دافيد بن ـ غوريون الذي تبنى في عام ١٩٤٨ نظرية «نقل الحرب الى ارض العدو»[٢٢].

كانت الدلالة العملياتية لهذه المقاربة هي تبني مقاربة هجومية في كل مواجهة عسكرية مع الدول العربية، ولكنها ابقت على مشكلة اخرى معلقة وهي، كيف يمكن تطبيق هذه المقاربة بواسطة جيش يقوم كل نظام قواته على جنود الاحتياط.

وكـانـت الحلول التي وضعت لهذه المشكلة في بداية الخمسينـات حلولا تقنية في اساسها: انذار يعطى بواسطة الاستخبارات ويتيح التعبئة المسبقة وامتصاص النظام الدفاعي الاقليمي للضربة الاولى، في حال تأخر صدور الانذار، وقد برز الطابع غير المرضي لهذه الحلول في فترة لاحقة، بعد ان تعزز الميل نحو تطبيق المقاربة الهجومية على البدء في الحرب ايضا.

لقـد تبنى الجيش الاسرائيلي في عهـد موشيه دايان كرئيس لهيئة الاركان في منتصف الخمسينات، هذا التوسع في المقاربة الهجومية التي عبر عنها يغئال آلون في الصيغـة التي وضعهـا لها وهي «ضربـة مضـادة استبـاقية»، وقـد بقي المخططون العسكـريون الاسرائيليون يسـترشـدون بهذه المقـاربـة المـوسعة حتى حرب الايام الستة[٢٣]. وبقي الجيش الاسرائيلي يتمسك نظريا بالتزامه بانه يوفر للقيادة السياسية خيار امتصاص الضربة الاولى التي يبادر اليها العدو، ولكنه بقي عمليا متأهبا بصورة مثالية لخوض حرب مبادأة منذ بدايتها وصاعدا. وقد تمثل ابرز نموذج لتطوير مقاربة هجومية تستعين بالضربة الاولى في تقدم سلاح الجو في الستينات في التخطيط من اجل تدمير طائرات العدو، وهي جاثمة على الارض بضربة فجائية من الجو، خلافا لمقاربة تحقيق التفوق الجوي بواسطة اعتراض طائرات العدو في الجو[٢٤]. والفارق بين المبادأة في الحرب، وبين امتصاص ضربة العدو الاولى والانتقال الى الهجوم المضاد بعد ذلك، من ناحية مستوى المخاطرة ونسبة الخسائر المتوقعة، قد لعب دورا اساسيا في عملية اتخاذ القرارات خلال ازمة الانتظار في ايار/ مايو ١٩٦٧. ومنذ اللحظة التي احتشد فيها الجيش المصري في سيناء على مقربة من حدود اسرائيل، وقع متخذو القرارات في القيادة السياسية تحت ضغط القيادة العسكرية من اجل الاستباق وبدء الحرب لحرمان المصريين من توجيه الضربة الاولى[٢٥]. وبهذه الطريقة تحولت المقاربة الهجومية التي طورها الجيش الاسرائيلي كتدبير لانعدام العمق الاستراتيجي الى قيد يقلص مجال اتزان التفكير لدى متخذي القرارات.

لقـد تمّ التوضيح الى حكومة اشكول، ان احتمال الحسم السريع، وبنسبة خسـائـر معقـولـة في الحـرب مع المصريين، سيكـون اكبر بكثير اذا اتيح للجيش الاسرائيلي توجيه الضربـة الاولى بسرعة قبل ان يتأهب النظام العسكري المصري الجديد. وكان للدروس التي استخلصت من تلك الاوضاع التي تكشفت في ازمة الانتظار تأثير بعيد المدى على الفكر الامني الاسرائيلي بعد حرب الايام الستة، فتعزز

مفهوم الحدود القابلة للدفاع كحل لمشكلة العمق الاستراتيجي في اسرائيل ما بعد حرب الايام الستة بتأثير محنة آخر ايار/ مايو ١٩٦٧ الى حد بعيد.

كشفت ازمة الانتظار ايضا نقطة ضعف اخرى في المفهوم الامني الذي كان سائدا خلال فترة السنوات ١٩٥٦ - ١٩٦٧، فبعد ان تحولت اسرائيل، عمليا، الى دولة «وضع راهن» متخلية عن طريق «العمليات العسكرية في ايام السلم» كما اطلق موشيه دايان هذه الكنية على سياسة الانتقام قبل عملية سيناء[٢٦]، تبنت استراتيجية الـردع التي تستند الى قوة اسرائيل التقليدية[٢٧]. ولم يكن نجاح هذه الاستراتيجية مرهونا بالقدرة الاسرائيلية الفعلية وحسب، وانما ايضا بتصور العرب لهذه القدرة. فقد استندت مصداقية الردع، اذن، الى اسس واهية منذ البداية، واضطرت اسرائيل الى توفير بديل في حال فشل الردع. وقد صاغ يتسحاق رابين هذا البديل بالكلمات التـالية: «في حال عدم صمود قوة الردع سيتم النظر في قوة الحسم التي يتمتع بها الجيش الاسرائيلي»[٢٨]. بيد ان هذه الصيغـة التي هدفت الى الربط بين عنصري المقـاربة الاستراتيجية الاسرائيلية ما قبل ١٩٦٧ لم تحل المشكلة العملياتية المتعلقة بتشخيص فشل الردع[٢٩]. كيف ستدرك اسرائيل ان قوة الردع قد فشلت وحان وقت الضربة الوقائية؟ وقد وفرت الحل الجزئي لهذه المشكلة مجموعة من «ذرائع الحرب». وحدد ان المساس بمصالح اسرائيلية حيوية في غير اوقات الحرب يدخل ضمن «ذرائع حرب» محتملة[٣٠].

وكان من بين ذرائع الحرب المساس بحرية العبور في مضائق تيران الذي تم الاعلان عنه كذريعة حرب، وكانت هناك ذرائع حرب اخرى مثل المساس بـ «الوضع الـراهن» في الاردن، ذكرت بصراحة في تصريحات علنية الا ان دلالتها الدقيقة لم تعرف. وكانت هناك ايضا ذرائع حرب استمدت من تفاهمات ضمنية كحشد قوات مصرية كبيرة على حدود اسرائيل. وكانت ذريعة الحرب هذه مرتبطة بتحويل صحراء سيناء الى منطقة عازلة بالفعل بين القوات المصرية والاسرائيلية الاساسية بعد قضية توتـر خلالها الوضع بين اسرائيل ومصر في سنة ١٩٦٠، والتي سميت في اسرائيل «عملية روتـام». وفي اعقاب عملية انتقامية اسرائيلية على الحدود السورية ادخل المصريون انـذاك قوة عسكـرية كبـيرة الى سيناء وردت اسرائيل على ذلك بالتعبئة الجزئية. وقد خفت حدة التوتر بعد ان سحب المصريون قواتهم على اثر وساطة دولية، واطلقت اسرائيل سراح مجنديها[٣١].

لقد ادى هذا التفاهم الضمني الذي اتاح هذا الحل الى تحويل سيناء الى منطقة شبه منزوعة السلاح، حيث ان حشد قوة مصرية في شرقها من شأنه ان يشكل ذريعة للتعبئة الاسرائيلية، وحتى ذريعة للحرب في حال عدم عودة الوضع الى ما كان عليه سابقا، كما ان حرمان اسرائيل من مصادر المياه واستئناف التسلل الارهابي الى اسرائيل على نطاق واسع اشير اليهما كذرائع حرب ممكنة، في حال عدم ايجاد وسيلة لاحباطهما بوسائل هي «اقل من الحرب». ان ذرائع الحرب اوجدت، اذن، الحلقة التي تربط بين الاعتماد والشروط على الردع وبين الاستعداد لتوجيه ضربة اولى عندما يفشل الردع بصورة واضحة وينشأ تهديد جاد لأمن اسرائيل القومي. لكن ذرائع الحرب المختلفة، المعلنة والضمنية على السواء، لم تكن تلميحات تحذيرية بتقوض الردع وحسب، بل تمخض عنها، بفعل وجودها، ذريعة حرب محتملة اخرى ناجمة عن الحاجة الى المحافظة على مصداقية القدرة على الردع التي تستند الى تفوق عسكري تقليدي[٣٢]. والمساس بذريعة حرب اسرائيل من دون ان ترد عليه اسرائيل، لا يعني في هذا السياق مجرد تلميح لاسرائيل وحسب، وانما ايضا تلميح للعرب بان اسرائيل لا ترغب او لا تستطيع استخدام قدرتها على الردع[٣٣]. وفي هذه الظروف ايضا، اذا لم يكن المساس بمصلحة حيوية معرفة بانها ذريعة حرب، يتطلب مبادرة عسكرية بصورة تلقائية، فانه ينشأ ايضا دافع قوي لاتخاذ مثل هذه المبادرة، للحؤول دون المساس بمصالح حيوية اخرى، وهو ما يسمى بلغة الدراسات الاستراتيجية الاميركية «تأثير دومينو» الذي ينشأ في اعقاب اهتزاز مصداقية الردع.

وحقا تم المساس خلال فترة الانتظار في ايار/ مايو ١٩٦٧ بمصالح حيوية اسرائيلية الواحدة تلو الاخرى، اذ ان هذه المصالح عرفت بانها ذرائع حرب: احتشد الجيش المصري في شرقي شبه جزيرة سيناء، واغلقت مضائق تيران، وتغير الوضع الراهن في الاردن نتيجة لتعيين قائد أعلى مشترك لجيشي مصر والاردن ودخول مدرعات اردنية الى الضفة الغربية، خلافا لاتفاق اردني ـ اميركي. وهكذا وضعت اسرائيل امام الحاجة الى الاختيار بين تقوض موقفها الاستراتيجي وبين شن حرب قبل توفير الظروف السياسية الدولية لشن الحرب. وقد ادى هذا الخيار الى تفاقم تأثير كآبة ازمة الانتظار وعزز الميل نحو خلق «قدرة امتصاص».

لقد منحت حرب الايام الستة اسرائيل للمرة الاولى في تاريخها مجالا اقليميا كان يمكن تسميته «عمقا استراتيجيا»[٣٤]. وقد اصبحت خطوط وقف القتال لسنة ١٩٦٧ اكثر بعدا عن مراكز الدولة الحيوية من خطوط الهدنة لسنة ١٩٤٩، حتى ان

الاحتفاظ بسيناء اوجد مجالا للانذار من هجوم جوي من مطارات في مصر. وقد مهدت هذه المتغيرات الطريق امام تغيير المفاهيم ازاء الاضطرار الى مبادرة استباقية لدى نشوب الحرب: منذ الان وصاعدا اصبحت النظرة الى الضربة الاستباقية بانها مرغوبة من الناحية العسكرية ولكنها ليست حيوية. وكان الافتراض هو ان حدود وقف اطلاق النار توفر لاسرائيل قدرة على الامتصاص قبل الهجوم المضاد. وقد وفرت دروس فترة الانتظار والسيطرة الاسرائيلية الفعلية على المناطق عمقا استراتيجيا، وساهمت بالتالي في تبني نظرية جديدة ازاء العنصر الاقليمي للنظام الدفاعي الاسرائيلي[٣٥]. وقد اطلق على هذه النظرية في البداية «الحدود الآمنة» ومن ثم «الحدود القابلة للدفاع»[٣٦]. وكانت الدلالة الاستراتيجية لهذا المفهوم وفق تعريف ابا ايبن «حدود يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة استباقية»[٣٧].

كانت لنظرية الحدود الامنة مزايا واضحة على نظرية «الضربة المضادة الاستباقية» كرد اسرائيلي على مشكلة العمق الاستراتيجي. فقد اعفت اسرائيل من الضرورة الوخيمة من الناحية السياسية، بالبدء بالحرب من خلال تعرضها للاتهام بالعدوان، وقد شقت الطريق امام استراتيجية الردع من دون الحاجة الى تفحص فعالية الردع بواسطة «ذرائع الحرب». وقلصت من اغراء العرب بالمبادرة الى شن هجوم على اسرائيل على أمل احراز الحسم قبل تعبئة الاحتياط.

وكما ان ظروف نشوب حرب الايام الستة كشفت قيود نظرية «الضربة المضادة الاستباقية» و«ذرائع الحرب»، كذلك كشفت ظروف نشوب حرب يوم الغفران قيود نظرية «الحدود القابلة للدفاع» التي توفر قدرة على امتصاص مبادرة هجومية من قبل العدو. وكان تجمع المواقع الامامية للجيش الاسرائيلي في الجبهة المصرية والذي كان متأهبا في مواجهة القوة العسكرية الاساسية للعدو، شحيحا وبعيدا، الامر الذي جعله عاجزا عن الصمود حتى قدوم قوات الاحتياط[٣٨]. كما ان قناة السويس كعقبة كان على القوة المهاجمة التغلب عليها ومزايا سلاح الجو الاسرائيلي بالمقارنة بسلاح الجو المصري لم يساعدا المدافعين عن خط بارليف منذ اللحظة التي كان فيها المصريون ـ الذين ارادوا في الدرجة الاولى تقويض الوضع الراهن السياسي ـ مستعدين للاكتفاء بانجاز عسكري ـ اقليمي محدود. وكان في الامكان تحقيق هذا الهدف المحدود بواسطة عبور القناة من قبل سلاح المشاة ليس في مواجهة التحصينات الاسرائيلية المسيطرة على المحاور الاساسية التي تمتد من قناة السويس وحتى سيناء وحسب، بل ايضا بواسطة التقدم الى خط لا يتجاوز مدى الصواريخ المضادة للطائرات المنصوبة

غربي القناة. وهكذا كانت الفيالق المصرية مستعدة للتصدي للهجوم الاسرائيلي المضاد بتشكيل كثيف من سلاح المشاة المزود باسلحة مضادة للدروع وتحت مظلة صواريخ مضادة للطائرات، حيث كانت القناة خلفهم تشكل عقبة امام انتشار المدرعات الاسرائيلية بعد ان تتمكن من فتح ثغرة في هذا التشكيل. علاوة على ذلك، فان السياق السياسي للمواجهة العسكرية من جهة، والاعتبارات المتعلقة بمعنويات الفيالق الاسرائيلية من جهة اخرى، منعت اسرائيل من استغلال العمق الاستراتيجي على الصعيد العملياتي بواسطة انسحاب تكتيكي من خط بارليف خلال المراحل الاولى للحرب[٣٩]. وبالتالي، لم تكن اسرائيل تتمتع في الجبهة المصرية خلال حرب يوم الغفران بمزايا القتال في خطوط داخلية كانت قد تخلت عنها بعد حصولها على عمق استراتيجي في اعقاب حرب الايام الستة من جهة، ومن جهة اخرى لم تستخدم العمق الاستراتيجي عملياتيا لان الجيش الاسرائيلي، اراد حرمان العدو من اي انجاز اقليمي[٤٠]. ولم يتكلل هذا المقصد بالنجاح، وحقق العدو، بفضل مبادرته ونجاحه في مفاجأة اسرائيل، انجازا اوليا، بينما كان من الصعب على الجيش الاسرائيلي الانتقال الى الهجوم المضاد بعد امتصاص الضربة الاولى، ولكن عندما تمكن من ذلك في النهاية لدى عبور القناة، كان النجاح محدودا ومكلفا لجهة الخسائر البشرية.

مقابل ذلك، اتاح التوسع الضئيل في العمق الاستراتيجي الذي احرزته اسرائيل في هضبة الجولان في اعقاب حرب الايام الستة ضد المدرعات السورية خلال حرب يوم الغفران، قبل ان يتمكن السوريون من السيطرة على الهضبة كلها. وهكذا لم تنزل الضربة السورية الاولى بمستوطنات سهل الحولة وسهل الاردن.

لقد مهدت حرب يوم الغفران الطريق امام نظرة متوازنة الى مزايا وعيوب نظرية الحدود القابلة لدفاع. وكان في الامكان الاستنتاج من دروس الحرب، ان للعمق الاستراتيجي ثمنا باهظا بالاضافة الى فائدته. وفي كل حال، فان الاعتقاد بوجود حل لمشكلة العمق الاستراتيجي افضل من جميع الحلول الاخرى على الاطلاق قد اهتز، وبالتالي فتح الباب لنقاش استراتيجي متجدد حول مسألة العنصر الاقليمي لامن اسرائيل القومي. ونتيجة لذلك، افسح في المجال امام نقاش مثمر ـ سواء في إطار مؤسسي او خارجه[٤١] ـ حول سلسلة من البدائل ابرزها نظرية المناطق العازلة المجردة من السلاح او وجود قوات محدودة والتي تقوم عليها الترتيبات العسكرية في اطار اتفاق فصل القوات الذي وقع في آب / اغسطس ١٩٧٥ واتفاق السلام مع مصر[٤٢].

لقد اتاح استبدال العمق الاستراتيجي من وراء الخطوط الاسرائيلية بمجال انذار خفيف القوات امام هذه الخطوط، اجلاء القوات الاسرائيلية عن سيناء من دون المخاطرة بهجوم بري مفاجىء وفعال يشنه المصريون على مراكز اسرائيل الحيوية. وكما لكل انتشار عسكري ـ اقليمي آخر، فان للانتشار الاسرائيلي الجديد وفق اتفاق السلام مع مصر مزايا وعيوبا بالمقارنة مع الحلول الاخرى لمشكلة العمق الاستراتيجي في الجبهة المصرية. ولعل ابرز هذه المزايا على الصعيد السياسي ميزة تخفيف حدة توتر النزاع في العلاقات الاسرائيلية ـ المصرية وتقليص مدى التناحر بينها. اما على الصعيد العسكري، فهناك ميزة تتجلى في القدرة على التحرك في ظل ظروف الخطوط الداخلية التي تسهل الجهود اللوجستية، وتسمح بنقل الفيالق العسكرية من جبهة الى اخرى بسرعة. وفي مقابل هذه المزايا، يمكن ذكر بعض العيوب التي لم تكن قائمة في الانتشار في الجبهة المصرية قبل حرب يوم الغفران. ان الحاجة الى العودة الى تبني نظرية ذرائع الحرب كرد اسرائيلي متوقع على امكان خرق المصريين لترتيبات التجريد من السلاح وتخفيف القوات، تشكل عيبا سياسيا. اما تقليص مجال الانذار الجوي وازالة قواعد اسرائيلية متقدمة، مثل شرم الشيخ، والتي كانت توفر لاسرائيل قدرة عملياتية هجومية انما هما عيبان على الصعيد العسكري. وتنطوي الترتيبات العسكرية المرتبطة باتفاق السلام مع مصر على عودة جزئية ـ في الجبهة المصرية فقط ـ الى المفاهيم التي كان صانعو السياسة الامنية الاسرائيلية يسترشدون بها خلال الفترة التي سبقت حرب الايام الستة. وخلافا لتلك الفترة، فان احتمال اضطرار اسرائيل الى اتخاذ مبادرة استباقية لمقتضى الرد على الاخلال بالترتيب يمكن اعتباره «ذريعة حرب»، مرتبط الان في اتفاق ثنائي صريح يشكل خرقة عملا عدوانيا.

ان استيلاء اسرائيل على هضبة الجولان في الجبهة السورية لا يوفر لاسرائيل «عمقا استراتيجيا» وانما يشكل خطا دفاعيا متقدما لمستوطنات سهل الحولة وسهل الاردن التي يمكن السيطرة عليها من مواقع في هضبة الجلاون. كما ان انسحابا اسرائيليا شاملا من هضبة الجولان من شأنه ان يحرم اسرائيل من المعطيات الارضية التي تمكن اسرائيل من رد هجومي فعال على عمليات عسكرية سورية محدودة، مثل حرب استنزاف مدفعية او مساعدة سورية لتنفيذ اعمال تسلل للقيام بعمليات تخريبية فلسطينية في اسرائيل. وفي هذه الظروف، من شأن انسحاب اسرائيلي شامل من هضبة الجولان ان يحرم اسرائيل من مزايا عسكرية ذات اهمية كبيرة. ولكنه لا يعرضها لهجوم مفاجىء يعرض وجودها للخطر. وبالتالي، فان أية تسوية اقليمية تتضمن

تنازلات اسرائيلية في هضبة الجولان تنطوي على ركوب مخاطر في سياق عسكري - عملياتي محدود، وليس في السياق الاستراتيجي لتهديد الوجود[٤٤].

يتمحور جوهر النقاش العام في اسرائيل بشأن العمق الاستراتيجي بعد توقيع اتفاق السلام مع مصر، حول قطاع الجبهة الواقع بين نهر الاردن وبين «الخط الاخضر» الذي يرمز الى حدود الهدنة بين اسرائيل والاردن منذ سنة ١٩٤٩[٤٥]. وفي هذا القطاع من «الضفة الغربية» او «يهودا والسامرة» يجسد الخطر على نقطة الضعف الاسرائيلية، سواء بسبب قرب اكثر مراكز اسرائيل الاستراتيجية حيوية من الخط الاخضر، او بسبب التهديد الناجم عن انجاز عربي حاسم في هجوم مفاجىء قبل تعبئة قوات الاحتياط التابعة للجيش الاسرائيلي. وبناء عليه، نشأ في اسرائيل اجماع يكاد يكون شاملا على ان وجود قوات عسكرية عربية تتجاوز المطلوب لحاجات الامن الداخلي في يهودا والسامرة من شأنه ان يحرم اسرائيل من قدرتها على الدفاع عن نفسها بقواتها الذاتية[٤٦]. وليست القدس وحدها، بل تل ابيب ايضا تقع في مرمى المدفعية من الخط الاخضر، وان جميع مطارات اسرائيل تقع في مدى صواريخ ارض - جو من حدود الهدنة لسنة ١٩٤٩. اذ ان المدرعات التي توضع في الضفة الغربية ستكون موجودة على مسافة سفر من البحر الابيض المتوسط تقاس بالدقائق وليس بالساعات، كما ان اجهزة الرادار التي توضع على الهضاب من شأنها ان تحرم اسرائيل من كل قدرة على ردع العدو[٤٧]. بالاضافة الى ذلك، فإن اقامة مطارات تسمح بهبوط طائرات نفاثة او طائرات نقل كبيرة في يهودا والسامرة ستزيد الى حد بعيد من خطر هجوم مفاجىء على اسرائيل. وفي هذه الظروف، فان دولة عربية تملك نظام قوات صغير قادرة هي ايضا، اذا سمح لها بوضع قوات في يهودا والسامرة، على ان تخلق تهديدا لوجود اسرائيل بواسطة مبادرة عسكرية بالتنسيق مع دول عربية اخرى، تهاجم في آن معا في جبهات اخرى. وفي ضوء ذلك، فان تجريد الضفة الغربية من الاسلحة الثقيلة و/ او من الاسلحة المتطورة يعتبر حيويا حتى في نظر اصحاب نظريات الحد الادنى بشأن مسألة العمق الاستراتيجي. ولكن اصحاب نظرية الحد الاقصى يصرون، في المقابل، على الحاجة الى الابقاء على الضفة الغربية كلها تحت سيطرة اسرائيل العسكرية المباشرة. من وجهة نظر استراتيجية - عسكرية محضة، توجد خلافات في اسرائيل حول الضفة الغربية بين وجهة النظر التي ترى ضرورة استمرار السيطرة العسكرية المباشرة على يهودا والسامرة، وبين وجهة النظر المستعدة للاكتفاء

برفض احتمال تمركز عسكري معاد فيها. ومع ذلك، فان وجهة النظر الثانية لا تنسجم مع انسحاب عسكري شامل الى خطوط الهدنة التي كانت قائمة قبل حرب الايام الستة، اذ ان ضمان تجريد الضفة من السلاح بواسطة قوة اسرائيل الذاتية يتطلب على الاقل سيطرة اسرائيل على محاور الطرق بين الضفة الغربية والضفة الشرقية لنهر الاردن. ومن دون مثل هذه السيطرة لا يمكن في الظروف التكنولوجية القائمة حالياً وعلى افتراض تمركز قوة تقليدية فقط، المحافظة على شرط ضمان قدرة اسرائيل على الدفاع عن نفسها بقواتها الذاتية. وفي ضوء ذلك، فان المدرستين الامنيتين اللتين تبلورتا في اسرائيل خلال السنوات الاخيرة - مدرسة «الهضاب» (في الضفة الغربية) ومدرسة «غور الاردن» - تستندان الى الفرضية التي مؤداها ان اسرائيل لن تسحب قواتها العسكرية من جميع اراضي يهودا والسامرة وقطاع غزة.

الى جانب الخلاف العسكري بين الرأي الذي يؤيد التجريد الذي تضمنه سيطرة على محاور الطريق في غور الاردن (وفي الطرف الجنوبي من قطاع غزة) وبين الرأي الذي يؤيد السيطرة الشاملة على جميع مناطق «ارض - اسرائيل» التي احتلت في سنة ١٩٦٧ من خلال التشديد على الوجود العسكري الاسرائيلي على الهضاب، هناك خلاف ايضا حول المسألة السياسية في شأن التطابق او عدمه بين الحدود الامنه وحدود السيادة الاسرائيلية. ولكل واحدة من المدرستين الاقليميتين العسكريتين رأيان سياسيان: الاول يرفض الفصل بين السيادة والسيطرة العسكرية ويتطلع الى ضم مناطق يعتبرها حيوية، والثاني يميز بين الحدود السياسية كحدود للسيادة الاسرائيلية والحدود الامنة، كحدود للوجود العسكري. وتنجم عن الفوارق في المفاهيم فوارق في المقاربة ازاء مسألة فائدة المستوطنات في مناطق يهودا والسامرة وقطاع غزة من خلال اعتبار المستوطنات بانها ترسم حدود الوجود الاسرائيلي الدائم في المناطق.

ان الفوارق في المقاربة ازاء مسألة العمق الاستراتيجي نشأت او كشفت على الاقل بعد حرب الايام الستة. فمنذ اللحظة التي اتسع فيها مجال السيطرة الاسرائيلية متجاوزا الحد الادنى اللازم لضمان القدرة الدفاعية الذاتية، انتزع من الاعتبارات العسكرية - الالية مكانتها المستقلة، واصبحت هذه الاعتبارات جزئيا على الاقل اعتبارات سياسية وايديولوجية. وقد تعزز هذا الارتباط بعد حرب يوم الغفران، بعد ان اصبحت مشكلة الانتشار الاقليمي - العسكري في إطار تسويات سياسية،

مشكلة واقعية. وقد انزلق غياب الاجماع حول الموضوع الاقليمي من المجال السياسي والايديولوجي الى المجال الاستراتيجي ـ الامني ايضا.

د ـ انحسار الاجماع الوطني

ان احتلال الضفة الغربية خلال حرب الايام الستة اعتق دولة اسرائيل من اكثر التهديدات خطورة لأمنها القومي. ونتيجة لذلك، فان الاجماع الذي ساد بين اسرة الامن الاسرائيلية، بعد حرب الايام الستة، ارتكز على رفض تسوية سياسية تحتم العودة الى الوضع الراهن السابق السياسي والعسكري الهش الذي كان قائما على امتداد حدود اسرائيل الشرقية. حتى ان الذين يناصرون مفهوم تجريد الضفة الغربية تحت السيادة العربية بدلا من الاحتلال، لا يؤمنون بانسحاب عسكري كامل من جميع المناطق التي كانت واقعة تحت سيطرة الاردن حتى سنة ١٩٦٧.

ان الآراء في اسرائيل متباينة ازاء الوضع السياسي والقانوني للمنطقة التي ستبقى في المستقبل تحت السيطرة الاسرائيلية، وازاء حجم هذه المنطقة. لكن جميع صانعي الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي تقريبا يتفقون في الرأي على ضرورة احتفاظ اسرائيل بوجود عسكري طويل المدى في مناطق معينة شرقي خط الهدنة لسنة ١٩٤٩. ولمقتضى طمس الخلافات في الرأي التي تتجاوز هذا الاتفاق في الاراء، يعرض الاجماع في احيان متقاربة بصياغة سلبية تنص على «عدم العودة الى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧»[٤٨].

تفترض هذه المقاربة ان تنازلات سياسية تتضمن انسحابا كاملا من المناطق التي احتلت من الاردن في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ لا تنسجم مع مبدأ ضمان قدرة اسرائل على الدفاع عن نفسها بقواتها الذاتية. ان الاجماع الاسرائيلي «السلبي» حول الضفة الغربية ناجم بالتالي عن الاعتقاد بان تجريد وسط الضفة من السلاح سيكون مضمونا بواسطة قاعدة اقليمية ما لقوة عسكرية اسرائيلية تكون قادرة، وقت الحاجة، على الحؤول دون محاولات خرق التجريد من السلاح[٤٩].

وعلى صعيد مصطلحات الحاجات الامنية غير المرتبطة باعتبارات ايديولوجية تاريخية او عاطفية ازاء العلاقة بالبلد، في اسرائيل ثمة اتفاق في الرأي بين معظم صانعي السياسة على ان كل تسوية في شأن الضفة الغربية وقطاع غزة لا بد من ان تكفل الامور التالية: أ ـ منع تمركز قوات جوية ومدرعات ومدفعية، والاهم من ذلك

منع نصب صواريخ ارض ـ جو يمكن بواسطتها منع تحليق طائرات فوق مطارات اسرائيل. ب ـ السماح بتمركز قوات عسكرية اسرائيلية تغلق المنطقة بطريقة تكفل صد تقدم قوات معادية من الشرق، حتى تتمكن اسرائيل من تعبئة قوات الاحتياط وترسيخ خط دفاعي يبقي على الضفة تحت سيطرتها العسكرية. وتجدر الاشارة في هذا السياق الى ان الاجماع في المؤسسة الامنية الاسرائيلية وبين الجمهور ذي الوعي السياسي ازاء حدود اسرائيل الشرقية، كان ولا يزال محصورا في ضرورة منع تحويل الضفة الغربية الى مصدر تهديد عسكري لصميم وجود اسرائيل. هذا الاجماع المحدود ينسجم مع الفرضية القائلة ان على اسرائيل ان تكون قادرة في كل وضع على الدفاع عن نفسها بقواتها الذاتية في مواجهة كل دولة عربية منفردة، او في مواجهة ائتلاف من الدول العربية. بيد ان الاجماع لا يسري على ثلاثة معطيات اساسية: حجم المناطق وموقعها ومكانتها اللازمة لضمان قدرة اسرائيل على الدفاع عن نفسها في مواجهة كل هجوم من الشرق. فمن جهة هناك موقف اقليمي يعتمد على الحد الاقصى، يتوجب على اسرائيل بناء عليه ان تحتفظ بسيطرتها السياسية والعسكرية الكاملة على كل اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء بواسطة الضم او بواسطة منح «السكان» حكما ذاتيا من دون حكم ذاتي «للارض». وسوف يستمر الوجود العسكري الاسرائيلي والاستيطان الاسرائيلي في المنطقة كلها وفق هذا المفهوم الذي تنتهجه حكومة الليكود في كل وضع[٥٠].

ان وجهة النظر هذه تتعارض مع الرأي المعلن لحزب العمل الموجود في المعارضة (كتبت الدراسة في فترة حكم الليكود) والذي يؤيد «الحل الوسط الاقليمي» والذي يعني اعادة تقسيم ارض اسرائيل في حدود تعرف بالحدود «القابلة للدفاع»[٥١].

يعرض «مشروع آلون» كنموذج للحل الوسط الاقليمي، والذي غايته الاستراتيجية هو تحقيق السيطرة على طرق المواصلات المؤدية الى الضفة الغربية من الشرق بواسطة ضم غور الاردن علاوة على ممر ضيق يربط بين الضفة الشرقية وقلب الضفة الغربية[٥٢]. وحسب هذا الموقف ستنتمي الضفة الغربية التي ستبقى منزوعة السلاح الى كيان سياسي فلسطيني ـ اردني من دون اقامة دولة ثالثة بين اسرائيل والاردن[٥٣].

ان الاعتبارات السياسية ـ الاستراتيجية التي يطرحها اصحاب هذه المقاربة التي تؤيد «الخيار الاردني» ليست بالضرورة وليدة تفضيل المفاوضات مع الاردن على التفاوض مع م.ت.ف. واما من الناحية الاستراتيجية، فان الحجة الاهم هي ان

«دولة ثالثة» ستجعل من الصعب نزع السلاح في الضفة، لان تجريد منطقة معينة من السلاح في اطار كيان فلسطيني اوسع اكثر احتمالا من تجريد دولة كاملة من السلاح[٥٤]. كما طرحت الحجة القائلة ان الفصل بين الضفة الغربية والاردن من شأنه ان يحول سكان الضفة الشرقية الفلسطينية الى جمهور من المنفيين على غرار الفلسطينيين في لبنان، وان يخلق توجها نحو وضع انفصالي.

ان الخلافات في الرأي حول الوضع الاقليمي ازاء مستقبل الضفة الغربية في اطار تسوية سياسية للمشكلة الفلسطينية مرتبطة بالخيار الاستراتيجي بين مقاربة دفاعية تستوجب قدرة على امتصاص هجوم مبادأة يشنه العدو وبين مقاربة هجومية تستوجب استعدادا للقيام بضربة استباقية. ومن قبيل المفارقة، كما حدث في حالة شبه جزيرة سيناء، ان «الصقور» السياسيين الذين لا يوافقون على حلول وسط اقليمية يميلون نحو انتهاج مقاربة عسكرية دفاعية تتيح امتصاص هجوم العدو[٥٥]. اما اصحاب النظريات السياسية الحمائمية الذين يوافقون على تقسيم ارض اسرائيل غربي نهر الاردن، فمستعدون للاضطرار الى وقاية عسكرية في حال بذل محاولة خرق تجريد الضفة الغربية من السلاح.

يتوجب على اسرائيل، وفق المقاربة الصقرية ـ السياسية، والدفاعية ـ العسكرية، ان تحتفظ بانتشار عسكري على امتداد الروابي في الضفة الغربية، تلك الروابي التي تسيطر على المناطق الواقعة شرقها وغربها[٥٦]. وحسب المقاربة السياسية ـ الحمائمية التي تستوجب استعدادا للمبادرة بعمل عسكري وقائي في اوضاع معينة، يتوجب على اسرائيل الاحتفاظ بوجود عسكري في قطاع ضيق وذي اعداد ضئيلة من السكان على امتداد نهر الاردن، اذ ان الانتشار في هذه المنطقة يتيح سيطرة على محاور الطرق المؤدية الى الضفة الغربية من الشرق. وحسب مشروع آلون سيتم توفير مثل هذه السيطرة بواسطة ضم غور الاردن وقسم من المنحدرات الشرقية لجبال يهودا والسامرة. باستثناء ممر في منطقة اريحا يبقى في ايدي العرب[٥٧]. كما ان الخلاف في اسرائيل حول سياسة الاستيطان في المناطق المحتلة يعكس الفوارق بين هاتين النظريتين الجغرافيتين ـ الاستراتيجيتين: في حين ان الجهود المتعلقة بالاستيطان التي قامت بها حكومات اشكول وغولده مئير ورابين تركزت على غور الاردن، فان الاستيطان الذي تبادر اليه حكومة بيغن ينتشر في الضفة الغربية كلها[٥٨]. ومن هنا ينجم التباين في الآراء ازاء القيمة العسكرية للمستوطنات في منطقة نابلس، اذ تجلى هذا التباين في التصريحات المتناقضة لرئيس هيئة الاركان الجنرال ايتان، ورئيس هيئة

الاركان السابق الجنرال حاييم بارليف وبين المحكمة العليا التي بحثت في الاستيطان في ايلون موريه[٥٩].

ان لكل واحدة من المقاربتين الجغرافيتين ـ الاستراتيجيتين ازاء مستقبل الضفة الغربية صيغتين في شأن الوضع السياسي للمناطق التي ستبقى تحت سيطرة اسرائيل بعد التسوية ـ صيغة ترتكز على «الضم» وصيغة ترتكز على وجود عسكري من دون ضم[٦٠]، يمكن ان تشكل الادارة الذاتية كحل دائم قاعدة للاستيلاء على الروابي من دون ضم اما الانتشار العسكري في غور الاردن، في إطارتقسيم ارض اسرائيل الغربية، فهو امر جائز ايضا عن طريق التمييز بين حدود السلطة الاسرائيلية وبين الحدود الآمنة التي تضمن وجودا عسكريا سياسيا في غورالاردن، من دون ضمها لسنوات عديدة، او حتى زوال اسباب التوتر في العلاقات الاسرائيلية ـ العربية[٦١].

يشير النقاش بشأن الشروط الاقليمية الدنيا الضرورية من اجل المحافظة على قدرة اسرائيل على الدفاع عن نفسها، الى انحسار الاجماع حول قضايا الامن. وقد بدأ هذا الانحسار بعد حرب الايام الستة وتفاقم بعد حرب يوم الغفران. فخلال حرب ١٩٦٧ تم توسيع حدود المناطق التي تسيطر عليها اسرائيل الى أبعد من الحد الادنى اللازم لحاجات المحافظة على الامن القومي. ونتيجة لذلك، فتح مدخل لتداخل اعتبارات ايديولوجية وسياسية في تشكيل الفكر الامني الاسرائيلي. وفي اعقاب هذا التغير تلاشت الشروط التي تسمح للمؤسسة الامنية، بما في ذلك قيادة الجيش الاسرائيلي العليا بالمحافظة على استقلالية الاعتبارات التقنية. والاعتراف بارتباط القرارات الاستراتيجية بالاعتبارات السياسية والايديولوجية، ادى بالضرورة الى ضعضعة المكانة الاستقلالية التي كانت تتمتع بها المؤسسة الامنية، والتي كانت تتيح لها في الماضي ابعاد النظريات الامنية والسياسية الدفاعية التي انتهجها اصحاب الآراء السياسية المختلفة وحتى المتناقضة[٦٢]. وقد تسارع انحسار الاجماع الوطني بعد حرب تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ بواسطة مسارات سياسية تتعلق بالمفاوضات والوساطة بهدف حل، او على الاقل تسوية، النزاع الاسرائيلي ـ العربي. اذ ان دبلوماسية كيسنجر المكوكية، وزيارة السادات للقدس، واتفاقي كامب ديفيد واتفاق السلام مع مصر رجحت الى حد ما الكفة بين الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية لمصلحة الاخيرة. وبالتالي، فقد توفرت شرعية النقاش العام بشأن قضايا الامن القومي، بما فيها المعضلات القائمة بين العمق الاستراتيجي والمناطق الامنية وبين امتصاص الضربة الاستباقية.

لقد تأثر انحسار الاجماع حول الشؤون الامنية ايضا بتطورات تتعلق بسياسة اسرائيل الداخلية. فقد اسفرت انتخابات ١٩٧٧ عن انتهاء فترة ٢٩ سنة لهيمنة تكاد تكون كاملة لحزب واحد. اذ ان مكانة الهيمنة التي كان يتمتع بها حزب العمل حتى ايار/ مايو ١٩٧٧، لم تعين تركيبة الائتلافات الحكومية وحسب، وانما عينت ايضا التوجه السياسي لمعظم الاحزاب الاخرى التي كانت تسعى الى الاشتراك في الائتلاف. حتى ان حكم المعراخ ترك بصماته على المقاربات السياسية والمواقف الفكرية للمؤسسة الاسرائيلية كلها. فقد تكيفت النخب السياسية والمثقفة والبيروقراطية في اسرائيل مع المميزات الاساسية لثقافة المعراخ السياسية: براغماتية، تحقيق الاجماع العملي بواسطة الحلول الوسط، واتخاذ مواقف «رئيسية» من الناحية السياسية ـ الامنية. اذن كان لانتخابات ١٩٧٧ دلالة بعيدة المدى، تتجاوز كثيرا تغير الحكومات. وتستمد مقاربات «حيروت» السياسية، وهو الحزب الرائد في الليكود، جوهرها من تقليد فكري اصولي وقومي متشدد، لا ينسجم مع التقليد البراغماتي للحكومات الائتلافية التي تألفت في الماضي بقيادة المعراخ[٦٣]. وقد ادى المناخ الفكري الجديد الى نفور بين القيادة الجديدة والمعارضة السياسية التي بقيت مقاربتها السياسية مقبولة لدى معظم اوساط البيروقراطية العامة ولدى قطاعات كبيرة من النخبة الفكرية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وحتى العسكرية. وكان تأثير هذا النفور في مجالات الامن القومي محدودا، طالما كان رجال سياسة براغماتيون من اصحاب الخلفية العسكرية امثال (عيزر) وايزمن وموشيه دايان يستحوذون على قوة التأثير في سياسة الامن. وقد ادت استقالتهم بسبب عجزهم عن التكيف مع اسلوب مناحم بيغن السياسي الى تعميق الهوة في المواقف السياسية بين الحكومة والمعارضة، وبالتالي ادت الى المزيد من اضعاف الاجماع الوطني[٦٤].

لقد عكس الخلاف حول بعض القرارات المتعلقة بشؤون الامن مثل توقيت الهجوم الوقائي على المفاعل النووي في العراق[٦٥]، واعتراض طائرات الهليكوبتر السورية في لبنان وحرب سلامة الجليل[٦٦]، تباينا في نظرية الامن من ناحية، كما عكس الهوة بين ثقافتين سياسيتين من ناحية اخرى. يضاف الى ذلك اربعة تطورات ذات اتجاهات استراتيجية وسياسية على السواء، كان من شأنها ان تؤول الى انحسار استقلالية الاعتبارات الامنية ـ العسكرية في مقابل الاعتبارات السياسية، لولا حدوث تغير في المؤسسة الامنية يتمثل في ميل اكبر نحو اتخاذ مبادرات عسكرية:

أ ـ اتفاق السلام مع مصر وعملية المفاوضات حول الحكم الذاتي الفسطيني.

ب ـ اعتماد اسرائيل المتزايد على الولايات المتحدة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

ج ـ تقلص الفائدة السياسية للانجازات العسكرية.

د ـ التهديد الناجم عن ادخال السلاح النووي الى الشرق الاوسط.

نظرا لان استقلالية الاعتبارات الامنية ـ العسكرية هي التي مهدت الطريق في الماضي الى بلورة اجماع وطني حول قضايا الامن، فان المتغيرات التي طمست الحد بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الامنية جعلت هي ايضا امكان تشكيل نظرية امنية قومية متفق عليها امرا شبه مستحيل.

هـ ـ توقيع اتفاق السلام مع مصر

ان توقيع اتفاق سلام مع دولة عربية مركزية تحد اسرائيل غير المكانة النسبية التي كانت تتمتع بها الاعتبارات السياسية في مقابل الاعتبارات العسكرية في نظرية الامن القومي الاسرائيلية. فقد كانت مصر طوال فترة ثلاثين سنة تقريبا صاحبة اكبر قوة عسكرية في الائتلاف العربي ضد اسرائيل. وكانت الدولة العربية الوحيدة التي اشتركت في اربع حروب في السنوات ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣ وفي حرب الاستنزاف في عامي ١٩٦٩/ ١٩٧٠. لقد منح انهاء حالة الحرب بينها وبين اسرائيل واقامة علاقات دبلوماسية معها منحت اسرائيل للمرة الاولى في تاريخها مكانة لاعب معروف في الساحة الدبلوماسية الشرق ـ اوسطية. وكانت اسرائيل متداخلة بصورة غير مباشرة في شبكة العلاقات بين دول الشرق الاوسط، ولاسيما العلاقات العربية حتى قبل توقيع اتفاق السلام مع مصر، لكن هذا التداخل اما انه كان يستند الى علاقات معينة مع بعض الدول العربية مثل الاردن والمغرب، او انه كان ضروريا لمقتضى اجراء اتصال سياسي مع دول خارج المنطقة. وقد شذ عن ذلك فقط علاقات اسرائيل مع دول غير عربية مثل ايران وتركيا في محيط الساحة الشرق اوسطية. الا ان اتفاق السلام مع مصر غير هذا الوضع، فقد عزز الى حد بعيد وزن العنصر الدبلوماسي في مقابل العنصر العسكري في موقف اسرائيل من الدول الشرق ـ اوسطية. والحقيقة، ان مفهوم الاسبقية لاعتبارات الامن القومي في السياسة الاسرائيلية لم يتغير، وانما تضاءل الميل نحو النظر الى الاعتبارات العسكرية بانها اعتبارات مستقلة ذاتيا. وعلى الرغم من ذلك، لم يغير المسار السياسي الفرضية

الاساسية لنظرية الامن الاسرائيلية، والتي بحسبها ان وجود اسرائيل معرض للخطر وانه لا يوجد اي اطار سياسي يمكن ان يشكل بديلا لقدرة اسرائيل على الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية. ولم يكن التشبث بهذه الفرضية ناجما في الاساس عن امتناع دول عربية اخرى عن الانضمام الى المبادرة المصرية وحسب، بل كان ناجما بالدرجة الاولى عن اعتبار اتفاق السلام نفسه وليد قدرة اسرائيل على ان تحبط بقوتها العسكرية كل محاولة عربية لحسم النزاع الاسرائيلي ـ العربي بواسطة الحرب. ولهذا السبب، فان جميع اتجاهات نظرية الامن القومي الاسرائيلية تستأنس بالفرضية القائلة ان كل سلام اسرائيلي ـ عربي سيكون سلاما مسلحا، ولن يصمد الا في حال المحافظة على ميزان القوى العسكري الذي يضمن قدرة اسرائيل على ان تحبط بقوتها الذاتية كل مبادرة عسكرية عربية موجهة ضدها.

وقد اعتبر اتفاق السلام مع مصر من وجهة نظر عسكرية بانه يضعف الى حد كبير احتمال وقوع الحرب في جبهتين على الاقل خلال المراحل الاولى من حرب مبادأة عربية ضد اسرائيل. وقد خلق اتفاق السلام مع مصر شكوكا حول صحة بعض الفرضيات الاساسية لنظرية الامن القومي الاسرائيلية. ويعني انهاء حالة الحرب بين اسرائيل وواحدة من اقوى اعدائها، انه لم يعد في الامكان بعد الان تفسير العلاقات بين الدولتين بأنها بمثابة «حرب راقدة»، مع كل ما يعكسه ذلك على شرعية استخدام القوة العسكرية بصورة مسبقة.

ان امكان تدخل مصري في هجوم مبادأة عربي ضد اسرائيل قد تقلص الى حد كبير. وعلى الرغم من ان اسرائيل لا تستطيع ان تتجاهل هذا الامكان كليا، فانه يحق لها ان تتوقع على الاقل، تدخلا مصريا في وقت لاحق في حال تجدد اعمال العداء[٦٧]. والتوقعات المتفائلة بان تحترم مصر التزاماتها لا تتفق مع مقاربة «تحليل الحالة الاسوأ»[٦٨]. وعلى الرغم من ذلك، فقد وافقت اسرائيل على التضحية بأوراق عسكرية مهمة مثل المطارات في سيناء والميناء البحري في شرم الشيخ، مقابل اوراق اقل اهمية كاتفاق السلام وتطبيع العلاقات.[٦٩].

لقد امكن قبول شروط السلام، اذن، بواسطة التخلص من المقاربة والتي بحسبها ان القرارات السياسية خاضعة في كل حالة لحسابات عسكرية واستراتيجية. وفي السياق الامني الابعد، بقيت مسألة تأثير اتفاق السلام على تعبئة موارد مصر لمقتضى المحافظة على مستوى عال من الاستنفار العسكري، خاضعة لخلاف داخلي في اسرائيل. ويعكس هذا الخلاف ازاء مصر، في سياق اتفاق السلام، الخلافات في

وجهات نظر جوهرية في اسرائيل حول العوامل المؤثرة في مستوى الاستنفار العسكري العربي، ومدى الاستعداد العربي لتوظيف موارد في انشاء بنية تحتية عسكرية لمواجهة محتملة مع اسرائيل.

ثمة مقاربة تنطلق من الفرضية القائلة بوجود مسعى عربي للقضاء على اسرائيل يتحدد بموجب هذه المقاربة احتمال وقوع الحرب بين اسرائيل والعرب بمبادرة عربية، ولا سيما بواسطة مدى الاغراء الناجم عن المساس باسرائيل (سواء كان المقصود ضعفا اسرائيليا فعليا او تصورا عربيا لضعف اسرائيل). وتتمخض هذه المقاربة عن اعتبار مستوى الدافع العربي للاعتداء على اسرائيل بانه وليد اهداف اساسية قومية تكاد تكون غير حاسمة للمسلك الاسرائيلي في النزاع. ويستخلص من ذلك. في ضوء هذه المقاربة، انه لا مفر لاسرائيل سوى الاضطرار الى تحليل «الحالة الاسوأ» كنقطة انطلاق نحو تشكيل سياسة خارجية وامنية واقعية.

وبموجب المقاربة الثانية يتحدد مدى الاستنفار العسكري العربي ومدى الاستعداد العربي لتعبئة الموارد لمقتضى النضال ضد اسرائيل وفق مدى الاستفزاز الذي تتسبب به اسرائيل في الاراضي التي احتلت في سنة ١٩٦٧ وممارسة سياسة تساهم احيانا في خلق توجهات نحو تصعيد النزاع الاسرائيلي ـ العربي بانهما يشكلان اسبابا للاستفزاز. والفرضية الاساسية للمقاربة الثانية، هي اذن، ان السياسة العربية على المستوى العملياتي ليست نتيجة مباشرة للمواقف العربية الاساسية، وان الحافز العربي لتأزيم النزاع ومدى تواصل الجهد العربي لخلق بنية تحتية عسكرية فعالة لا يعتبران غير مباليين لمسلك اسرائيل كطرف في النزاع الاسرائيلي ـ العربي. ومن هنا يأتي استنتاج اصحاب هذه المقاربة بان فقدان القدرة الاستراتيجية في اعقاب الانسحاب من مناطق احتلت في سنة ١٩٦٧ من شأن تأثيره ان يتقلص بواسطة تقلص الحافز لدى دول عربية كمصر للاضطلاع بعبء الجهد العسكري من اجل الوفاء بالتزاماتها الايديولوجية لحل المشكلة الفلسطينية. ويستعين اصحاب هذه المقاربة لتثبيت صحة حججهم بالمقارنة بين مستوى تعبئة الموارد العربية ومدى الاستعداد العربي للمخاطرة باستخدام القوة العسكرية خلال السنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧، من جهة، وخلال السنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ من جهة اخرى. وبموجب هذه الحجة، فانه في ظروف «اغراء» شديد، بسبب انعدام العمق الاستراتيجي و«استفزاز» ضئيل بين السنوات ١٩٥٧ و١٩٦٧، كان مستوى تعبئة الموارد العربية وتسخيرها في خدمة النزاع منخفضا. وبناء عليه، فقد كانت وتيرة التعاظم الاسرائيلي

اعلى من وتيرة التعاظم العربي في ظل حالة الهدوء النسبية التي سادت خلال تلك السنوات. وفي مقابل ذلك - خلال السنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٣ في ظل ظروف من «الاغراء» المنخفض التعاظم وتصعيد النزاع من اجل تقويض «الواضع الراهن» الذي دافعت عنه اسرائيل. وبموجب هذه المقارية، لا غرابة إذن في ان توقيع اتفاقيات فصل القوات وتوقيع اتفاق السلام، كانا مصحوبين بتعاظم بطيء نسبيا من جانب المصريين.

و - التغيير في العلاقات الكمية في الموارد المتيسرة والاعتماد على الولايات المتحدة

لقد ادى الارتفاع الدراماتيكي في اسعار النفط، في اعقاب حرب يوم الغفران، وتدفق البترو دولار على الدول العربية في الخليج «الفارسي» الى تسريع سباق التسلح الكمي والنوعي في المنطقة، والى تحييد قدرة اسرائيل على مواكبة هذا السباق من دون مساعدات خارجية كبيرة. وكانت اسرائيل قد تمكنت خلال الستينات من تعزيز مستوى الناتج القومي القائم للفرد الذي كان يفوق ذلك القائم في الدول العربية. بيد ان حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ غيرتا هذا الوضع من اساسه. فحرب ١٩٦٧ عززت من اشتراك دول المحيط العربية، التي لا تحد اسرائيل، في الجهد الاستراتيجي العربي، واما حرب ١٩٧٣ وازمة الطاقة فقد افسحت لها في المجال لزيادة الاموال التي وظفت في انشاء بنية تحتية عسكرية من دون ان تدفع مقابل ذلك ثمنا اقتصاديا لهما. ونتيجة لذلك ازيلت، بصورة تكاد تكون مطلقة، القيود الاقتصادية التي كانت تؤثر على وتيرة التعاظم العسكري العربي. ومنذ حرب يوم الغفران وصاعدا تحددت وتيرة التعاظم العسكري العربي فقط بواسطة مدى الارادة السياسية والقدرة التنظيمية والتكنولوجية على تطوير قدرة عسكرية فعالة في ظروف زوال القيود الكبيرة الناجمة عن النقص في الموارد. كما فتحت ابواب اسواق الاسلحة الدولية على مصراعيها تقريبا امام دول النفط، وبالتالي زال فرض القيود السياسية الفعالة على سباق التسلح التقليدي.

وفي ظل هذه الاوضاع، لم يكن في مقدور اسرائيل مواجهة سباق التسلح من دون زيادة كبيرة في نسبة رصد الموارد لاغراض الامن، ومن دون زيادة الاعتماد على

المساعدات الخارجية. وقد كانت الزيادة الكبيرة في نصيب ميزانية الدفاع من الانفاق القومي من بين الاسباب التي ادت الى زيادة ميزانية تضخمية عامة بلغت الذروة، والى لجم النمو الاقتصادي. كما ان ديون اسرائيل الخارجية ازدادت بمقدار كبير. وفي هذه الظروف، اصبحت مسألة حجم ميزانية الدفاع موضوع خلاف اقتصادي ذي انعكاسات سياسية في سياق مسار السلام، وذي انعكاسات عسكرية في سياق نظام القوات للجيش الاسرائيلي، بما في ذلك موقع الخيار النووي في تأهب اسرائيل الدفاعي في المستقبل. وهكذا ادى سباق التسلح الى ازدياد اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة بطريقتين مختلفتين: كانت الولايات المتحدة من جهة مصدر السلاح المتطور والحديث الوحيد المتيسر لاسرائيل (حتى ان اسرائيل كانت مضطرة للحصول على محركات اميركية لطائرات. كفير «ودبابات» «مركفاة» المحلية الصنع)، ومن جهة اخرى، لم تكن اسرائيل قادرة على تمويل مشترياتها من الاسلحة بمواردها الذاتية.

ان اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة للمحافظة على الميزان العسكري بينها وبين الدول العربية زود حكومة الولايات المتحدة بوسيلة فعالة للتاثير على قرارات اسرائيل في سياق النزاع العربي - الاسرائيلي. وقد استخدم هذا الاعتماد مرتين على الاقل لحمل حكومة اسرائيل على تغيير سياستها. (الاولى) خلال «اعادة تقويم» سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط في سنة ١٩٧٥، اذ امتنعت ادارة فورد عن توقيع صفقات اسلحة جديدة مع اسرائيل. ولم تنته اعادة التقويم الا في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ عندما وقعت اسرائيل الاتفاق المرحلي مع مصر، والذي لم يختلف كثيرا عن مقترحات اميركية بشأن هذا الاتفاق كانت اسرائيل قد رفضتها في آذار / مارس ١٩٧٥ اذ ادى رفضها الى «اعادة التقويم»[٧٠].

ولقد حدثت المرة الثانية في عهد ادارة ريغان. ففي حزيران / يونيو ١٩٨١ علقت هذه الادارة ارسال طائرات اف - ١٦ الى اسرائيل كرد فعلي على مهاجمة اسرائيل للمفاعل النووي العراقي[٧١]. واصبح هذا التعليق المؤقت اداة سياسية فعالة، عندما بدأت اسرائيل هجوما ضد البنية التحتية لقوات م. ت. ف. في لبنان. وردا على هذا الهجوم رأت حكومة الولايات المتحدة تمديد هذا التعليق الذي اوشك على الانتهاء بعد ان توصلت حكومتا الولايات المتحدة واسرائيل الى اتفاق بشأن تقييد استخدام الاسلحة الاميركية في عمليات مبادأة عسكرية اسرائيلية. وقد حقق التعليق الاضافي هدفه، اذ قررت اسرائيل الموافقة على وقف اطلاق النار الذي تم

التوصل اليه برعاية الولايات المتحدة من دون ان تحقق الاهداف العسكرية للهجوم ضد قوات م . ت . ف . في لبنان[٧٢] .

لقد كان التعليق في سنة ١٩٨١ ، خلافا لاعادة التقويم في سنة ١٩٧٥ مرتبطا برفض تزويد اسرائيل بالاسلحة التي كانت قد بيعت لاسرائيل . وقد فرض على اسرائيل بواسطة هذا الضغط وقف القتال الذي حرمها ، بصورة مؤقتة على الاقل ، من كل خيار عسكري في لبنان .

بيد ان اضطرار اسرائيل الى مراعاة سياسة الولايات المتحدة ليس ناجما عن اعتبارات عسكرية وحسب ، فقد اصبح تأثير الاعتماد على الولايات المتحدة في الحصول على الاسلحة امرا ثانويا بسبب الاعتماد السياسي والدبلوماسي الذي تعزز خلال السنوات الاخيرة بسبب عزلة اسرائيل الدولية .

ثمة بضع تطورات ادت الى هذه العزلة المتزايدة :

١ ـ قطع العلاقات مع دول كثيرة في العالم الثالث ، ولاسيما في افريقيا .

٢ ـ سقوط انظمة صديقة نسبيا في اثيوبيا ، وبعد ذلك في ايران ، كانت تشكل العامود الفقري للاستراتيجية الاسرائيلية لـ «الدائرة المحيطة» والتي كانت تستند الى تعاون مع دول غير عربية مجاورة للدول العربية .

٣ ـ المناخ الموالي للعرب في اوروبا نتيجة لازدياد الاعتماد على البترول العربي والبحث عن الاستثمارات العربية والاسواق العربية شيوع مواقف متعاطفة مع المشكلة الفلسطينية .

كان ثمة عنصر سياسي آخر غير مرتبط مباشرة بعزلة اسرائيل المتزايدة ، اثر في اعتمادها المتزايد على الولايات المتحدة وهو الدور الذي لعبته الولايات المتحدة كوسيط بين اسرائيل والدول العربية ولاسيما مصر . فاسرائيل التي فضلت الوساطة الاميركية على كل شكل آخر من الوساطات ، وخصوصا على اية مبادرة دبلوماسية تشرك الاتحاد السوفياتي ، اضطرت الى تحمل نتائج هذا الموقف ازاء حرية عملها . فقد كان عليها ، على سبيل المثال ، الامتناع عن مهاجمة الصواريخ السورية في لبنان طالما كان المبعوث الاميركي فيليب حبيب يواصل جهوده من اجل حل الازمة بالطرق الدبلوماسية[٧٤] .

لقد كان دافيد بن ـ غوريون يصر دائما على انه لا ينبغي على اسرائيل ان تسمح لنفسها بالبقاء من دون مصدر مضمون للتزود بالسلاح . وبناء على ذلك ، اكد انه يتوجب على اسرائيل الامتناع عن المبادرة الى مواجهات عسكرية او التسبب في نشوبها الا اذا ضمنت دعم دولة عظمى تستطيع تسليح الجيش الاسرائيلي من جديد بعد

الحرب[٧٥] . بيد ان حرب المبادأة الاسرائيلية الاولى في ظل زعامة بن ـ غوريون ـ حرب سيناء في سنة ١٩٥٦ ـ اظهرت ان الشروط التي وضعها بن ـ غوريون كانت ضرورية ، لكنها لم تكن كافية لتحقيق اهداف اسرائيل الحربية .

لقد اجبر الضغط الاميركي اسرائيل على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة ، على الرغم من استمرار تزويد فرنسا (اسرائيل) بالاسلحة بصورة منتظمة وفي مقابل ذلك ، قررت حكومة اشكول في سنة ١٩٦٧ شن حرب استنادا الى توقع جزئي لتسليم اميركي بقرارها بعد وقوع الحدث[٧٦] .

لقد ازداد اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة بصورة بارزة بين حرب الايام الستة وحرب يوم الغفران ، ولاسيما في اعقاب التدخل السوفياتي المحدود في «حرب الاستنزاف» في سنة ١٩٧٠ على امتداد قناة السويس . ومنذ ذلك الحين ، اخذ صانعو السياسة الاسرائيليون يميلون الى التطلع نحو اعتماد مثلث على الولايات المتحدة[٧٧] .

أ ـ اعتماد سياسي يستند الى قدرة الولايات المتحدة ، باستخدام حق النقض في مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، على صد عقوبات ضد اسرائيل ، او منع قرار يمنح بصورة مباشرة او غير مباشرة شرعية لتدخل سوفياتي في صدام عربي ـ اسرائيلي .

ب ـ اعتماد عسكري يتجلى في الحصول على السلاح من الدول العظمى الوحيدة ، التي تلبي انظمة اسلحتها الحاجة الى مواجهة انظمة الاسلحة السوفياتية التي يملكها العرب ، من ناحية النوعية والمصداقية والتطوير .

ج ـ اعتماد اقتصادي على المساعدات الاميركية التي تتيح لاسرائيل المواظبة على الجهد الامني من دون التضحية بمستوى معيشة السكان الاسرائيليين ، او باستمرار النمو الاقتصادي الذي يتيح استيعاب المهاجرين .

ومع ذلك ، وفي فترة ما قبل حرب ١٩٧٣ خف الاعتماد الاسرائيلي على الولايات المتحدة ازاء مجال الاستقلالية الذاتية الاسرائيلية بشأن اتخاذ قرارات سياسية وعسكرية ، وذلك بفضل بعض العوامل :

أ ـ ادى دور اسرائيل في الازمة السورية ـ الاردنية في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ الى تعزيز موقعها كشريك ذي مصداقية للولايات المتحدة ، في حين ان سوريا وحتى مصر (حتى تموز ١٩٧٣ على الاقل) كانتا ما تزالان تعتبران حليفتين للاتحاد السوفياتي[٧٨] .

ب ـ نظرا لان تفوق اسرائيل العسكري اعتبر بانه يحرم الدول العربية من الخيار العسكري، لم يعتبر استمرار الوضع الراهن مصدرا لعدم الاستقرار.

ج ـ لم ترفض ادارتا جونسون ونيكسون بصراحة الموقف الاسرائيلي الذي يقضي بان اعترافا عربيا باسرائيل والاستعداد لمفاوضات مباشرة، انما هما شرطان ضروريان لتسوية عربية ـ اسرائيلية.

د ـ في ظل ظروف من العمالة الكاملة، ووتيرة نمو اقتصادية سريع نسبيا، وعبء ميزانية الدفاع الذي كان يمكن تحمله، كانت الحساسية الاسرائيلية لاستخدام المساعدات الاقتصادية كأداة سياسية لا تزال منخفضة[٧٩].

ان حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣، وازمة النفط والتطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي اسفرت عنها، عززت فعالية الضغط الاميركي على اسرائيل، وبمدى اقل استعدادها (للرضوخ) له. وكان المثال الاول للاعتماد الجديد طلب اسرائيل «جسر جوي» قبل انتهاء حرب ١٩٧٣، مع انه اتضح في الحقيقة ان اسرائيل كانت قادرة على الصمود بما كان متوفر الديها من قطع غيار وذخيرة. في اي حال، فان الخسائر في العتاد، استوجب سد النقص ان عاجلا او آجلا من اجل تحييد تأثير شحنات الاسلحة السوفياتية الى سوريا ومصر[٨٠]. علاوة على ذلك، فقد كان احد دروس الحرب هو الصعوبة الاسرائيلية في ادارة حرب على نطاق كامل في جبهتين، من دون توسيع كبير لنظام قوات الجيش الاسرائيلي.

اذن، وصلت مشتريات اسرائيل من السلاح من الولايات المتحدة الى ذروة جديدة خلال سنوات ما بعد حرب ١٩٧٣. وبعد هذا التوسع الكمي في المشتريات اضطرت اسرائيل ايضا الى تحسين نوعي بواسطة ادخال انظمة اسلحة محسنة تتلائم ومتطلبات الثمانينات[٨١]. وقد كان القرار بشأن تحديث النظام الحربي للجيش الاسرائيلي الرد على زيادة مشتريات الاسلحة بواسطة البترو دولار من السعودية والعراق والكويت وامارات الخليج «الفارسي»، والتي وضعت قسما من هذه الاموال في تصرف دول المواجهة[٨٢].

نتيجة لكل ذلك، اصبحت اسرائيل بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ بحاجة الى حسن نية الولايات المتحدة من اجل المحافظة على معادلة قوات عسكرية معقولة مع جاراتها. وبكلمات اخرى، تعزز وزن العوامل السياسية المؤثرة في امن اسرائيل القومي.

ر ـ اعتبارات جديدة ازاء عمليات مبادرة عسكرية تقلص الفائدة السياسية من النجاحات العسكرية

لم يكن انعدام العمق الاستراتيجي السبب الوحيد لتبني نظرية عملياتية هجومية من قبل الجيش الاسرائيلي. وقد نجمت النظرية الهجومية على المستوى العملياتي من الحاجة الى انهاء اعمال العداء بصورة نهائية في اطار مفهوم دفاعي على المستوى الاستراتيجي للنزاع. وبكلمات اخرى، نظرا لان اسرائيل لم تكن قادرة على اخضاع العدو، فقد كانت بحاجة الى انتصار محدود ومنظور في ميدان القتال، من اجل انتهاء الحرب بالشروط الملائمة للاهداف السلبية لاستراتيجية الاحباط او الوقاية. وبناء على ذلك جزمت النظرية الاسرائيلية بان نتائج عسكرية سريعة وقاطعة وبادية للعيان، انما هي حيوية لاسرائيل[٨٣]. وبمعنى آخر: ان الحرب التي تنتهي من دون نتيجة واضحة على المستوى العملياتي ستكون فشلا اسرائيليا على المستوى الاستراتيجي، ومن هنا جاءت حاجة اسرائيل الى نقل الحرب الى عمق اراضي العدو، وتهديد اهدافه الاستراتيجية الحيوية وقدرة جيشه على البقاء، واجباره على انهاء الحرب»[٨٤].

لقد نجحت اسرائيل خلال حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ في ادارة عمليات عسكرية تنسجم مع متطلبات النظرية العملياتية الهجومية. وهي لم تكرر هذا النجاح خلال حرب الاستنزاف او حرب ١٩٧٣، اذ ان العدو هو الذي بادر الى هاتين الحربين، ولم يتحقق خلالهما حسم سريع واضح بما فيه الكفاية، ولم يتم تنفيذ الهجوم «في عمق اراضي العدو» بالمعنى العملياتي (على الرغم من ان المواجهة تمت في المناطق التي احتلت خلال حرب ١٩٦٧)، ولم تصب اهداف العدو الاستراتيجية الحيوية اصابات خطرة، ولم توضع قدرة الجيش على البقاء في اختبار شديد كما في حرب ١٩٦٧. وبناء عليه، فان مسالة اذا ما كان العرب منوا بفشل في هاتين الحربين، اصبحت موضع خلاف في اسرائيل نفسها. فقد كانت النتائج، غير القاطعة، لحرب الاستنزاف في سنة ١٩٧٠ وحرب يوم الغفران في سنة ١٩٧٣، جزئيا على الاقل، تشكل انجازا لمصر التي خاضت حربين محدودتين استهدفتا استغلال نقاط الضعف في النظرية الاستراتيجية الاسرائيلية[٨٥]. وقد كان صانعو السياسة والمخططون العسكريون في مصر ـ واقل منهم في سوريا ـ مدركين للصعوبة الاسرائيلية في ملأمة النظرية العسكرية الهجومية على المستوى العملياتي مع اهدافها الاستراتيجية الدفاعية، كدولة

وضع راهن. وعلمتهم دروس حرب ١٩٦٧ ان مشكلتهم هي عكس مشكلة اسرائيل: عليهم خوض حروب تستهدف هدفا استراتيجيا هجوميا، وهو تقويض الوضع الراهن، وجيوشهم متأهبة لاستنفاد اقصى قدر ممكن من قدرتهم في ظروف الدفاع عن النفس على المستوى العملياتي.

لقد كانت مشكلة العرب، اذن، بمثابة انعكاس للمشكلة الاسرائيلية ولكن بمنظور معكوس: جيوش تتمتع بتفوق كمي، لكنها تعاني من دونية نوعية، تبحث عن وسيلة الى دمج استراتيجية هجومية في تكتيك عسكري دفاعي من اجل التصدي بنجاح نسبي لجيش يعاني من دونية من الناحية الكمية، ولكنه يتمتع بتفوق نوعي، هدفه الاستراتيجي دفاعي ولكن تكتيكه هجومي.

كانت حرب الاستنزاف اول حل عربي لهذه المعضلة. وكانت نقطة ضعفها، من جهة نظرهم، هي ان انتهاءها من دون حسم كان بمثابة انجاز استراتيجي - اسرائيلي، اذ انه لم يحدث اي تغيير جوهري في «الوضع الراهن» الاقليمي. اما التغيير في «الوضع الراهن» السياسي، والذي تمثل بقبول اسرائيل للقرار ٢٤٢، لم يكن بمثابة انجازا استراتيجيا فعليا[٨٦]. وفي ضوء ذلك، تبني المصريون، قبيل حرب ١٩٧٣، صيغة اكثر تعقيدا للحرب المحدودة، تدمج الاستراتيجية الهجومية مع التكتيك الدفاعي، حيث يستخدم هذا بعد المرحلة الاولى من الهجوم الاستراتيجي والتكتيكي على السواء. ولهذه الغاية، استغل المصريون ميزة المفاجأة واضطرار اسرائيل الى تعبئة الاحتياط من اجل استنفاد قوتها. ان الاستيلاء على اراض ومواجهة الهجوم الاسرائيلي المضاد، في ظروف من الدفاع عن النفس بعد ذلك - من خلال الاعتماد على تجمع عسكري متواصل وغني بقوة النيران - اسفرا عن ظروف مريحة لتحقيق نتيجة عدم الحسم العملياتي بصورة واضحة[٨٧].

في هذه الظروف، كان لانعدام الحسم العملياتي مغزى مختلف عما كان له خلال حرب الاستنزاف، لجهة عدم اقتلاع المصريين من الاراضي التي استولوا عليها. وهذه النتيجة هي بمثابة انجاز استراتيجي للعرب، اذ ان اسرائيل لم تضرب عسكريا، بل ان «الوضع الراهن» قد تقوض. ومع ذلك، لم يتم التخلي نهائيا عن خيار حرب الاستنزاف الذي استغله السوريون، انطلاقا من استغلال الصعوبات التي واجهتها اسرائيل بعد حرب يوم الغفران، بهدف احداث تغيير، ولو كان ضئيلا، في الوضع الراهن الاقليمي في هضبة الجولان.

من هذا المنطلق بالذات، فان اتفاق فصل القوات بين اسرائيل وسوريا، والذي وقع في ايار / مايو ١٩٧٤، جدير بالاهتمام. فهذا الاتفاق كشف مشكلة من شأنها ان تعود لتواجه اسرائيل في ظروف حرب استنزاف اكثر مما كشفه اتفاق وقف اطلاق النار على قناة السويس في صيف ١٩٧٠. وهذا المشكلة هي، كيف يمكن انهاء حرب استنزاف من دون دفع ثمن باهظ جدا في الارواح، ومن دون ان يحقق العدو انجازا سياسيا حتى ولو كان جزئيا[٨٨].

في الحقيقة، لا يمكن اعتبار التنازلات الاقليمية الاسرائيلية في منطقة هضبة الجولان، والتي اتاحت توقيع اتفاق فصل القوات مع سوريا (بما في ذلك الانسحاب من بلدة القنيطرة) ناجمة فقط، او في الاساس، عن تأثيرات حرب الاستنزاف السورية. ومع ذلك، كان لحرب الاستنزاف هذه تأثير على استعداد اسرائيل للسماح للسوريين بالافادة من اشتراكهم الفاشل، لجهة نتيجته العسكرية، في حرب تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣. وبناء على ذلك، فان الخيار السوري باستئناف حرب الاستنزاف، بصورة او بأخرى، يشكل منذ سنة ١٩٧٤ تهديدا محتملا يتوجب على اسرائيل التأهب لمواجهته[٨٩]. واذا كانت اسرائيل غير راغبة في الخضوع الى ابتزاز استراتيجي، والسماح للعدو بتحقيق اهدافه السياسية من دون حسم عسكري، فان الطريق الوحيد المفتوح امامها لكي تجبر العدو على انهاء حرب الاستنزاف، انما هو التصعيد.

ان تصعيد حرب الاستنزاف جائز بطريقتين: يمكن تحويل حرب استنزاف «تكتيكية» الى حرب استنزاف استراتيجية، يهاجم خلالها سلاح الجو بنية العدو التحتية في عمق اراضيه. ويمكن ايضا «تحريك» حرب الاستنزاف بواسطة مبادرة هجومية تحولها الى حرب حركة.

لقد جربت اسرائيل الطريقة الاولى خلال حرب الاستنزاف التي جرت في منطقة قناة السويس خلال عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠، اذ ان القصف الذي نفذته اسرائيل في العمق جر الى تدخل سوفياتي محدود تجلى بمساهمة سوفياتية لحماية اجواء مصر[٩٠]. ولا يمكن استبعاد مثل هذا التدخل السوفياتي المحدود في مواجهة اسرائيلية - سورية ايضا تبدأ بحرب استنزاف سورية لتستمر بمحاولة اسرائيلية لضرب البنية التحتية «الاستراتيجية» السورية. بيد ان فعالية الهجمات الجوية، او حتى الهجمات الجوية المشتركة مع غارات الكوماندوس على مؤخرة العدو الذي يخوض حرب استنزاف، متوقفة على ان هذه المؤخرة تشكل بالفعل قدرة الحسم القتالية. وهذا

الشرط غير متوفر في دولة كسورية التي تفتقر الى بنية تحتية ولوجستية متطورة، وعلى القدرة التكنولوجية لدول صناعية مثل الاتحاد السوفياتي. كما انه كان للقصف الاسرائيلي في المؤخرة السورية خلال حرب يوم الغفران تأثير ضئيل على ترميم القدرة القتالية للجيش السوري بعد وقف اطلاق النار[٩١].

نظرا لان العدو يفتقر الى بنية تحتية استراتيجية فعلية، فليس من المتوقع ان يشكل ضرب مؤخرته العسكرية والمدنية من الجو سببا يجبره على وقف القتال، من دون ان يتمكن من جني فائدة سياسية من مبادرة حرب الاستنزاف. كما ان تجارب الحرب العالمية الثانية وحرب فيتنام تدل على ان القصف من الجو ليس اداة فعالة لفرض ارادة طرف مقاتل على الطرف المقاتل الآخر.

بناء على ما تقدم، فان تصعيد الحرب وتحويلها من حرب استنزاف تكتيكية الى حرب استنزاف استراتيجية، من شأنه ان يكون غير مجد. فعلاوة على الخسائر بالطائرات والطيارين، فان اسرائيل لا تستطيع ان تتجاهل بعد ذلك امكان ضرب مؤخرتها. وكلما كانت الدولة اكثر تطورا، فانها اكثر حساسية للهجمات على بنيتها الاستراتيجية. الا ان هذه الحساسية النسبية لم تلعب اي دور مهم في المواجهات الاسرائيلية ـ العربية في الماضي بسبب نجاح سلاح الجو الاسرائيلي في حماية المؤخرة بواسطة منع طائرات العدو من التوغل. بيد أن ادخال صواريخ ارض ـ ارض الى الساحة الغى هذه الميزة، حيث ان صواريخ «سكود» السورية، وحتى صواريخ «فروغ»، تستخدم من لبنان قادرة على الرغم من عدم دقتها، على الحاق ضرر بالغ في التجمع المكثف لاهداف البنية التحتية الاسرائيلية في منطقة خليج حيفا، حيث معامل التكرير، والصناعة الكيماوية، ومحطة توليد الكهرباء التابعة لمدينة حيفا، ومطار حيفا، واحواض بناء السفن الاسرائيلية، وميناء هكيشون، وميناء حيفا نفسه الذي لا يبعد كثيرا، تشكل مجموعة من الاهداف المتراصة، والضرر الذي قد يلحق بها من رشقات صواريخ ارض ـ ارض ينضم الى ميزان الربح والخسارة المتوقعين في حرب استنزاف استراتيجية.

ان الخيار الثاني المتيسر لاسرائيل، في حال نشوب حرب استنزاف يبادر اليها العدو، انما هو اتخاذ مبادرة هجومية تقوم بها الاسلحة البرية بهدف تحويل حرب الاستنزاف الثابتة المواقع الى حرب حركة. وينسجم هذا الخيار مع نظرية اسرائيل العسكرية الهجومية التي عهدت الى القوات البرية مهام «قوة عملياتية واستراتيجة حاسمة في البر»[٩٢]. لكن، نظرا الى ان معظم القوات البرية الاسرائيلية، بما في ذلك

القوات المدرعة والمدفعية، مؤلفة من وحدات احتياطية، فان هذا الشكل من التصعيد غير ممكن من دون تعبئة الاحتياط على نطاق واسع. ومن الصعب اخفاء مثل هذه التعبئة، وبالتالي فمن شأن اسرائيل ان تحتاج الى مبادرة هجومية من دون ان تكون قادرة على الاستعانة بميزة المفاجأة. وغياب المفاجأة من شأنه ان يزيد من كلفة المبادرة الهجومية بالخسائر وتحديد الوقت اللازم لتحقيق الحسم العملياتي. كما ان تأثير الاضطرار الى تعبئة الاحتياط في احتمالات المفاجأة لا يقتصر على تصعيد حرب الاستنزاف، وهو لا يقل مفعولا عن تأثير تعبئة الاحتياط في مبادرة هجومية اسرائيلية لاغراض الوقاية او الاحباط. وقد توفر حل لهذه المشكلة في سنة ١٩٥٦ بواسطة المفاجأة من حيث موقع الهجوم الاسرائيلي: نسبت تعبئة الاحتياط الى التوتر على الجبهة الاردنية، في حين ان الجيش الاسرائيلي شن هجومه على الجبهة المصرية. وفي سنة ١٩٦٧ فوجىء المصريون بتوقيت الهجوم وبطريقة بدئه بمهاجمة سلاح الجو للمطارات المصرية. وقد تيسرت مفاجأة التوقيت بواسطة تعبئة الاحتياط في اعقاب حشد القوات المصرية، وولد الانتظار ظروفا اتاحت اختيار موعد الهجوم الاسرائيلي. ومن الجائز ان تنشأ ظروف كهذه ايضا في ظروف حرب استنزاف، لكن نظام القوات اللازم لخوض حرب استنزاف لا يشبه نظام القوات اللازم لشن هجوم بري واسع.

ان المقارنة بين مبادرة هجومية احباطية، وبين مبادرة هجومية بهدف تصعيد حرب الاستنزاف بالنسبة الى تعبئة الاحتياط ليست صائبة بالضرورة في سياقات اخرى. والفارق بين حرب مبادأة وتصعيد حرب الاستنزاف هو في هدف الحرب. ففي حرب وقائية، وفي غياب امكان حسم استراتيجي شامل في النزاع، ستكتفي اسرائيل بـ «انتصار محدود» في حرب الاستنزاف، او حرب محدودة اخرى، يبادر اليها العدو، فان اسرائيل تسعى الى اجبار العدو على وقف اطلاق النار من دون ان يحقق اهدافه السياسية، اذ ان الاستيلاء على اراض او تدمير قوات العدو يشكلان وسيلة فقط لهذا الهدف. وبالتالي، فان وقف اطلاق النار من دون الاستيلاء على ارض او تدمير قوات العدو انما هو بمثابة فشل في حرب وقائية، ولكن ليس في حرب غايتها اجبار العدو على انهاء الاعمال العدائية التي يبادر اليها من دون انجاز سياسي. والاختلاف في الاهداف هو، اذن، وليد الاختلاف في مبادرة المواجهة العسكرية. وهذا اختلاف بين مواجهة تفرضها اسرائيل ومواجهة تستطيع تجنبها او ابعادها.

ان وقف اعمال العداء التي يشنهاالعدو بواسطة التصعيد العسكري يتطلب فرض تغيير في ميزان الربح والخسارة لادارة الحرب المحدودة من قبل العدو ـ حسب

فهمه هو لهذا الميزان. وبمعنى آخر، ان التصعيد سيحقق هدفه، اذا اوجد وضعا يفهم فيه ثمن مواصلة العدو للحرب بانه اعلى من ثمن وقفها. وفي مقابل ذلك، في حرب تبادر اليها اسرائيل كهدف وقائي، فان الميزان المقرر لتوقيت وقف اطلاق النار هو ميزان الربح والخسارة، بسبب استمرار عمليات العداء من وجهة نظر اسرائيل. ومن البديهي ان الفارق بين الميزانين مرهون بقبول الفرضية القائلة انه لا يوجد بين فريقي المواجهة نسبة واضحة و «المحطة المنعدمة» حيث يكون فيها احد الفريقين مستفيدا دائما من خسارة الفريق الثاني.

ان الحرب الوقائية لن تكون مجدية لاسرائيل، اذا لم يكن ميزان القوى المتوقع بعدها افضل من ميزان القوى الذي كان قائما قبل نشوب الاعمال العدائية. وبناء على ذلك، فان تدمير قوات العدو، ولا سيما تدمير معداته ليس مجديا لاسرائيل، اذا كان العدو قادر بواسطة مصادر تزويد وموارد خارجية، على ترميم قوته بوتيرة اسرع من وتيرةترميم القوة الاسرائيلية، حتى ولو كانت الخسائر الاسرائيلية اقل بكثير (من خسائر الفريق الآخر). كما ان الاستيلاء على ارض لن يكون مجديا في سياق الحرب الوقائية الا اذا امكن الافتراض ان اسرائيل لن تضطر بضغط دولي للعودة الى «الوضع الراهن السابق» الاقليمي والسياسي، بعد وقف اطلاق النار. وفي اطار النظرية الامنية الاحباطية يمكن القول انه في الظروف الدولية التي اعقبت حرب يوم الغفران وازمة الطاقة، وفي ظل وضع اسرائيل الاقتصادي والسياسي، تضاءلت الى حد كبير جدوى حرب مبادأة تبادر اليها اسرائيل لاغراض وقائية، اذ اصبح من الصعب على اسرائيل، واكثر عسرا من الماضي التعويض عن خسائرها من دون ازدياد اعتمادها على الولايات المتحدة، فكم بالاحرى احتفاظها المستمر بانجازات اقليمية حصلت عليها خلال الحرب.

في مقابل ذلك، فان الموارد المتيسرة التي يملكها اعداء اسرائيل من اجل التعويض عن خسائرهم تفوق كثيرا الموارد التي كانت متوفرة في الماضي، والظروف الدولية افضل بالنسبة اليهم مما كانت عليه في الماضي. وفي هذا السياق، ثمة اساس للقول المنسوب الى السادات، والذي بحسبه ان العرب قادرون على السماح لانفسهم بهزيمة اخرى، في حين ان اسرائيل ستجد صعوبة في تحقيق انتصار آخر. وينجم صواب هذا القول عن وضع النزاع غير المتساوق، والذي تفتقر فيه اسرائيل الى القدرة على الحسم الاستراتيجي، وبالتالي يصعب عليها ترجمة انجازات عسكرية عملياتية الى لغة الارصدة السياسية المعمرة، وفي هذه الظروف، وبغض النظر عن حساسية

اسرائيل للخسائر بالارواح، كان في الامكان الجزم بانه من وجهة نظر اسرائيل كـ «دولة وضع راهن»، فان الحرب التي ابعدتها هي الحرب التي وفرتها على نفسها.

بيد ان جميع هذه الاقوال تعتبر صائبة بالطبع لما كانت النظرية الاستراتيجية الاحباطية سائدة في المؤسسة الامنية الاسرائيلية. وهذه النظرية جمعت بين المقاربة الدفاعية لدولة وضع راهن على الصعيد الاستراتيجي وبين مقاربة هجومية على الصعيد العملياتي، الا ان هذه الاقوال لن تبقى سارية المفعول في حال انزلاق المقاربة العملياتية ـ الهجومية الى الصعيد الاستراتيجي ايضا.

لقد اخذ مثل هذا التغيير يبرز في نظرية اسرائيل الامنية منذ طرأت تغييرات على زعامة جهاز الامن الاسرائيلي لدى تعيين اريئيل شارون وزيرا للدفاع. علاوة على ذلك، فان هذا التغيير قد تعزز اكثر فاكثر بتأثير مواقف حكومة اسرائيل الايديولوجية حيال القضية الفلسطينية. وقد تجلى التغيير في النظرية الامنية ببعده العملياتي خلال حرب «سلامة الجليل»، حيث لم يعد الامر مقصورا على احباط تهديد للوجود بواسطة قوة اسرائيل الذاتية واعتبار اسرائيل نفسها «دولة وضع راهن»، بل شن حرب مبادأة بهدف تحقيق انجازات سياسية منذ البداية تتجاوز الانجازات المترتبة عن النظرية الاحباطية.

نتيجة لذلك اسيء في الواقع الى هدف الحرب الاساسي الوحيد الذي كان يمكن بناء عليه بلورة وفاق وطني اوسع في دولة اسرائيل: «احباط التهديد الكياني بواسطة قوة اسرائيل الذاتية».

ان النظرية الهجومية الاستراتيجية الجديدة تتبنى بصورة غير متحفظة قول كلاوزفيتس المأثور بشأن «كون الحرب استمرارا للدبلوماسية بوسائل اخرى». وقد عبر الاشخاص الثلاثة الرئيسيون الذين وقفوا وراء الحرب عن المقاربة الاستراتيجية العقائدية بشأن استخدام القوة في الوقت المناسب من اجل تحقيق انجازات سياسية، تؤدي الى تغيير التسوية السياسية في الشرق الاوسط. وهؤلاء الاشخاص الثلاثة هم: مناحيم بيغن، رئيس الحكومة، واريئيل شارون وزير الدفاع، والجنرال رفائيل ايتان رئيس هيئة الاركان.

لقد اعرب رئيس هيئة الاركان، في مناسبات عديدة، عن الرأي القائل ان جيشا اسرائيليا قويا اعد من اجل استخدامه. اي ان القدرة الاسرائيلية لم تعد اداة مساعدة كوسيلة ردع كما يقال في الماضي[٩٣].

وقد صاغ اريئيل شارون اهداف اسرائيل الحربية خلال حرب سلامة الجليل

متجاوزا «الاهداف الاساسية» الكيانية ـ الدفاعية، وذكر مجموعة من «الاهداف الملازمة» للحرب، والتي صيغت منذ البداية، وليس خلال القتال، ومن بينها اخراج السوريين من لبنان، وخلق ظروف لاقامة نظام جديد، مريح لاسرائيل، في لبنان[٩٤]. اي ان نظرية «الاهداف الملازمة» كما صاغها اريئيل شارون وسعت الحدود بالنسبة الى توفير جواب على السؤال: «لماذا تشن اسرائيل الحروب»؟

وقد اضاف مناحيم بيغن، رئيس الحكومة الى ذلك حجة تؤدي الى المزيد من التوسيع فيما يتعلق بالسؤال: «متى تشن اسرائيل الحروب»؟ وكان جواب مناحم بيغن بصيغة النفي، اي «ليس في وضع من انعدام الخيار فقط». ويتبين من كلامه التمييز الثنائي التفرع بين حروب «اللاخيار» وحروب «الخيار». وقال م. بيغن، في هذا الصدد، ان وحدها الحروب التي بادر اليها العدو مثل حرب الاستقلال وحرب يوم الغفران، كانت حروب لا خيار. اما باقي الحروب، من دون تمييز بين ضربة وقائية مسبقة، وحرب وقائية، وحروب احباطية. وحروب مبادأة لتغير الوضع الراهن، فهي حروب خيار. وعلى حد قوله، ان حرب سلامة الجليل في الوقت الحالي هي حرب غايتها السابقة التي جزمت بان الحرب التي امكن تجنبها هي الحرب التي امكن توفيرها[٩٥].

لقد ادت جميع هذه التوسيعات للسؤالين الاساسيين «متى تشن اسرائيل الحرب»؟ و«من اجل ماذا تشن اسرائيل الحرب»؟ الى الحاق الضرر بالاجماع الوطني في تبني مقاربة استراتيجية هجومية واسعة كهذه عن نتيجتين اخريين:

أ ـ منح المؤسسة الامنية استقلالية ذاتية اوسع، سواء على صعيد التخطيط وموازنة استخدام القوة العسكرية خلال الحرب، او على صعيد الاعداد المسبق. ويضع مثل هذا الوضع فعالية اجهزة الرقابة الموضوعة تحت تصرف المرتبة السياسية من اجل مراقبة المرتبة الامنية والمرتبة العسكرية، في منزلة الشك. وبهذه الطريقة، تنشأ في المراكز الاستراتيجية مشكلات تكتيكية على الارض، تؤثر في القرارات الاستراتيجية التي تتخذها المرتبة السياسية المضطرة الى التسليم بعد وقوع الحدث، بقيود ناجمة عن هذه المشكلات. وقد نشأت اوضاع كثيرة يمكن ان تشكل نماذجا لهذا القول خلال حرب سلامة الجليل، مثل: قيام سلاح الجو بقصف بيروت، عشية خروج المخربين ودخول الجيش الاسرائيلي الى بيروت الغربية[٩٦].

ب ـ التغير الذي حدث في «قيمة المبادلة» للكسب المتوقع من عملية عسكرية، في مقابل الثمن، يفترض «جدول اثمان» كهذا يستند الى مقاربة احباطية هي ان

اسرائيل لن تشن حرب مبادأة الا من اجل منع او احباط خطر كياني. ومن هنا يأتي مستوى الاخطار الذي يؤخذ في الحسبان وتأثير هذه الاعتبارات على قدرة اسرائيل الداعية في الحاضر والمستقبل. وفي مقابل ذلك، تدرس في النظرية الامنية الجديدة الاخطار ايضا بعملة الفائدة السياسية، وليس بعملة المسائل الكيانية.

يمكن ملاحظة كيف ان اتخاذ خطوة حربية يترك بصماته على «جدول اثمان» جديد في مجالات مختلفة:

أ ـ الثمن في الضحايا البشرية ـ الخسائر بالارواح.

ب ـ الثمن الاقتصادي.

ج ـ الثمن السياسي ـ اي الثمن الذي يقاس بالوضع السياسي.

د ـ الثمن على صعيد الاجماع الوطني ومعنويات السكان.

هـ ـ الثمن غير المباشر ـ ركوب مخاطر اكبر يقود الى ازدياد احتمال الفشل، في مقابل ركوب مخاطر اصغر.

في ضوء كل ذلك، يمكن الاستنتاج ان توسيع الاهداف العملياتية، والذي يعود مصدره الى استبدال النظرية الاستراتيجية ـ الدفاعية بنظرية استراتيجية تجنح نحو زيادة اثمان الوسائل المستثمرة. فعلى سبيل المثال، كانت الخسائر في الارواح لقواتنا، بعد خط ٤٠ كيلومتر الاولى في حرب لبنان (بصفتها تمثل هدفا احباطيا لتهديد مستوطنات الشمال) تفوق كثيرا الخسائر التي وقعت حتى ذلك الخط[٩٧].

ان عملية سلامة الجليل تمثل التغيير الذي حدث في موقف المرتبتين السياسية والعسكرية في اسرائيل، بالنسبة الى مفهوم جوهر النزاع الاسرائيلي ـ العربي. وينجم هذا التغيير في الاساس عن الفوارق النسبية في التشديدات بين مفهوم جوهر النزاع الاسرائيلي ـ العربي كنزاع قومي وايديولوجي، وطائفي من جهة، ومفهومه كنزاع استراتيجي بين دول، من جهة اخرى.

منذ فترة حرب التحرير حتى الانقلاب في سنة ١٩٧٧ (وصول اليمين بزعامة بيغن الى السلطة)، حاولت جميع الحكومات الاسرائيلية تعليق وزن نسبي اكبر على النزاع الاقليمي على مستوى الدول، والتقليل من شأن النزاع الايديولوجي ـ القومي، الطائفي[٩٨].

لقد ارتبط هذا الاتجاه بالتمييز بين الامن الجاري والامن الاساسي. وانتماء معظم مظاهر النزاع الطائفي الى مجال الامن الجاري، مكن صانعي السياسة في اسرائيل من ايجاد مخرج أعلى لشن الحرب، وهو المخرج الذي قلص في نهاية الامر

احتمال شن حرب مبادأ ولهذا السبب، لم تتجاوز عمليات عسكرية ذات بعد طائفي (ولاسيما ضد منظمات المخربين) مجمل العمليات العسكرية في اوقات «الحرب الراقدة»[٩٩].

وحتى عندما اثيرت عشية حرب سيناء المطالبة، من بين امور اخرى، بشن حرب ردا على اعمال الارهاب الفدائية، فقد كانت هذه احد اسباب الحرب فقط، ولم يكن بالضرورة السبب الاهم. وقد لعبت صفقة السلاح التشيكية ـ المصرية في سنة ١٩٥٥ ومشكلة حرية الملاحة دورا لا يقل اهمية، اذ سببتا قلقا اسرائيليا كيانيا على صعيد البعد الدولتي (بالنسبة الى دولة) للنزاع[١٠٠].

ان نقل التشديد الجوهري في النزاع من البعد الدولتي الى البعد الطائفي يؤثر اذن على صعيدين:

أ ـ على الصعيد العملياتي ـ العسكري، يقلص عتبة خروج اسرائيل الى الحرب، وبالتالي يزيد من احتمال نشوب نزاع مسلح على اساس طائفي في اعقاب عمليات ارهابية واسعة النطاق ومستمرة[١٠١].

ب ـ على الصعيد السياسي ـ الاستراتيجي، يؤكد البعد الايديولوجي الطائفي للنزاع، وبالتالي يقلل من احتمال حل وسط اقليمي على صعيد الدول، في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يترتب على التغيير في النظرية الامنية في اسرائيل استنتاجات عملياتية، تقلب رأسا على عقب الرد الاسرائيلي على السؤالين «لماذا تشن اسرائيل حربا»؟ و«متى تشن اسرائيل الحرب»؟. واذا كانت نظرية الامن الاسرائيلية السابقة قد جزمت بان اسرائيل تشن الحرب، عندما تتعرض للتهديد، او تكون ضعيفة و/ او تفتقر الى الثقة في قدرتها على دحر العدو في المستقبل، فانها من الان وصاعدا ستشن الحرب، عندما تعمل قدرتها العسكرية الى الحد الاقصى، وعندما تكون ظروف البيئة الاستراتيجية لاستغلال الفرص ظروفا مثالية. علاوة على ذلك، وعلى سبيل المفارقة، فان ابرام سلام مع دولة عربية واحدة، او اخرى، لا يقلص احتمال شن حروب مبادأة، بل يعزز هذا الاحتمال. ان اتفاقا، مثل اتفاق السلام مع مصر، يقلص الى حد بعيد خطر الحرب في جبهة واحدة، وبالتالي يتيح لاسرائيل حشد قوات اكبر في جبهات اخرى، من اجل المبادرة الى مواجهة عسكرية. وبمعنى آخر، كلما تعززت قوة الجيش الاسرائيلي، تعزز احتمال لجوئه الى حرب مبادأة وليس العكس. ولهذا الاستنتاج الاخير دلالة خاصة في ضوء حاجة اسرائيل الى معونة عسكرية واقتصادية اميركية، لا

تستطيع اسرائيل ان تزعم، كما كانت تفعل في الماضي، ان كون اسرائيل قوية يساهم في استتباب الاستقرار في الشرق الاوسط. لذا، فان الردع الناجم عن قوة اسرائيل، يقلص حقا احتمال الحرب اذا كان يقصد بها حربا يبادر اليها العرب، ولكن احتمال الحرب التي تبادر اليها اسرائيل من شأنه ان يتعزز كلما تبنت اسرائيل مقاربة «استغلال الفرص».

ان مقاربة «استغلال الفرص» كانت تسيطر على السياسة الامنية عندما كان شارون وزيرا للدفاع. ولكن بعد تعيين موشيه ارنس في هذا المنصب، برزت دلائل العودة الى المقاربة التقليدية التي بحسبها ان اسرائيل لن تشن حربا الا من اجل اهداف الاحباط، اي عندما تكون هذه الحرب حيوية لامن اسرائيل.

الخيار النووي والتهديد النووي

كانت احدى فرضيات النظرية الاسرائيلية المتعلقة بالامن القومي، ان جهود اسرائيل الرامية الى تطوير «خيار نووي» لا ينبغي لها ان تؤثر في النظرية العسكرية الاسرائيلية في إطار النزاع غير النووي[١٠٢]. وبمعنى آخر، على اسرائيل، وفق النظرية الاسرائيلية المألوفة، الاحتفاظ بقدرة عسكرية تقليدية، غير مرتبطة بدرجة تطوير «خيارها النووي».

تتمثل هذه المقاربة في الصيغة القائلة: «لن تكون اسرائيل الاولى التي ستدخل السلاح النووي الى الشرق الاوسط» دلالة عملياتية[١٠٣]. وبناء على ذلك، يمكن ان تعتبر «القنبلة في القبو» كـ «خيار»، طالما ان من غير المتوقع ان تحتاج اليها في حال مواجهة مع عدو مسلح بسلاح تقليدي. وفي هذا السياق، ان الدلالة الثنائية لاستخدام عبارة «ستدخل»، ليست وليدة جهد يرمي الى تحقيق مزايا الخيار النووي)[١٠٤]. وهذا ايضا نتيجة لمسعى متزامن لتحقيق هدفين لا يمكن التساهل تقريبا بشأنهما: بذل اقصى جهد من اجل ابعاد ادخال السلاح النووي ساحة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والحرص على خلق قدرة نووية تأهبا لذلك التاريخ في المستقبل، عندما يتوفر السلاح النووي في المنطقة. ان الصيغة التي تعكس هذه المقاربة الاسرائيلية منسوبة الى يغئال آلون، الذي جزم بان اسرائيل لن تكون الاولى حقا، ولكن عليها ايضا الحرص على الا تكون الثانية[١٠٥]. والنتيجة المنطقية لهذه المقاربة

هي تطوير خيار اكثر تقدما، اذ ان «قنبلة في القبو» هي التعريف الملائم له. والموقف الاسرائيلي يحصر الدلالة الثنائية لمعنى عبارة «ادخال» سلاح نووي الى المنطقة في مسألة اذا ما كان السلاح النووي يصنع سرا؟ وفي مقابل ذلك، يستبعد وفق هذا التفسير امكان تنفيذ تجربة نووية اسرائيلية من دون القدرة على اخفائها، او الاعلان عن خيار نووي كوسيلة ردع في نزاع تقليدي. وثمة امكان آخر لا يتمشى مع هذا المفهوم، وهو استخدام السلاح النووي في هجوم وقائي، يهدف الى عرقلة تطوير قدرة نووية عربية. وبمعنى آخر، فان الصيغة الاسرائيلية بشأن الامتناع عن ادخال سلاح نووي، تتعلق بالاعتراف بوجود خط متاخم بين الفترة الحالية من استخدام السلاح التقليدي فقط في نزاعات اقليمية في الشرق الاوسط، وبين فترة نووية في المستقبل، يفهم تأجيلها كأحد اهداف اسرائيل السياسية.

ان سياسة حكومة بيغن في هذا السياق انما هي استمرار لسياسة حكومة رابين. ويعتبر تطوير القدرة الاسرائيلية في إطار هذه السياسة، اساسا كاعداد لامكان مواجهة ظهور سلاح نووي في المنطقة من دون ان يكون ذلك ناجما عن مبادرة اسرائيلية.

ان الاستخدامات الممكنة الاخرى لخيار نووي في إطار هذه السياسة، انما هو سلاح «المخرج الاخير»، ووضع بديل، من دون ان يتوفر خيار آخر، لابتعاد الولايات المتحدة عن سياسة تقديم الدعم الفعال لقدرة اسرائيل على الدفاع عن نفسها بسلاح تقليدي. و«المخرج الاخير» و«القنبلة في القبو» يلغيان امكان قيام العرب بتدمير دولة اسرائيل من دون انتقام مكلف لا طاقة لهم عليه. وعلى هذا الاساس، ثمة تفسير معقول لمقولة بعض الباحثين الاسرائيليين والتي مفادها انه ينبغي تفسير قرار السادات بقدومه الى القدس، بين امور اخرى، بأنه يعود ايضا الى تقويمه بان اسرائيل قد وصلت الى مرحلة الخيار النووي[١٠٧]. وكبديل لمعادلة القوى التقليدية، فان «القنبلة في القبو» تقلص من احتمال فرض حظر على تزويد اسرائيل باسلحة تقليدية، اذ ان من الصعب الافتراض ان أية ادارة اميركية تسعى الى دفع اسرائيل نحو ترسيخ دفاعها على سلاح نووي.

لقد وجهت خلال السنوات الاخيرة انتقادات مكشوفة لمقاربة القنبلة في القبو من جانب عدد من الاكاديميين[١٠٨]. وبرز موقف تلميحي شبيه صدر عن شخصيات سياسية في اسرائيل، وفي مقدمتهم الراحل موشيه دايان[١٠٩]. وقد وجهت سهام هؤلاء النقاد، الذين يمكن تسميتهم بـ «صقور نوويين» الى خفض جناح

استخدامات اسرائيل المتوقعة بقدرتها النووية الذاتية. ولذا، فان السياسة التي يوحي بها «الصقور النوويون» كانت تقضي بابعاد اسرائيل عن الالتزام بالامتناع عن ادخال سلاح نووي الى المنطقة.

وقد زعم «الصقور النوويون» خلال النقاش العام (مع ان بعضهم «حمائم سياسية» يؤيدون الانسحاب من المناطق المحتلة) ان[١١٠]:

أ ـ اسرائيل تعتبر الان في نظر الدول العربية والبلدان الغربية دولة نووية سواء تبنت استراتيجية نووية محددة ام لا.

ب ـ ان انتشار السلاح النووي في الشرق الاوسط هو امر محتمل، وموعد ظهور سلاح نووي عربي لم يعد مرتبطا بالموقف الاسرائيلي.

ج ـ اعلان اسرائيلي بالفم المليان عن خيار نووي سيؤدي الى تقليص المخاوف القائمة في اسرائيل ازاء قدرتها الذاتية للدفاع عن نفسها في وجه هجوم تقليدي، وبذلك تشق الطريق الى انسحابها من المناطق المحتلة.

د ـ ان نظاما امنيا قائما على خيار نووي سيتيح لاسرائيل تخفيف العبء الاقتصادي الناجم عن القوات التقليدية، والذي اصبح لا يطاق اكثر فأكثر.

هـ ـ النظام الامني القائم على قدرة نووية سيؤدي الى تقليص اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة، اما المقاربة المضادة التي يمكن تسميتها مقاربة «حمائمية نووية» فتنسجم مع النظرية الاستراتيجية التي تنتهجها حاليا المؤسسة الامنية الاسرائيلية، والتي بموجبها تواصل اسرائيل ترسيخ دفاعها ضد هجوم تقليدي على قوتها التقليدية، وبناء عليه لن تكون الاولى التي ستدخل سلاحا نوويا الى الشرق الاوسط، حتى ولو كانت تملك «قنبلة في القبو». ووفق هذه المقاربة[١١١]:

أ ـ ان الرأي السائد، والذي مفاده ان الخيار النووي الاسرائيلي وصل الى مرحلة «قنبلة في القبو» لا يمنح اسرائيل مكانة دولة نووية (سواء للافضل او للاسوأ) طالما ان النظام الدولي يفتقر الى ادلة دامغة على ان القنبلة موجودة عند اسرائيل (على غرار الادلة التي توفرها التجارب النووية).

ب ـ ان قرار ترسيخ دفاع اسرائيل على خيار نووي سيسهل على العرب امتلاك الخيار النووي وسيصعب على اسرائيل عرقلة مثل هذا التطور بوسائل دبلوماسية، او بواسطة ضربة عسكرية مسبقة، وفي كل حال، لا تستطيع اسرائيل ان تبرر عملا عسكريا كهذا من الناحية الاخلاقية ومن ناحية سياسية دولية.

ج ـ ان امتلاك اسرائيل لخيار نووي لا يمكن ان يشكل بديلا فعالا لدفاع تقليدي

عن النفس، لان اسرائيل لا تستطيع التخلي عن قدرة الرد الفعال في حال تعرضها لهجوم تقليدي محدود، من دون استخدام وسائل نووية.

ان الاخطار الناجمة عن استخدام السلاح النووي كبيرة بما فيه الكفاية من اجل ردع اسرائيل عن الاضطرار في حال قيام العدو بالمبادرة الى حرب استنزاف او اية مواجهة اخرى محفوفة الجانب وبالتالي، فان التسلح النووي قد يشكل استكمالا لتسلح تقليدي ولكن ليس بديلا له.

د ـ طالما ان اسرائيل بحاجة الى المحافظة على ميزان التسلح التقليدي، فان القدرة النووية عاجزة عن تخفيف العبء الاقتصادي بصورة مهمة، وعاجزة عن تحقيق العبء السياسي المتمثل في الاعتماد على الولايات المتحدة.

هـ ـ ان الظروف القائمة في ساحة النزاع العربي ـ الاسرائيلي لا تقود الى بلورة نظام ردع متبادل مستقر. فحدة النزاع وغياب شبه كامل لاتصالات مباشرة بين الفرقاء، يحولان دون وجود سبل اتصال ضرورية لمنع اخطاء كارثية في التقرير. وان عدد الدول والجهات المتداخلة في النزاع كـ «ناشطين» مستقبلين يخلقون خطر الحرب «الجماعية»، حيث ان طرفا ثالثا غير معروف، يعتدى على دولتي مواجهة ويسبب في تبادل الضربات النووية بينهما.

و ـ من شأن الاحساس بالثقة الاضافية التي توفرها القدرة النووية ان تستغل ايضا لضم المناطق وليس من اجل استعداد لحل وسط.

ز ـ ان عقلانية بعض الجهات المتداخلة في النزاع غير مضمونة في كل حالة.

ان قيام اسرائيل بقصف المفاعل النووي العراقي كشف ناحية اخرى من نواحي المعضلة الاستراتيجية الاسرائيلية في السياق النووي، الى اي مدى ستكون اسرائيل مستعدة لاستخدام قوتها العسكرية التقليدية حرصا على حرمان الدول العربية من امتلاك خيار نووي عسكري[١١٢]. وعلاوة على ردود الفعل المعتدلة تقريبا من قبل الكثيرين من «الحمائم» و«الصقور» برزت في هذه القضية ظاهرة عدم التطابق بين «الصقرية النووية» و«الحمائمية النووية»، وكذلك بين المواقف المختلفة بشأن مسألة ضربة وقائية اسرائيلية تقليدية لحرمان الدول العربية من سلاح نووي.

ومن قبيل المفارقة، فان الفكر الاستراتيجي المنهجي من شأنه ان يؤدي الى ميل اكبر من قبل «الحمائم النوويين لاخذ مخاطر عسكرية تقليدية، من اجل ابطاء وتيرة التسليح النووي لاطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ان المقابلة بين موقف «الحمائم

النوويين» وموقف «الصقور النوويين» تدل على ان هؤلاء الاخيرين يميلون نحو كونهم اكثر تفاؤلا ازاء احتمال التوصل الى استقرار اقليمي على اساس ردع نووي متبادل، وهم اكثر تشاؤما ازاء قدرة اسرائيل على عرقلة ظهور السلاح النووي في ساحة الشرق الاوسط. علاوة على ذلك، فان استخدام القوة العسكرية لعرقلة الانتشار النووي في المنطقة، سيجعل من الصعب على اسرائيل ايجاد التبرير الاخلاقي والسياسي لنظرية الاعتماد على قدرة نووية في إطار دفاعها عن نفسها ضد هجوم تقليدي. وتبني هذه النظرية يتطلب الابتعاد العلني عن الالتزام بان اسرائيل لن تكون الاولى التي ستدخل سلاحا نوويا الى المنطقة. ان تغيير هذا الموقف ـ سواء بواسطة التجارب النووية او بواسطة التصريح بخيار نووي فعال وباستعداد لاستخدامه ـ لا ينسجم مع الجهد السياسي والعسكري الذي يرمي الى لجم التسلح النووي من قبل الدول العربية. والموقف الذي يجزم بانه يحق لاسرائيل ترسيخ دفاعها ضد هجوم تقليدي على سلاح نووي، وفي الوقت ذاته استخدام قوتها التقليدية لحرمان العرب من امتلاك السلاح النووي، هو موقف غير مقبول من الناحية الدولية، ومن الصعب افتراض وجود أية حكومة اسرائيلية مستعدة لتبني هذا الموقف بصورة علنية.

ومن ناحية اخرى، فان تبني عقيدة الدفاع النووي عن النفس ضد هجوم تقليدي يتطلب العلنية ـ على الاقل عندما يكون صاحب العقيدة غير راغب في خوض حرب كان يمكن تجنبها، لو اعلن جهارا عن خيار نووي واستعدادا لاستخدامه. وبالتالي، من الصعب وصف استراتيجية اكثر عقلانية من تبني عقيدة الدفاع النووي عن النفس، في سياق حرب تقليدية والتخلي عن العنصر الرادع، كل ذلك بهدف التسهيل على عملية تقليدية تهدف الى حرمان العدو من التسلح النووي.

وفي هذه الظروف، يمكن الافتراض ان الجهد الاسرائيلي الى عرقلة التسليح النووي العربي سيؤدي على الاقل الى تأجيل التغيير في العقيدة الاسرائيلية التي يتوخاها «الصقور النوويون»، ومن جهة اخرى، ان عملية عسكرية اسرائيلية تقليدية لمنع انتشار السلاح النووي، من شأنها ان تعتبر من جانب اصحاب المواقف «الحمائمية» بالذات خطوة معقولة في السياق النووي.

على اي حال، فان خطر انتشار السلاح النووي في الشرق الاوسط هو ايضا احد العوامل التي تعزز ارتباط الاعتبارات الامنية ـ العسكرية بالاعتبارات السياسية. وتبني عقيدة الدفاع النووي عن النفس ضد هجوم تقليدي، مثل عملية وقائية عسكرية اسرائيلية ضد التسلح النووي العربي، يثير مشكلات تتعلق بالشرعية

الدولية لاعمال اسرائيل وتأثيرها المحتمل في موقف الدول العظمى ازاء تسلح البلاد العربية نوويا، كما ان امكان نشوء ميزان ردع نووي مستقر - على الرغم من جهود المنع التي تبذلها اسرائيل - اذا امتلك العرب خيارا نوويا - مرهون بخلق سبل الاتصال السياسي بين فرقاء النزاع، اما مباشرة او بواسطة طرف ثالث. وفي هذه الظروف، فان الوقت المتيسر لاسرائيل لخلق ظروف سياسية ملاءمة تحول دون حصول العرب على سلاح نووي، او على الاقل تتيح قيام ميزان ردع مستقر، من شأنه ان يكون محدودا.

ان خطر الانتشار النووي في الشرق الاوسط يتطلب اذن، جهدا من اجل دفع التسوية الاسرائيلية - العربية الى الامام، قبل ان يمتلك العرب التسليح النووي. وفي كل حال، ثمة مجال معقول للافتراض انه نظرا لما تتمتع به اسرائيل حاليا من تفوق فيما يتعلق بالمعادلة الاستراتيجية، فان الوقت لا يسير في مصلحة اسرائيل، ولهذا انعكاسات سياسية. ويبرز الوزن المتصاعد للاعتبارات السياسية في نظرية الامن القومي الاسرائيلية، ولاسيما في سياق خطر دخول سلاح نووي الى الشرق الاوسط.

خلاصة وتوصيات

ان الانحراف الذي حدث في الاجماع الوطني في اسرائيل بشأن المسائل المتعلقة بالسياسة الامنية انما هو وليد متغيرات في المعطيات التي شكلت منطلقا لبلورة مفهوم الامن القومي الذي ساد في اسرائيل منذ اواسط الخمسينات. فقد افترض هذا المفهوم ان اسرائيل تعيش في نزاع كياني غير قابل للحل، لا بالوسائل السياسية ولا بالوسائل العسكرية، لانه لا يوجد في هذا النزاع حد واضح وفاصل بين حالات الحرب وحالات «لا سلام ولا حرب»، ولان هوامش اسرائيل الامنية ضيقة جدا نتيجة دونية كمية، سواء على صعيد السكان او الموارد، ونتيجة لانعدام العمق الاستراتيجي. وكان الاستنتاج الذي استخلص من هذه الفرضيات انه لا خيار امام اسرائيل سوى منح اعتبارات الامن العسكري قدرا كبيرا من الاستقلال الذاتي، خاصة وان العناصر السياسية المكونة للامن القومي ينظر اليها كعوامل اكراه خارجية. والى هذا الاستنتاج اضيف الميل نحو تحليل «الحالة الاكثر سوءا» على انها ثمرة الفرضية المتعلقة بهوامش الامن الضيقة، وكلاهما كان له تأثير على بلورة نهج عملياتي (يقوم): على مستوى عال

من تعبئة الموارد وتخصيصها لاحتياجات الامن، وعلى عقيدة عسكرية هجومية بما في ذلك السعي الى «ضربة استباقية»، وحرب قصيرة واستخدام القوة العسكرية حتى خلال فترات الهدوء النسبي في النزاع. والمتغيرات التالية هي، التي فتحت مدخلا لاعادة النظر في المفهوم السائد للامن القومي:

أ - ان نتائج حرب الايام الستة، التي وفرت لاسرائيل قدرا اكبر من العمق الاستراتيجي، فتحت مدخلا لحلول اقليمية مختلفة لمشكلات اسرائيل الامنية التي تتأثر ايضا بمواقف ايديولوجية. كما بدأ النقاش من جديد حول مسألة «الضربة الاستباقية» او بالمقابل امتصاص الهجوم، ثم القيام بضربة مضادة بعد ذلك.

ب - ان نتائج حرب يوم الغفران، التي فاقمت من ارتباط اسرائيل بالولايات المتحدة كمصدر للتسليح والتمويل لا بديل عنه جعلت العلاقات على صعيد القوى العسكرية اكثر ارتباطاً بالعلاقات السياسية مما كانت عليه في الماضي.

ج - ان اتفاق السلام مع مصر، الذي اوجد للمرة الاولى علاقات خارجية سلمية مع دولة عربية مركزية، لا ينسجم مع مفهوم «الحرب الراقدة» التي مصدرها انعدام حد واضح بين اوضاع الحرب واوضاع السلام.

د - ان تعاظم مكانة البلاد العربية الاقتصادية والسياسية، في اعقاب «أزمة الطاقة» والاعتراف الدولي بمطالب الفلسطينيين، مكن تلك الدول من زيادة حجم جيوشها، ومنحها القدرة على ترميم قواتها بسرعة بعد حروب كانت مقرونة بخسائر. ونتيجة لذلك تغير ميزان الربح والخسارة الاسرائيلي المتوقع في الحروب المستقبلية. فقد ازدادت نسبة الخسائر المتوقعة، بينما تضاءلت الفائدة المرجوة من تدمير تسليح العدو على المدى الطويل. كذلك تضاءل ايضا احتمال تمكين اسرائيل من البقاء في مناطق تحتلها في حروب مستقبلية.

هـ - ان جهود دول في المنطقة لامتلاك سلاح نووي خلقت تهديدا باضفاء صبغة نووية على النزاع الاسرائيلي - العربي، قبل ان تتوفر ظروف سياسية ملاءمة لمقتضى الاتصال المتبادل في وضع يقوم على الردع النووي.

والقاسم المشترك لجميع هذه المتغيرات هو تقوض استقلالية اعتبارات الامن العسكري وارتباطها المتزايد بالاعتبارات السياسية، وحتى المواقف السياسية المتأثرة ايضا بالميول الايديولوجية. وبالتالي، لا يمكن حاليا اقتراح مفهوم استراتيجي شامل يشكل اساسا لبلورة اجماع جديد بشأن مواضيع الامن القومي.

ثمة مجالان على الاقل، حيث الاختلاف في وجهات النظر السياسية فيهما يؤثر على مفهوم الامن القومي. فعلى صعيد البعد الاقليمي للامن، يوجد لوجهات النظر السياسية تأثير على الاختيار بين حلول بديلة مختلفة لمشكلة العمق الاستراتيجي، وعلى صعيد البعد المتعلق باستخدام القوة العسكرية، يوجد لوجهات النظر السياسية تأثير على تحديد الاهداف التي ستكون اسرائيل مستعدة لشن حرب من اجلها. توافق وطني بالنسبة لمفهوم شمولي للأمن القومي، لا تحول دون تفكير استراتيجي منهجي يوضح الخيارات المفتوحة امام اسرائيل على صعيد الامن القومي والكلفة السياسية لهذه الخيارات. علاوة على ذلك، فان الاتفاق القائم في اسرائيل على الحاجة الى التأهب لازالة تهديد كياني من جانب العرب بواسطة قوة اسرائيل العسكرية الذاتية، يشكل اساسا كافيا لتبني مفاهيم متفق عليها بشأن قضايا عملياتية مختلفة تتعلق بالامن القومي هي: اسلوب تعبئة الطاقة البشرية القائم على دوائر الجهاز العسكري الثلاث - الجيش الدائم، والنظامي والاحتياط، العقيدة العسكرية الهجومية كوسيلة لفرض انهاء الحروب على العدو، مفهوم الحرب القصيرة، تفوق اعتبارات الامن الاساسي على اعتبارات الامن الجاري، ضمان قدرة اسرائيل التقليدية على الصمود بغض النظر عن ادخال او عدم ادخال سلاح نووي الى المنطقة في السنوات المقبلة. كل هذه الامور تشكل عناصر المفهوم الامني الاسرائيلي التي لم تتأثر بالمتغيرات التي حدثت خلال السنوات الاخيرة في البيئة السياسية والاستراتيجية المحيطة باسرائيل وفي هذه المواضيع جميعا لايزال هناك مجال لاعتبارات امنية مستقلة غير مرتبطة بموقف سياسي، شرط المحافظة على الخط الفاصل بين قضايا الامن القومي التي لا نزاع عليها، وبين قضايا الامن القومي التي لم يعد ممكنا فصل جوانبها العسكرية عن جوانبها السياسية والتي يدور حولها نقاش عام وعلني.

الحواشي

١ - بالنسبة الى نظرية اسرائيل الامنية انظر: Handel Michael, (Israel's Political Military Doctrine), Harvard University Center for International Affairs, No. 30 1973, Tal Israel, (Israel's Doctrine of National Security-Background and Dynamics). **The Jerusalem Quarterly**, (No. 4, Summer 1977) pp. 45-57. Horowitz Dan, (The Isreli Concept of National Security and the Prospects of Peace in the Middle East), in Sheffer Gabriel (ed.) **Dynamics of a Conflict**, (New Jersey, Humanities Press,

1975), pp. 235-275; Yariv Aharon, (Strategic Depth), The Jerusalem Quarterly, (No. 17, Fall, 1980), pp.3-12.

٢ - اعرب عن هذه الفكرة بصورة واضحة دافيد بن - غوريون بقوله ان «وزير الدفاع هو المخول بتعيين سياسة الدفاع، واما مهمة وزير الخارجية انما هي تفسير هذه السياسة». شاريت، موشيه، **يومان ايشي** (مذكرات شخصية) اصدار معاريف. ١٩٧٨، صفحة ١١١٧.

٣ - ابتكر هذه العبارة يتسحاق رابين في محاضرة القاها في امسية احتفاء بذكرى يتسحاق ساديه، تل ابيب، ٢١ ايلول / سبتمبر ١٩٦٧.

٤ - انظر في هذا الصدد مثلا: دايان، موشيه، معراخوت، آذار / مارس ١٩٥٩، صفحة ٥٤ - ٦٠.

٥ - انظر الحاشية رقم ٢ اعلاه.

٦ - «سنحرم العرب من كل انجاز اقليمي، وسندمر جيوشهم بقدر ما نستطيع، وسنحسن خطوط وقف اطلاق النار. وسوف نبرهن بذلك للعرب مرة اخرى، انهم لا يتسطيعون تحقيق اهدافهم بواسطة اختيار الخيار العسكري».

Tal, Israel, (Israel's Doctrine of National Security), p. 53.

٧ - انظر ادناه لدى: Horowitz, Dan. (The Israeli Concept). and Tal, Israel

٨ - انظر على سبيل المثال حديثا مع مردخاي تسيبوري، معاريف، ٢٥ شباط / فبراير ١٩٨١، انظر ايضا مردخاي تسيبوري، **يديعوت احرونوت**، ١٥ ايار / مايو ١٩٨١، انظر ايضا يتسحاق رابين، هآرتس، ١٣ شباط / فبراير ١٩٨١.

٩ - لمزيد من التوسع بشأن مركزية الامن القومي في السياسة والمجتمع في اسرائيل. وبالنسبة الى مسألة الاجماع الوطني انظر. Peri Y., **Some Aspects of the Relationship Between the Military and the Policy in Israeli Society**, (Doctoral Thesis London School of Economics), July 1980;

Horowitz Dan. (The Israel Defence Forces; A Civilianized Military in a Partially Militarized Society), in Soldiers, Peasants and Bureaucrats, Civil Military Relations in Socialist and Modernizing Societies, (Longon and N.Y. Allen and Unwin, 1981).

١٠ - انظر التطرق الى غولده مئير في كتاب بريتشر:

Brecher, Michael. **The Foreign Policy System of Israel**, (London , Oxford University Press, 1972), pp. 306-311.

١١ - طرحت صيغة «الحدود الامنة» او «الحدود القابلة للدفاع» للمرة الاولة بعد عدة اسابيع من انتهاء حرب ايام الستة من قبل ثلاثة وزراء في الحكومة آنذاك وفي وقت واحد - يغئال آلون، موشيه كارمل وموشيه دايان. انظر، **هآرتس**، ٥ ايلول / سبتمبر ١٩٦٧.

١٢ - من اجل المزيد من التوضيح انظر فيما يلي.

١٣ - انظر الحاشية رقم ٥ علاه.

١٤ ـ Horowitz Dan, (The Israeli Concept...) p. 236.

١٥ ـ بن غوريون، **بهيلاحيم يسرائيل** (مقاتلة اسرائيل) (حزب عمال ارض اسرائيل، ١٩٥٢)، صفحة ٩٠.

١٦ ـ بالنسبة الى مسألة ـ النوعية في مقابل الكمية انظر: Horowitz Dan & Luttwak Edward, **The Israeli Army**, (N.Y. Harper & Row, 1975), pp. 327-336.

انظر ايضا: الون، يغئال، مساخ شيل حول (ستار من الرمال) (الكيبوتس الموحد، ١٩٥٩). صفحة ٣١ ـ ٣٤، والفصل الثاني: «اقلية امام كثرة».

١٧ ـ حول البنية العسكرية والاحتياط في اسرائيل انظر: Horowitz Dan & Kimmerling Baruch, **(Some Social Implications of Military Service and the Reserves System in Israel)**.

١٨ ـ على سبيل المثال: ادى الدمج بين اسلحة متفوقة وتكنولوجيات وطاقة بشرية ماهرة الى تدمير بطاريات الصواريخ السورية في البقاع اللبناني خلال حرب سلامة الجليل، وكذلك استخدام دبابات مركفاه وطوافات هجومية.

١٩ ـ انظر الحاشية رقم ٢٠ ادناه.

٢٠ ـ بالنسبة الى موضوع الرقابة والاتصال انظر ايضا: Horowitz Dan, **(The Control of Limited Military Operations: The Israeli Experience), in International Violence, Terrorism, Surprise and Control**, Edited by Evron Y., (The Leonard Davis Institute for International Relations, Jerusalem 1979).

٢١ ـ بالنسبة الى مشكلة الخيار النووي والسلاح النووي انظر صفحة ٣٩ـ ٤٤.

٢٢ ـ انظر الحاشية رقم ١٥ اعلاه.

٢٣ ـ بيرس، شمعون، **هشلاف هبا**، (المرحلة المقبلة)، تل ابيب، عام هسيفر، صفحة ٩ ـ ١٥. انظر ايضا: Luttwak Edward & Horowitz Dan, **The Israeli Army**, ch. 8.

٢٤ ـ انظر على سبيل المثال: وايزمن، عيزر، **ليخا شعايم ليخا ارتس** (لك السماء، لك الارض) تل ابيب، سفريات هبوعاليم، ١٩٧٥، صفحة ٢٥٧.

٢٥ـ المصدر نفسه، صفحة ٢٦٤.

٢٦ ـ دايان، موشيه، **معراخوت**، آذار / مارس ١٩٥٩ صفحة ٥٤ ـ ٦٠.

٢٧ ـ دايان، موشيه، **آفني ديريخ** (عقبات في الطريق)، القدس، عيد انيم ١٩٧٦، صفحة ٣٩١ ـ ٤٨٦. انظر ايضا: برطوف حانوخ، **دادو** (دافيد اليعزر رئيس الاركان خلال حرب ١٩٧٣)، ٤٨ سنة و٢٠ يوما، تل ابيب (اصدار) **معاريف**، ١٩٧٨، الجزء الاول، صفحة ١٢١ ـ ١٤٨.

٢٨ ـ رابين يتسحاق في امسية ذكرى يتسحاق ساديه. انظر الحاشية رقم ٣ اعلاه.

٢٩ ـ Horowitz Dan. (The Israeli Concept...) pp. 9-11.

٣٠ ـ الون، يغئال، «**مجمل مرحلي بين حربين**»، مولاد، مجلد، آب / اغسطس ١٩٧٢ ـ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣. انظر ايضا: بيرس، شمعون **المرحلة المقبلة**، صفحة ٢٥٦.

٣١ ـ وايزمن، عيزر، **لك السماء ولك الارض**، صفحة ٢٥٦.

٣٢ ـ لعب هذا الاعتبار دورا في تقويمات الاركان العامة عشية حرب الايام الستة. انظر مثلا: بيليد، متتياهو، **معاريف**، ١٦ ايار / مايو ١٩٦٩، انظر ايضا: Horowitz Dan, (The Israeli Concept...) pp. 11-12.

٣٣ ـ كان ثمة في مصر ايضا ادراك لمزيد من الانجراف في قوة الجيش الاسرائيلي الرادعة وقد عبر عن ذلك حسنين هيكل (رئيس تحرير صحيفة الاهرام في ذلك الوقت) ومن بين ما كتبه: «ان اسرائيل لا تستطيع ان تبقى غير مبالية لما يحدث، فهذه ليست مسألة مضائق تيران، وانما شيء اعظم. اذ ان المطروح الان فلسفة اسرائيل الامنية كلها... ستكون اسرائيل مضطرة الى القيام بعملية عسكرية، **الاهرام**، ٢٦ ايار / مايو ١٩٦٧. انظر بيليد متتياهو **معاريف**، المصدر السابق.

٣٤ ـ انظر ايضا: Yariv Aharon, (Strategic Depth) Luttwak Edwend & Horowitz Dan, **The Israeli Army**, pp. 282-336.

٣٥ ـ ديسكين ابراهام وغلتور يتسحاق، ابعاد سياسية وسيطرة برلمانية، المناقشات في الكنيست بشأن اتفاقي السلام مع مصر، مدينة **ممشال فيحاسيم بينليئومييم**، رقم ١٨، ١٩٨١، صفحة ٥ ـ ٢٦.

٣٦ ـ Allon Yigal (Israel the Case for Defensible Borders). **Foreign Affairs**, Vol. 55 No. 1 (October 1976), pp. 38-53.

٣٧ ـ ابا ايبان، **معاريف**، ٦ حزيران / يونيو ١٩٦٩.

٣٨ ـ ادان ابراهام، **شتى غادوت لسويس** (ضفتان للسويس)، (القدس، عيدانيم ١٩٧٩)، الفصلان ٢، ٤، انظر ايضا: برطوف حانوخ، دادو، الجزء الثاني.

٣٩ ـ بالنسبة الى النقاش العام حول هذا الموضوع انظر: حسدائي يعقوفو ايميت بتسيل هملحماه (الحقيقة في ظل الحرب)، تل ابيب، زمورا، بيتان مودان، ١٩٧٨، حسدائي، يديعوت احرونوت، ١٩ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠، ورد ديان: **يديعوت احرونوت**، ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠، و١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٠.

٤٠ ـ غولف، شموئيل، «اهداف الحرب ونتائجها: حرب يوم الغفران»، **مدينة ممشال فيحاسيم بينليئومييم**، رقم ١٧، ربيع ١٩٨١، صفحات ٦٨ ـ ٨٥.

٤١ ـ انظر عفرون يئير، وهوروفيتس دان، «**مستقبل النزاع العربي ـ الاسرائيلي**»، المجموعة المقدسية للتخطيط القومي، القدس، معهد فان لير، معهد ليونارد ديفيز للعلاقات الدولية، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، رقم ٥. كان البحث الذي اعدته المجموعة المقدسية الاول الذي اقترح فكرة المناطق المجردة من السلاح في اطار تسويات مستقبلية بين اسرائيل والدول العربية كبديل لوجود جيش اسرائيلي في سيناء. وقد طور الفكرة وصقلها بعد ذلك باحثون استراتيجيون في شعبة التخطيط في الجيش الاسرائيلي تحت قيادة ابراهام تمير. انظر ايضا:

Karem M. **Criteria for the Evaluation of Secure Borders** (Tel Aviv University) Klieman Aharon, **International Guarantees and Secure Borders** (Tel Aviv University).

٤٢ ـ شيلو اريبه، ترتيبات امنية في سيناء في اطار معاهدة سلام مع مصر (بحث اعده مركز الدراسات الاستراتيجية، تل ابيب، كراس رقم ٣، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨).

Evron Yair, (**The Demilitarization of Sinai**), **Jerusalem Papers on Peace Problems**, (Jerusalem, The Leonard Davis Institute for International Relations, No. 11, February 1975).

٤٣ ـ انظر ملاحظة دايان، معاريف، ٣٠ ايار / مايو ١٩٧٥، انظر ايضا:

Horowitz Dan, (**The Israeli Concept...**) pp. 27-29.

٤٤ ـ انظر قرارات حزب العمل، اذار / مارس ١٩٨١.

٤٥ ـ «الخط الاخضر» ـ خط وقف اطلاق النار ١٩٤٩ وليس الحدود الدولية الانتدابية.

٤٦ ـ انظر بيان دافيد بن ـ غوريون في الكنيست، ديفري هكنيست (محاضر الكنيست)، ١٥ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٦، ٢٩ تشرين الاول ١٩٨٥.

انظر ايضا: Sharfran Nadav, **From War to War, The Arab-Israeli Confronation 1948-1967**, (N.Y. Pegasus, 1969), pp. 232-233.

٤٧ ـ دايان موشيه، عقبات في الطريق، صفحة ٤١٧ ـ ٤٩١. انظر ايضا دادو. . . الجزء الاول، صفحة ١٢٦ ـ ١٣٠.

٤٨ ـ انظر القسم السياسي من قرارات حزب العمل اذار / مارس ١٩٨١. انظر ايضا: عيزر، وايزمن، **هكراف عال هشالوم** (المعركة من اجل السلام) الفصل ١٩.

٤٩ ـ Allon Yigal (**The Israel Case for Defensible Borders**) Yariv Aharon, (Strategic Depth).

٥٠ ـ انظر مثلا ملاحظات شارون في شأن اهمية الضفة الغربية لامن وجود اسرائيل، **معاريف**، ايار / مايو ١٩٨١. انظر محاضر الاجتماع في شأن «الحدود الامنة» (اشترك فيه ابا ابين، موشيه ارنس، يهودا بن ـ مئير وامنون روبنشتاين: مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة تل ابيب).

٥١ ـ انظر الحاشية رقم ٤٨.

٥٢ ـ Allon Yigal, (**The Israel: The Case....**).

٥٣ ـ اعرب وزراء من حزب العمل عن هذه الفكرة في احيان متقاربة، ومن بينهم يسرائيل غاليلي.

٥٤ ـ يزعم الذين يؤيدون الخيار الاردني ان الاردن سيوافق على طلب تجريد الضفة الغربية من السلاح، في حين ان الدولة الفلسطينية سترفض هذه الفكرة رفضا قاطعا، لانه لا يجوز اقامة دولة من

دون جيش على الاطلاق. وبالتالي، فان فكرة التجريد في سياق الدولة الفلسطينية، ليست قابلة للتنفيذ.

٥٥ ـ انظر في هذا السياق على سبيل المثال تصريح الجنرال رفائيل ايتان فيما يتعلق بايلون موريه، **هآرتس**، ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٩. انظر ايضا ملاحظة شارون بصدد ايلون موريه، **هآرتس**، ٣ تموز / يوليو ١٩٧٩ ـ اقيمت هذه المستوطنة في موقعها الحالي تلبية لحاجات الجيش الاسرائيلي.

٥٦ ـ دايان، موشيه، **هلينيتسح توخال حيرف** (هل سنعيش على الحراب الى الابد)، القدس، عيدانيم، ١٩٨١، صفحة ١٩، ٢٦. انظر ايضا: دايان، موشيه، عقبات في التاريخ، صفحة ٥٤٢ ـ ٥٤٣.

٥٧ ـ الون، يغئال، **موكاديم** (بؤر)، (الكيبوتس الموحد، ١٩٨١)، صفحة ١١٩ ـ ١٣٣. انظر ايضا مقال يتسحاق رابين حول «الخيار الاردني»، **يديعوت احرونوت**، ١٣ شباط / فبراير ١٩٨١.

٥٨ ـ انظر الحاشية رقم ٥٥. انظر في هذا الصدد اقوال متنياهو دروبلس في شأن اهمية المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بالنسبة الى تقليص التهديد الكامن في هجوم مفاجيء عربي في الجبهة الشرقية، **هآرتس**، ٢٩ تموز / يوليو ١٩٧٩.

٥٩ ـ يقول باراليف في تصريحه ان «ايلون موريه بحسب تقديري المهني الشخصي، لا تساهم في امن اسرائيل بشيء. . . ليس هناك مكسب امني ذا دلالة من اقامة مستوطنة مدنية تقع على بعد لا يسمح لها بمنع عمليات عدائية «**هآرتس**»، ٢١ حزيران / يونيو ١٩٧٩.

٦٠ ـ انظر برنامج «تيلم» لانتخابات ١٩٨١. انظر ايضا: دايان، موشيه **هل سنعيش على حرابنا الى الابد**.

٦١ ـ اعرب عن هذا الموقف وسط الـ ٧٧ في حزب العمل وكذلك اعضاء اصحاب آراء «حمائمية» في مؤتمر حزب العمل اذار / مارس ١٩٨١، وفي مقدمتهم يوسي سريد. بيد ان المؤتمر لم يوافق على هذا الموقف.

٦٢ ـ كان هذا صحيحا طالما كانت النظرية الاستراتيجية الاحباطية هي المسيطرة كما سنبين لاحقا.

٦٣ ـ Horowitz Dan, (**More Than a Change in Government**), **Jerusalem Quarterly**, (No. 5, fall 1977) pp. 3-19 Arian Asher, (**The Passing of Dominance**) **Ibid**, pp. 20-23.

٦٤ ـ قال دايان في بيانه في شأن استقالته انه لا يستطيع الموافقة على موقف اسرائيل في مفاوضات الادارة الذاتية. وقال انه شخصيا لا يساهم في تعيين السياسة ـ **هآرتس**، ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩. انظر ايضا: رسالة استقالة عيزر، وايزمن، **هآرتس**، ٢٧ ايار / مايو ١٩٨٠.

٦٥ ـ **هآرتس**، ٥ حزيران / يونيو ١٩٨١، **يديعوت احرونوت**، ١٢ حزيران / يونيو ١٩٨١.

٦٦ ـ انظر اقوال بيرس وبيغن في الكنيست ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨١.

انظر ايضا: النقاش في الكنيست، المصدر نفسه، ٣ حزيران ١٩٨١.

٦٧ ـ انظر في هذا الصدد ما قاله **مردخاي غور** انه «في حال وقوع مواجهة في الجبهة الشرقية من الجائز ان تنضم مصر الى دائرة الحرب. «.. **هآرتس**، ١٨ اذار / مارس ١٩٨١. انظر ايضا: حديث مع الجنرال رفائيل ايتان، **بمحانيه**، ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٨١.

٦٨ ـ وايزمن، عيزر، **المعركة من اجل السلام**، اصدار عيدانيم ١٩٨٠، الفصول ٤ ـ ١١ انظر ايضا: دايان، موشيه، **هل سنعيش على الحراب الى الابد**، الفصل ٨.

٦٩ ـ هافر، ايتان، يعري، ايهود، شيف، زئيف، **شنات هيونا** (سنة الحمامة)، تل ابيب، زمورا، بيتان، مودان، ١٩٨٠.

٧٠ ـ رابين، يتسحاق، **بنكاس شيروت** (بطاقة خدمة)، (تل ابيب، سفريات **معاريف**، ١٩٧٩)، الجزء الثاني، صفحة ٤٦٥ ـ ٤٧٢.

٧١ ـ **يديعوت احرونوت**، ٢١ ـ ٢٣ تموز / يوليو ١٩٨١. انظر ايضا: خطابي يوفال نئمان **وامنون روبينشتان** في الكنيست، محاضر الكنيست، ٢٨ تموز / يوليو ١٩٨١.

٧٢ ـ مقابلة في **يديعوت احرونوت**، ٣١ تموز / يوليو ١٩٨١. تناولت هذه المقابلة هذا الموضوع وجرت مع ثلاثة اعضاء كنيست: مردخاي غور، موشيه ارنس، ويوفال نئمان.

٧٣ ـ انظر: سيلع، امنون، «ضمانات لاسرائيل» **دافار**، ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧. ايال، ايلي، «حلف دفاعي مع الولايات المتحدة ـ الثمن والمكسب»، **هآرتس**، ٢٤ تموز / يوليو ١٩٧٧، روزن ستيفان، ومسطفين مار، «هل تملك واشنطن الوسائل لفرض حل على اسرائيل»؟، **معاريف**، ٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧، بيخر، اهارون، «العد العكسي ـ سنياريو»، سبعة ايام، **يديعوت احرونوت**، ايلول / سبتمبر ١٩٧٧، حديث مع يغئال الون (اخذ الحديث دوف غولد شتاين)، دان مرغليت «حلف دفاعي كمخدر» **هآرتس**، ايلول / سبتمبر ١٩٧٧.

٧٤ ـ انظر الى ما تطرق اليه بيغن في **يديعوت احرونوت**، ٢٨ ايار / مايو ١٩٨١، انظر ايضا النقاش في الكنيست، **محاضر الكنيست**، ١١ ـ ١٢ ايار / مايو ١٩٨١.

٧٥ ـ بار ـ زوهر، **ميخائيل**، **بن ـ غوريون** (تل ابيب، عام عوفيد، ١٩٧٧). القسم ٣، صفحة ١١٥٧ ـ ١١٥٩، ١٢٣٢ ـ ١٢٦١، ١٤٠٠. انظر ايضا: دايان موشيه، **عقبات في الطريق**، صفحة ٢٥٢ ـ ٢٥٣، دايان موشيه، يوميات حرب سيناء، صفحة ٦٠.

٧٦ ـ جايست بنيامين، «حرب الايام الستة، عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية في ظروف ازمة»، **مدينة ممشال فيحاسيم**، عدد رقم ٨، ١٩٧٨.

٧٧ ـ Safran Nadav, (**America's Israel Connection**), **The Jerusalem Quarterly**, (No. 4, Summer 1977), pp. 3-30.

عيرن عاموس، «تورط الولايات المتحدة في النزاع الاسرائيلي ـ العربي» في كتاب الوف هارئيفين. بين ملحاماه لهسدريم (بين الحرب والتسويات)، تل ابيب، زمورا، بيتان، مودان، ١٩٧٧، صفحة ١٨٧ ـ ١٩٤.

٧٨ ـ دايان موشيه، **عقبات في الطريق**، صفحة، ٥٣٨ ـ ٥٤٣.

٧٩ ـ تشير المعطيات التالية الى الفوارق الهائلة بين ميزانيات الدفاع في اسرائيل قبل حرب يوم الغفران وبعدها.

كانت نسبة الانفاق على المتطلبات الامنية في سنة ١٩٥٤ ٦، ٦ في المئة، في سنة ١٩٦٣ ـ ٨، ١٠ في المئة، وفي سنة ١٩٧٢ ٤، ١٩ في المئة، في سنة ١٩٧٩ ـ ٥، ٢٥ في المئة. وفي الوقت ذاته كانت النسبة مع الناتج القومي القائم: بين السنوات ١٩٥٥ ـ ١٩٦٣ ١٠ في المئة، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٢ ٥، ٨ في المئة، ومنذ سنة ١٩٧٣ ـ ٣، ٣ في المئة فقط.

٨٠ ـ ادان افراهام، صفحة ١٨٩ ـ ٣١١، انظر ايضا: دايان، موشيه، **عقبات في الطريق**، صفحة ٦٠.

٨١ ـ استوردت اسرائيل في سنة ١٩٧٢ اسلحة بمبلغ اجمالي مقداره ٢١٠ مليون دولار، وفي سنة ١٩٧٣ استوردت بمبلغ ٢٣٠ مليون دولار، وفي سنة ١٩٧٤ بمبلغ ٢٣٠ مليون دولار، وفي سنة ١٩٧٤ بمبلغ ١،٩٧٥ مليون دولار.

U.S. Arms Control and Disarmament Agency, **World Military Expenditure and Arms Transfers 1969-1977**, p. 133. Kochav David, (The Economics of Defence - Israel), in Williams Louise (ed.) **Military Aspects of the Israeli Arab Conflict** (Tel Aviv, University Publishing Projects, 1975), pp. 178-187.

٨٢ ـ كانت نفقات الدفاع في اسرائيل خلال الفترة ما قبل ١٩٧٣، اي في سنة ١٩٧٢ نحو ١٢٠٧ مليون دولار، وبعد الحرب ارتفعت نفقات الدفاع الاجمالية الى ٢٣١٦ مليون دولار (في سنة ١٩٧٤). كانت نفقات الدفاع في العراق ٨٦٥ مليون دولار في سنة ١٩٧٢ و١٦٠١ مليون دولار في سنة ١٩٧٤. وانفقت العربية السعودية ٢٨١٧ مليون دولار في سنة ١٩٧٢، ٥٣٣ مليون دولار في سنة ١٩٧٤.

World Military Expenditure and Arms Transfer, 1968-1977, p. 47,59,63 ياريف، اهارون، «نسب القوى العسكرية في النزاع الاسرائيلي العربي»، في كتاب هارئيفين وفادان، صفحة ١٣٩ ـ ١٥٠.

٨٣ ـ Tal, Israel, p. 46.

٨٤ ـ المصدر نفسه.

٨٥ ـ ادان ابراهام، صفحة، ٥٥ ٧٤ Tal, Israel, pp. 44-47; 74-55 دايان موشيه، عقبات في الطريق، صفحة ٦٧٩ ـ ٦٨١.

٨٦ ـ طرح الموضوع في نقاش عام بين العميد (احتياط) يعقوب حسدائي وبين موشيه دايان حول انعكاسات حرب يوم الغفران الاستراتيجية والعسكرية. وقد وافق الرجلان على ان اهداف الحرب المصرية كانت سياسية وليست عسكرية. انظر الحاشيتين رقم ٣٩، ٤٠ اعلاه. انظر ايضا: هيرتسوغ حاييم، **ملحيمت يوم هادين** (حرب يوم الحساب)، القدس، عيدانيم، ١٩٧٥، صحفة ٤٧.

٨٨ ـ هيرتسوغ حاييم، صفحة ٢٥٢ . انظر ايضا: دايان، موشيه، **عقبات في الطريق**، صفحة ٧٠٨ ـ ٧١٥ .

٨٩ ـ انظر اقوال مردخاي غور عندما كان رئيسا لهيئة الاركان: «قد يحاول السوريون احتلال قمة جبل الشيخ، وينبغي علينا ان نوضح لهم انهم لا يستطيعون عمل اي شيء بواسطة القوة» ـ **هآرتس** ٢١ نيسان / ابريل ١٩٧٤، غور، المصدر نفسه، ٢٨ نيسان / ابريل ١٩٧٤ . واقول سمحا دينتس في الشأن نفسه: **هآرتس**، ٢ نيسان / ابريل ١٩٧٤ (كان دينتس خلال تلك الفترة سفير اسرائيل في واشنطن).

٩٠ ـ دايان، موشيه، **عقبات في الطريق**، صفحة ٥١٨ (جرى قصف عمق اسرائيل في ٣٠ تموز / يوليو ١٩٧٠).

٩١ ـ هيرتسوغ حاييم، صفحة ١٢٣، ١٣١، ١٣٨، ١٣٩، ٢٢٥ .

٩٢ ـ Tal, Israel, p. 56.

٩٣ ـ حديث مع الجنرال رفائيل ايتان (اجرى الحديث ى. ايرز) **معاريف**، ٢ تموز / يوليو ١٩٨٢، الامر اليومي لرئيس الاركان في ١٤ حزيران / يونيو ١٩٨٢، ايرز، ى. «رفول الجنود» حديث مع الجنرال ايتان، **معاريف**، حزيران / يونيو ١٩٨٢ .

٩٤ ـ شيف، زئيف، «اهداف الحرب تغيرت»، **هآرتس**، ١١ حزيران / يونيو ١٩٨٢ . انظر حديث اريئيل شارون الى التلفزيون الاسرائيلي في برنامج «موكيد» ١٦ ـ ٦ ـ ١٩٨٢ **يديعوت احرونوت**، ١٧ حيزيران / يونيو ١٩٨٢، حديث في معاريف، (اجراه دوف غولدشتاين)، ١٨ حزيران / يونيو ١٩٨٢، الامر اليومي لوزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان يوم الاثنين ١٤ حزيران / يونيو ١٩٨٢، اقوال شارون في حفل توزيع جوائز اسرائيل، **هآرتس**، ٢٢ حزيران ١٩٨٢ .

٩٥ ـ محاضرة بيغن امام خريجي كلية الامن القومي «حرب بخيار وحرب من دون خيار» **يديعوت احرونوت**، ٢٠ آب / اغسطس ١٩٨٢ . انظر في هذا الصدد حديثا جرى مع قائد المنطقة الشمالية امير دروري، **معاريف**، ٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٢ . ومن بين ما قاله دوري: «ان احد انجازات حرب لبنان هو اننا اجلنا بواسطتها او ابعدنا نهائيا الحرب مع السوريين التي كان من شأنها ان تكون حرب قاسية جدا، ربما اكثر قسوة من حرب يوم الغفران» .

٩٦ ـ في حديث ادلى به يتسحاق بيرمن (وزير الطاقة) عشية انسحابه في الحكومة في اعقاب مذبحة بيروت ومن بين ما قاله: «. . . اثنتان من مراحل الحرب الاساسية الاربع لم تطرحا على الحكومة لاقرارهما . . وفي مقابل ذلك طرحت علينا عشرات التحركات العسكرية التي لم تكن حاجة لاقرارها» . وتابع يقول: «ان احد المواضيع الاساسية التي اخرت بسببها تقديم استقالتي من الحكومة حتى الان هو تخوفي من اتساع الحرب حتى شمالي بيروت وشرق لبنان . وهناك التزام تقريبا بتنفيذ هذه الخطوات . وقد طرح وزير الدفاع الشعار الذي تردد مرارا والقائل انه يجب اخراج المخربين والسوريين من جميع الاراضي اللبنانية . . . وقبل بضعة ايام اكد لي وزير الدفاع ان شعاره ينطبق على طرابلس

وعلى البقاع» . ، ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ . وفي نفس الموضوع انظر: ايرز .ي «الوزير يتجاوز رئيس الاركان»، **معاريف**، نهاية الاسبوع، ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ .

٩٧ ـ قال الوزير بيرمن، في حديث ادلى به الى **يديعوت احرونوت** . . . عارضت توسيع الحرب (ما بعد الاهداف الاحباطية ـ دان هوروفيتس) بسبب بضعة اعتبارات: ازدياد عدد الاصابات الذي قد بلغ حاليا حجما كبيرا، الضرر الاقتصادي الباهظ . . . التخوف من المزيد من الخلل في علاقاتنا الخارجية . . . **يديعوت احرونوت**، ٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ .

٩٨ ـ على هذا الاساس يمكن رؤية معارضة حكومات المعراخ للاعتراف بالكيان الفلسطيني .

٩٩ ـ انظر في هذا السياق مثلا: بيرس، شعمون، **المرحلة المقبلة**، «**الامن التجاري والامن الاساسي**» صفحة ٩ ـ ١٦ .

١٠٠ ـ انظر مثلا: بيرس، شمعون: دافيد (مقلاع داهود)، القدس، ويد نفيلد ونيكلسون ١٩٦٠، صفحة ١٤ ـ ١٧، وكذلك رسالة بن ـ غوريون الى دايان بعد انتهاء ولايته كرئيس لهيئة الاركان ـ دايان، موشيه، **عقبات في الطريق**، صفحة ٣٧٥ .

١٠١ ـ انظر مثلا تصريح شارون امام وزير الخارجية الاميركي كاسبار واينبرغر، **يديعوت احرونوت**، ٤ حزيران / يونيو ١٩٨٢، حديث خاص مع رئيس هيئة الاركان، **معاريف**، ٢ تموز / يوليو ١٩٨٢، انظر تصريح مناحم بيغن امسية تخليد ذكرى دافيد فرانكفورتر، معاريف، ١٩ آب / اغسطس ١٩٨٢، انظر ايضا: اريك شارون في حديث لايريانا فيليتشي، **يديعوت احرونوت**، ٣ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ .

١٠٢ ـ Aronson Shlomo, **Conflict and Bargaining in the Middle East An-Israeli Perception**, (Baltimore and London, John Hopkins University Press, 1978).

انظر ايضا: بيرس شمعون، **المرحلة المقبلة**، صفحة ١٧٩، ٢١٦ . ولمزيد من التفاصيل انظر لدى الن دواتي، «سياسة اسرائيل النووية»، **مدينة ممشال فيحاسيم بينليئومييم**، (رقم ٧، ربيع ١٩٧٥)، صفحة ٥ ـ ٢٧، انظر ايضا بيري، يورام «سحابة داكنة فوق الشرق الاوسط»، دافار، ١٩ حزيران / يونيو ١٩٨٢ .

١٠٣ ـ ابتكر هذه الصيغة يغئال الون: **Jewish Observer and Middle East Review**, December 24, 1965. انظر ايضا: حديث مع شمعون بيرس، **معاريف** ٢٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ .

١٠٤ ـ درور يحزقيل، «سياسة نووية لدول صغيرة»، **مدينة ممشال فيحاسيم بينليئومييم**، (رقم ٥ ربيع د ١٩٧٥)، صفحة ٧ و ٢٢، انظر ايضا بيرس شمعون، **مقلاع دافيد**، صفحة ٩٠ .

١٠٥ ـ انظر الحاشية ١٠٣ اعلاه .

١٠٦ ـ Hazelkorn Avigdor, (Israel: **From an Option to a Bomb in the Basement**), in Lawrence R.M. and Larus J. (ed) **Nuclear Proliferation Phase 2**, (Lawrence Manhattan-Wichita University of Kansas, 1976), pp. 149-182.

توصل شلومو اهرونسون الى نفس الاستنتاج الذي توصل اليه هيزلكورن، اذ قال ان اسرائيل قد طورت بين السنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ خيارها النووي لدرجة يظن فيها ان هذا الخيار قابل للتطبيق. انظر: اهرونسون شلومو، انظر ايضا خطاب دايان، (كما ورد في في **هآرتس**، ١٥ اذار / مارس ١٩٧٦).

١٠٧ ـ ذكر شلومو غازيت في محاضرة القاها في جامعة تل ابيب ان احد اسباب قدوم السادات الى القدس يكمن في تقديره لقدرة اسرائيل النووية، **يديعوت احرونوت**، ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨.

١٠٨ ـ Feldamn S., (**Peacemaking in the Middle East - The Next Step**). **Foreign Affairs**, (Spring 1981), pp. 756-780.

١٠٩ ـ قال دايان في حديث ادلى به الى التلفزيون الايطالي في ٢٦ حزيران / يونيو، ان «اسرائيل تملك القدرة على انتاج سلاح نووي»، ٢٦ حزيران / يونيو ١٩٨١.

١١٠ ـ انظر مثلا: Aronson Shlom, (**Nuclearization of the Middle East**), **The Jerusalem Quarterly**, (No. 2 Winter 1977) pp. 27-44, 201 also Feldam S. **Israeli Nuclear Deterence** (Columbia Univ. Pres No. Y. 1982).s

١١١ ـ انظر مثلا: نمرود، يورام، **يسرائيل بغوف هغرعيني** (اسرائيل في العرين النووي)، (اورانيم، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٨، رابين يتسحاق، مشكلات امن اسرائيل في الثمانينات) **متوخارظ**، ١ ـ ٢٨٠، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩.

١١٢ ـ حديث مع شارون في **يديعوت احرونوت**، ١٢ حزيران / يونيو ١٩٨١، وحديث مع الجنرال رفائيل ايتان في **معاريف**، ١١ حزيران / يونيو ١٩٨١.

١١٣ ـ عيزر وايزمن في حديث ادلى به الى التلفزيون الاسرائيلي في ١٦ آب / اغسطس ١٩٨١.

الاستراتيجية الاسرائيلية منذ حرب يوم الغفران فصاعداً

د. افرايم عنفر

شكلت حرب يوم الغفران نقطة تحول بالنسبة الى اسرائيل. فعلى الرغم من انتصارها العسكري، فانها لم تبتهج بانتهاء الحرب، حيث اصبحت بعدها معزولة من الناحية السياسية، كما اصبحت تبعيتها للولايات المتحدة اكبر من اي وقت مضى. اضافة الى ذلك، تفاقمت حدة الخلافات في الرأي القائمة بين الدولتين الى درجة بارزة في الفترة التي اعقبت تلك الحرب[١]. والواقع ان مكانة الولايات المتحدة ارتفعت بعد الحرب، لكنها اصبحت، عمليا، اكثر حساسية للضغوط العربية. فالولايات المتحدة، التي كانت ترغب في زيادة هيبة الدول العربية المنتجة للنفط، سعت الى المحافظة على توجه مصر الموالي للغرب، بل وأملت في جذب سورية والعراق الى جانبها، وتدنّت اهمية اسرائيل، الحليف المحاصر، في كل ما يتعلق بالمصالح الاميركية.

كانت القوة السياسية العربية، حينذاك، في اوجها. وكان العرب يعتقدون ان الحرب انتهت بانتصارهم، وانكشفت قوة اسرائيل العسكرية عقبها. كذلك بدا ان الدعم الاميركي لاسرائيل غير مضمون مستقبلا. ولذا استنتجوا ان القيام بهجوم مفاجيء ضد اسرائيل له ميزات عسكرية، ولن يثير صعوبات سياسية بارزة.[٢]

بعد سنة ١٩٧٣، تقوّض احساس الثقة بالنفس في اسرائيل، وتعاظمت حساسيتها تجاه الضغوط الاميركية. وقد ادت هذه الضغوط، فعلا، في ١٩٧٤ و ١٩٧٥، الى اتفاقات مع سورية ومصر لم تكن حسب ما رغبت اسرائيل مطلقا. ولم يُنظر الى هذه الاتفاقات، حين توقيعها، باعتبار انها تحد من العداء العربي، او تحد من ضرورة زيادة القوة العسكرية الاسرائيلية. فواصل طرفا النزاع الاسرائيلي ـ العربي سباق التسلح الذي تطلب موارد ضخمة. وكان ازدياد التبعية للولايات المتحدة احد الوجوه الاخرى لعملية زيادة القوة العسكرية الاسرائيلية. والواقع ان اتفاق السلام مع مصر سنة ١٩٧٩، الذي أنجز ايضا اثر «حثّ» اميركي، خفف من حدة الوضع العسكري ـ السياسي لمدى قصير. لكن هذا الاتفاق اصبح مشوبا بالتوتر خلال الفترة الاخيرة، واصبح مصيره مكللا بالغموض. علاوة على ذلك، فان تطبيق الاتفاق يعرض السيطرة الاسرائيلية على يهودا والسامرة [الضفة الغربية] للخطر، وهي المنطقة ذات الاهمية الاستراتيجية الكبيرة بسبب قربها من المراكز السكانية الاسرائيلية. وبالرغم من ان الجبهة الشرقية منقسمة، فان القدرة الكامنة في جيوش العراق وسوريا والاردن تشكل تهديدا لا يجوز تجاهله. لهذا فان الخوف من مواجهة مع الجيوش العربية لم يتبدد حتى بعد ١٩٧٩، فازدادت ضرورة تعزيز القوة الاسرائيلية كما ونوعا بسبب مشاريع شراء الاسلحة الهائلة التي اعتمدتها الجيوش العربية دون كلل منذ ١٩٧٣.

ان الدراسة التالية تحلل الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي خلال الفترة التي تلت حرب يوم الغفران. ويمكن ملاحظة مرحلتين في تطور الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي: المرحلة الاولى حدثت في السبعينات، والثانية بدأت في الثمانينات.

لقد كرست الفترة الاولى اساسا لاعادة بناء الجيش الاسرائيلي، واكتساب الثقة بالنفس التي تقوضت في ١٩٧٣. وخلال هذه الفترة حدث نمو لم يسبق له مثيل في الجيش الاسرائيلي. فتميزت الفترة الاولى بالتركيز على زيادة الكمية، وتعزيز القدرة الدفاعية، اي القدرة على امتصاص هجوم عسكري عربي، والانتقال بعد ذلك الى الهجوم المضاد.

في المرحلة الثانية، يمكن ملاحظة الانتقال من الجانب الكمي لسباق التسلح الى الجانب النوعي، عندما قارب الجيش الاسرائيلي على الانتهاء من مرحلة النمو الكمي.

علاوة على ذلك، تم الاعلان عن مجموعة من الاسباب المبررة للحرب Casi belli وتعاظم الميل نحو الهجمات الوقائية او الاجهاضية.

ولا تختلف الفترتان بعضهما عن بعض سواء من حيث مضمون التفكير العسكري او من حيث القيادة السياسية والايديولوجية ايضا. خلال معظم الفترة الاولى كانت حكومة المعراخ برئاسة يتسحاق رابين في السلطة (حزيران / يونيو ١٩٧٤ ـ حزيران / يونيو ١٩٧٧). وكان رئيس الاركان، خلال معظم الفترة هو مردخاي غور (نيسان / ابريل ١٩٧٤ ـ نيسان ١٩٧٨). وفي ١٩٧٧ استبدلت حكومة المعراخ بحكومة الليكود، برئاسة مناحيم بيغن، وحل رفائيل ايتان، الذي يحمل آراء اقرب الى الليكود، محل مردخاي غور في ١٩٧٨.

غير ان التغييرات التي طرأت على الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي خلال المرحلة الثانية ارتبطت اساسا ببروز مكانة اريئيل شارون. فبعد استقالة موشيه دايان في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٩، ومن ثم استقالة عيزر وايزمن في ايار (مايو) ١٩٨٠، اصبح شارون الشخصية المهيمنة على السياسة الامنية الاسرائيلية. وبالفعل، عُين شارون وزيرا للدفاع بعد فوز الليكود في انتخابات ١٩٨١.

كانت الاهداف السياسية لحكومة رابين هي:

أ ـ تأجيل حرب متوقعة مع العرب حتى يصبح الجيش الاسرائيلي مستعدا للمجابهة، وفي ظروف دولية مؤاتية.

ب ـ اعادة بناء الجيش الاسرائيلي، اي تجهيزة وإعادة احساس الثقة بالنفس اليه[٣]. وتطلب تحقيق الهدفين علاقات جيدة مع واشنطن.

وفي الواقع، كانت الولايات المتحدة المزود الوحيد لاسرائيل بالسلاح، والدولة الوحيدة القادرة على تقديم المساعدات الشاملة لها. علاوة على ذلك، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تتفهم حساسية اسرائيل للاحتياجات الامنية، الى درجة تمكنها من كسب ثقتها بها للقيام بدور الوساطة في النزاع الاقليمي. لذلك قدمت اسرائيل التنازلات اللازمة من اجل التوصل الى اتفاق مع مصر في سنة ١٩٧٥. وقد نجحت اسرائيل في تقليص الحوافز المصرية لشن الحرب، فأضعفت بذلك التحالف العربي، ونجحت في الوقت نفسه في الحصول على الوفير من السلاح الضروري لتعزيز قوة الجيش الاسرائيلي، من الولايات المتحدة.

وبالفعل، تسلم بيغن جيشا اسرائيليا جيد التجهيز لدى صعوده الى السلطة. واتسع نتيجة ذلك مجال المناورة السياسية لاسرائيل.

وواصلت حكومة بيغن السير حسب توجه الحكومة السابقة تجاه اميركا، حتى انها اضعفت احتمال الحرب مع مصر الى درجة اكبر. لكن اسرائيل في عهد بيغن، اولت اعتبارا اقل لرغبات واشنطن ولم تتورع عن انتهاج سياسة تؤدي الى توتر مع الحليف الكبير فيما وراء البحار، بسبب الايديولوجية القومية لبيغن، واعتقاده بان اسرائيل هي الحليف الذي لا غنى عنه، اضافة الى تمتعه بقدرة اكبر على مقاومة الضغوط الاميركية. علاوة على ذلك، فان اسرائيل تغلبت ايضا على المشاكل المادية والنفسية التي راجت خلال السنوات الاولى لحرب يوم الغفران.

الفترة الاولى

الاستراتيجية الدفاعية

مقارنة بالدول العربية التي تطمح الى اجراء تغييرات على الحدود، وحتى الى ابادة الدولة اليهودية، تتبنى اسرائيل سياسة الوضع الراهن، كونها لا تملك دعاوى اقليمية. فقبل ١٩٦٧، كانت اسرائيل تتبنى مبدأ عسكريا يستند الى مجموعة من الاسباب المبررة للحرب. ووفقا لهذا المبدأ، كان يفترض بالجيش الاسرائيلي ان ينقل الحرب سريعا الى ارض العدو (لعدم توفر عمق استراتيجي، باعتماد هجوم مسبق او وقائي. وبعد حرب الايام الستة، غيرت اسرائيل نظرتها هذه، اعتقادا منها بان الاراضي التي احتلتها منحتها عمقا استراتيجيا، وان الجيش الاسرائيلي اصبح قادرا على امتصاص مبادرة عسكرية عربية[٤]. ان المنطق الكامن وراء هذا الموقف الجديد هو نظرية «ميزة الدفاع»، التي يتمتع المدافع حسبها بميزات، حيث يضطر المهاجم الى كشف نفسه، وتجنيد موارد اكبر للهجوم.

بعد حرب يوم الغفران، زعم بعض المراقبين ان الجيش الاسرائيلي عاد الى تبني مبدأ الهجمات التي شهدناها في ١٩٥٦ و ١٩٦٧[٥]. وخلافا للتفسير الرائج، لم تعد اسرائيل الى النظرية السابقة لسنة ١٩٦٧ عقب حرب يوم الغفران مباشرة. حيث واصلت اسرائيل التمسك بفكرة انها قادرة على امتصاص ضربة اولى. وكان يغئال آلون، الذي كان وزيرا للخارجية في حكومة رابين، يشدد على ان حدودا آمنة تمكن الجيش الاسرائيلي من انتهاج توجه دفاعي. فباستطاعة الجيش النظامي الصمود على الحدود الآمنة في وجه الغازي العربي وقتا يكفي لتجنيد جهاز الاحتياط والانتقال الى

هجوم مضاد حاسم[٦]. وكان الون ينفي بشدة امر وجود خطة اسرائيلية لهجوم وقائي[٧]. وكونه وزيرا للخارجية، كان يبدي حساسية كبيرة تجاه صورة اسرائيل في الخارج، ويبالغ في نفيه ذاك مبالغة شديدة. وفي الحقيقة، لم ينف آلون امكانية شن هجوم جوي اسرائيل ضد حشود قوات معادية على الحدود الاسرائيلية[٨]. وكان يفضل، على ما يبدو، الا يسترعي رأيه الاكثر توازناً انتباها.

وكان شمعون بيرس، وزير الدفاع في عهد رابين، يعتقد ايضا ان الحديث عن ضربة اسرائيلية مسبقة ليس سليماً من الناحية السياسية. فكان يزعم انه يجب الامتناع عن شن هجوم وقائي او اجهاضي ـ لضرورة سياسية ـ حتى في حال توفر الدلائل على احتمال هجوم عربي[٩].

وكان رابين ايضا يقلل من اهمية الهجوم المسبق، طالما ترابط القوات الاسرائيلية على حدود ما بعد ١٩٦٧. واضاف شرطا جديدا الى الامتناع عن القيام بمبادرة عسكرية هو تزويد [الجيش الاسرائيلي] بسلاح مناسب من مصادر اميركية او اسرائيلية[١٠]. ولم تكن حكومة رابين فعلا مهتمة بخلق صورة لاسرائيل كدولة تواقة للقتال. وكان هذا الموقف نابعا من عزلة اسرائيل المتزايدة، والخوف من ردود الفعل الدبلوماسية السلبية التي من شأن هجوم اسرائيلي ان يثيرها. وبالفعل، لاقت تصريحات رئيس الاركان، مردخاي غور، المؤيدة لمبادرة عسكرية اسرائيلية في ظروف معينة انتقادا من قبل الحكومة[١١].

ومع ذلك، شكّل شرطا رابين ايضا تهديدا مبطنا، وخاصة للولايات المتحدة. فقد المحت اسرائيل الى انها قادرة على خلق توترات في المنطقة (وخلافاً للاتجاه الاميركي الهادف الى المحافظة على الهدوء)، في حال عدم ضمان تزويدها بالسلاح، او في حال دفعها الى موقف جيو ـ سياسي لا يطاق. واقتضى توجه رابين الاميركي مطابقة المواقف الاسرائيلية مع مواقف الولايات المتحدة. لكن اسرائيل اشارت لواشنطن الى امكانية عدم التعاون معها.

كانت المعارضة الاميركية احد الاعتبارات المركزية التي دفعت اسرائيل الى الامتناع عن التشديد على الضربة المسبقة. وخلال الاشهر السابقة لحرب يوم الغفران، حذر كيسنجر اسرائيل مراراً من شن هجوم[١٢]. وكان رابين يعرف موقف كيسنجر جيدا، ومن الواضح ان ذلك عزز ميله الى عدم التوصية بالقيام بنشاط ضد رغبة الولايات المتحدة[١٣]. وواصل كيسنجر بعد حرب يوم الغفران ايضاً الاعراب

عن معارضته لضربة وقائية اسرائيلية[١٤]. وكانت القدس تدرك بالتأكيد ان من شأن اسرائيل «العدوانية» ان تبقى دون دعم حيوي من جانب الولايات المتحدة.

لم تكن القيادة السياسية، صاحبة الحساسية الاكبر تجاه الاعتبارات الدولية، تفضل وحدها الموقف الاستراتيجي الدفاعي. فقد كان الجيش الاسرائيلي يشاطرها هذا التفكير، على الرغم من صدمة حرب يوم الغفران. فقد قال رئيس الاركان، الجنرال مردخاي غور، في مقابلة لمجلة «بمحانيه»، «بعد حرب الايام الستة، وبحدود برية مناسبة وبعيدة عن المراكز السكانية، تبنت اسرائيل سياسة تلقي هجوم من جانب العدو. وبعد حرب يوم الغفران واصلتا - الحكومة ورئاسة الاركان ايضا - حمل وجهة النظر ذاتها»[١٥].

وأيد الجنرال رفائيل ايتان، لدى توليه منصب قائد المنطقة الشمالية، هذا الموقف الدفاعي ايضاً «ليس ثمة ضرورة لتصور قيدا لا يمكن التغلب عليه، اذا فُرضت علينا الحرب وخضنا معركة دفاعية فيها. فقد تمت إبادة معظم الجيش السوري في حرب يوم الغفران في معركتنا الدفاعية. وعندما يكون الجيش حسن التأهب ومستعداً لتلقي الهجوم، تكون إبادة العدو بواسطة الدفاع، ومن ثم اخضاعه بواسطة الهجوم اسهل بكثير»[١٦].

لم تكن عدم نجاعة الموقف الدفاعي احد الدروس التي استخلصها الجيش الاسرائيلي اثر حرب سنة ١٩٧٣[١٧]. والعكس هو الصحيح. فقد قرر الجيش الاسرائيلي تحسين وضع الدفاع في عدد من الجوانب التي كانت ضعيفة سنة ١٩٧٣، وفي الفترة التي اعقبت الحرب، حسنت اسرائيل نظامها الدفاعي، وخفضت بروفيل قدرتها الهجومية نتيجة لضغوط سياسية. مع ذلك، كان من الواضح انه لا يمكن الانتصار في الحرب باعتماد وسائل دفاعية فقط. فالعرب اغنى من حيث الطاقة البشرية والموارد الاخرى؛ لذا فان باستطاعتهم التفوق في منافسة من هذا النوع. وبقدر ما تتخلى اسرائيل عن خطوات هجومية، تستطيع الدول العربية تحويل الموارد اللازمة للدفاع ازاء هجمات اسرائيلية محتملة وتخصيصها لاحتياجاتها الهجومية. علاوة على ذلك، فإن اسرائيل بحاجة الى الانتصار السريع لاستباق تدخل الدول الكبرى[١٨]. وكانت اسرائيل تدرك محدودية الزمن الموجود بتصرفها لتنفيذ عملية عسكرية. وبعد ١٩٧٣، ازدادت حاجتها الى احراز انجازات سريعة.

لذلك لم تكتف اسرائيل بمبدأ وقف هجوم عربي محتمل، والحاق ضرر فادح بالعدو في معركة دفاعية، إذ كان يفترض بالدفاع ان يكون المرحلة الاولى فقط في

الحرب المستقبلية. وحددت اسرائيل لنفسها ثلاثة أهداف في المواجهة المقبلة:

أ - ابادة قوات العدو قبل ان يعطي تدخل الدول الكبرى آثاره السلبية على الوضع.

ب - السيطرة على اراض من اجل ابادة القوات، وتحسين الخطوط الدفاعية، وكسب قوة مساومة سياسية.

ج - كسر الارادة والقدرة الحربية للاعداء العرب عن طريق تصفية القوات العسكرية، والبنية التحتية لها[١٩].

ان النصر الحاسم يمكن احرازه فقط عبر احتلال الاراضي التي استولت عليها الجيوش العربية، من اجل ابادة القوات المتراجعة، وانهاء الحرب بموقف اقليمي يتضمن اوراقا جديدة للمساومة. وذكر غور «انني لا اعتقد ان الانتصار ممكن بصورة حاسمة بواسطة الدفاع فقط. ففي الامكان احراز نصر معين لفترة محدودة، لكنه لا ينطوي على حسم. ان الحسم الواضح يمكن احرازه بوسائل هجومية. وطبعاً، هذا لا يمنع من استخدام تكتيك دفاعي من حين الى آخر»[٢٠].

كذلك من المتوقع ان يكون المناخ الدولي، عقب عدوان عربي، مؤاتياً إلى درجة تسمح لاسرائيل بادارة العمليات العسكرية التي ترغب فيها. وفي ضوء الانخراط الاميركي في انجاز الاتفاقات المرحلية في الشرق الاوسط، فان خرق تلك الاتفاقات، بواسطة عدوان عربي، من شأنه أن يثير معارضة اميركية. ويمكن في هذه الحالة ان نتوقع تفهماً اميركياً اكبر تجاه هجوم اسرائيلي مضاد.

اضعاف الردع الاسرائيلي

خلال الفترة الاولى، كان اعتماد اسرائيل على قدرتها لامتصاص ضربة عربية أولى يعود ايضاً الى ادراكها ان قوتها الرادعة قد ضعفت بعد حرب يوم الغفران. وكما ذكرنا، اعتبر العرب «حرب رمضان» نصرا لهم، حيث قوضت نجاحاتهم العسكرية ببدايتها، في نظرهم، اسطورة اسرائيل التي لا تقهر.

ووضع تزايد الخلافات في الرأي بين القدس وواشنطن الدعم الاميركي - وهو جزء غير منفصل من قوة الردع الاسرائيلية - موضع الشك. علاوة على ذلك، تعلم العرب، نظرا الى قوتهم الدولية المتصاعدة، عدم وجود علاقة مباشرة، بالضرورة، بين نتائج المعركة واللعبة الدبلوماسية. لذا لم يعد احتمال الفشل العسكري عامل ردع

عن شن عمليات عدائية ضد اسرائيل. وقد فهم رابين مغزى احداث حرب يوم الغفران على نحو سليم. فلاحظ ان العرب ما عادوا يخشون الفشل العسكري. لذلك قال ان على اسرائيل تغيير مبدئها العسكري. وكان ينبغي، حسب رأيه، بناء قوة عسكرية قادرة على قهر العدو بدلا من ردعه[٢١].

ان التشديد الاسرائيلي على الانتشار الدفاعي لم يلغ امكانية المبادرة العملياتية الاسرائيلية. فقد اضاف رفائيل إيتان، في حديثه عن مزايا الدفاع، قوله «يجب الا نستنتج من ذلك، بأي حال من الاحوال، ان علينا عدم اتباع خطوات هجومية في حال سنحت لنا الفرصة المناسبة بذلك»[٢٢]. وكان رئيس الاركان العتيد واعيا للعوامل السياسية المؤثرة في قرار المبادرة لشن عملية، ولم يتورع ايتان عن ادراج الهجوم المسبق ضمن الخيارات الاسرائيلية. فلم تكن ثمة أية ضرورة للحد من اليقين بذلك في نظر العرب. وينبغي النظر بالمنظار نفسه الى تصريحات غور ايضاً[٢٣].

ان الاستثناء المطلق للهجوم المباغت من السيناريوهات الاسرائيلية يحد ايضاً من تأثير اسرائيل على الولايات المتحدة. فالتهديد المبطن بتقويض الهدوء في النزاع الاسرائيلي ـ العربي كان احد مصادر التأثير القليلة التي بقيت لدى اسرائيل من اجل الحصول على الدعم الاميركي. وفضلت حكومة رابين عدم ابراز خيار الضربة المسبقة، لكن الغاءه لم يكن حكيماً، سواء من الناحية السياسية، او من الناحية العسكرية.

تحسين الانتشار الدفاعي

استعدت اسرائيل لمواجهة احتمال شن العرب حربا وشيكة، واتخذت عددا من الخطوات لتحسين قدرتها على الصمود الناجح امام هجوم عربي، ولتتجنب ما حدث في الايام الاولى لحرب يوم الغفران. فأبدت اسرائيل اهتماماً بترتيبات نزع السلاح، والانذار المبكر، وزادت حجم جيشها بصورة مثيرة، كما اعتمدت على نظم اسلحة دفاعية حديثة، وجددت تبني مبدأ الدفاع الاقليمي.

أ ـ نزع السلاح وترتيبات «الانذار المبكر» ـ كان غياب فرصة الانذار، بسبب قرب قوات الجيش الاسرائيلي من الخطوط السورية والمصرية، احدى نقاط الضعف في الانتشار العسكري الاسرائيلي خلال سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣[٢٤].

وقد بوغتت اسرائيل فعلا في ٦ تشرين الاول (اكتوبر). وكانت المؤسسة الامنية قلقة جدا من مفاجأة جديدة. وكان واضحاً ان الاسرة الدولية ستنتقد بشدة عملية

تبادر اليها اسرائيل، وان عملية عربية ستجابه بمعارضة أقل. وادركت القيادة الاسرائيلية اهمية الجوانب السياسية للحرب، وفهمت ان من شأن المرحلة الاولى فيها ان تكون حاسمة[٢٥]. ففي حالة الدولة المعزولة والمعتمدة على الاحسان الخارجي، إذا خسرت الجولة العسكرية الاولى، تصبح النجاة من الفشل السياسي اصعب منها بكثير من الفشل العسكري.

وفي سبيل اصلاح الوضع، اهتمت اسرائيل بالوسائل المؤدية الى ابطاء الانتقال الى الحرب الشاملة، وبالوسائل التي تمنحها انذارا عن هجوم معد، لتمكين الجيش الاسرائيلي من تجنيد الاحتياط. وكان للمناطق المنزوعة السلاح بين الجيش الاسرائيلي والجيوش العربية دور في خدمة هدف كهذا. فالاراضي المنزوعة السلاح تزيد من فترة الانذار، وتضيف عقبة سياسية امام الطرف الذي يخرق اتفاق نزع السلاح. كما كانت العقبة السياسية الاخرى امام هجوم مفاجىء هي قوة الامم المتحدة على الجبهتين السورية والمصرية[٢٦]، بالرغم من ان المخططين لهجوم عربي يستطيعون تجاهل وجود الامم المتحدة كقوة عسكرية. علاوة على ذلك، فان قرارا عربيا من جانب واحد للتحلل من قوة الامم المتحدة لن يؤدي، بالضرورة، الى تفهم اكبر تجاه عملية عسكرية اسرائيلية بعد انسحاب الامم المتحدة. لكن حقيقة ضرورة ازالة قوة الامم المتحدة من الناحية السياسية، يمكن ان تشكل اشارة تحذير لاسرائيل.

ان الاستعداد الاسرائيلي للانسحاب من مناطق احتلتها سنة ١٩٦٧ من اجل نزعها من السلاح، وموافقتها على وجود قوات الامم المتحدة، وكلاهما تطور جديد حدث بعد سنة ١٩٧٣، وكانا مرتبطين بعزلة اسرائيل، فقد تعاظم الضغط من اجل التنازل عن المناطق [المحتلة]. وبدا مطلب نزع السلاح من المناطق التي انسحبت منها اسرائيل مطلباً معقولاً. وعلقت اسرائيل اهمية كبرى على الانخراط الاميركي في انجاز الاتفاقات مع سورية ومصر. وقرنت الولايات المتحدة هيبتها بالاتفاقات، بل ارسلت مواطنيها لتطبيق الاتفاق المرحلي في سيناء (ايلول/ سبتمبر ١٩٧٥)، واصبحت بذلك العقبة السياسية الاكثر جدية امام خرق الاتفاقات. وليس متوقعا ان تنصرف واشنطن الى التدقيق في تنفيذ بنود الاتفاقات، لكن من المؤكد ان هجوماً مفاجئاً يشكل ضربة لجهود الولايات المتحدة الهادفة الى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

ان الاصرار الاسرائيلي على ربط الاميركيين بالاتفاقات، والاصرار على ترتيبات الانذار قللا من احتمال وقوع هجوم عربي مفاجىء. والسياسة الاسرائيلية الهادفة الى

خلق ترتيبات تؤدي الى ابطاء الانتقال الى الحرب الشاملة، تدل اذن على انشغالها بمبادرة عسكرية عربية محتملة، اكثر مما تدل على التخطيط لضربة اسرائيلية وقائية.

وهناك ايضا ميزة اخرى لنزع السلاح. ففي مقدور المناطق الفاصلة، منزوعة السلاح، تخفيف التنافر بين اعتماد التركيز على نظم اسلحة متحركة وهجومية وتكتيك هجومي، وبين التركيز على استراتيجية دفاعية. فالتفكير الاستراتيجي بعد ١٩٦٧ لم يكن واضحا بالنسبة الى دور النظام الدفاعي الذي تمّ بناؤه في سيناء. وكان عدم التكامل بين الاستراتيجية الدفاعية وترجيح التكتيك الهجومي احدى نقاط الضعف التي انكشفت في سنة ١٩٧٣[٢٧].

لقد فضل العديدون في المؤسسة الامنية، بعد ١٩٧٣ ايضا، استمرار الاحتفاظ بأكبر قسم ممكن من صحراء سيناء. ولم يكن سهلا على يتسحاق رابين ومردخاي غور اقناع زملائهما بالميزات الكامنة في نزع السلاح قبل توقيع الاتفاق المرحلي سنة ١٩٧٥[٢٨]. فقد ضمنت اسرائيل في ذاك الاتفاق عدم تمكن المصريين من تنظيم هجوم تحت مظلة صواريخ مضادة للطائرات. علاوة على ذلك، مكنت المنطقة الفسيحة المنزوعة السلاح الجيش الاسرائيلي من استخدام تكتيك هجومي، فيما لو هجم الجيش المصري. ان المناطق منزوعة السلاح لم توفر فترة انذار وحسب، بل وفقت بين الانتشار الدفاعي وترجيح التحرك الهجومي ايضا.

ب ـ التركيز على الكم ـ ان الاصرار على بناء جيش اكبر بما لا يقارن مع الجيش الذي كان قائماً قبل ١٩٧٣، بأكبر سرعة ممكنة، قد شكل تناقضاً بارزاً مع التفكير العسكري السابق. وفعلاً، قدمت اسرائيل الى الولايات المتحدة بعد الحرب خطة كبيرة لمشتريات الاسلحة «مطمون ب»[٢٩]، وكان ثمة عدد من الاسباب للتركيز الجديد على الجانب الكمي.

اولا، كانت اسرائيل معنية بوجود جيش كبير ذي قوة نارية كبيرة، للحيلولة دون الانهيار اذا ما بوغتت مرة اخرى. فقبل ١٩٧٣، كانت تعتقد انها قادرة على كشف هجوم عربي وشيك في الوقت المناسب، لكنها ادركت بعد الحرب انه من المحتمل وقوع هجوم عربي مفاجيء في المستقبل ايضاً.

ثانيا، كما ذكر اعلاه، فان ضعف قوة الردع الاسرائيلية عزز احتمالات قيام العرب بمبادرة عسكرية. وكان المغزى العملياتي لهذا التطور هو ضرورة الاحتفاظ بقوات اكبر على خطوط الجبهة، وكذلك الاحتفاظ بقوات اكثر في حالة التأهب. ولتلبية هذه الضرورة يتطلب الامر جيشاً كبيراً.

ثالثا، ان التركيز على معارك الحركة في حرب يوم الغفران قد خلق اهمالاً معيناً في تطوير القوة النارية للجيش الاسرائيلي. ففي مواجهة التفوق الكمي للجيوش العربية، كان من الضروري تعزيز القوة النارية للجيش الاسرائيلي، اي زيادة الاسلحة.

رابعا، لقد املت اسرائيل بإنشاء تشكيلات عديدة تكون لديها القوة الكافية لشن هجمات مضادة على جبهتين في آن واحد[٣٠]. وكان الهدف من القوة المطلوبة دحر الجيوش العربية قبل ان تتمكن الدول الكبرى من التدخل.

خامسا، اعتقدت اسرائيل ان قوة الجيوش العربية في المواجهة المقبلة ستزداد كماً ونوعاً على حد سواء. كذلك كان من المتوقع ان يزداد دور دول عربية اكثر بعدا عن الساحة الاسرائيلية [في مواجهة اسرائيل].

سادسا: توقعت اسرائيل ان تكون الخسائر في الارواح والمعدات في الحرب القادمة اكبر مما كانت عليه سنة ١٩٧٣. فالقوة التدميرية للاسلحة الحديثة ودقتها، وتعددها، ادت الى هذا الاستنتاج لذا كانت بحاجة الى المزيد من السلاح في ميدان المعركة المستقبلي. كذلك كدست السلاح وقطع الغيار والذخيرة لانهاء الحرب دون الاضطرار الى «جسر جوي» اميركي. ففي سنة ١٩٧٣، شكل هذا الجسر الجوي ضغوطا سياسية حالت دون الانتصار الحاسم على مصر.

ولم تكن اسرائيل معنية ايضاً بتعزيز تبعيتها للولايات المتحدة. علاوة على ذلك، لم تكن القدس واثقة من تكرار قرار الاسراع لمساعدة اسرائيل بـ «جسر جوي».

وبالفعل، نما الجيش بصورة بارزة خلال الفترة الاولى. فقد جرت دراسة وضع رجال الاحتياط، وتمت اعادة نحو ٤٠,٠٠٠ منهم الى الخدمة في الاحتياط او الدفاع المدني. كذلك اجريت فحوصات للخاضعين للخدمة الالزامية، وجرى التشديد على معايير الاعفاء منها. ونقل آلاف الجنود من وحدات الخدمات الى وحدات قتالية. وفي سبيل تسريح الرجال، فتحت مجالات مهنية جديدة امام المجندات، حتى انه بذلت محاولة شاملة لتوسيع نطاق التجنيد النظامي[٣١].

ونجحت حكومة رابين جدا في خطتها للحصول على الاسلحة، ومحاولتها توسيع الجيش. وانهى رابين ولايته، كرئيس للوزراء، برضى كبير «بمصطلحات عامة، ضاعف الجيش الاسرائيلي قوته منذ حرب يوم الغفران وحتى نهاية حزيران (يونيو) ١٩٧٧. فقد ازدادت قوة الدبابات باكثر من ٥٠٪، والمدفعية المحمولة ـ بما

يتجاوز الـ ١٠٠٪ وبأنواع ممتازة ومتطورة، وفي ناقلات الجنود المدرعة كانت الزيادة بنسبة ٨٠٠٪. اما الطائرات فزادت بنسبة ٣٠٪ وبنوعية عالية ومتطورة جدا[٣٢]. لقد كان التحسين الكمي والنوعي باهراً حقاً.

ج ـ التحسينات التكنولوجية ـ ساهمت ايضاً تكنولوجياً السلاح الحديثة في رفع القدرة الدفاعية، حيث خلقت التغييرات النوعية نظم اسلحة دفاعية ناجعة جدا، مما يجعل الهجمات عملية اكثر كلفة من السابق[٣٣]. وأثّر السلاح الجديد اساساً في تعزيز القوة النارية. ووعت اسرائيل حقيقة ان هذه التطورات في مجال تكنولوجيا السلاح (اساساً، تسليح موجّه ودقيق) قادرة على إبطاء حركة القوة المهاجمة وتكليفها ثمناً باهظاً. فتسلح الجيش الاسرائيلي بسلاح حديث، واستعد لامكانية إقامة حواجز بسرعة (مثلاً، زرع الالغام) او تلغيم منطقة لقطع محاور التقدم. وخلال الفترة الاولى ابدى الجيش الاسرائيلي اهتماماً كبيراً بالتكنولوجيا الحديثة القادرة على تحسين قدرته على التقاط إشارات التحذير والحيلولة دون مفاجآت اضافية. وحصلت اسرائيل فعلاً آنذاك على طائرات «هوك ـ اي» ايضاً في اطار تعزيز نظام الانذار.

د ـ التحصينات ـ اجريت بعد حرب يوم الغفران حملة شاملة هدفت إلى إعادة تحصين حدود الدولة لتحسين قدرة الجيش الاسرائيلي على كبح تقدم العدو. واشار شمعون بيرس، وزير الدفاع آنذاك، الى إقامة التحصينات كواحدة من المهمات الاساسية الثلاث لوزارة الدفاع خلال فترة ولايته. وتم بناء التحصينات في هضبة الجولان، وعلى امتداد نهر الاردن، وعلى الحدود اللبنانية وفي سيناء، وجرى دمجها في الدفاع الاقليمي في كل مكان ممكن[٣٤].

هـ ـ الدفاع الاقليمي ـ كانت العودة إلى الدفاع الاقليمي، الذي أهمل خلال فترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣، احد التغييرات البارزة الاخرى في التفكير العسكري بعد حرب يوم الغفران. وفي هذا الشأن قال مردخاي غور «كان من التغييرات البارزة، تعزيز مشاركة الدفاع الاقليمي في نظام القتال الشامل[٣٥]».

ان الدفاع الاقليمي يضم شبكة من المستوطنات المحصنة الهادفة إلى ابطاء غزو جيش العدو، او حتى كبح تقدمه حتى يكمل الجيش الاسرائيلي تعبئة الاحتياط وحشد قواته من اجل الانتقال الى الهجوم المضاد. والغاية من الدفاع الاقليمي هي تشكيل عمق استراتيجي اصطناعي[٣٦].

لقد زعم البعض ان المستوطنات لا تشكل رصيداً استراتيجياً، بل تشكل عبئاً

في ظروف الحرب الحديثة. وبالفعل، كان ثمة حاجة إلى اخلاء مستوطنات الجولان سنة ١٩٧٣. بالمقابل زعم مؤيدو الدفاع الاقليمي، انه لم ينجح في الاختبار سنة ١٩٧٣، وانه لم يجر اعداد المستوطنات مطلقاً لمهمة كهذه. ورد يغئال آلون، الذي كان نصيراً كبيراً للدفاع الاقليمي، على المنتقدين بعد الحرب بقوله «ان الاستيطان حسن التجهيز والتدريب وقادر على وقف تقدم العدو بنجاعة»[٣٧]. رغم الاحاديث عن ان المستوطنات تشكل رصيداً امنياً، لم يجر عمل الكثير حتى ١٩٧٣ لدمجها في النظام الدفاعي، وكان هذا تناقضاً آخر بين الاستراتيجية الدفاعية وترجيح التكتيك الهجومي.

وقد تبنت رئاسة الاركان نظرة جديدة الى الدفاع الاقليمي بعد الحرب. واعدت خطة لتحصين المستوطنات وتزويدها بسلاح مناسب وتدريبها على استخدام المعدات الحديثة. وقد جرى تنفيذ الخطة بالتدريج. ومنذ سنة ١٩٧٤، بنت حكومة رابين مستوطنات جديدة، حسب متطلبات خطة الدفاع الاقليمي، ووفقاً لخريطة الحدود المستقبلية، كما رأتها حكومة المعراخ.

إن إعادة التشديد على الدفاع الاقليمي خدمت اغراضاً سياسية ايضاً. فقد عززت العودة إلى اسلوب الدفاع الاقليمي الذرائع المؤيدة للاستراتيجية الدفاعية (التي ناسبت المشكلات السياسية المقترنة بمبادرة عسكرية اسرائيلية)، لكنها ايضا وفرت ردودا على المنتقدين، في الداخل والخارج، للسياسة الاستيطانية الاسرائيلية في المناطق الواقعة فيما وراء الخط الاخضر.

ولإجمال الفترة الاولى بعد حرب يوم الغفران، ينبغي التأكيد على ان اسرائيل واصلت اتباع استراتيجية دفاعية لاسباب عسكرية وسياسية. وبذلت جهودا، في الساحة السياسية اساسا، لتقليص احتمالات هجوم عربي مفاجيء، واملت في ابطاء الانتقال الى الحرب الشاملة. اضافة الى ذلك، اجرت تغييرات مبدئية وتكنولوجية بهدف تعزيز قدرة الجيش الاسرائيلي على كبح تقدم العدو.

الفترة الثانية

المفاهيم الجديدة:

لم يتخذ الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي تعبيراً منسقاً وواضحاً خلال الفترة الاولى. مقابل ذلك، شهدت الفترة الثانية عرضاً واضحاً لأفكار اريئيل شارون.

ففي ندوة حول المشكلات الاستراتيجية انعقدت برعاية مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ ابيب، تمت قراءة خطاب وزير الدفاع آنذاك، شارون، في غيابه. وشكل هذا الخطاب نقطة تحول في الفكر الاستراتيجي عقب حرب ١٩٧٣[٣٨].

والتغيير الـذي طرأ على الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي، بعد فقدان المعراخ للسلطة في ١٩٧٧، كان تغييراً تدريجياً. فقد امتنعت حكومة الليكود، برئاسة مناحيم بيغن، عن المبادرة الى احداث تغييرات لعدد من الاسباب:

اولا ـ لم يعتد رجال الليكود، وهم خريجو سنوات المعارضة، الامساك بزمام السلطة.

ثانيا ـ اثار صعود الليكود الى السلطة قلقا كبيرا في انحاء العالم، ولذا فضلت حكومة الليكود التشديد على استمرار السياسة السابقة في بداية طريقها. على الرغم من ذلك، كانت حكومة بيغن اقل حساسية تجاه الضغوط الخارجية، واقل قلقا من الحكومة السابقة ازاء مشكلة صورة اسرائيل.

ان الهـدف الاول المتمثـل في تهدئـة المخـاوف الدولية ادى فقط الى تأجيل التغييرات المتعلقة بالاشخاص والمبادىء في المؤسسة الامنية.

ثالثا ـ في نهاية السبعينات، كان الجيش الاسرائيلي والمؤسسة الامنية الاسرائيلية منهمكين اساسا في استيعاب الكميات الكبيرة من الاسلحة التي تمّ الحصول عليها. وواصلت اسرائيل جهودها الهادفة الى عدم التقصير في سباق التسلح الاقليمي.

رابعا ـ منذ قدوم السادات الى القدس، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧، وحتى توقيع اتفاق السلام، في نيسان (ابريل) ١٩٧٩، تم توجيه الطاقة الاساسية لمقرري السياسة الخارجية والامنية الى المفاوضات مع مصر والولايات المتحدة. ولم تفهم اسرائيل الا بعد توقيع معاهدة السلام انها عادت عمليا الى حدود ١٩٦٧. اذ خسرت عمقـا استراتيجيا، بالرغم من انه كان من المفترض ان يصبح معظم شبه جزيرة سيناء منزوعاً من السلاح.

خامسا ـ شعرت اسرائيل بان مساراً نحو فقدان عمق استراتيجي على حدودها الشرقية قد بدأ ايضا. وعدد السلاح الموجود في حوزة الاردن وسورية والعراق والعربية السعـودية، سواء من حيث الكم أو النـوع، بأنه يحيد تدريجياً الميزات التي توفرها السيطرة على يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وهضبة الجولان.

واكـد شارون في خطابه على ان الميزات التي توفرها الاسلحة الموجودة لدى

الدول العربية (القصد من حيث المدى ووسائل الاستطلاع اساساً) تضع اسرائيل امام المشكلات نفسها التي واجهتها اثناء انتشارها على امتداد الخط الاخضر.

سادسا ـ تقترن التغييرات في التفكير الاسرائيلي، كما اسلفنا، بالتأثير المعهود للوزير شارون في الشؤون الامنية، حيث لم يبدأ تأثيره الحقيقي الا بعد ١٩٨٠.

صحيح انه جرى تأجيل للتغيرات، لكنها كانت مثيرة عندما حدثت. ففي السابق، كانت اسرائيل تعتبر ان التهديد الاساسي لامنها يكمن في الرفض العربي للتسليم بوجودها. وقد اضافت حكومة بيغن مصدر تهديد آخر هو الاتحاد السوفياتي، حيث قيلت الامور بصراحة في خطاب شارون. ثمة تهديدان خارجيان: الاول، مصدره المواجهة العربية، والثاني مصدره التوسع السوفياتي الذي يعتمد على المواجهة العربية، وفي الوقت ذاته، يزودها بالادوات السياسية والعسكرية الاساسية.

ومنذ بدأ التغلغل السوفياتي في الشرق الاوسط، خشي الاسرائيليون من نتائج دعم الكرملين للدول العربية. كذلك راجت احياناً مخاوف من احتمال وقوع مواجهة عسكرية اسرائيلية ـ روسية. فحاولت حكومات الماضي برئاسة حزب العمل تقليص التوتر مع الاتحاد السوفياتي، ولم تصفه باعتباره تهديداً لوجود اسرائيل.

ثمة سببان أدّيا الى التشديد المعادي للسوفيات في السياسة الخارجية والامنية الاسرائيلية الحالية.

الاول ـ ان مناحيم بيغن والعديدين من المقربين منه كانوا دائماً معادين غير متهاودين للشيوعية.

الثاني ـ ان التوسع السوفياتي في الشرق الاوسط، خاصة بعد سقوط الشاه وبعد الغزو السوفياتي لافغانستان، اصبح تهديداً لكل الانظمة الموالية للغرب في المنطقة.

وقد اعرب العديد من الدول في الشرق الاوسط والاماكن الاخرى عن قلق مماثل.

في ضوء هذا القلق، وسعت اسرائيل دائرة مصالحها الامنية لتتجاوز جاراتها العـربية والـدول العربية الاكثر بعداً، فأعلن شارون وجوب توسيع مجال المصالح الامنية الاسرائيلية في الثمانينـات، ليشمـل دولا كتركيا وباكستان ومناطق الخليج الفـارسي ودول افريقيا الشمالية والوسطى. وقد كانت اسرائيل سابقاً تبدي اهتماماً بدول تقع على اطراف الشرق الاوسط كتركيا واثيوبيا وايران، لكن مصالحها الامنية لم تعرف مطلقاً بنطاق عالمي كهذا.

لقد اعتبرت اسرائيل نفسها تحت حكم مناحم بيغن وكيلاً معادياً للسوفيات. ونتيجة ذلك، حليفاً طبيعياً للولايات المتحدة. وكانت اللهجة الخطابية المعادية للسوفيات في إدارة ريغان تقابل بالترحيب في القدس. والواقع ان اسرائيل اقنعت الولايات المتحدة بتوقيع مذكرة تفاهم للتنسيق الاستراتيجي (في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨١) موجهة ضد الاتحاد السوفياتي وحلفائه في المنطقة[٣٩]. وليس من الواضح مدى التزام اسرائيل بالمشاركة في عمليات عبر حدودها ضد الاتحاد السوفياتي او البلدان التابعة له، او الى اي مدى كانت الوثيقة مُلزمة من الناحية القانونية، لكنها كانت المرة الاولى التي توقع فيها اسرائيل وثيقة تصف فيها الاتحاد السوفياتي كعدو لها.

ان الصبغة المعادية للسوفيات التي اقترنت بالسياسة الخارجية الاسرائيلية ناسبت التوجه الاميركي العام على نحو جيد. وعلى الرغم من ان توجها كهذا يقترن بحساسية كبيرة للرغبات الاميركية، فان حكومة اسرائيل برئاسة مناحم بيغن لم تتردد في اتخاذ خطوات دون تنسيق مع الولايات المتحدة، مسببة بذلك توتراً معها. والامثلة البارزة على ذلك هي: تدمير المفاعل النووي العراقي وسن قانون الجولان. مع ذلك، ينبغي التأكيد على ان حكومة بيغن قدرت أنها تتمتع بحرية عمل اوسع مما اعتقدته الحكومات السابقة، كونها حليفاً مهماً في كبح الروس. علاوة على ذلك، ونظرا الى ان الجيش الاسرائيلي كان مجهزاً جيداً، وكانت مخازنه مليئة لدى صعود بيغن الى السلطة، فقد توفرت حرية العمل لاسرائيل على المدى القصير. فلم تكن اسرائيل بحاجة الى جسر جوي اميركي، وكان باستطاعتها الصمود امام وقف تزويدها بالسلاح او غيره من العقوبات المؤقتة. وقد اتخذت ادارة ريغان خطوات لم يسبق لها مثيل ضد اسرائيل في العلاقات القائمة بين الدولتين، حيث علقت تزويدها بالطائرات، بالرغم من العقود الموقعة، بعد قصف المفاعل النووي العراقي (حزيران/ يونيو ١٩٨١)، وبعد قصف مراكز قيادة م.ت.ف. في بيروت (تموز/ يوليو ١٩٨١). كذلك علقت الادارة الاميركية تطبيق مذكرة التفاهم للتنسيق الاستراتيجي، وهي ايضا وثيقة موقعة. وكان لهذه العقوبات تأثير طفيف على السياسة الاسرائيلية.

لقد تمّ توسيع الرؤية الامنية الاسرائيلية، التي كانت اساساً ذات منظور اقليمي سابقاً، الى رؤية عالمية في الثمانينات. وعلى الرغم من ذلك، اهتم الجيش الاسرائيلي اساساً بتلك التهديدات التي نجمت عن تطور الجيوش العربية. فمنذ ١٩٧٣، شملت قائمة المهددين المحتملين الدول الاكثر بعدا عن اسرائيل ايضاً،

بسبب نياتها ونتيجة تطوير قدراتها العسكرية، حيث كان بمقدور هذه الدول نقل قوات محمولة لمساعدة دول المواجهة، او العمل ضد خطوط النقل البحرية والجوية الاسرائيلية. وقد حصل الجيش الاسرائيلي، منذ الفترة الاولى، على المعدات اللازمة للعمل بعيدا عن قواعده، كما تبين في عملية عنتيبة. وتعززت القدرة على الوصول عسكريا الى المسافات البعيدة في عهد شارون. وازاء قدرة اسرائيل الكبيرة على العمل بوسائل عسكرية، وقلة استعدادها لاخذ الولايات المتحدة بعين الاعتبار، ازدادت قوتها الرادعة كما سيتم اثباته ادناه. وللمفارقة، شعرت اسرائيل ازاء هذا التطور الايجابي بازدياد المخاطر التي تهدد وجودها، حيث اضيف الاتحاد السوفياتي الى الجيوش العربية التي تعزز قوتها بصفتها عدوة. وازداد تقدير احتمال وقوع اشتباك سوفياتي - اسرائيلي في نظر مقرري السياسة الاسرائيلية.

ان التقدير بان اسرائيل تتمتع بحرية عمل اكثر، وقوة ردع كبيرة في موازاة الاحساس بمشكلات امنية حادة، كانت تطورات جديدة خلال الفترة الثانية في المفهوم الامني الاسرائيلي، وادت الى اهمال الاستراتيجية الدفاعية وتبني مبدأ Causus Belli (الاسباب المبررة للحرب).

تحسين قوة الردع

تم تبني التوجه الدفاعي في السبعينات بسبب تدني قوة الردع الاسرائيلية اثر النجاحات العسكرية العربية في بداية حرب يوم الغفران. وخلال الفترة الثانية، بدا ان قوة الردع اصبحت اكبر. فقوة الردع ترتبط اساسا بالقدرة على العمل العسكري ونيّة المسيطرين على القوة العسكرية.

وكما ذكرنا اعلاه، كانت مخازن السلاح في اسرائيل مليئة مع انتهاء العقد الماضي. وكانت النسبة العددية بين الجيوش العربية والجيش الاسرائيلي معقولة، كما استمر السلاح الاسرائيلي يتمتع بافضلية نوعية، حتى ان بعض المراقبين العسكريين قدر ان الجيش الاسرائيلي اصلح معظم العيوب التي انكشفت عام ١٩٧٣، وتحوّل الى آلة عسكرية مثيرة للاعجاب. وتمكن الجيش الاسرائيلي من إثارة اعجاب العالم بعدد من العمليات العسكرية الناجحة، كعملية تحرير الرهائن في عنتيبة (تموز/ يوليو ١٩٧٦) وتدمير المفاعل النووي في بغداد (حزيران/ يونيو ١٩٨١)، واثبت بذلك تفوقه ظاهرياً. وارتفعت مصداقية اصرار اسرائيل على العمل العسكري، بما لا يقارن، بعد صعود بيغن الى السلطة. فقد ساهمت في هذا الشأن صورة بيغن

الصقـرية، وتصلب الوزير شارون. وبوجه عام كانت الصورة التي خلقتها اجهزة الاعـلام السوفياتية والعربية لاسرائيل العدوانية التي تلحق الضرر بنفسها، مفيدة لاسرائيل في موضوع الردع.

ان البيانات والاعمال الصادرة عن اسرائيل قد عززت هذه الصورة. وبرز فعلا ميل الى تأكيد القوة العسكرية لاسرائيل. فعلى سبيل المثال، كانت اسرائيل أول من أعلن عن تدمير المفاعل النووي العراقي، بالرغم من انه كان باستطاعتها بمزيد من التكتم ارباك الدول العربية والغرب بدرجة أقل. كذلك حظي التدخل المحدود في لبنـان بشهـرة اكـبر مما حظي به في عهـد رابين. واتسع نطاق التدخل العسكري الاسرائيلي في عهد حكومة الليكود، كما اصبح استخدام سلاح الجو في لبنان اكثر تعـاقبا من السابق، بالرغم من ان عمليات كهذه تسبب ضررا واسعا، وتسترعي مزيدا من الانتباه[٤٠].

لم تتورع اسرائيل عن خوض معارك جوية مع السوريين في لبنان كما هاجمت قواتهم البرية. وادارت بالفعل عمليات برية واسعة في لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨ وحزيران (يونيو) ١٩٨٢. وكان للعملية الاخيرة اهداف سياسية لم يسبق لها مثيل[٤١]. وعليه، فان صورة حكومة بيغن الصقررية، ومقداراً من العدوانية الكلامية، واحيانا من النشاط العسكري، قد عزز مصداقية الردع الاسرائيلي.

كانت معاهدة السلام مع مصر عاملا اضافيا في تعزيز قدرة الردع الاسرائيلية خلال الفترة الثانية، حيث كانت مصر دائماً خصم اسرائيل الأقوى. وعلى الرغم من فتور موقفها تجاه اسرائيل، فانها ستتردد في الانضمام الى مغامرة عسكرية ضد اسرائيل طالمـا استمرت في توجهها الغربي. فالولايات المتحدة شريك في معاهدة السلام، وسيكـون انضمام مصر الى تحالف عسكري ضد اسرائيل عملاً خطيراً في نظرها. اضافة الى ذلك، فان الجيش المصري يمرّ الان بعملية انتقال الى السلاح الاميركي، التي ستستمـر عددا من السنوات، سواء بسبب القدرة الانتاجية المحدودة لصناعة السلاح الاميركي، او بسبب القدرة التقنية المحدودة لمصر على استيعاب نظم اسلحة متطورة. وهذا الوضع يجعل صعباً على مصر، لفترة معينة، المشاركة في هجوم ضد اسرائيل، ويمكّن الاخيرة من تجنب حرب على جبهتين، وكما هو معلوم، يقلل من القوات الموجودة في تصرف المجهود العسكري العربي بقدر بارز. وهذا الوضع يحسّن من قدرة الردع الاسرائيلية.

العودة الى نظام الاسباب المبررة للحرب «Casus Belli»

يتميز التفكير الامني خلال فترة ولاية اريئيل شارون، كوزير للدفاع، بالعودة الى نظام الاسباب المبررة للحرب. وثمة عدد من التطورات التي قادت اسرائيل في الثمانينات الى ابداء ميل اكبر نحو التهديد بهجمات مسبقة ووقائية مقارنة بالعقد السابق.

كما اسلفنا، ادى تعاظم القوة العربية ـ نوعاً وكماً ـ الى احساس اسرائيل بأنها مكشوفة، وتقف في موقف استراتيجي شبيه بما قبيل ١٩٦٧.

اضافة الى ذلك، ادركت اسرائيل انها بلغت نهاية حدود قدرتها على التطوير الكمي لجيشها، حيث كانت الطاقة البشرية هي القيد الاساسي. واعلن شارون عن ان اسرائيل اوقفت سباق التسلح، وانها لن تتنافس مع الجيوش العربية في معدات التـدمـير، وهي، حسب قول شارون، ستواصل تطوير الاسلحة والحصول عليها لاستبدال المعدات القديمة فقط[٤٢].

يتضح ان اسرائيل قررت من جانب واحد عدم المنافسة في الجهود التي تبذلها جيوش الشرق الاوسط للتوسع. ونتيجة خطط الدول العربية الهائلة لشراء الاسلحة دون اعتبار لقرار اسرائيل بتجميد حجم جيشها، سوف ينهار التناسب العددي بين الجيوش العربية والجيش الاسرائيلي.

وفي ظل غياب العمق الاستراتيجي، وازاء التفوق العددي للجيوش العربية، تصبح اسرائيل أقـل ثقـة بقدرتها على كبح هجوم عربي بصورة ناجحة، ومن ثم الانتقـال الى هجوم مضاد ساحق. لذا يجب استباق علاج الضربة بواسطة مبادرة عسكرية اسرائيلية.

ان حملة حكومة رابين الناجحة للحصول على السلاح سهلت العودة الى اعتماد مبدأ الهجمات المسبقة. وفي نهاية السبعينات، احس الجيش الاسرائيلي بإنتهاء عملية اعادة بنائه، وانه اصبح مستعداً لمواجهة عسكرية عند الضرورة. كذلك اتاح التجهيز الجيد للجيش الاسرائيلي حرية عمل اكبر من السابق للقيادة الاسرائيلية. واصبحت حكومة اسرائيل بعد ان امتلأت مخازنها قادرة على ابداء اعتبار أقل الولايات المتحدة. وصمـدت اسرائيل بالفعـل، دون صعـوبة منظورة، امام العقوبات الاميركية بعد مهاجمة المفاعل النووي في بغداد، او بعد تطبيق القانون الاسرائيلي على الجولان. ويصبـح الاعـلان عن مجموعة من الاسباب المبررة للحرب اكثر مصداقية، عندما

تمتلك الدولة صاحبة الاعلان القوة العسكرية والارادة السياسية لاستخدام القوة. وكما ذكرنا، فان التهديدات الصادرة عن بيغن وشارون بدت صادقة سواء في الدول العربية او في الغرب.

لقد اعلن شارون في خطابه صراحة عن قرار اسرائيل بمنع «تقويض الوضع العسكري الاقليمي الراهن في الدول المجاورة». وعلى وجه التفصيل، قصد شارون ان اسرائيل ملزمة بالرد في الحالات التالية:

* خرق الترتيبات الامنية التي تحددها الاتفاقات مع مصر وسورية.
* ارسال قوات عراقية الى الاردن، او الى جنوب سوريا، او ارسال قوات سورية الى الاردن بصورة كثيفة.
* خرق الوضع الراهن في جنوب لبنان.
* توجه دول المواجهة العربية نحو السلاح النووي.
* واضاف في مناسبة اخرى ان نشر شبكة صواريخ مضادة للطائرات على امتداد نهر الاردن يشكل ايضا سببا مبررا للحرب(٤٣).

ينبغي الاشارة الى ان اسرائيل، بعد اعلانها عن تحديد الحالات التي لا تطاق من جانبها، لم تحدد شكل الرد المتوقع. وفي الواقع، رفض شارون الالتزام بنهج معين، اذا ما تجاوز العرب ما سماه شارون بـ «الصمام الامني». وذكر وزير الدفاع ان رد الفعل الاسرائيلي على الحالات التي تم تعريفها كسبب مبرر للحرب. لن يكون بالضرورة هجوما اسرائيليا. وشدد على ان اسرائيل تملك امكانات متنوعة للعمل(٤٤). ولم يعتبر في الماضي ايضا نشوء حالات عرفت بانها اسباب مبررة للحرب «Casus Belli» جديرة برد حربي تلقائي، بل اعتبرت إشارة الى فشل الردع(٤٥).

لقد حافظت اسرائيل على مرونة الرد ايضاً بسبب عدم تحديدها للسبب المبرر للحرب على نحو دقيق. على سبيل المثال «ارسال قوات بصورة كثيفة يترك لاسرائيل الخيار بشأن متى يكون حشد القوات كثيفاً ومتى لا يكون كذلك. ان حشد القوات على طول الحدود يتطلب دائماً استعدادات عسكرية او نشاطاً اسرائيلياً تحقيقياً. غير ان حشد القوات يعتبر منذ ١٩٨١، كما كان قبل ١٩٦٧، تهديداً جدياً. وهذا محدد علناً بأنه سبب مبرر للحرب.

ان تجاهل بطاريات الصواريخ السورية في لبنان كان له دلالته. فإسرائيل لم تسلّم بنشر صواريخ مضادة للطائرات في لبنان، وكان هذا سببا لأزمة دولية في ربيع ١٩٨١. ومنذ ١٩٧٣، عندما كلّف سلاح الجيوش العربية المضاد للطائرات اسرائيل

ثمناً باهظاً، ابدت اسرائيل حساسية كبيرة تجاه هذا الوضع. والواقع ان الاتفاقات المرحلية في ١٩٧٤ و١٩٧٥ ومعاهدة السلام شملت بنوداً تضمن مناطق دون صواريخ مضادة للطائرات. كما ان اسرائيل تعارض معارضة شديدة المحاولة الاميركية لبيع صواريخ هوك المعدلة للاردن. وفي لبنان، انتظرت اسرائيل ببساطة فرصة مناسبة لاعادة الوضع الى ما كان عليه سابقاً، حيث وفّرت حرب سلامة الجليل هذه الفرصة. فالاعلان الصريح عن ان الصواريخ السورية تشكل سبباً مبرراً للحرب، دون القيام بشيء ما عقب ذلك بسبب ضغوط اميركية، امر مربك من الناحية السياسية ولا يخدم الردع الاسرائيلي.

لقد اصبح تحديد الاسباب المبررة للحرب اساساً جديداً في التفكير الاسرائيلي بعد حرب يوم الغفران، مع استثناء واحد هو الوجود السوري في لبنان. فقد وافقت حكومة رابين مُرغمة على دخول السوريين الى لبنان، لان ذلك كان بالتنسيق مع الولايات المتحدة(٤٦). لكنها اعلنت ان السوريين يجازفون بمواجهة رد اسرائيلي اذا ما تجاوزوا «الخط الاحمر». ولم يحدد «الخط الاحمر» علنا، حيث امتنعت اسرائيل عن الالتزام بخط عمل معين. اضافة الى ذلك، فضلت اسرائيل مصطلح «الخط الاحمر» بدلا من المصطلح الاوضح والاقوى السبب المبرر للحرب Casus Belli. وخلافا لمصطلح «الخط الاحمر»، فإن لهذا المصطلح دلالات قانونية ملزمة. وكان تغيير «الخط الاحمر» نتيجة الانتقال الشامل الى نظام الاسباب المبررة للحرب، اضافة الى ذلك، جاء هذا التطور بسبب التغيير الذي طرأ على مفهوم الولايات المتحدة للدور السوري في لبنان. فإدارة ريغان كانت أقل ميلا من سابقتها الى التودد لسورية. ولهذا كان باستطاعة اسرائيل اتباع توجه اكثر عدوانية تجاه سورية التي اعتبرت في القدس وواشنطن حليفاً للاتحاد السوفياتي.

وفعلا، وُجّهت الى السوريين ضربة قوية في حزيران/ يونيو ١٩٨٢، اثناء عملية «سلامة الجليل». فقد خسروا نحو مئة طائرة و٣٥٠ دبابة إضافة الى بطاريات الصواريخ التي وضعوها في لبنان. ومن الممكن ايضا تفسير هذه العملية كتعبير عن التفكير الجديد في القدس، فقد اعتبرت اسرائيل ان نشر بطاريات الصواريخ سببا مبررا للحرب، وانتظرت حتى حزيران (يونيو) ١٩٨٢ لابادتها. علاوة على ذلك، اعطي تفسير معركة «سلامة الجليل» بانها كانت ايضا ضربة وقائية، اذ قيل ان [الفدائيين] كانوا يخططون لعملية تدميرية كبيرة في شمال البلد. ومنذ تموز (يوليو) ١٩٨١، حين لم يتمكن الجيش الاسرائيلي من ايجاد رد مناسب على مدفعية

م . ت . ف . البعيدة المدى وذات القدرة التدميرية الكبيرة، كان يُنظر الى الجيش السائر في طريق الترسخ الذي بنته م . ت . ف . باعتباره تهديدا خطيرا للمستوطنات في الجليل . وهدف الغزو الى تصفية هذا التهديد . كذلك زعمت الحكومة ان غزو لبنان منع او اجل تنفيذ خطة سورية لشن حرب ضد اسرائيل في المستقبل القريب[٤٧] . اي ان معركة «سلامة الجليل» كانت ضربة وقائية لـ م . ت . ف . وسورية .

وكان من الاسس الجديدة في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي الاصرار على منع التطور النووي العربي الذي يمكن ان يقود الى بناء قنبلة ذرية، وارتكز ذلك على الجهود العربية في المجال النووي، والشك الشديد بالامكانات النووية العربية في منطقتنا . وعملت اسرائيل وفقا لهذا المنظور المستمد من نظريتها الجديدة، ودمرت المفاعل النووي في بغداد، وقد اعطت مهاجمة المفاعل العراقي ايضا اشارة الى ان اسرائيل لا تعتمد على وعود الغرب بمراقبة المنشآت النووية .

ان الموقف الاسرائيلي الحالي من مسألة حيازة الدول العربية قوة نووية يثير انتقاداً دولياً، كون اسرائيل تدرس العمل حتى ضد الدول الموقعة على ميثاق عدم نشر السلاح النووي، وهي وثيقة دولية معتمدة . وعلى الرغم من هذه الصعوبة، فان اسرائيل تستطيع مواصلة التمسك بمواقفها طالما بقيت المشاريع النووية في الدول العربية في بداية طريقها، وطالما رفضت الدول العربية التوصل الى سلام مع اسرائيل . ان مشروعا نوويا متطورا لانتاج الطاقة الكهربائية يمنح الدولة وسيلة للوصول الى مادة خام يمكن انتاج قنبلة منها . بما في ذلك المعلومات التقنية اللازمة لذلك . والنشاط العسكري ضد مفاعلات نووية لانتاج الكهرباء، خاصة اذا كانت من انتاج غربي، يثير صعوبات سياسية عديدة . وعليه، فان مصر، تحت غطاء معاهدة السلام مع اسرائيل، قادرة على تنفيذ مشروعها النووي الطموح من دون مجابهة عقوبات اسرائيلية [٤٨] .

ان العودة الى نظام الاسباب المبررة للحرب Casus Belli تشكل ايضاً تخلياً عن مفهوم «الحدود الآمنة»، وقد عرفت تلك الحدود بانها الخطوط التي يمكن الدفاع عنها دون الحاجة الى ضربة مسبقة . ان «الحدود الآمنة» تمنح عمقاً استراتيجياً، ولذا يمكن انتهاج استراتيجية دفاعية . واحست اسرائيل مؤخراً ان مجالها العسكري يتقلص، وانها تفتقد الى العمق الاستراتيجي على كافة الجبهات .

ان «الحدود الآمنة» مرغوب فيها، لكن الحدود الحالية لا تحقق دورا كهذا، ولذا يجب انتهاج منطق الهجوم المسبق مرة اخرى كحل اساسي .

ثمة مشكلتان اساسيتان امام تطبيق التفكير العسكري الاسرائيلي الجديد . فمن اجل تنمية قوة الردع، ينبغي على اسرائيل الرد على كل خرق لـ «الوضع الجيو-استراتيجي الراهن» . ان حالات الخرق المحدود او الخرق «بأسلوب تصعيدي» ستضع اسرائيل امام خيارين : اما تجاهل حالات الخرق المحدود أو العمل بقوة لاعادة الوضع الى سابق عهده . والنشاط العسكري من اجل اصلاح الوضع سيعتبر في عواصم عدة من العالم، وبخاصة في واشنطن، استخداما مضخما للقوة . وينبغي الاشارة الى ان تبعية اسرائيل للولايات المتحدة، للمدى الطويل، ليست قليلة، فهي لاتزال بحاجة الى المساعدات الاميركية . وعلى سبيل المثال، امتنعت، حتى حكومة بيغن، عن العمل في لبنان، في عدة مناسبات، كي لا تتسبب بنفور الولايات المتحدة . وقيام اسرائيل بحرب وقائية، في حال احساسها بانهيار الميزان العسكري في غير صالحها، يطرح مشكلات اكبر من ذلك، اذ ان المشكلة الاساسية تكمن عند انتهاء الحرب . فسوف تمنى اسرائيل، في ميدان القتال الحديث الكثيف النيران، بخسائر عديدة في الارواح والممتلكات حتى ولو انتصرت، ولدى اسرائيل محدودية واضحة في مجال تعويض الخسائر في السلاح والطاقة البشرية، مقارنة بالدول العربية .

لقد كان الحد من الخسائر في الارواح احد العناصر المهمة دائما في التخطيطات العسكرية والسياسية في اسرائيل بسبب الحساسية الاجتماعية الكبيرة تجاه الخسائر في الارواح . لذا فان اية عملية واسعة، يحتمل ان تقع اصابات عديدة في سياقها، يجب ان تبدو مبررة في نظر الجمهور الاسرائيلي . ونظرا للمعارضة الكبيرة، فان حكومة بيغن تلاقي صعوبة في نيل دعم دون تحفظ من قبل كل الشعب، عندما لا يكون هدف العملية ضمن نطاق الاجماع القومي[٤٩] . ويبدي حزب العمل حساسية اكبر تجاه العنصر الاميركي، حيث لا يتوقف عن المطالبة بـ «اعتدال سياسي» اكثر . على سبيل المثال، يتشدد المعراخ في انتقاد النشاط العسكري الاسرائيلي شمالي الليطاني . اضافة الى ذلك، ادى النزاع المستمر مع الدول العربية الى اعياء نفسي بين العديدين في اسرائيل، واصبح ثمة استعداد اقل لتقديم التضحيات .

ان هذه العوامل تضطر الحكومة الى تقديم حجة لا شائبة فيها من اجل تبرير استخدام الجيش الاسرائيلي . ويشكل تدمير المفاعل النووي العراقي مثلا على ذلك .

فعلى الرغم من الانتقاد القليل، فان الجمهور الاسرائيلي قبل العملية التي انتهت دون خسائر، غير ان هدف احتلال بيروت، والخسائر في الارواح المرتبطة بتحقيق هذا الهدف اثارا معارضة كبيرة.

الوسائل الدفاعية

على الرغم من اهمال الاستراتيجية الدفاعية، لم يتم التخلي عن اتباع وسائل دفاعية. فحسنت اسرائيل شبكة الانذار والاستخبارات من حيث الطاقة البشرية، وقدرت ان من شأن الدول العربية مباغتة اسرائيل مرة اخرى، واستمرت اسرائيل تنظر الى ترتيبات نزع السلاح في سيناء والجولان باعتباره عقبات سياسية جادة، على الرغم من تزايد الميل نحو الهجمات المسبقة. وعرف خرق اتفاق نزع السلاح بانه سبب مبرر للحرب Casus Belli. وذهبت حكومة بيغن الى الموافقة على ادخال قوات الامم المتحدة الى جنوب لبنان عقب عملية الليطاني في ١٩٧٨ (كانت حكومة رابين تعارض ذلك)، فالعمليات العسكرية داخل المناطق التي تسيطر عليها قوات الامم المتحدة او عبرها يكلف ثمناً سياسياً باهظاً. ويفسر عدم رضى اسرائيل عن نشاط الامم المتحدة في جنوب لبنان، والثمن السياسي الذي يتطلبه العمل هناك، رفضها السماح للامم المتحدة القيام بدور على الحدود الشمالية. مقابل ذلك، اقترحت اسرائيل نزع السلاح وترتيبات امنية اخرى في جنوب لبنان.

كذلك تمّ تعزيز الدفاع الاقليمي. فإزاء الشعور بفقدان العمق الاستراتيجي اصبح الدفاع الاقليمي ضرورة لتحسين الوضع، ووسعت خطة ترسيخ الدفاع الاقليمي التي بدأت في الفترة الاولى لتشمل ايضا مناطق جديدة، بمقتضى خريطة الحدود المستقبلية لحكومة الليكود، اي يهودا والسامرة [الضفة الغربية]. واعتبرت منطقة حدودية فعلا.

واعطي لهذا الموقف ايضا، الذي لا يؤيده كل المواطنين الاسرائيليين، تفسير استراتيجي (اضافة الى التفسير الايديولوجي) فقد تبنت حكومة بيغن، في الواقع، مفهوم دايان في موضوع يهودا والسامرة. وبناء على هذا المفهوم، تعتبر قمم الجبال هي المهمة، وليس الخط الممتد على طول نهر الاردن، وهو الاكثر اهمية في عقيدة حزب العمل. ان اقامة المستوطنات الجديدة في يهودا والسامرة، في اماكن مرتفعة ومجاورة لمفارق الطرق المهمة تؤمن سيطرة على محاور الحركة من السهل الساحلي الى الجبال

ومن الجبال الى الغور. كذلك فان الكتل الاستيطانية اليهودية تقطع التواصل السكاني العربي، وتحول دون إقامة كيان سياسي موحد، فالمستوطنات القائمة في بتحات شالوم تخدم الغرض ذاته، حيث انها اسفين بين القطاع ومصر. وتم دمج كل المستوطنات الجديدة في نظام الدفاع الاقليمي. وسُرح العديد من المستوطنين من وحداتهم ليخدموا في وحدات الدفاع الاقليمي. وذعم رئيس الاركان رفائيل ايتان ووزير الدفاع اريئيل شارون ايضا، الدفاع الاقليمي بحماس.

ثمة اذن فترتان في تطور الفكر الاستراتيجي بعد حرب يوم الغفران. في الفترة الاولى قيّدت العزلة السياسية والتبعية الكبيرة للولايات المتحدة حرية اسرائيل على العمل، فواصلت اسرائيل الاحتفاظ بموقف دفاعي، وتشابه تفكيرها العسكري مع التفكير الذي ساد قبل حرب يوم الغفران، انما مع تركيز قوي على تعزيز الجانب الكمي للاسلحة والقوة النارية، وتخطيط وسائل لتحسين قدرة الجيش الاسرائيلي على الصمود امام هجوم عربي.

في الفترة الثانية، تبدلت بعض المتغيرات التي اثرت على تطور التفكير الاسرائيلي، حيث صعدت حكومة جديدة الى السلطة، وهي حكومة بيغن، وكانت أقل حساسية تجاه القيود السياسية على الساحة الدولية، واعتقدت ان تحالفها مع الولايات المتحدة يقوم على مصالح مشتركة ضخمة تمنحها حرية اكبر على العمل. من الناحية العسكرية، وخلافا للفترة الاولى، عادت اسرائيل الى الثقة بنفسها، وازدادت قوتها الرادعة. ومع ذلك، وصلت حكومة بيغن تدريجيا الى استنتاج مفاده ان التطورات الحاصلة في الجيوش العربية، وفقدان سيناء، قادا اسرائيل الى وضع جيو ـ استراتيجي شبيه بالوضع الذي وجدت نفسها فيه قبل حرب الايام الستة.

وبناء على ذلك، تخلت اسرائيل عن الاستراتيجية الدفاعية، وتبنت مبدأ عسكريا قائما على مجموعة من الاسباب المبررة للحرب.

هوامش:

١ ـ Harvey Sicherman, (The United States and Israel: A Strategic Divide?) Orbis, 24 (Summer 1980). pp. - 381 - 394.

٢ ـ Barnard Lewis, (Settling the Arab-Israeli Conflict), Commentary, 63 (June 1977), p. 53.

٣ ـ انظر يتسحاق نافون، «هشينوييم شيحالو بعمدات يسرائيل بسخسوخ عيم مدينوت عراف»، (التغيرات التي طرات على موقف اسرائيل في النزاع مع الدول العربية»). الوف هارئيفين ويحيعام فدان (محرران)، بين «ملحماء لمسدريم»، (بين الحرب والتسويات)، تل ابيب: زموراء، بيتان ومودان، ١٩٧٧، ص ١٢٨. في الفترة ما بعد حرب يوم الغفران مباشرة تزايدت المخاوف من حرب وشيكة في اوساط مقرري السياسة الاساسيين، يتسحاق رابين (رئيس الوزراء)، شمعون بيرس (وزير الدفاع) ويغئال آلون (وزير الخارجية)، حول رأي رابين انظر هآرتس ٧٤/٨/٨، معاريف ٧٥/٤/٢٤، هآرتس ٧٥/٩/٥، معاريف ٧٦/٢/٢٦. حول رأي بيرس انظر هآرتس ٧٤/٨/٢٨؛ شمعون بيرس، «كعيت محار» («غدا في مثل هذا الوقت») القدس: شباط ١٩٧٨، ص ٢٢٦، حول رأي الون انظر هآرتس ٧٤/١٠/٣.

٤ ـ اللواء (احتياط) يسرائيل طل «تورات هطاحون ـ ريكاع فيديناميكا» («عقيدة الامن ـ الخلفية والدينامية»)، معراخوت (مجلة) العدد ٢٥٣ (كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦)، ص ٦

٥ ـ Nadav Safran, Israel: The Embattled Ally, op. cit. p. 315; Steven J. Rosen and Martin Indyk, (The Temptation to pre-Empt in a fifth Arab-Israeli War), Obris, 20 (Summer 1976), pp. 265-286; W. Tuohy, (Israeli Military seen stronger then Ever), Los Angeles Times, February 9, 1976.

٦ ـ الحدود الآمنة هي تلك الحدود التي لا تستدعي استخدام هجمات مسبقة.

Yigal Allon, (Israel: The case for Defensible Borders), Foreign Affairs, 55 (October 1976), p. 44. Dan Horowitz, Israele's concept of Defensible Borders, Jerusalem Papers on Peace problems, No. 16, 1975.

٧ ـ مقابلة في Die Presse (فيينا) ٧٥/٢/٦، ص ٣. نشرت هذه المقابلة بشكل واسع في اسرائيل، انظر معاريف، عل همشمار، Jerusalem Post في التاريخ نفسه.

٨ ـ مقابلة المؤلف مع يغئال الون ٨٢/٦/٤.

٩ ـ بيرس، «كعيت محار» مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦.

١٠ ـ Rabin And Sadat NBC Interview, April 5, 1975.

انظر ايضا دوف غولدشتاين «مقابلة الاسبوع مع يتسحاق رابين»، معاريف ٧٥/٤/٢٨.

١١ ـ يوسف حريف، معاريف، ٧٤/٩/٢. حول تصريحات غور انظر معاريف ٧٤/٦/٢٦.

١٢ ـ Marvin Kalb and Bernard Kalb, Kissinger (Boston: Little, Brown, 1974), p. 460.

١٣ ـ نسب رابين نجاح اسرائيل في الاحتفاظ بالمناطق التي احتلتها سنة ١٩٦٧ الى فترة الانتظار التي سبقت الحرب. اثبتت هذه الفترة للويات المتحدة عدم جدوى خطواتها الدبلوماسية وبررت المبادرة العسكرية الاسرائيلية بعد ذلك. [يتسحاق رابين، «حرب الايام الستة ـ الخصائص والانجازات» معراخوت (مجلة) العدد ٢٥٦ (تموز / يوليو ١٩٧٧) ص ٤]. مقابل ذلك، خلال حرب

الاستنزاف، كان رابين احد المؤيدين المتحمسين لقصف العمق المصري لاعتقاده بان الاميركيين معنيون بذلك [يستحاق رابين، «بنكاس شيروت»، («بطاقة خدمة»)، تل ابيب: سيفريات معاريف، ١٩٧٩، ص ٢٧٣ ـ ٢٩١).

١٤ ـ من بين اشياء اخرى، انظر المقابلة في Newsweek بتاريخ ٧٤/١٢/١٨.

١٥ ـ «مقابلة مع رئيس الاركان مردخاي غور» بمحانيه (مجلة ٠، طبعة لجنود الاحتياط المقيمين في الخارج، العدد ٢ (ايلول / سبتمبر ـ كانون الاول / ديسمبر ٧٦)، ص ١٢.

١٦ـ دوف غولدشتاين، «مقابلة الاسبوع مع رفائيل ايتان»، معاريف، ٧٦/٤/١٦.

١٧ ـ اكد رئيس اركان الجيش الاسرائيلي اثناء حرب يوم الغفران، الجنرال دافيد العازار، في ندوة دولة «في حرب يوم الغفران اثبت مرة ثانية ان الدفاع كان الصورة الافضل للقتال: القوات غير المتفوقة، لكنها المتأهبة جيدا، قادرة على كبح تقدم القوات المتفوقة».

David Elazar, (The Yom Kippur: Military Lessons), in military Aspects of the Israeli - Arab conflict, ed. Louis Wiliams (Tel-Aviv: University Publishing Projects, 1975) p. 249.

١٨ ـ طل، المصدر نفسه، ص ٣

١٩ ـ بيرس، «كعيت محار» (مصدر سبق ذكرة) ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

٢٠ ـ كلمة غور في Military Aspects ص ١٩٩.

٢١ ـ دوف غولدشتاين، «مقابلة الاسبوع مع يتسحاق رابين»، معاريف ٧٤/٩/٢٥.

٢٢ ـ غولدشتاين، «مقابلة مع ايتان».

٢٣ ـ كانت ملاحظات غور المؤيدة للهجوم المسبق ايضا ردا على محاضرة موشيه دايان في اجتماع للضباط الاحرار، حيث زعم ان فترة الهجمات المسبقة قد انتهت. كان غور يعتقد ان هذه الكلمات قد تضر بمعنويات الجيش الاسرائيلي (مقابلة مع المؤلف ٧٩/٦/١٢٩).

٢٤ ـ Dan Horowitz, (The Israeli Concept of National Security and the Prospects of peace in the Middle East), in Gabriel Sheffer, Dynamics of a conflict (Atlantic Highlands, N.J.: Humanities Press, 1975), p. 261.

٢٥ ـ المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

٢٦ ـ لم توافق حكومة رابين على اقتراح وضع قوات الامم المتحدة على الحدود اللبنانية. إذ لم تخش اسرائيل هجوما عبر الجبهة اللبنانية، ولم ترغب في تقليص حريتها على العمل.

٢٧ ـ Joseph Churba, The politics of Defeat (New York: Cyro Pres., 1977), p. 127, see also Horowitz, (Concept of National Security), p.p. 259-60.

٢٨ ـ رابين «بنكاس شيروت» («بطاقة خدمة») ص ٤٨٨.

٢٩ ـ انظر شموئيل سيغف، «خطة مطمون ب» المعدلة، مبنية على اساس زيادة المجازفة لاسرائيل، معاريف ١٩٧٧/١٠/٢١. انظر ايضا بيرس «كعيت محار» (مصدر سبق ذكره)، ص ٢٢٩.

٣٠ ـ في حرب يوم الغفران لم يكن لاسرائيل ما يكفي من التشكيلات لشن هجوم على جبهتين في وقت واحد. انظر حانوخ برطوف، «داود ـ ٤٨ شنيم فعود ٢٠ يوما» («دادو ـ ٤٨ سنة و٢٠ يوما») تل ابيب، سيفريات معاريف ١٩٧٨، (الجزء الثاني).

٣١ ـ بيرس، «كعيت محار»، (مصدر سبق ذكره)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

٣٢ ـ رابين «بنكاس شيروت»، («بطاقة خدمة»)، ص ٥٠٥.

٣٣ ـ انظر دراسة حول الدلالات الدفاعية للتكنولوجيات الجديدة في James digby, Precision-Guided Weapons, Adelphi paper No. 118 (London: IISS, Summer 1975); John Mearsheimeir, (Precision-Guided Munitions and Conventional Deterrence), Survival, No. 21 (March/April 1979), p.p. 68-76.

٣٤ ـ بيرس «كعيت محار» (مصدر سبق ذكره)، ص ٥٥. الهدفان الآخران كانا الاعتناء بالطاقة البشرية وتزويد الجيش الاسرائيلي بالسلاح.

٣٥ ـ مردخاي غور «الجيس الاسرائيلي الاستمرارية والتجديد»، معراخوت (مجلة) العددان ١٦٢ ـ ٢٦٢ (آذار / مارس ـ نيسان / ابريل ١٩٧٨), ص ٦.

٣٦ ـ انظر صياغة مجددة لمبدأ الدفاع الاقليمي: داني نيفي، «الدفاع الاقليمي والامن القومي»، ميفنيم (مجلة) العدد ٣٩، (كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧)، ص ٢٤٣ ـ ٢٥٥.

٣٧ ـ Newsweek, April 12, 1975

٣٨ ـ محاضرة شارون في الندوة الدولية حول المشكلات الاستراتيجية التي نظمها مركز البحوث الاستراتيجية في جامعة تل ابيب في ١٩٨١/١٢/١٤. قرأت المحاضرة في غياب الوزير الذي تعين عليه المشاركة في مناقشة الكنيست لقانون الجولان. يعتمد المؤلف على النص الانجليزي، الذي تكرم ناطق وزارة الدفاع بتزويدنا به. النص العبري: «الخطاب الذي لم يلق». معاريف ٨١/١٢/١٨. لم يكتسب الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي صفة مؤسساتية في اي وقت من الاوقات. لذا فإن كلمة مبدأ Doctrine لا تناسب وصف مواضيع الامن القومي التي سادت في اسرائيل حتى ١٩٨١.

٣٩ ـ بذلت اسرائيل جهدا، خاصة بعد ١٩٧٣، لتأكيد كونها رصيدا استراتيجيا للولايات المتحدة. ووافقت الولايات المتحدة على توقيع مذكرة تفاهم للتنسيق الاستراتيجي في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١، لتعويض اسرائيل عن بيع طائرات F -15, Awacs للعربية السعودية، وبذلت في اميركا محاولة لتقليص التعاون الاستراتيجي وتخفيض بروفيله. لقد فضلت الولايات المتحدة عدم لفت الانتباه على علاقاتها باسرائيل. وحقيقة ان الولايات المتحدة تراجعت عن التزاماتها في اول مناسبة. ففي اعقاب «قانون الجولان» علقت الولايات المتحدة تطبيق مذكرة التفاهم.

٤٠ ـ في الفترة ما بين نيسان (ابريل) ١٩٧٤ وايار (مايو) ١٩٧٧، نفذ ٦و٢٧٪ فقط من الهجمات ضد اهداف في لبنان بواسطة سلاح الجو. في الفترة منذ حزيران (يونيو) ١٩٧٧ وحتى ايار (مايو) ١٩٨٢، شكلت الهجمات الجوية ٥٧,١٪ من النشاط العسكري في لبنان. أجري الاحصاء بناء على بيانات الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي. لم تدخل العمليات خلال «عملية الليطاني» في الحسبان.

٤١ ـ رفضت حكومة رابين زيادة تدخلها في لبنان الى ما يتجاوز المساعدة العسكرية للمسيحيين، وكانت تصر على المحافظة على جنوب لبنان خاليا من القوات السورية. في مقابل ذلك،

كانت الاهداف الاسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ هي طرد [الفدائيين] من لبنان، وانسحاب القوات السورية من ذلك البلد وخلق نظام سياسي جديد في بلد الارز.

٤٢ ـ معاريف ٨٢/٢/١٨، معاريف ٨٢/٥/٢٣. فسر الجنرال رفائيل ايتان خطط الحصول على الاسلحة بوضوح اكثر في مقابلة بمناسبة يوم الاستقلال مع التلفزة الاسرائيلية (١٩٨٢/٤/٢٧). وقال ان التخطيط لا يشمل على إضافة وحدات جديدة، لكن الوحدات القائمة ستكمل خططها للحصول على الاسلحة، وسيحدث نمو صغير فقط في سلاح الجو، وبعد هذه الاضافات، سيجري ادخال السلاح الجديد فقط لاستبدال نظم الاسلحة القديمة.

٤٣ ـ في جلسة مشتركة للجنة الخارجية والامن واللجنة المالية التابعتين للكنيست خلال نقاش حول ميزانية الدفاع، معاريف، ٨٢/٣/٣٠.

٤٤ ـ معاريف، ١٩٨٢/٣/٣٠.

٤٥ ـ Dan Horowitz, Defensible Borders, p.9

٤٦ ـ رابين، «بنكاس شيروت» («بطاقة خدمة») ص ٥٠٣.

٤٧ ـ اوضح ان «عملية سلامة الجليل» حالت دون تنفيذ خطة فلسطينية لإلحاق ضرر فادح بمستوطنات الشمال، واجلت، او حالت دون حرب خطط لها السوريون، انظر تقرير اقوال شارون في كلية القيادة والاركان (معاريف ٨٢/٧/٧) ويعقوب ارز «مقابلة مع قائد المنطقة الشمالية ـ اللواء امير دوروي» معاريف، ٨٢/٧/٣٠.

٤٨ ـ الاجماع القومي في اسرائيل في القضايا الامنية واسع خلافا لما هو عليه في دول اخرى. فثمة اتفاق على وجود خطر يهدد بقاء اسرائيل من جانب الدول العربية، كذلك توجد شرعية لاستخدام القوة العسكرية بدرجات متفاوتة في ظل انعدام السلام، علاوة على ذكل، تكاد لا توجد مشكلات متعلقة بالتجنيد للجيش النظامي او للخدمة الاحتياطية.

٤٩ ـ «الخطاب الذي لم يلق» [انظر رقم ٣٨ اعلاه. هناك ترجمة عربية للخطاب في «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية» السنة الثانية عشرة، العدد (١)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، ص ٢٥] ـ المحرر.

الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد توقيع اتفاق السلام بين مصر واسرائيل

العميد يوسي بيليد*

النزاع في الشرق الأوسط طويل ومتواصل، وهو لم يبدأ مع صدور قرار الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٧ [قرار التقسيم]، بل قبل ذلك بسنين كثيرة. أي في اواخر القرن التاسع عشر مع بدء الهجرة اليهودية «لارض ـ اسرائيل».

ومع مرور الوقت اشتدت حدة النزاع، واصبح الشرق الأوسط منطقة لا تقتصر المصالح فيها على الحركتين القوميتين المنغمستين مباشرة في الصراع فحسب، بل ايضاً على الدول الكبرى.

لم تتضمن اتفاقات يالطا التي جرى التوقيع عليها بعد الحرب العالمية الثانية نصوصاً بشأن نفوذ الدول الكبرى في الشرق الأوسط؛ لكن قناة السويس، وامارات النفط ومناطق اخرى اثارت رغبة الدول الكبرى في تحقيق نفوذ لها فيها، مما حول الشرق الأوسط، وعلى وجه السرعة، الى ساحة للصراع بين هذه الدول. وكان لصراع الدول الكبرى من اجل توسيع نفوذها في الشرق الاوسط، اضافة الى عدم الاستقرار الذي اتسمت به انظمة الحكم في هذه المنطقة، تأثير كبير على غياب الاستقرار عنها، يضاف الى ذلك الحروب المختلفة التي حصلت في سنوات ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، عدا عن المواجهات المحدودة الاخرى.

معراخوت، ٢٩٢ ـ ٢٩٣، آذار ـ نيسان / مارس ـ ابريل ١٩٨٤

* يعمل العميد بيليد رئيساً لشعبة التدريب في الجيش الاسرائيلي. اعد هذه الدراسة كأطروحة عمل للكلية العسكرية الملكية في لندن، وقام بمراجعتها وتنقيتها بمناسبة مرور خمس سنوات على توقيع اتفاق السلام المصري ـ الاسرائيلي.

ومع التوقيع على اتفاق السلام بين اسرائيل ومصر سنة ١٩٧٩، حصلت تحولات وتغيرات في ميزان القوى العام في الشرق الأوسط، وفي ميزان القوى بين القوتين الأعظم.

وفي ضوء الأهمية المعروفة للوحدة العربية الكاملة كشرط مسبق لخوض الحرب، انخفضت مع خروج مصر من دائرة الدول المعادية لاسرائيل علناً. احتمالات نشوب حرب، بمبادرة عربية، بين اسرائيل وبين بقية الدول العربية (الصدام الاسرائيلي مع سوريا سنة ١٩٨٢ كان نتيجة للخطوات الاسرائيلية تجاه لبنان).

وفي ما يتعلق بمكانة الدول الكبرى، قلص اتفاق السلام الى حد كبير النفوذ السوفياتي في المنطقة، حيث جرى التوصل اليه دون مشاركة الاتحاد السوفياتي. وبتناقض تام مع مصالحه. لقد تقلص النفوذ السوفياتي في مصر، واضطر السوفيات للاكتفاء بنفوذهم في المناطق الواقعة على اطراف الشرق الأوسط: في جنوبي الجزيرة العربية، وبشكل خاص في افريقيا (حيث اقيمت في هذا الاطار مخازن سلاح في ليبيا). في المقابل وسعت الولايات المتحدة الى حد كبير نفوذها الاقتصادي والعسكري في المنطقة، واصبحت حالياً حليفة الدولتين الموقعتين على اتفاق السلام.

والتوقيع على اتفاق السلام ما هو إلا خطوة اولى في مسار طويل، لذا فالهدف من هذه الدراسة هو تحليل الوضع الذي كان سائداً في الشرق الأوسط قبل التوصل الى اتفاق السلام، وإستقراء التاثيرات الاستراتيجية للاتفاق على مصر واسرائيل، وعلى الدول العربية الأخرى المشاركة في النزاع في الشرق الأوسط، وعلى الدولتين العظميين، العلاقات الاسرائيلية ـ العربية والدول الكبرى قبل التوقيع على اتفاق السلام.

رسمت الحدود بين اسرائيل وجاراتها سنة ١٩٤٩، في اطار اتفاقات الهدنة التي جرى التوقيع عليها مع نهاية حرب التحرير [حرب ١٩٤٨]. وعلى الرغم من هذه الاتفاقات، رفضت الدول العربية الاعتراف باسرائيل، واتخذت منها طيلة السنين الماضية موقفاً عدائياً لا يقبل المساومة.

لكن موقف الدول الكبرى من دول الشرق الأوسط كان اقل استقراراً من موقف الدول العربية تجاه اسرائيل. فحتى سنة ١٩٥٤ كانت المنطقة خاضعة للنفوذ الغربي، وبشكل خاص البريطاني. ومنذ ذلك الوقت بدأ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في احتلال مواقع بريطانيا كدول ذات نفوذ في المنطقة.

لقد ايد الاتحاد السوفياتي اقامة دولة اسرائيل، وفي ما بعد ادار لها ظهره، وحول كامل تاييده الى الدول العربية. ومنذ سنة ١٩٥٤ بدأ الاتحاد السوفياتي في بناء نفوذ واسع جداً في مصر بقي قائماً لسنين طويلة. كذلك اصبحت سوريا، العراق وليبيا خاضعة للتأثير السوفياتي. وحتى الملك حسين هدد بالتحول الى الكتلة الشرقية. وفي سنة ١٩٧٠ وصل النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط الى اوجه، حيث شمل تواجداً عسكرياً في مصر، وعلاقات متينة مع سوريا والعراق واليمن الجنوبي والصومال والجزائر. خلال تلك الفترة كانت الولايات المتحدة تركز على تطوير علاقاتها مع اسرائيل (وبدأت قبيل منتصف الستينات بتزويدها بكميات كبيرة من الاسلحة من صنع اميركي)، مع تركيا، مع ايران، مع الأردن ومع العربية السعودية.

ومع نهاية السبعينات حصلت تغيرات بعيدة المدى في نفوذ الدول الكبرى في الشرق الأوسط. فقد احتلت الولايات المتحدة مكانة الاتحاد السوفيتي كدولة صاحبة نفوذ في مصر، لكنها واجهت المصاعب على صعيد علاقاتها مع ايران وتركيا. كذلك تقلص نفوذها في الاردن وفي العربية السعودية، بسبب موقفها من اسرائيل. في المقابل عزز الاتحاد السوفياتي مواقعه اكثر فأكثر في القرن الافريقي، ووسع نفوذه في شمالي افريقيا وفي ليبيا.

وفي جميع الاحوال، تتلخص المصالح الاميركية في الشرق الأوسط حالياً بتأمين تدفق النفط للغرب، وتأمين بقاء الأنظمة المؤيدة للغرب؛ منع التسلل السوفياتي، والاحتفاظ بقوة بحرية في البحر المتوسط والمحيط الهندي. ويجد النفوذ الاميركي حالياً تعبيراً عنه في كل من العربية السعودية، الأردن، لبنان، مصر، عُمان، الصومال، والسودان.

وتتلخص المصالح السوفياتية حالياً في المنطقة بما يلي: بلورة نفوذ سوفياتي في المناطق المحاذية لروسيا كإيران وتركيا والعراق وسوريا، وتأمين تواصل اقليمي للنفوذ السوفياتي يصل حتى الخليج الفارسي وحقول النفط، وتشجيع الحركات وانظمة الحكم المعادية للغرب، والاحتفاظ بقوة بحرية في البحر المتوسط والمحيط الهادي. ويحتفظ الاتحاد السوفياتي بتواجد عسكري في افغانستان واثيوبيا، وله تأثير ومواقع في العراق وسوريا واليمن الجنوبي وليبيا. اما ايران التي كانت في الماضي حليفة للولايات المتحدة فقد تحولت الأن الى احد اهداف النفوذ السوفياتي.

وتولي الدولتان العظميان اهمية استراتيجية من الدرجة الأولى للنفوذ في الخليج الفارسي.

كان للحروب الكثيرة، التي نشبت في الشرق الأوسط منذ العام ١٩٤٨، تأثير اقتصادي لا يُستهان به على دول المنطقة. خصوصاً على اسرائيل. وحاولت اسرائيل على الدوام الاحتفاظ بميزان للقوى بنسبة ١/٣ ازاء الدول العربية المنغمسة في النزاع بشكل مباشر.

ومع مرور السنين، اخذت اعباء الحروب تزيد من ثقلها على كاهل الطرفين.

في بدية الخمسينات تراوحت النفقات العسكرية لاسرائيل وجاراتها ما بين ٦٪ الى ١١٪ من مجمل الدخل القومي الخام، وفي الثمانينات وصلت نسبة هذه النفقات الى ما يقرب ٣٠٪ من الدخل القومي الخام الاسرائيلي، في حين انها لم تتخط نسبة الـ ١٦٪ فقط لدى الدول العربية. هذه النسبة العالية كان لها تأثيرها البالغ على التطور الاجتماعي في الدول المشاركة في النزاع، خصوصاً اسرائيل، التي اضطرت الى تخصيص موارد كبيرة للأمن، الأمر الذي كان له تأثيره على النمو الاقتصادي.

اتفاق السلام ـ المسار وتأثيراته على الشرق الأوسط

الدوافع

فاجأت مبادرة السلام المصرية العالم كله، وشكلت تحولاً حاداً في الموقف العربي التقليدي من مشكلة التعايش في الشرق الأوسط، كما شكلت نهاية لمسار طويل.

بعد حرب يوم الغفران شعرت مصر انها استعادت كرامتها الوطنية، وكرامة جيشها. وسعى الرئيس السادات، متأثراً بالخوف من ازدياد النفوذ السوفياتي، الى التعجيل في تدفق المساعدات الاميركية التي بدأ بالحصول عليها بعد ١٩٧٣، خصوصاً بعد التوقيع على اتفاقات فصل القوات. كذلك توصل السادات الى استنتاج مفادة ان الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى لمصر، مثلها مثل الأهداف قصيرة المدى، ستتحقق بشكل اسرع بواسطة المساعدات الاميركية، دون المغامرة بحرب اخرى. وفهم ايضاً ان السلام هو مسار استراتيجي وعسكري يسمح لمصر بتحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي على السواء، ويعزز العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة. ويقلل من ارتهانها للدول العربية الأخرى. اضف الى ذلك فرصة استعادة شبه جزيرة سيناء دون المغامرة بحرب اخرى، وامكانية حل مشاكل اجتماعية واقتصادية داخلية كانت تثقل على كاهل مصر، بواسطة المساعدات الاميركية واسعة

النطاق؛ وفرصة التخفيض الكبير وإن لم يكن الكلي، في تكاليف سباق التسلح وتقليص امكانات نشوب الحرب، الأمر الذي اصبح يتجاوز قدرات مصر، هذا علاوة على انفتاح المجال امام مصر لمعالجة جبهات خارجية اخرى اصبحت تشكل خطراً عليها (مثل ليبيا والدور الافريقي).

لم يكن الثمن الذي دفعته مصر نتيجة لمبادرة السلام التي قامت بها منخفضاً، وتمثل بشكل رئيسي بتدهور علاقاتها مع معظم الدور العربية ومع هذا، قدّرت مصر ان باستطاعتها الاعتماد على المساعدة الاميركية لعدد من السنوات، فسارع الرئيس السادات الى اقامة علاقات دبلوماسية مع الاميركيين، وتجاوز بذلك سياسة عبد الناصر، الذي كان ينظر الى الدول الكبرى كوسيلة لتحقيق اهدافة السياسية.

استجابت اسرائيل على الفور لمبادرة السادات السلمية واقتراحه بزيارة القدس. ولكونها محاطة بالدول المعادية، سعت اسرائيل على الدوام للتوصل الى اتفاق سلام مع جاراتها. واعتبرت مثل هذه التسوية هدفاً وطنياً واستراتيجياً من الدرجة الأولى، بل وكانت على استعداد للقبول بالحدود التي اقترحتها الأمم المتحدة، على الرغم من المخاطر التي يعرضها لها ذلك. وحتى سنة ١٩٧٧ لم توافق اي من الدول العربية على التفاوض مع اسرائيل. لهذا اعتبرت اسرائيل توقيعها على اتفاق السلام مع مصر خطوة على طريق تحقيق هدفها المتمثل بالسلام الشامل.

مع هذا، ينبغي التشديد على انها بتوقيعها اتفاق السلام عرضت اسرائيل نفسها لمخاطر كبيرة جداً. فقد اعادت لمصر شبه جزيرة سيناء، وتخلت بذلك عن عمق استراتيجي مهم على حدودها الجنوبية؛ وعن القدرة على الانذار المبكر من هجوم محتمل من الجنوب؛ وعن ثلاث مطارات متطورة وقواعد عسكرية ومصادر للطاقة ـ حقول النفط في ابو رديس وعلما، التي كانت تزودها بجزء من حاجاتها. وواجهت الحكومة عاصفة. شعبية عقب قرارها بتفكيك عدد من المستوطنات، بما في ذلك مدينة يميت. وبالرغم من كل هذا، لم تخف الاعباء الاقتصادية التي تثقل على كاهل اسرائيل، ولم يتأمن لها مستقبل خالٍ من الحروب.

رد فعل العالم العربي:

بدأ مسار السلام بين اسرائيل ومصر دون مشاركة دول عربية اخرى من المشاركة في النزاع، ودون التشاور معها. كذلك فإن معظمها لا يقبل بالاتفاق، ذلك

انه لا ينص على ضرورة انسحاب اسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها، بل ولا يؤمن الحل للمشكلة الفلسطينية، ولا لهضبة الجولان والضفة الغربية. لذا فسرت المبادرة المصرية في العالم العربي كخطوة معادية، وكتخل عن الوسائل المقبولة للنضال من اجل القضية الفلسطينية، وكخيانة لالتزامات مصر العربية. ووصل الأمر بعدد من الدول العربية، كسوريا والعراق، الى فرض مقاطعة شاملة على مصر، بينما قامت دول اخرى، كانت لها سابقاً علاقات جيدة مع مصر، مثل العربية السعودية، بتقليص علاقاتها معها.

وحدت مبادرة السادات العالم العربي في معارضته لاتفاق سلام منفصل مع اسرائيل. انما سرعان ما نشبت الخلافات بين دول الرفض حول القضايا الاساسية للنزاع وحول علاقاتها مع مصر. فعارضت مجموعة من هذه الدول ـ بزعامة العراق، ليبيا واليمن الجنوبي ـ اي اتفاق سياسي مع اسرائيل. ويدّعي اعضاء هذه المجموعة بأن الأهداف القومية للعرب لا يمكن ان تتحقق إلا بقوة السلاح، بواسطة الحرب او الأعمال الارهابية. وتعارض المجموعة الثانية التي تتزعمها سوريا والعربية السعودية، أي اتفاق مع اسرائيل يجري التوقيع عليه قبل ان تنسحب الاخيرة من المناطق التي احتلتها سنة ١٩٦٧، وتوافق على اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. حتى هذا ما هو إلا خطوة اولى باتجاه الهدف النهائي لهذه الدول. ولا تستطيع هذه الدول تخريب اتفاق السلام لكنها تستطيع مضايقة مصر بأساليب مختلفة: اثارة غليان فيها بواسطة الدعاية التي تدين التعاون مع العدو الصهيوني؛ اقتراح حلول بديلة على مصر، كتعاون اقتصادي يكون اكثر ربحاً بالنسبة لها من التعاون مع اسرائيل، او التعاون مع منتجين مصريين، كأسلوب ناجح للتعامل مع القطاع المصري الخاص؛ فرض مقاطعة على الاشخاص والشركات المتعاونة مع اسرائيل؛ استخدام الارهاب (بما في ذلك م. ت. ف.) داخل مصر وضد مؤسسات وشخصيات مصرية في انحاء العالم؛ عرقلة احراز تقدم في اتفاقات الحكم الذاتي، لعزل مصر اكثر فأكثر عن العالم العربي (بهذا تبرز بوضوح حقيقة ان الاتفاق هو اتفاق منفرد)؛ المبادرة الى نشاط حربي ضد اسرائيل، لهز مكانة مصر في العالم العربي، خصوصاً إذا قررت مصر عدم مساعدة بقية الدول العربية، وإذا نجحت دول الرفض في ابراز اسرائيل كدولة عدوانية؛ واخيراً ـ وهي الامكانية الاخطر والاقل احتمالاً ـ هجوم مباشر على مصر. لكن جميع هذه الامكانيات تعرض دول الرفض نفسها لخطر ما.

الرأي العام الدولي:

لم يكن الجمهور الواسع في العالم مهيئاً لمبادرة السادات السلمية، وفوجىء بها. على الرغم من ذلك استقبل الاتفاق في الدول الغربية بنوع من البرود. وبسبب ارتهان دول اوروبية لموارد الطاقة التي بحوزة دول الرفض، لم تتحمس الدول الغربية لاتفاق السلام، بل ابدت ميلاً الى وصف مسار السلام، الذي بدأ بعد حوالي ثلاثين سنة من الحروب، كمسار لن يساعد على ايجاد حل للنزاع، وبهذا لم تساهم هذه الدول في اعطاء الاتفاق اية دفعة الى الامام.

وبالطبع، جاءت المعارضة الاقوى للاتفاق من جانب دول الكتلة الشرقية، ذلك ان جميع المصالح الاستراتيجية والعالمية لدول هذه الكتلة تتنافض تنافضاً مباشراً مع الاتفاق. لهذا رفضت هذه الدول الاتفاق رفضاً قاطعاً خشية ان يؤدي السلام الحقيقي في الشرق الأوسط الى اضعاف مكانتها ونفوذها فيه.

الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي:

بعد التوقيع على اتفاق السلام اشتدت حدة المنافسة على النفوذ في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة التي فقدت نفوذها في ايران (مع ظهور الخوف من اهتزاز مكانتها في تركيا على الرغم من بقاء الاخيرة عضواً في حلف شمالي الأطلسي) بذلت الكثير لانجاح هذا المسار. وبدفعها نحو تحقيق اتفاق السلام بين مصر واسرائيل، كانت الولايات المتحدة تؤمن أنه عندما تقوم اقوى واكبر الدول العربية ـ مصر ـ بالتوقيع على الاتفاق، سيطرأ تحول تاريخي في الشرق الأوسط. هذا التحول يسمح للولايات المتحدة بتوسيع نفوذها في المنطقة وتعميقه.

وفي حين بدأت الولايات المتحدة بترسيخ نفوذها في الشرق الأوسط اعتماداً على توظيفاتها في تحقيق اتفاق السلام، اعتبر الاتحاد السوفياتي معارضته للاتفاق اساساً لتعزيز نفوذه في المنطقة، وكان استعداده لتزويد دول الرفض بالسلاح، ولعب دور فعال في النزاعات الهامشية (في افريقيا على سبيل المثال) هو الذي خلق الاساس للتعاون ضد اتفاق السلام المصري ـ الاسرائيلي. واصبح تسلل الاتحاد السوفياتي الى اطراف المنطقة، وغزوه لافغانستان، وتواجده المشترك مع كوبا في اليمن الجنوبي، وتواجده في اثيوبيا وتعاونه مع ليبيا (غزو تشاد)، حجارة الاساس التي استندت اليها محاولات دول الرفض لاضعاف او انهاء النفوذ الاميركي في المنطقة.

واصبحت الولايات المتحدة، التي كان نفوذها في الشرق الأوسط مقتصراً لعدد من السنين على اسرائيل، تواجه مطالب اسرائيلية ومصرية متناقضة، لا تتجانس مع مصالحها الخاصة. بناء عليه، يمكننا توقع ان تواجه اسرائيل (كما واجهت في الماضي) ضغوطاً اميركية حول قضايا تعتبرها حيوية لأمنها القومي. ويمكن الافتراض ان الضغط الذي ستواجهه اسرائيل سيكون اقوى من الضغط على مصر. وهناك احتمال كبير في ان تضطر اسرائيل لاتخاذ موقف اكثر اعتدالاً من قضايا حيوية واساسية. كمسألة الحكم الذاتي والدولة الفلسطينية.

اتفاق السلام وانعكاساته الاستراتيجية

مع التوقيع على اتفاق السلام ساد شعور مفاده ان احتمالات نشوب حرب بين العرب واسرائيل قد تقلصت الى حد كبير. فلم تعد لدى مصر اسباب استراتيجية وسياسية ملموسة لشن حرب ضد اسرائيل. بينما اصبحت الدول العربية الأخرى تتردد كثيراً في شن مثل هذه الحرب دون مشاركة مصر. مع هذا، ينبغي الشديد على ان خطر نشوب حرب كهذه لم يتبدد كلياً.

مصـــر

كان لتوقيع اتفاق السلام بين مصر واسرائيل تأثيره على المجتمع والاقتصاد في مختلف الدول العربية، وعلى رأسها مصر. فمع التوقيع على الاتفاق ازدادت قدرة مصر الى حد كبير على تخصيص جهودها لحل مشاكلها الأقتصادية والاجتماعية. وكنتيجة مباشرة لذلك، تغير سلم الأولويات القومية لهذه الدولة. فقد وفرت المبادرة لمصر أساليب وامكانيات مختلفة تسعى بواسطتها لتحقيق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها في الماضي: اي حل المشاكل الداخلية واستعادة شبه جزيرة سيناء.

ولم تعتبر مصر نفسها دولة معزولة، بل كطليعة تسير في مقدمة المعسكر العربي الذي سرعان ما سيتبع خطاها.

دول الرفض

تدل قرارات مؤتمري القمة، اللذين عقدا في بغداد بعد التوقيع على اتفاق

السلام، على ان دول الرفض لا تعتزم تغيير موقفها من الاتفاق. ولا تتأثر دوافع هذه الدول بالمصالح الايديولوجية والاستراتيجية فحسب، بل ايضاً بصراعها التقليدي على الزعامة في العالم العربي. ويحتل العراق مكانة مهمة في اوساط هذه الدول، وعلى الرغم من عزلته في الماضي، لازال يتزعم دول الرفض في معارضتها للاتفاق. لكن العلاقات السيئة بين سوريا والعراق تمنع الأخيرة من التأثير على الصراع العربي - الاسرائيلي بشكل فعال. علاوة على ذلك، فإن انعدام التعاون مع مصر سيكون له أثره على هذه المجموعة، اذا قررت العمل ضد اسرائيل، ذلك انها إذا ما قررت منازلة اسرائيل ستجد نفسها في مواجهة الولايات المتحدة. على الرغم من ذلك، وبالمصطلحات العسكرية البحتة، لا يمكننا تجاهل قوة هذه الجبهة.

الجبهة الشرقية

تتألف هذه الجبهة من أربع دول هي: سوريا، العراق، الأردن، والعربية السعودية. ومع التوقيع على اتفاق السلام عاد الى سوريا ادراك امكانية اضطرارها مواجهة اسرائيل وحدها في الصدام العسكري المقبل. هذا هو سبب التوازن الاستراتيجي الذي يسعى اليه الاسد، ويجبر سوريا على التسلح والتعاظم بوتيرة عالية. وقد تعزز هذا الادراك خلال سلامة الجليل، عندما كانت سوريا الدولة العربية الوحيدة التي وقفت في مواجهة اسرائيل.

ويفترض بالعراق توفير العمق الاستراتيجي وقوى الاحتياط الاستراتيجي لدول الجبهة الشرقية. ويملك العراق قوة عسكرية كبيرة ازادات على الرغم من الحرب الطويلة التي يخوضها ضد ايران. ويستطيع العراق رفد الجبهة الشرقية في حالة نشوب حرب مع اسرائيل بخمس وست فرق عسكرية، اضافة الى الدعم الجوي. لكنه بسبب الحرب مع ايران، وفي ضوء العلاقات الحالية بين العراق وسوريا، هناك مجال للشك في قدرة العراق على ارسال قوة للتدخل.

ويلعب الاردن دوراً مهماً في الجبهة الشرقية. فبكونه صاحب اطول حدود مع اسرائيل يمكنه ان يتحول الى مركز مثالي لحشد القوى التي سيدفع بها الى الجبهة.

ان تعاطف الأردن مع الدول الواقعة على حدودها الشمالية، والدروس التي استخلصها من جراء عدم مشاركته في حرب يوم الغفران، تزيد، نظرياً، من احتمال مشاركته بشكل فعال في الجبهة الشرقية، فقط في حالة نشوب حرب شاملة.

في مثل هذه الحالة، يتوقع ان تنضم العربية السعودية للحرب ضد اسرائيل، وتقديم الدعم للجبهة الشرقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية، على السواء. ويحتمل ان تخصص السعودية قوات من جيشها، الذي يرابط الجزء الأكبر منه على طول حدودها الشمالية، وان تستعمل قدراتها النفطية، كسلاح ضغط سياسي.

إذا اقيمت جبهة كهذه بالفعل، فليس من الصعب تحديد مواقف الدول العظمى، لكن الأمر يختلف عن ذلك بالنسبة لمصر. ففي مثل هذه الحالة، ستجد مصر نفسها معزولة كلياً، وتحت ضغوط مختلفة من العالم العربي، وسيكون امامها طريقان رئيسيان تسلك احدهما: لعب دور فعال في الحرب، او الاكتفاء بمشاركة معقولة (من البديهي ان هناك طريقاً ثالثاً وهو تجاهل الأمر تجاهلاً تاماً؛ لكننا لن نتطرق لهذا الاحتمال هنا).

إذا قررت مصر لعب دور معقول في الحرب تقوم في اطاره بحشد وتركيز قوات على حدودها مع اسرائيل بحجة القيام باجراءات احتياطية بحتة، فإنها تستطيع بذلك تقديم مساهمة كبيرة في الجهد العربي العام، حيث ستضطر اسرائيل الى تخصيص جزء من قواتها وتوجيهها الى الحدود مع مصر. وحتى لو كانت هذه القوات قليلة، فسيكون هذا على حساب القوات التي تستطيع اسرائيل تركيزها على الجبهة الشرقية، الأمر الذي سيؤثر على قدرتنا على المناورة. وإذا اختارت مصر لعب دور فعال في الحرب، ستعود الأوضاع الى سابق عهدها، أي الى ما كانت عليه قبل التوقيع على اتفاق السلام، وستضطر اسرائيل للقتال على جبهتين، وبهذا تختفي جميع مزايا اتفاق السلام.

وعليه، فإن السؤال الأساسي هنا هو: الى اي مدى تستطيع مصر الصمود امام الضغوط الخارجية والداخلية، في حالة نشوب حرب مع اسرائيل؟ يبدو لي انه ليست هناك اجابة قاطعة على هذا السؤال.

اتفاق السلام امام امتحان «حرب سلامة الجليل»

في سنة ١٩٨٢، أي بعد مرور نحو ثلاث سنوات على توقيع اتفاق السلام مع مصر، تشكل على الحدود الشمالية لاسرائيل وضع أجبر فيه الجيش الاسرائيلي على

القيام بعملية ضد المخربين على الأراضي اللبنانية. خرج الجيش لهذه العملية بهدف تدمير اوكار الارهاب على الأراضي اللبنانية واعادة الهدوء للمستوطنات الشمالية. لكن هذه العملية تطورت وتحولت الى حرب طويلة، حصلت خلالها صدامات بين اسرائيل وسوريا، لكنها لم تصل الى الحرب الشاملة.

بقيت مصر طيلة فترة الحرب في موقف المتفرج، وإن لم تمتنع عن الاعراب عن استيائها من التصرفات الاسرائيلية في لبنان. واعطت مصر التعبير العملي عن ذلك باستعادة سفيرها من تل ـ ابيب، وتقليص علاقاتها مع اسرائيل الى حد كبير. على الرغم من ذلك، من الجدير التشديد على ان اتفاق السلام صمد امام امتحان الحرب، ولم تنضم مصر الى دائرة الدول المحاربة ضد اسرائيل.

تأثيرات مهمة لاتفاق السلام

مع التوقيع على اتفاق السلام تغيرت مكانة كل من اسرائيل ومصر في نظر الولايات المتحدة. فإسرائيل اصبحت مضطرة، على الرغم من مكانتها المفضلة، للنضال من اجل الحصول على حصتها من المساعدات الاميركية، وذلك في الوقت الذي تمر فيه مصر بمسار استبدال سلاحها الشرقي بسلاح غربي اكثر تطوراً، وتوسيع قدراتها العسكرية. هذا التحول الذي تمر به مصر له انعكاسات بعيدة المدى: تحولت مصر من دولة مرتهنة لمصدر واحد للسلاح ـ الاتحاد السوفياتي ـ الى دولة تتلقى السلاح من مصادر متنوعة: الولايات المتحدة، المانيا، فرنسا وغيرها. مع هذا، فإن الاعتماد العسكري لمصر على الولايات المتحدة سيزداد ويتسع اكثر فأكثر ليشمل حتى مجالات التدريب والصيانة.

قسم اتفاق السلام دول العالم العربي الى معسكرين يحصل احدهما على سلاحه من دول الكتلة الشرقية، بينما يحصل الآخر على سلاحه من دول المعسكر الغربي. هذا الانقسام يزيد من المشاكل التي تعترض اقامة جبهة مشتركة، ويثير الانقسامات والخلافات بين كل من مصر وليبيا، بين اثيوبيا والسودان، وبين سوريا والعراق.

في ضوء هذا الوضع، الذي استعرضناه آنفاً، هناك ما يشير الى هبوط في الأهمية الاستراتيجية التي توليها الولايات المتحدة لاسرائيل. وبناء على ذلك، تستطيع مصر والعربية السعودية تأدية دور «الشرطي» في المنطقة، بدلاً من ايران، الأمر الذي يزيد من الأهمية الاستراتيجية لمصر كجزء من الخط الدفاعي الغربي؛ كذلك اصبح

بالامكان تحقيق تعاون استراتيجي مشترك بين مصر واسرائيل في قضايا الارهاب: وكذلك التعاون من اجل ابقاء مضائق باب المندب مفتوحة، لما في ذلك من مصلحة عسكرية واقتصادية للطرفين. وبالأمكان تحقيق التعاون بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة، سواء بواسطة الدمج بين الامكانات المتوفرة لهذه الدول في الشرق الأوسط، بما في ذلك القواعد العسكرية الاميركية في مصر واسرائيل، أو بواسطة القيام بمناورات مشتركة على غرار مناورات «النجم الساطع» التي جرت في العام ١٩٨٢.

وفي ضوء الوضع الجديد، الذي تشكل، لا يمكن استبعاد حصول مواجهات أو صدامات محلية (بين مصر وسوريا مثلاً، على ارضية نزاع الاخيرة والأردن، أو بين سوريا والعراق) دون ان يكون لاسرائيل أي دور في مثل هذه المواجهات.

التأثير الاقتصادي لاتفاق السلام

لن يخفف اتفاق السلام من الاعباء الاقتصادية التي ترزح تحتها اسرائيل، في المستقبل القريب، بل العكس هو الصحيح، ذلك ان المشاكل الأمنية التي ستواجهها اسرائيل قد تزداد حدة.

لقد وظفت اسرائيل مبالغ طائلة في تطوير حقول النفط وإقامة المستوطنات في سيناء. وبعد التوقيع على اتفاق السلام لم تقتصر الاضرار على عدم جني أي ثمار من هذه التوظيفات فحسب، بل وجدت اسرائيل نفسها ايضاً في وضع اضطرت فيه الى تمويل اعادة انتشار قواتها في النقب. وكانت تكاليف اقامة المعسكرات الجديدة، ومنشآت التدريب والمطارات عالية جداً لم تغط اموال المساعدات الاميركية سوى جزء منها.

كذلك فإن التعاظم الذي شهدته جيوش كل من سوريا والأردن والعربية السعودية يتطلب ايضاً تخصيص اموال طائلة لتحافظ اسرائيل على أمنها. يضاف الى ذلك النفقات الأضافية المترتبة على فقدان اسرائيل، بانسحابها من سيناء، ٢٢٪ من مصادر الطاقة التي تستهلكها.

في المقابل، تحسن الاقتصاد المصري الى حد كبير بعد التوقيع عن اتفاق السلام. وكنتيجة لاعادة حقول النفط ارتفعت مداخيل مصر من النفط المستخرج من خليج السويس بحوالي ٢,٥ مليار دولار. وتضاعف هذا المبلغ خلال السنتين الاخيرتين. وهناك دخل اضافي حققته مصر قدره ١,٢٥ مليار دولار نتيجة لاعادة

فتح قناة السويس، وهناك خطط تهدف الى مضاعفة هذا الدخل. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام تحظى مصر بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية الاميركية، حيث ستحصل حتى سنة ١٩٨٦ على ٩٠٠ مليون دولار سنوياً وعلى قروض غير محددة. وبفضل كل هذا تستطيع مصر حالياً اعادة بناء جيشها، وتقليص نفقاتها الأمنية وتحسين وضعها الاقتصادي.

وهناك نتيجة اخرى لاتفاق السلام، وهي هبوط الاهمية النسبية للجيش في النظام المصري واتساع دور البيروقراطية واصحاب المهن الحرة هناك. بهذا تصبح مصر نقطة جذب للمستثمرين الأجانب، مما يؤمن لها رؤوس اموال اجنبية كبيرة.

ولابد من الاشارة هنا الى ان الوضع الاقتصادي في دول المواجهة الاخرى لم يتغير كثيراً في اعقاب اتفاق السلام.

العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل ومصر ـ احتمالات

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين غير واضحة تماماً، كما ان الامكانات والاحتمالات الموضوعية للتبادل التجاري محدودة جداً (مصر لا تحتاج المنتجات الاسرائيلية والعكس بالعكس)، كذلك ليس لدى اسرائيل الكثير لتقترحه على مصر في مجال المساعدة على حل مشاكلها الاقتصادية لأن حجم المشاكل التي تواجهها مصر يتجاوز قدرة اسرائيل على المساعدة؛ بحيث لا تستطيع، عملياً، اية دولة القيام بهذا الدور سوى الولايات المتحدة او احدى الدول الغربية الكبرى الأخرى. وفي مثل هذه الحالة، يمكن ان تكون المساهمة الاسرائيلية بتقديم اساليب وطرق حديثة لتحليل المشاكل ومساعدة مصر على تحديث زراعتها, فعلى سبيل المثال تستطيع اسرائيل المساعدة في بناء شبكات جديدة للري، وتقديم المساعدات الطبية في مجالات مختلفة (كتحديد النسل)، وتقديم العون التكنولوجي على غرار ما قدمته لعدد من الدول الافريقية.

استنتاجات

يعلمنا التاريخ ان التعاون المشترك بين الدول امر له اهميته، لكنه لا يشكل

ضمانة لاستمرار السلام بينها على مدى الايام. يمكن لاقامة أطر التعاون المشترك ان تساعد في مسار التطبيع، لكنها لا تضمن استمرار العيش. بناء عليه: فإن جميع جوانب المسار ـ سياسياً، عسكرياً واستراتيجياً ـ لابد وان تكون مندمجة في بعضها البعض. فإذا ما امكن سلوك مسار كهذا، باشراف اميركي وموافقة اوروبية، يمكن ان تتحول المنطقة الى مانع له اهميته في وجه التوسع السوفياتي. ويمكن ان تترجم المساهمة الاميركية في ذلك بتقديم المكافآت المادية وتشجيع الاطراف على توسيع مجالات التعاون في ما بينها.

وعلى الرغم من اتفاق السلام، سيستمر عدم الاستقرار في المنطقة خلال الثمانينات ايضاً. وهذا ليس بسبب اخطار انتشار السلاح الذري فحسب، بل لأن عدداً من الدول سيواصل السعي لتدمير اسرائيل. كذلك فإن القدرة المتزايدة لهذه الدول على استخدام الابتزاز سيعزز من قوتها ويزيد من الاخطار التي تشكلها على اتفاق السلام. اما م.ت.ف. فإنها بالرغم من الضربة التي تلقتها خلال حرب سلامة الجليل فلا تزال تشكل خطراً على الاستقرار في المنطقة، ويزيد من هذا الخطر جس النبض الذي يقوم به رئيس المنظمة، ياسر عرفات، في كل من مصر والأردن.

لذا فإن الغموض يكتنف اتفاق السلام بين مصر واسرائيل. ولا تزال مصر تركز على زيادة قوتها العسكرية وتحديث جيشها، ومن غير المعروف ما سيكون عليه موقفها، إذا ما نشبت حرب شاملة على الجبهة الشرقية. ولا تستطيع اسرائيل المغامرة بمواجهة مخاطر جديدة، أو الموافقة على تعديلات اقليمية اضافية في حدودها. ما لم يتأكد لها ان السلام الذي ستتوصل اليه هو سلام دائم. وعلى الاميركيين، في سياستهم الشرق اوسطية، الاعتماد على دول الصدارة في المنطقة كالعربية السعودية. ان انظمة الحكم في بقية الدول العربية ليست مستقرة، كما ان توجهاتها السياسية ليست مستقرة هي الأخرى ايضاً. فالأردن، الذي يعتبر دولة مؤيدة للولايات المتحدة، غالباً ما ابدى وبيدي استعداداً للتعاون مع دول عربية راديكالية، بل حتى التوجه مباشرة الى الاتحاد السوفياتي. ومؤخراً اتهم الملك حسين الولايات المتحدة بعدم الموثوقية.

لكن السؤال الحقيقي لا يتمثل بحرب الثلاثين سنة، بين اسرائيل ومصر، منذ اقامة دولة اسرائيل حتى التوقيع على اتفاق السلام، انما السؤال المركزي هو المشكلة الدائمة لعلاقات اسرائيل مع العالم العربي. فاتفاق السلام مع مصر هو خطوة واحدة في طريق طويلة ولا يستجيب للمشاكل الأساسية للشرق الأوسط. وفي هذه المرحلة

فإن مصر والولايات المتحدة (بما في ذلك دول حلف شمالي الأطلسي) هي المستفيدة الرئيسية من الاتفاق. اما اسرائيل فلم تقطف كامل ثماره بعد.

لا تزال الدول العربية ترفض اتفاق السلام، كما ان هناك دولاً كثيرة من دول العالم الغربي لا تؤيد الاتفاق لاسباب اقتصادية. أما اذا صمد السلام مع مصر لعدد من السنين، ربما تدرك دول اخرى امكانية العيش بسلام مع اسرائيل، بل وايضاً التمتع بذلك. وفي المرحلة الحالية هناك خطر بتصفية مسار السلام بكامله وبنفس السرعة التي بدأ فيها، والكثير مرهون بقدرة الولايات المتحدة على التوجيه والقيادة، ليس ازاء اسرائيل ومصر فحسب، بل ايضاً ازاء العالم العربي، كما ان بمقدورها الوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي.

لقد حقق اتفاق السلام للغرب فرصة نادرة لاحباط النوايا والمخططات السوفياتية في شمالي افريقيا، وفي افريقيا نفسها، وفي الخليج الفارسي. لهذا السبب فإن دول المعسكر الشرقي ستواصل جهودها لنسف الاتفاق.

انعكاسات اجتماعية

الانعكاسات الاجتماعية لاتفاق السلام غير واضحة بعد، سواء في مصر أو في اسرائيل. يسود في اسرائيل الشعور بأن مشكلة الأمن لم تجد حلاً لها بعد. أما في مصر التي تصارع مشاكلها الداخلية المختلفة (كالانفجار السكاني والمشاكل الاقتصادية) فلا زال شعور عدم اليقين يكتنف الجوانب السياسية والأمنية. والاستنتاج المترتب على ذلك، هو ان العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين ينبغي ان تنسج ببطء، ومن خلال التوجيه والسيطرة الكاملة عليها. بهذه تستبعد النزاعات والتوترات بين الدولتين.

وينبغي ان لا ننسى ايضاً ان لمصر واسرائيل مصالح متناقضة، فهما ليستا عدوتين سابقتين فحسب، بل ايضاً متنافسين محتملتين في المستقبل، ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل ايضاً على الصعيد الاقتصادي. ومن المؤكد ان مصر ستوسع صادراتها الى الاسواق الافريقية والشرق الأوسط. وتعتبر اسرائيل ايضاً هذه الأسواق مجالاً لاستيعاب منتجاتها.

كذلك فإن فقدان اسرائيل لمكانتها المفضلة في نظر الولايات المتحدة، والصراع الذي تخوضه حالياً ضد مصر حول هذه المكانة يزيد من حدة المنافسة بين المجتمعين الاسرائيلي والمصري على النفوذ في اوساط الحكم والرأي العام في الولايات المتحدة.

للولايات المتحدة مصلحة في مجموعة الدول التي تشكل «المدماك الجنوبي» - مصر، العربية السعودية، السودان، اليمن الشمالي واسرائيل. وهذه الاخيرة تزيد من اهمية الجبهة، لكنها في الوقت نفسه تخلق العراقيل امام تشكيلها. وقد ازدادت حدة هذه المشكلة في ضوء حقيقة انه بالرغم من اعتبار الاميركيين لاتفاقات كامب ديفيد جزءاً من اتفاقات اقليمية مقبلة، فإنهم ليسوا على استعداد لتعريض هذه الاتفاقات للخطر عن طريق تشكيل جبهة استراتيجية يمكن ان تثير معارضة دول مثل العربية السعودية والاردن.

من المؤكد ان الولايات المتحدة ستحاول التغلب على هذه المشكلة عن طريق اقامة تجمع غير رسمي للتعاون المشترك. وبهذا يسهل على الولايات المتحدة الدمج بين مصر واسرائيل في النشاط المعادي للسوفيات في المنطقة؛ أي ترسيخ النفوذ الغربي فيها وتقليص النفوذ السوفياتي.

تستطيع الولايات المتحدة ايضاً استخدام مصر واسرائيل كقاعدتين يمكنها الانطلاق منها لتنفيذ مهام عسكرية في الخليج الفارسي والعربية السعودية. ومن اجل كبح النشاط المعادي للاميركيين تستطيع مصر حشد قوات ضد ليبيا، وتستطيع اسرائيل حشد قوات مماثلة ضد سوريا.

من المحتمل ان يرد السوفيات بتشكيل جبهة كهذه لتشجيع التخريب ضد المصالح الاميركية، عن طريق دفع احدى الدول المشاركة في نزاع الشرق الأوسط، في هذا الاتجاه، وجر دول اخرى تدريجياً نحو الاتجاه نفسه. والأخطر من ذلك، اجبار دول اخرى حيادية على الأنضمام الى المعسكر السوفياتي.

من وجهة النظر الاستراتيجية العالمية، اثر الاتفاق بشكل دراماتيكي على قدرة الاتحاد السوفياتي في التأثير على المنطقة، وساعد على كبح الاتحاد السوفياتي من جهة الجنوب، ومنعه من التأثير على سير الاحداث في احدى اكثر مناطق النفط اهمية في العالم.

ان النشاط السوفياتي على اطراف المنطقة. (في دول مثل افغانستان واليمن الجنوبي) وافريقيا، هو مسار يهدف الى ترميم التوازن كأحد اساليب مواجهة النجاحات التي حققها الاميركيون في مساعدتهم للتوصل الى الاتفاق المصري - الاسرائيلي.

من الصعب الافتراض ان النزاعات بين الدول العظمى ستجد حلاً لها في المستقبل القريب. حتى الأن لا يزال وضع الغرب بقيادة الولايات المتحدة افضل من وضع الاتحاد السوفياتي، وستكشف لنا الأيام إذا ما كانت هذه الميزة ستستغل بشكل حسن.

وقد تتأزم العلاقات بين الدولتين العظميين اكثر فأكثر نتيجة لتغييرات في السياسة الخارجية الاميركية، أو نتيجة للتطورات داخل المعسكر الشيوعي (كمشكلة بولونيا، مثلاً). ومن البديهي ان تؤثر هذه التغييرات على العالم العربي، وتزيد من الانقسامات السائدة داخله.

حتى الأن يتميز العالم العربي بغياب زعامة قومية، وغياب توجه واضح، في وقت اصبحت فيه كل دولة تهتم بمصالحها الخاصة. اما سوريا فقد تجاوزت الخطوط السياسية التي رسمتها لنفسها في الماضي، خصوصاً على صعيد تحديد علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي. وهناك حالياً معاهدة صداقة بين سوريا والاتحاد السوفياتي، وهي لا تخشى الرد على النشاط الاسرائيلي في لبنان، حتى وان كان مثل هذا النشاط مقتصراً على مقاومة المسيحيين وغير موجه بشكل مباشر ضد اسرائيل. ونجح الاردن في توسيع مجال المناورة، ويعمل على تعزيز مكانته الاستراتيجية كما ان الكلام حول «الخيار الاردني» يعزز بالضرورة مكانة هذه الدولة، حتى لو تبين لاحقاً مثل هذه الامكانية غير قائمة عملياً. كما ان الحرب العراقية - الايرانية زادت بدورها الأهمية الاستراتيجية للأردن، بعد ان اصبحت الاخيرة تشكل الجبهة الخلفية للعراق. اما العربية السعودية، فعلى الرغم من اهميتها المتصاعدة، فإن قدراتها على التأثير والمبادرة في العالم العربي لا تزال محدودة. وبالنسبة للعراق فهو مشغول في حربه مع ايران، وبالامكان الافتراض ان هذه الحرب ستستمر الى وقت غير قصير. هذا الوضع سيؤدي، بديهياً، الى تقليص الاهتمام الذي يمكن للدولتين ان توليه للجبهة الشرقية.

لا يزال مسار السلام في بدايته، ومن الصعب التنبؤ في هذه المرحلة باتجاهات تطوره. تعتبر اسرائيل هذا الاتفاق خطوة اولى باتجاه تسوية النزاع. وتبدي تفاؤلاً بنجاحه. ان حقيقة صمود اتفاق السلام المصري - الاسرائيلي امام حرب «سلامة الجليل»، تثير التشجيع والتفاؤل، وإن كانت العلاقات بين الدولتين اصبحت تواجه الفتور. وعليه فهناك مجال للأمل باستمرار الاتفاق على قيد الحياة، على الرغم من الاهتزازات التي قد تتعرض لها المنطقة.

استراتيجية اسرائيل النووية
من ديمونا وحتى بغداد والعودة
(١)

شلومو اهرونسون

ان النقاش في اسرائيل بشأن ادخال السلاح النووي الى منطقتنا يتأجج ويخبو من حين الى آخر من دون ان يجري حوله نقاش عام منظم ومعمق. وفي المدة الاخيرة تأججت بعض الشرارات حول تنحية البروفيسور يوفال نئمان من لجنة الطاقة النووية، وطرحت في الصحف اسئلة بشأن استيراد مفاعلات نووية فرنسية لانتاج الكهرباء. حتى ان البعض تساءل عما اذا كانت القدس، في عهد شمعون بيرس، لم تلغ معارضتها لاستئناف التعاون النووي بين باريس وبغداد مقابل تزويد اسرائيل بالمفاعلات النووية. ولم يكن هناك استمرار علني لهذه التكهنات.

قبل ذلك، برز اهتمام عام عابر بكتاب شاي فيلدمان «ردع نووي اسرائيلي - استراتيجية للثمانينات»، والذي اقترح الدمج بين تهديد العرب بالخطر النووي بصورة علنية وبين مصالحتم بواسطة الانسحاب الى حدود ١٩٦٧، وذلك اثر نماذج اميركية، استند قسم منها الى الردع النووي وأثار استخدامها من قبل المؤلف انتقادات شديدة في الصحف العلمية. كما تجنب فيلدمان الخوض في عمق ما يجري في واقع منطقتنا

عل همشمار، ٥ و ١١ و ٤/٢٤ و ١٩٨٥/٥/٢٩

المعقد منذ سنة ١٩٥٨، عندما تم البدء في تخطيط اقامة مفاعل ديمونا. ويبدو انه، في بداية الستينات عندما اصطدم انجاز اقامة المفاعل بصعوبات، وعلى حافة الانتهاء من انجازه، جرى شبه نقاش علني فعلي لهذه المسألة الخطرة، كان الاول والاخير في اسرائيل. وهكذا كان مصير اقتراح طرحه الخبير الاقتصادي عاموس روفين، الموظف في بنك اسرائيل، وطرحه بحذر شديد ـ للبحث في الردع النووي، وتطوير اسلحة تقليدية حديثة دقيقة وذات قوة هائلة ـ كبديل للجيش الاسرائيلي التقليدي والمثقل بالتعقيدات، والباهظة الكلفة وغير الفعال الى حد كبير في ساحات القتال التي بدأت تبرز منذ حرب يوم الغفران وحتى حرب لبنان.

وفي الايام الاخيرة بالذات صاغ المشكلة ضابط كبير في الجيش الاسرائيلي في حديث مع حاييم غوري من غير ذكر اسمه الحقيقي نشر تحت عنوان «الخنجر والمدفع» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٥/٣/١٦): «من دون الاستخفاف بالمشكلة المؤلمة (لبنان)، هنا والآن ينبغي مقاربة الشيء العظيم، المستقبل. هناك ازمتان: السياسية والامنية، والاقتصادية والاجتماعية. ولا ينبغي معالجة احداهما من دون الاخرى. ويترتب على هذا كله تفحص نظرية الامن، ومذهب الامن. وهنا يكمن تناقض رهيب. فمن اجل ترميم الاقتصاد، يجب اقتطاع ميزانية الدفاع، ولكن ماذا سنفعل في مواجهة قوة عربية تتعاظم بصورة منقطعة النظير؛ وكيف سنصمد في السباق التقليدي؟... ان الوضع الحالي يختلف تمام الاختلاف عن الوضع الذي كان سائدا خلال الخمسينات والستينات، عندما تمت بلورة نظرية الامن (لاسرائيل)»..

سأحاول في هذه السلسلة البحث في نظرية الامن التقليدية التي كانت سائدة في الخمسينات والستينات، والتي تعرضت لانتقادات قاسية من قبل جهة معتمدة داخل الجيش الاسرائيلي نفسه، وربطها مع التوظيفات الهائلة المنسوبة الى اسرائيل في المجال غير التقليدي من قبل مصادر اجنبية. والسؤال الذي يطرح هنا هو اذا كان في الامكان ايجاد جسر بين مفاهيم تقليدية امنية، ثبت انها خاطئة جزئيا وغير ملائمة لما يجري اليوم في ساحات القتال في الشرق الاوسط، وبين الردع غير التقليدي في ضوء مسلك العرب في النزاع منذ ظهور العنصر النووي في المنطقة. وخلافا للدكتور ش. فيلدمان، فانني لا اكتفي بنماذج نظرية للردع مستمدة من الادبيات المتخصصة الاميركية، والتي اصبح جزء منها قديماً، من دون بحث عملي لما يجري على الارض بالفعل، منذ بدأ العرب يأخذون بعين الاعتبار ظهور العنصر النووي في منطقتنا.

وكما ذكرنا، فالمقصود هو مسارات لم تحظ باهتمام عام في العمق، اذ ان هذه المسارات قد بدأت بتخطيط مفاعل ديمونا قبل نحو ثلاثين سنة.

الاكتشاف الفرنسي ـ قنبلتان

لقد تعمدت وسائل الاعلام الاسرائيلية الصمت المطبق على كتاب نشره قبل نحو ثلاث سنوات الناشر الفرنسي فايار تحت عنوان «قنبلتان» (Pierre Pean, les Deux Bombes, Fayard, Paris 1982)، يدعي فيه المؤلف، والصحفي بيير بيان الكشف عن اسرار التطوير النووي في اسرائيل. وللكتاب مقدمة مثيرة (الفصل الاول: «تموز وديمونا») يزعم فيه المؤلف نشوء تعاون بين شمعون بيرس وفرانسوا ميتران بشأن مشروعات التطوير النووي العراقية على الرغم من انف مناحيم بيغن الذي امر بمهاجمة مفاعل اوزيراك (او «تموز ١» كما يسميه العراقيون) بالقرب من بغداد خلافا لموقف رئيس حزب العمل. وهكذا حدث تغيير في سياسة اسرائيل ازاء الموضوع النووي، لا بد من استقصائه بدقة.

من اجل الالمام بهذه السياسة من منظور السنوات الثلاثين، حيث تبلورت هذه السياسة رويداً رويداً، يزيح المؤلف اللثام عن المعلومات التالية: ان بداية السياسة النووية الاسرائيلية تعود الى الروابط التي عقدها شمعون بيرس خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٦ في فرنسا. ولم تكن حرب الجزائر التي ساهمت كثيرا في نشوء الروابط العسكرية والاستخباراتية بين الدولتين هي الخلفية لهذه الروابط، بل نشأ اجماع وطني في فرنسا من اليسار واليمين بشأن التعاون مع اسرائيل. فقد اعجب الاشتراكيون كثيرا بانجازات حركة العمل الاسرائيلية، واعتبرها اليمين قدوة لمكافحة الناصرية ورجال جبهة التحرير الجزائرية. كما تمت بلورة الخطة المشتركة بشأن حملة السويس. وأبرز الشخصيات في «شلة» بيرس الفرنسية كانوا يمثلون جميع الاوساط بيير كانيغ، وموريس بورجيس مونوري، وادغار فور، وابال توما وزعيم الاشتراكيين في موليه. وبموازاة ذلك يعرض المؤلف مخاض ولادة القنبلة النووية الفرنسية، ويزعم ان اليهود قاموا بدور حاسم في اواخر الحرب العالمية الثانية في انشاء مفاعل الردع الفرنسي. حتى ان معهد وايزمان الاسرائيلي يقدم مساهمة لهذه القوة في مرحلة لاحقة. وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٤، تم الاتفاق على قيام معهد وايزمن بتقديم مساعدة الى فرنسا لانتاج الماء الثقيل، ومقابل ذلك طرح مطلب اسرائيلي لمساعدة فرنسية لتطوير خيار نووي قبل منذ البداية بتفهم من قبل «شلة» بيرس الباريسية.

ان عملية «قادش» [حملة السويس في سنة ١٩٥٦] التي نفذت في تلك الاثناء زادت من حدة المشكلة النووية لدول عظمى ومتوسطة وصغيرة مثل فرنسا واسرائيل. وكانت كلتا الدولتين مكشوفتين خلال العملية لتهديدات سوفياتية بالصواريخ النووية (ومعهما بريطانيا) في الوقت الذي كانت فيه الدول العظمى الصديقة لهما، والتي كان في مقدورها الغاء مفعول هذه التهديدات، قد تنكرت لهما ولما بدا في نظرهما في حينه بأنه يشكل مصالح قومية حيوية لهما. وعلى حد قول المؤلف عززت هذه الاوضاع رغبة فرنسا في ان تصبح دولة عظمى نووية، كما عززت تطلع اسرائيل للحصول على خيار نووي خاص بها. وكانت تلك الفترة ايضا ذروة التقارب بين بيرس وشخصيات فرنسية نافذة في هذا المجال الحساس في ذلك الحين، وعلى رأسها بورجيس مونوري.

«عملية سيناء» ودلالتها

في الفصل السادس من كتاب «قنبلتان» يروي المؤلف قصة اقامة المفاعل ١٠٢ في ديمونا: نقل التجهيزات والمواد ونشاط مئات الخبراء الفرنسيين الى الموقع الذي توجد فيه اليوم مدينة الابحاث النووية. كما يزعم الصحافي الفرنسي، ان اسرائيل اقامت هناك غرفة رقابة متطورة، كلها خيالية لتضليل المراقبين الاميركيين الذين اخذوا يفدون على المفاعل بعد اكتشاف سره. وقد فرضت رقابة الولايات المتحدة على ديمونا، بناء على طلب الرئيس كينيدي بعد ان اكتشفت طائرة تجسس اميركية «يو - ٢» المفاعل الذي جرى تمويهه في البداية كـ «مصنع نسيج». وفي الوقت ذاته نهض رئيس فرنسا، الجنرال ديغول الذي تسلم السلطة في سنة ١٩٥٨، وامر بوقف المساعدات الفرنسية الى مدينة الابحاث النووية في لحظة حرجة قبل استكمال بنائها (كانون الثاني ١٩٦٠). واعلن بن - غوريون، آنذاك عن ديمونا بأنها بمثابة مشروع ابحاث وتطوير للاغراض السلمية، ووافق على مقدار معين من الرقابة الاميركية لما يجري هناك. وبعد ذلك سافر الى لقائه الشهير مع ديغول، والذي جرى خلاله الاعلان عن اسرائيل بانها «صديقة وحليفة» فرنسا، مع ان الجنرال لم يتراجع بصورة علنية عن قراره بتجميد المساعدة الفرنسية لمدينة الابحاث النووية.

يقول الصحافي الفرنسي ان اسرائيل نشطت، اذن، على صعيدين: الافصاح العلني ولا سيما ازاء الولايات المتحدة في عهد كينيدي، عن التزام بن - غوريون بالامتناع عن تطوير سلاح نووي في ديمونا، والموافقة على رقابة اميركية معينة. وكان

الغرض من هذه الرقابة التحقق من عدم تكثيف البلوتونيوم الخام في ديمونا في «جهاز الفصل» الخاص الذي صنع لهذا الغرض وهو الحلقة الانتقالية الضرورية بين مفاعل نووي للاغراض السلمية، وبين مفاعل ينتج سلاحا نوويا. ويزعم المؤلف، ان اسرائيل وجدت في الوقت ذاته «وسائل لتخطي» هذه الرقابة بالاشتراك مع شركات فرنسية ذكر اسماءها، وبمساعدة آلاف الخبراء من فرنسا الذين اقاموا في ديمونا وقتاً طويلاً بعد امر ديغول بتجميد المساعدة.

يعبر المؤلف في الفصل الثامن من كتابه عن الدهشة من ديغول، الذي لم يكن واضحا لماذا امر فجأة بوقف المساعدات الفرنسية لبناء المفاعل في كانون الثاني / يناير ١٩٦٠، ولماذا استمرت الاعمال على الرغم من تعليماته، حتى انجاز بناء المفاعل في سنة ١٩٦٣؟ ثمة تفسير واحد لذلك، وهو ان الرئيس الفرنسي ضُلل، بيد ان المؤلف يستشهد بـ «شخصيات مركزية» في نظام الحكم الفرنسي ابلغوا ديغول بعد تسلمه السلطة مباشرة ان سلفيه، غي موليه وبورجيس مونوري، التزما بتزويد اسرائيل بمفاعل نووي ذا طاقة عسكرية، وهو لم يمنع تنفيذ هذا الالتزام. علاوة على ذلك، كان الجنرال في صورة المساعدات الفرنسية لاسرائيل في هذا المجال طوال الوقت. وفي كل حال - يزعم المؤلف - واصل الاسرائيليون الاعمال في ديمونا حتى بعد وقف المساعدات الفرنسية في كانون الثاني / يناير ١٩٦٠، حتى انهم جندوا شركات فرنسية اقامت هناك جهازا لفصل البلوتونيوم الخام لاغراض عسكرية وفي مقدمتها شركة AUTOMATIO COMSIP.

حرب الايام الستة

يزعم بيير بيان انه خلال السنوات ١٩٦٢ - ١٩٦٥ كان يعمل في تلك المواقع في اسرائيل آلاف الفرنسيين - بلغ عددهم ٢٥٠٠ شخصا. هل يعقل ان ديغول لم يكن يعرف بذلك؟ علاوة على ذلك، يزعم المؤلف انه ابتداء من سنة ١٩٦٠ بدأت فرنسا تطور صواريخ ارض - ارض في مصانع مارسيل داسو من اجل اسرائيل. ومن المعروف ان القنبلة نفسها لم تكن سوى عنصر واحد غامض وثقيل في بداية تطور نظام الاسلحة النووية. ومن اجل اقامة قوة رادعة نووية فعلية، ينبغي تقليص حجم الرأس المتفجر النووي، اي تقليص حجم القنبلة ووزنها، وينبغي تركيبها على اجهزة اطلاق مثل طائرات وصواريخ قادرة على حملها. ويزعم الصحافي الفرنسي ان الجنرال

ديغول اتخذ موقفا علنيا مستهجنا حتى ازاء هذا المجال الحساس المتعلق باجهزة الاطلاق، والذي التزمت فيه فرنسا بتزويد اسرائيل (بصواريخ ارض ـ ارض من طراز م ٥٠ و م.د. ٦٦٠).

لقد شرح الرئيس فيما بعد انه لم يكن يعلم بمشروع الصواريخ الفرنسي لحساب اسرائيل الا بعد مرور سبع سنوات، عندما بدأ اجراء التجارب على صواريخ مارسيل داسو ٦٦٠ في سنة ١٩٦٧. ويزعم المؤلف ان اسرائيل قطعت في تلك الاثناء شوطاً في تطوير القنبلة نفسها وتمكنت من انتاج اول قنبلة نووية قبل حرب الايام الستة. وفي منتصف سنة ١٩٦٧ علمت اوساط مختلفة في وكالة الطاقة النووية الفرنسية بالامر (ويرجى من القارىء ان ينتبه جيدا الى التواريخ). ومما لا شك فيه ان نشر هذه الامور مثير للاهتمام البالغ، وهو يتطلب نقاشا في العمق وشرحاً ملائماً في باقي مقالات هذه السلسلة.

(٢)
قنبلة هيدروجينية اسرائيلية

اوردنا في المقال الاول بعض الاسرار التي كشف عنها صحافي فرنسي يدّعي بانه يلقي ضوءاً على برامج اسرائيل بشأن التطوير النووي. ويوثق المؤلف بيير بيان كلامه بوثائق حصل عليها من الشركات الفرنسية التي كانت متورطة في هذا الموضوع ـ بصورة مباشرة او غير مباشرة ـ في مفاعل ديمونا. ويقول بيان ان اسرائيل تمكنت من تركيب اول قنبلة نووية في سنة ١٩٦٦، وفي الوقت ذاته كانت فرنسا منكبّة على تطوير وسائل اطلاق ـ صواريخ ارض ـ ارض من طراز مارسيل داسو ٦٦٠ لحساب اسرائيل.

كان من المفروض ان ينتهي تطوير هذه الصواريخ في اواخر سنة ١٩٦٧، الا ان حرب الايام الستة عطلت التعاون في هذا المجال، كما في مجالات اخرى بين الدولتين، وبقيت اسرائيل من دون وسائل اطلاق كانت فرنسا قد طورتها لحسابها. لكنها [اي اسرائيل] بموازاة ذلك انتقلت الى مرحلة اخرى على طريق تطوير السلاح النووي نفسه. ويضيف المؤلف شارحاً ان اسرائيل انتجت في ديمونا البلوتونيوم اللازم لتطوير قنبلة نووية، وانها فعلت ذلك من خلال خداع مراقبين اميركيين كانوا يفدون الى المفاعل من حين الى آخر.

ظاهريا، لم تكن اسرائيل دولة نووية، اذ ان الرقابة الاميركية حققت، ظاهريا، هدفا واحدا: حرمت اسرائيل من ميزة الردع النووي النفساني ـ السياسي. فمن الناحية الرسمية لم تعمل اسرائيل على تطوير قنابل، كما كان يؤكد ذلك من حين الى آخر مراقبون من قبل حكومة الولايات المتحدة. وسوف نرى تباعا اذا كانت هناك قيمة حقيقية للرقابة الاميركية، وماذا كان رد فعل العرب على هذه الانباء، وسندرك ان الامور تحت ارض ديمونا لم تكن بهذه البساطة. فالرقابة الاميركية اصبحت في تلك الاثناء عديمة القيمة. لان اسرائيل ـ كما يقول المؤلف الفرنسي ـ استطاعت ان تحصل بصورة غير مباشرة على كميات كبيرة من اليورانيوم المكثف من الولايات المتحدة نفسها. اي انها تمكنت من ان تهرّب من هناك المادة الخام اللازمة لصنع القنبلة الهيدروجينية. وبذلك استطاعت اسرائيل ان تحقق هدفين: اولا، تطوير سلاح هائل في مقدوره تهديد العالم العربي بأسره.

ثانيا، استطاعت تحاشي مفاعل ديمونا والرقابة الاميركية عليه. ففي اللحظة التي تستطيع فيها الحصول على اليورانيوم المكثف، اعفيت نفسك من الحاجة الى مفاعل، ولا قيمة للرقابة على ما يجري فيه من قبل جهات اجنبية. علاوة على ذلك، انتج مفاعل ديمونا، على حد قول المؤلف الفرنسي، البلوتونيوم فقط. وهذه المادة المشعة لا تستخدم في انتاج قنبلة هيدروجينية، بل ان اليورانيوم المكثف وحده، والذي لم يكن بالمستطاع انتاجه في مفاعل ديمونا، كان يمكن استخدامه لهذا الغرض. لقد وفر تهريب اليورانيوم المكثف من الولايات المتحدة اذن لاسرائيل المعطيات اللازمة لذلك، من دون اية رقابة اجنبية، والتي كان من الضروري تحاشيها بوسائل مختلفة اشرنا اليها في المقال السابق (. . .) ويزعم بيير بيان، ان تطوير القنبلة الهيدروجينية الاسرائيلية كان ينطوي ايضا على «علاقة فرنسية»، وهكذا نشأت لمقتضى هذا الامر، وغيره، علاقات معقدة مع جنوب افريقيا. وفي الفصل العاشر والاخير من كتابه «قنبلتان»، يتوصل بيير بيان الى استنتاجه، الذي يشرح فيه كيف ان جهات معينة في بلده سلمته اكثر المعلومات سرية عن التعاون الاسرائيلي ـ الفرنسي على الصعيد النووي. وهذه الجهات هي، الشركات الفرنسية نفسها التي اقامت ديمونا، وهي التي كانت مسؤولة عن مفاعل «اوزيراك» بالقرب من بغداد («تموز ١»)» والذي دمره سلاح الجو الاسرائيلي. ان فرنسا نفسها ـ التي زودت اسرائيل ببنية تحتية ووسائل لانتاج قنبلة نووية، وساعدتها ظاهريا، على الانتقال الى

السلاح النهائي والحاسم ـ قنبلة هيدروجينية ـ فرنسا ذاتها اعطت العراق خياراً متواضعاً لانتاج قنبلة نووية. وتعلو من هذا الزعم رائحة اعتذارية شديدة، وهذه ايضا، لا بد من تحليلها تباعاً.

تفسيرات محتملة

يبدو ان بيير بيان حصل على معلومات سرية ليبرر مساعدة فرنسا على اقامة مفاعل «تموز ١» ويشرح الاحباط العربي عامة، والعراقي خاصة، بشأن ديمونا. وينبغي النظر بجدية الى هذا الكتاب، وتفسيره في ضوء المعطيات المعلنة والتي نشرت في اسرائيل والعالم على النحو التالي: يسود بين الباحثين الاجانب والباحثين الاسرائيليين الذين يتعاطون مع هذا الموضوع تقدير مفاده، ان الرقابة الاميركية توقفت في سنة ١٩٦٩. ويستند هذا التقرير الى معلومات نشرها محمد حسنين هيكل، باسم رئيس مصر عبد الناصر، خلال محادثة اجراها هذا الاخير مع معمر القذافي بعد ان تسلم هذا السلطة في ليبيا وجاء الى القاهرة ليعرض مساعدة بلده في الحرب التدميرية ضد اسرائيل.

الجنرال ديغول يعبر عن غضبه علنا

كما يستند هذا التقدير الى كلام ادلى به يتسحاق رابين، رئيس حكومة اسرائيل في سنة ١٩٧٥، ومفاده انه منذ سنة ١٩٦٩ لم تعد هناك رقابة اميركية في ديمونا. وفي سنة ١٩٦٩ قال عبد الناصر للقذافي ان عليه ان يقلع عن التفكير في «حرب تدميرية» ضد اسرائيل، لانها ستجر الى «كارثة نووية». بيد ان المؤلف الفرنسي لكتاب «قنبلتان» يقدم تاريخ انتاج القنبلة الاولى الى سنة ١٩٦٦ كما ذكرنا آنفا. وهذا تجديد مثير جدا للانتباه، ومن شأنه ان يلقي ضوءا يختلف عما هو مألوف بشأن حرب الايام الستة وظروف نشوبها.

في الحقيقة كانت الصحافة العربية تنشر خلال ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ مزاعم بان اسرائيل انتجت قنبلة منذ سنة ١٩٦٦. وقد عكست تهديدات عبد الناصر، في ذلك الحين، بانه سيشن حربا وقائية على اسرائيل، اذا مارست هذه خيارها النووي، انطباعا شديدا في اسرائيل. وكان هذا «الخيار» هو مفاعل ديمونا الذي انجزت اقامته

في سنة ١٩٦٣، والذي دارت حوله مناقشات علنية استمرت فترة وجيزة في البلد في اوائل الستينات. الا ان هذا النقاش استمر بين قادة الدولة من غير انقطاع بعد ذلك.

ثمة فرضية مألوفة هو انه على الرغم من ان هذه الامور لم تصبح «معهودة» بين الكثيرين من الباحثين الاسرائيليين بصورة متزايدة الا في المدة الاخيرة فقط، فان مدرسة بن ـ غوريون ـ بيرس، التي اقامت المفاعل، ايدت استراتيجية نووية، وليس «خياراً نووياً» وحسب، اي استخدام سياسي ونفسي لتهديد الدول العربية بالخطر النووي، ورفع السرية عن هذا الموضوع.

بهذا المعنى، فان ادخال سلاح نووي الى الشرق الاوسط من قبل اسرائيل لا يعني انتاج قنبلة، وانما تبني نظرية امنية مفادها، ان القنبلة ووسائل الاطلاق انما هي جزء لا يتجزأ منها كما هو مألوف بين القوى الثورية الاخرى. وبالنسبة الى بن ـ غوريون بدا ان الامر ارتبط خلال المرحلة الاخيرة من ولايته كوزير للدفاع (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣) بفرضية مفادها ان اسرائيل ستبقى في حدودها القائمة، وبرفض السيطرة على عرب الضفة الغربية، وبالتخوف الشديد من الثورات والانتفاضات التي اخذت تجتاح العالم العربي بتدخل كبير من الاتحاد السوفياتي في المنطقة.

لا بد من القول ان بن ـ غوريون سعى الى التكنولوجيات غير التقليدية قبل وقت طويل من ذلك، اذ اوفد كبار العلماء الطبيعيين الاسرائيليين ـ مثل عاموس دي شاليط ويغئال تالمي ـ للدراسة في الخارج في اواخر حرب (١٩٤٨). الا ان الجديد الذي جاء به الصحافي الفرنسي هو ان اسرائيل بدأت تنسج علاقات في المجال النووي مع فرنسا قبل عملية «قادش»، وان تسليم مفاعل ديمونا الى اسرائيل كان احد نتائج هذه العملية.

ان ديغول هو الذي أخرّ، ظاهريا، انجاز المفاعل في سنة ١٩٦٠، عندما كشفت الولايات المتحدة سره، واضطرت اسرائيل الى التسليم برقابة الولايات المتحدة على ما يجري في ديمونا. بيد انها وجدت وسائل، بمساعدة فرنسا وبقواها الذاتية، لتحاشي هذه الرقابة. ثمة باحثون يقولون ان بن ـ غوريون استطاع خلال زيارته لباريس في سنة ١٩٦٠، بعد ان جمد الرئيس الفرنسي مساعدات بلده لانجاز المفاعل، ان يقنع الجنرال باستئناف المساعدات بصورية سرية وتمكين اسرائيل من امتلاك الخيار النووي، وذلك شرط ان تبقى اسرائيل في حدود ١٩٤٩، وتقيم تعاونا وثيقا مع فرنسا في حال تعرض امنها لتهديد عربي. حتى ان القدس وافقت على تطوير جهاز اطلاق (صواريخ م.د ـ ٦٦٠) في فرنسا، على الرغم من انها ارادت ان تفعل

ذلك بنفسها، مما ادى الى خلاف شديد في القيادة الامنية، كما كشف فيما بعد البروفيسور يوفال نئمان في مقال نشره في صحيفة «هآرتس». بيد ان الجنرال ديغول احتفظ بالسيطرة على عنصر مهم من نظام الردع الاسرائيلي «الصاروخ المتوسط»، كما اطلق عليه في تلك الايام العالمون ببواطن الامور. وقد اعتبر هؤلاء ان استمرار تطوير الصواريخ في فرنسا انما هو تعبير عن صداقة ديغول على الرغم من توجهات الرئيس الايجابية نحو العرب في ذلك الحين.

ورطة الايام الستة.

ان الفارق بين بن ـ غوريون وخليفته اشكول، بشأن المسألة النووية، يبدو اليوم فارقا ضئيلا جدا، ظاهريا. كان بن ـ غوريون مهتما باستراتيجية نووية، وكان متشائما ازاء قوة اسرائيل الرادعة التقليدية على المدى المتوسط والبعيد. وشكك في قدرتنا على مواجهة محيط عربي صاخب على مدى الايام، ولا سيما انه ليس لمكونات هذا المحيط سبب سياسي، او نفسي، او عسكري لقبول اسرائيل، طالما انها تعتمد على قوتها التقليدية، وكان اشكول وشركاؤه في قضايا الامن ـ قادة «احدوت هعفودا» ـ يغئال آلون واسرائيل غاليلي يؤمنون بتفوق اسرائيل النوعي والفكري على العرب، وكانوا يتخوفون كثيرا من ان «ادخال» العنصر النووي الى الشرق الاوسط، اي، تبني نظرية امنية تستند جزئيا الى ردع نووي ـ بغض النظر عن اقامة بنية تحتية تكنولوجية لانتاج القنبلة، اذ ان هذه البنية كانت قائمة بطبيعة الحال ـ سيؤدي الى ظهور القنبلة في الجانب العربي.

ونظرا لان آلون واقرانه اعتبروا العرب، في ذلك الحين، متخلفين اجتماعيا وغير مستقلين عقليا وسياسيا، افترض اصحاب هذه المدرسة ان العرب متى امتلكوا القنبلة النووية سيستخدمونها على الفور، وانها سوف تؤدي الى كارثة حتمية على السكان اليهود القلائل في اسرائيل، لا سيما انهم يتجمعون في القطاع الساحلي، في حين ان اسرائيل المسؤولة والتقدمية لن تستخدم هذا السلاح على الاطلاق ـ الا بعد استنفاد جميع الوسائل، وبعد هزيمة كاملة في حرب تقليدية ـ وبالتالي، فان الردع النووي الاسرائيلي يفتقر الى المصداقية.

ان «ميزان الرعب» النووي غير ممكن اذن في الشرق الاوسط، حسب مفهوم هذه المدرسة، التي انضم اليها «حمائم» مباي واوساط اليسار المختلفة في حينه، من

دون ان تتفهم ان مغزاها في نظر آلون وغاليلي، وكذلك دايان وقادة الجيش الاسرائيلي (ولكن ليس في نظر بن ـ غوريون) مزدوج من الناحية الجغرافية ـ الاستراتيجية: اشادت بحرية العمل في اتخاذ المبادرة العسكرية التي تتمتع اسرائيل بها طالما ان السلاح النووي غير موجود بصورة علنية في منطقتنا. لقد أيدت «الضربة الاولى»، او «الضربة الاستباقية» الاسرائيلية النووية في مواجهة كل تهديد عربي لحدود ١٩٤٩، والتي اعتبرت «حدود قابلة للدفاع» في نظر آلون. وبحسب مدرسة طبنكين [منظر احدوت هعفودا]، تتطلب هذه المقاربة تعديلات في حدود الضفة الغربية، وبقاء الجيش الاسرائيلي على حدود نهر الاردن، الامر الذي سعى اليه آلون منذ حرب [١٩٤٨]. وقد عارض بن ـ غوريون في تلك المرحلة السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية، بسبب رفضه السيطرة على السكان العرب. كما انه كان يخشى كثيراً اضفاء الشرعية على المزاعم العربية ضدنا بواسطة قمع سكان عرب يناضلون من اجل حقوقهم على غرار حرب الجزائر. وقد وجد في هذا الشأن ايضاً لغة مشتركة بينه وبين الجنرال ديغول.

لم يكن الحل الذي طرحه بن ـ غوريون جغرافيا ـ استراتيجيا، على طريقة آلون، وليس حل «الضربة الاستباقية» في جميع الظروف، وانما كان حلا لسياسياً ـ نفسياً يتسند الى تبني الخيار النووي، تبني بعد ردعي يرفع من كلفة تدمير اسرائيل في نظر العرب بصورة تعجز عن توفيره اية ارض، واي تفوق نوعي للمقاتلين، واية مزايا معنوية ـ ايديولوجية اخرى تستطيع اسرائيل توفيرها على مدى الايام. وكان يعتقد ايضا بان الجانب الثاني [العربي] الذي يمر بتقلبات وتغييرات، والذي يتمتع بتفوق كمي هائل وبمساعدات سوفياتية ضخمة، قد يطور اخلاقية ومثالية خاصة به، في حين تكون الثورة الصهيونية غارقة في الركود، من دون ان تتمكن من جلب هجرة يهودية جماعية الى اسرائيل باحجام حلم بها «الآباء المؤسسون».

وقوبل موقف «العجوز» هذا برفض من جانب ائتلاف من النشيطين الفعالين ـ التقليديين (قادة «احدوت هعفودا»)، وحمائم مباي ورجال التيار الرئيسي في حركة العمل ـ اشكول وغولده مئير ـ وهؤلاء كانوا يخشون من انعكاسات هذا الموقف على العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة، وسئموا من شمعون بيرس ونشاطاته السرية في ديمونا، ومن النظرية الالمانية التي كانت سياسة بيرس تتسلح بها في تلك الايام. واغلب الظن ان التخوف الاساسي كان من مطالبة الولايات المتحدة في عهد كينيدي بالامتناع عن تكثيف البلوتونيوم الخام في مفاعل ديمونا. وقد ترجم معارضو

بن ـ غوريون هذا المطلب الى نهج سياسي، كانت دلالته الامتناع عن تبني نظرية امنية يكون احد عناصرها الردع النووي.

عبد الناصر: التهديد بالحرب قبل انجاز المفاعل

بدلا من ذلك اختار اشكول، حسب المصدر الذي نبحث فيه النهج التالي: استمر في التطوير النووي السري (من خلال مخادعة المراقبين الاميركيين، وفق ما كشف عنه المصدر الفرنسي آنف الذكر) عبر تبني موقف رسمي بقي قائماً حتى اقامة حكومة بيغن ـ شارون في سنة ١٩٨١، ومفاده ان «اسرائيل لن تكون الاولى لادخال السلاح النووي الى الشرق الاوسط، ولن تسمح اسرائيل مع ذلك لاية دولة عربية ان تسبقها في هذا المجال». وقد ذكرنا آنفا، انه يمكن تفسير عبارة «ادخال سلاح نووي» ليس على علاتها، وانما كتبني لنظرية امنية تستند جزئيا الى الردع النووي.

تعقدت الامور كثيرا خلال السنوات ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧، ولعل فيها يكمن تفسير جديد وملفت جدا للاهتمام لحرب الايام الستة. فلو واصل اشكول تطوير الخيار النووي السري (أو كما يسميه الباحثون «قنبلة في القبو» في ديمونا، كما يزعم بيير بيان، وكان عند اسرائيل في سنة ١٩٦٦ قنبلة، وربما قنبلتان في سنة ١٩٦٧، الا انها لم تملك ادوات اطلاق مصداقية لهذه القنبلة. فهذه بنيت في فرنسا، وكانت هناك ضمانات من قبل ديغول بحسن سلوك اسرائيل. فلم تكن عندنا طائرات تحمل اجهزة ضخمة على غرار قنبلة هيروشيما. وقد داهمت ازمة ١٩٦٧ اسرائيل من دون ان تكون عندها اية عناصر لنظام الردع الذي سعى اليه بن ـ غوريون، وفي مرحلة حرجة جداً قبيل انجازه ـ الذي كان متوقفاً على تعاون اسرائيلي ـ فرنسي.

على الرغم من ذلك، تجاوزت اسرائيل «لا» عبد الناصر الصريحة ـ الوحيدة التي كانت ذات مصداقية، بسبب الخلاف الشديد في القيادة الاسرائيلية في الداخل حول اخطار الخيار النووي ـ بانه سيشن حربا على اسرائيل اذا انتجت سلاحا نوويا فعالا. ويمكن التكهن، اذن، ان التعبئة الكاملة للجيش الاسرائيلي في بداية ازمة ايار (مايو) ١٩٦٧، كانت ناجمة عن التخوف من ان المصريين قد ينفذون تهديداتهم بشن حرب وقائية، ان تنجز اسرائيل اقامة نظام ردع نووي. في ضوء ذلك، يمكن ان نفهم الانتقاد الشديد، الذي وجهه بن ـ غوريون الى اشكول والى رئيس اركانه، عضو «احدوت هعفودا» يتسحاق رابين، الذين تحرشوا بالاردن ولا سيما بسوريا من

دون الحاجة الى ذلك. وقد اسفر هذا التحرض عن ضغط على المصريين، وقوّض في النهاية الاستقرار الهش في الشرق الاوسط، الى ان اضطرت اسرائيل الى شن الحرب «في الوقت غير المناسب وفي القضية غير المناسبة وضد العدو غير المناسب»، كما ورد في مقال بن ـ غوريون في ذلك الحين.

ان موقف «العجوز» هذا ـ الذي بدا خلال تلك الفترة مستهجنا وانهزاميا ـ لم يمنع حرباً وقائية تقليدية في حزيران ١٩٦٧، تطورت الى احتلال سينا كلها، والضفة الغربية والجولان. وهنا نشأ تضافر ملفت للانتباه بين وجهات نظر وزير الدفاع دايان، ورئيس هيئة الاركان رابين، وألوية وضباط الاحتياط من خريجي حرب [١٩٤٨]، فاعتبروا حرب الايام الستة الذروة الطبيعية لمعارك ١٩٤٨. وبذلك تحطمت تماماً نظرية تقسيم ارض اسرائيل، التي حالت دون سيطرة اسرائيل على عدد كبير من العرب، وكذلك نظرية الردع في حدود ١٩٦٧، التي كان من المفروض ان تكون قائمة على نظام ردع نووي فعال؛ تلك النظرية التي اخذ بن ـ غوريون يتبناها رويداً رويداً.

عمق استراتيجي و «حدود آمنة»

ثمة برهان غير مباشر على ذلك يتجسد في معارضة بن ـ غوريون الشديدة لحرب الايام الستة، ودفاعه عن خطوات ديغول بعد الحرب ـ الامر الذي اثار استهجان الكثيرين ـ وكذلك مطالبته بالعودة الى حدود ١٩٦٧ «مقابل السلام» مع تعديلات طفيفة فقط. في كل حال، لم يكن غضب ديغول من دون اي اساس، كما بدا في ذلك الحين، لكنه غضب لاحقا لانه ساعد اسرائيل بصورة مباشرة وغير مباشرة بتزويدها بقوة نووية رادعة مقابل المحافظة على الوضع الراهن الاقليمي في الشرق الاوسط، والامتناع عن التحرش الزائد بالعرب وعن الحرب الوقائية التي تؤدي الى تغييرات في الحدود والى تدخل سوفياتي خطر.

ان احداً لم يفهم كل هذه الامور في ذلك الحين. وعرف الجميع من خلال الحصار العربي الذي فرض في ايار / مايو ١٩٦٧، ان اسرائيل قد نجحت بفضل قوة الجيش الاسرائيلي التقليدية وحدها، وان عليها ان تحافظ من الآن وصاعدا على «عمق استراتيجي» و «حدود آمنة». ومن هذه الناحية وغيرها لم يكن دايان تلميذا لبن ـ غوريون ـ خلافا لرأي الاكثرية في الحكومة ـ بل اضاف بعدا شبه علني للردع

النووي علاوة على الاحتفاظ بالمناطق والمفهوم التقليدي بشأن «الحدود الآمنة» وتضافرت جميع هذه العوامل لتؤدي الى الهجوم العربي المحدود في سنة ١٩٧٣ والذي يسمى «حرب يوم الغفران».

ان كتاب بيير بيان يساعد على هذا التفسير للتاريخ. وعلى الرغم من طابعه المغرض، والشكوك الكبيرة ازاء بعض الحقائق، فان الشهادات التي اوردها بشأن تطوير قنبلة اسرائيلية منذ سنة ١٩٦٦ لا تزيل اي اعتراض في هذا الشأن، كما ان زعمه بان اسرائيل طورت قنبلة هيدروجينية بمساعدة فرنسية بعد حرب الايام الستة لا تصمد في اختبار الحقائق التي اوردها هو نفسه في كتابه. حتى وان كان صحيحا ان اسرائيل تمكنت من ان تهرب من الولايات المتحدة كمية من اليورانيوم المكثف، فان هذا يبقى بمثابة مادة خام لانتاج مفجر لجهاز هيدروجيني ـ قنبلة نووية تؤدي الى مسار الانصهار الحراري النووي المعقد. وهنا مسافة شاسعة بين المفجر النووي والتوصل الى صناعة قنبلة هيدروجينية مكلفة جدا. وليس هناك دليل قاطع على ان اسرائيل حصلت على سلاح نهائي وحاسم قادر على الغاء مفعول التهديدات العربية لصميم وجودنا، وبالتأكيد ليس هناك تبرير لتقديم مساعدة فرنسية نووية الى العراق، لان باريس ساعدت في حينه على انشاء البنية التحتية النووية الاسرائيلية، وانها ساعدتنا، زعما على الانتقال الى المرحلة الهيدروجينية.

(٣)

منذ يوم الغفران وحتى حرب لبنان

اذا صح ما زعمه المؤلف الفرنسي بيير بيان، والذي عرضناه بالتفصيل في المقالين السابقين، عن ان اسرائيل طوّرت قنبلة نووية منذ سنة ١٩٦٦، ولكنها كانت تفتقر الى وسائل اطلاق معتمدة من اجل انجاز اقامة نظام ردع نووي فعال، فقد كان في مقدور العرب التكهن عشية حرب يوم الغفران اننا نملك نظاما نوويا اكثر تطورا من ذلك الذي كنا نملكه في البدايات التي كانت قائمة خلال حرب الايام الستة. وعلى الرغم من ذلك، شنوا الحرب وحققوا نتائج جيدة في نظرهم.

يمكن ان نقترح بعض التفسيرات للتخطيط العربي لحرب اكتوبر في سنة ١٩٧٣، ونجاحها النسبي: بعد كر وفر، وارتباكات غير قليلة بلورت مصر وسورية

(بالتنسيق مع السعودية) مفهوم «الحرب المحدودة» ضد اسرائيل، بدلا من تعهداتها العلنية بـ «تحرير جميع المناطق المحتلة» وارتهانها السياسي والنفسي لمهمة القضاء الكامل على اسرائيل في المستقبل المنظور. والتمييز بين «الحرب التدميرية» او الهجوم الواسع النطاق حتى «الخط الاخضر»، وبين «الحرب المحدودة» على اطراف المناطق التي احتلت في سنة ١٩٦٧، القى عبئاً فكرياً وعملياً باهظاً على الجانب الاسرائيلي. فتفكير الجيش الاسرائيلي كان موجهاً في الاساس الى الحؤول دون «حرب تدميرية» (. . . انضمام جميع الجيوش العربية الى هجوم شامل على اسرائيل)، والانتصار فيها. ويجب ان نميز هنا بين الحؤول دون الحرب بواسطة الردع (Deterence) وبين حسمها بواسطة (Comptence).

من المعروف ان احد عناصر «المفهوم» الاسرائيلي الخطر عشية يوم الغفران كان ايمان الجيش الاسرائيلي، بان العرب لا يملكون قوة تقليدية كافية لدحرنا، وبالتالي، فانهم سيرتدعون عن الهجوم. وفي مقابل الجنرالات، افترض دايان ايضا ان العرب يفتقرون الى رد على التهديد النووي الذي كان ينبعث من اسرائيل، والذي انكب دايان نفسه على بثه الى الخارج بواسطة قنوات شبه علنية. وتحول وضع مصر، ظاهرياً، الى وضع حرج في هذا المجال، لان السادات اختلف مع الاتحاد السوفياتي في اواخر سنة ١٩٧٢، وطرد الخبراء السوفيات من بلده، وكأنه فقد العلاقات الخاصة التي كانت قائمة بين القاهرة وموسكو والتي كان يستدل منها تهديد نووي سوفياتي لاسرائيل في حال تهديدنا لمصر بهذا السلاح.

في الحقيقة، انه بعد طرد الخبراء السوفيات في مصر خفت حساسية وزير الدفاع آنذاك ازاء التهديد المصري ـ السوفياتي الذي كان يشغل باله كثيراً قبل ذلك. وعندما قرر العرب شن «حرب محدودة» على اطراف المناطق التي نحتفظ بها، وتكبيد قواتنا خسائر جسيمة في مناطق ليست واقعة في قلب مجال اسرائيل الحيوي، والتي احتفظنا بها ظاهريا للدفاع عن هذا المجال الحيوي، استغل العرب بصورة ذكية جدا المفهوم الاسرائيلي بشأن «الحدود الامنة» و «العمق الاستراتيجي». وقد نشأ هذان المفهومان في اواخر حرب الايام الستة ـ وفي الواقع كانا قائمين في اذهان اوساط امنية منذ حرب (١٩٤٨)، كما رأينا في هذه السلسلة من المقالات ـ وقد طور هذين المفهومين، بين اشخاص آخرين، مفكر عسكري صاحب وجهات نظر محض تقليدية، ومعارض شديد للاستراتيجية النووية (يغئال آلون) بروح نظريته. ووفرت هذه «الحدود الآمنة» متسعا تعبويا وقتاليا، لم يكن قائما حتى حرب الايام الستة. وفي

الحقيقة استغل العرب هذا المتسع لصالحهم، بواسطة عزلة القناة ومرتفعات الجولان كساحتي قتال ملائمتين لهجوم مفاجىء، ويمكن تحقيق تفوق تكتيكي فيها ـ ولو مؤقتا ـ على الجيش الاسرائيلي، ورفع كلفة ردود وثمن رده على تمركزهم فيهما، والذي لا يبرر تهديدا بالسلاح النووي من جانب اسرائيل. اذ ان المقصود هو جزء من المناطق التي لا يوافق اي شخص في العالم على انها جزء لا يتجزأ من اسرائيل، وانما هي موضع خلاف شديد كونها مناطق محتلة، خصصتها اسرائيل لنفسها لتشكل حزاما امنيا من اجل خوض حرب تقليدية، اذ ان الهزيمة الكاملة فيها هي التي تبرر تهديدا نوويا اسرائيليا.

وهكذا تم تحييد عنصر الردع النووي الذي نسبه العرب الى اسرائيل، والذي اعترفوا به فيما بينهم، حتى انهم ناقشوه بصراحة مفاجئة في صحفهم، وفي منشوراتهم العلنية الاخرى، مع انهم لم يعترفوا بالفوارق في هذا المجال بين يغئال الون ومعظم قادة الجيش الاسرائيلي، الذين ركزوا جل تفكيرهم على «الحدود الآمنة» و «العمق الاستراتيجي»، وبين محاولات دايان الرامية الى ردعهم بالتهديدات النووية شبه العلنية. وينبغي القول ايضا ان الردع النووي الذي نسب الى اسرائيل شكل في اساسه وسيلة لضمان صميم وجودها، وهو لم يشكل وسيلة لمنع «الحرب المحدودة»، باهظة الكلفة بالخسائر البشرية، والتي استخدم خلالها سلاح النفط العربي بفاعلية، وتضافرت في شأنها مصالح سوفياتية واميركية من اجل منح العرب انجازات عجزوا عن تحقيقها اخيراً في ميدان القتال.

دروس يوم الغفران

تخللت حرب ١٩٧٣ لحظات خطرة كان يستحيل خلالها معرفة ما يسعى اليه العرب، وما اذا كانت غايتهم حرب تدميرية شاملة. وهنا علينا ان ندخل الى النقاش تمييزا آخر بين انواع الحروب المحتملة في الشرق الاوسط. ونقصد بذلك «الحرب التصعيدية» او «حرب الدومينو»، التي كانت حرب الايام الستة توسيعاً غير مراقب (او تصعيدا) لاعمال عدائية بدأت بإرسال مجموعات «فتح» من سوريا عبر الاردن الى اسرائيل. واذا كانت مصر والاردن قد تورطا في هذا المسار، الذي سبق حرب الايام الستة، كيف يمكن معرفة توجه مصر وسوريا في سنة ١٩٧٣ بعد ان استطاعتا تحقيق نجاح اولي كبير في يوم الغفران، حتى وان افترضنا انهما لم تؤمنا مسبقا بهذا النجاح؟

في ضوء ما نشرته اوساط اجنبية، كان ثمة تخوف في اسرائيل من مثل هذا التصعيد في الجانب العربي، ولا سيما من استغلال النجاح الاولي الذي حققته سوريا للتقدم نحو طبريا والجليل. وفي مثل هذه الظروف كان هناك حاجة ظاهرية ـ بغياب احتياط في الدروع، وبسبب الصعوبات الباهظة التي واجهها سلاح الجو في حربه ضد الصواريخ المضادة للطائرات التي كان يمتلكها العدو ـ لتعزيز مفعول التهديد النووي المنسوب الى اسرائيل. وعلى حد قول صحيفة «تايمز ماغازين»، هذا ما حصل بالفعل عندما زودت اسرائيل صواريخ حربية برؤوس نووية، ونصبت هذه الانظمة بصورة مكشوفة في ذروة الازمة في مرتفعات الجولان، بناء على تعليمات دايان. بيد ان المقصود هنا كان ايضا أمن اسرائيل الاساسي ـ الحؤول دون حرب تدميرية والتوغل الى قلبها الحيوي وراء الخط الاخضر». ويبدو انه، بعد انقضاء هذه الازمة، لم يطرح السؤال: ما الذي اوقف السوريين، التهديد النووي ام لا، اذ انهم توقفوا ظاهريا من تلقاء انفسهم في القطاع الاوسط والجنوبي من المرتفعات، الى ان صدتهم قواتنا بالفعل. وفي الشمال استطاعوا اختراق قطاع اللواء المدرع. علاوة على ذلك، كان دايان في موقف الاقلية في الحكومة ازاء الموضوع النووي. فقد زعم معارضوه ان تهديداته من شأنها ان تؤدي الى اعطاء العرب سلاحاً نووياً سوفياتياً. اي ان اسرائيل في نظر هؤلاء المعارضين، وفي مقدمتهم يغئال الون، كان من شأنها التورط ـ بسبب سياسة دايان وعقليته في استخدام سلاح نووي ضد سورية في ذروة الازمة في اكتوبر ١٩٧٣، وان تزج نفسها الى خطر الانتقام بالسلاح النووي السوفياتي. وانكر دايان بشدة وبصورة علنية اية نية عنده او اقتراح تقدم به لاستخدام السلاح النووي. ان مسألة مصداقية الردع النووي، مقابل مشكلة الاستخدام العملي لهذا السلاح، وتزويده للعدو من قبل طرف ثالث ينبغي ان تحظى باهتمامنا كمشكلة رئيسية لاستراتيجية اسرائيل النووية في المستقبل.

لكي نتعلم، كما يجب، دروس حرب يوم الغفران والحروب السابقة الاخرى، علينا امعان النظر في المخاوف التي اثيرت في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ في جبهة سيناء. فلم يكن مطروحا هناك توغل مصري في عمق اسرائيل، او تهديد مدنها، بل كان مطروحا «حرب سحق» متعددة المعارك تطورات ابتداءا من تشرين الاول / اكتوبر، اذ خسرت اسرائيل فيها معدات كثيرة ودفعت ثمناً باهظاً، وهددت بمطالبتها بالمزيد من الضحايا. ان «حرب الاستنزاف»، او معارك السحق المصرية في سيناء في سنة ١٩٧٣، كان لها سابقة تستحق العناية والتفكير خلال الفترة ما بين ١٩٦٨ ـ

١٩٧٠ . وقد تبين ان اختراقاً باهظ الثمن وعبور القناة اللذين نفذا بعد ذلك هما وحدهما اللذان اديا الى وقف الحرب، حرب يوم الغفران، وذلك بعد ثلاثة اسابيع من القتال، ولكن من دون دحر الجيش المصري، ومن دون حل سياسي لاسرائيل بسبب تدخل الدول العظمى.

مع ذلك يمكن القول، ان التدخل المكثف للدول العظمى في حرب يوم الغفران - بصورة مباشرة وغير مباشرة - ينفي بالتحليل، بعد وقوع الحدث، اي احتمال بان السوفيات كانوا سيمنحون العرب سلاحا نوويا. فمن الجائز انهم كانوا سيهددون اسرائيل به مباشرة، لو شعروا بتخوف من تهديد نووي اسرائيلي غير شرعي، في نظرهم، لاتباعهم العرب. مثل هذا «التهديد غير الشرعي» كان من الجائز ان يبدو استخداماً للردع النووي لتهديد الدول العربية وشعوبها من اجل الاحتفاظ بالسيطرة على مناطق محتلة او جزء منها.

نظرا لان المشكلة لم تطرح بصورة جادة خلال حرب يوم الغفران، فاننا لا نعلم بتهديد نووي سوفياتي خلالها. وفي نهاية الحرب، هدد الروس بالتدخل من جانب واحد لصالح المصريين، اذا لم يحافظ الاسرائيليون على وقف اطلاق النار الذي اعلن في ٢١ تشرين الاول / اكتوبر وعادوا الى الخطوط التي عبروها، عندما استكملوا محاصرة الجيش المصري الثالث في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر. ولهذا الغرض، احضر السوفيات، على حد علمنا، رؤوسا نووية متفجرة الى مصر، لكنها لم تفرغ في ميناء الاسكندرية، بل بقيت في عهدة جنود الاسطول السوفياتي. وقد ردت الولايات المتحدة على ذلك، وعلى صميم التهديد الروسي بالتدخل من جانب واحد بـ «استنفار نووي عالمي»، انتهى بإعادة السفينة حاملة الرؤوس النووية الى ميناء نيكولييف.

شارون يستخلص استنتاجات

من اجل تحليل هذه الاشكال من الحروب السابقة - «حرب تدميرية»، «حرب تصعيدية»، و «حرب استنزاف»، «حرب محدودة على غرار حرب يوم الغفران» - التي هي شكل آخر من حرب الاستنزاف، اذ انها ليست حرب مواقع ثابتة منذ بدايتها، ولكنها كانت تنطوي على احتلال اراض، محدودة وتحصن دفاعي فيها كما فعل المصريون في بداية حرب اكتوبر، ينبغ بأن نضيف شكلا آخر من القتال العربي ضد اسرائيل. انه شكل القتال الاقدم منها جميعا والاحداث في آن معا - حرب الارهاب

وحرب العصابات بكل صنوفها المختلفة، ابتداء من الارهاب الفردي وانتهاء بحرب العصابات التي تدور في وسط سكان متعاطفين، وهي غير قابلة للعزل والسيطرة. ويبدو ان اريئيل شارون، قبل ان يعينه بيغن وزيرا للدفاع شغل نفسه بأسلوبه المتسرع، وغير المتعمق، بهذه الانواع الاربعة من الحروب، ويمكن ان نستخلص من كلام ادلى به علنا خلال السنوات ١٩٨٠ - ١٩٨٢ انه كرس جهده ايضا للبعد النووي لأمن اسرائيل. وظاهرياً، اتخذت حكومة بيغن قراراً عملياً واحداً بشأن هذا البعد، حتى قبل تعيين شارون وزيرا للدفاع. وكان هذا القرار يقضي بعدم السماح للعرب بامتلاك طاقة محتملة نووية عسكرية، وقد اذيع هذا القرار علنا. وبناء عليه نفذ قصف مفاعل «تموز ١» بالقرب من بغداد، ويمكن ان نستنتج من تصريحات ادلى بها شارون بعد تدمير المفاعل النووي انه سعى الى احتفاظ اسرائيل باحتكار نووي. ومن السهل التكهن انه كانت هناك خلافات في الرأي بين شمعون بيرس - راعي برنامج اسرائيل النووي - وبين بيغن وشارون بشأن المفاعل العراقي، لان بيرس لم يخف على الاطلاق تحفظه حيال قصف المفاعل. ولكن ينبغي محاولة تفسير جوهر التحفظ، الذي غرق في خضم انتخابات ١٩٨١. ويتبين من المعطيات التي نشرت علناً، ومن بينها كتاب الصحافي الفرنسي بيير بيان، ان بيرس ميّز بين مفاعل نووي كان العراق على وشك استخدامه عندما قصف، وبين تزويده بيورانيوم مكثف لاغراض برنامج العراق النووي، والذي يمكن تحويله الى قنبلة حتى من دون المفاعل.

بناء على المنشورات الفرنسية، زودت باريس العراق ايضا بكمية من اليورانيوم المكثف بدرجة عالية جدا (٩٣٪)، وهذه قريبة من درجة تكثيف اليورانيوم في قنبلة نووية. ان قصف المفاعل ما كان سيمنع صدام حسين من استخدام اليورانيوم المكثف لاغراض عسكرية، لو كانت الكمية التي حصل عليها كافية لذلك، ولو كان عنده اجهزة تكثيف ملائمة. وكان ينبغي على اسرائيل ان تمارس ضغطا على فرنسا، لتستعيد هذه المادة الخطرة من ايدي العراق، وان تمنع تكثيفها النهائي. وتزويد العراق بكمية اضافية منه، يمكن ان تصبح حرجة. وقد بدا صعود الاشتراكي ميتران الى السلطة بانه فتح بابا في هذا الاتجاه، اذ يزعم بيير بيان، ان بيرس وميتران اجتمعا بالفعل وتوصلا الى اتفاق ازاء هذه المسألة. وبناء عليه يمكن تفسير معارضة بيرس لقصف المفاعل العراقي في اتجاهين:

* ان التفسير العملي واللفظي لقصف المفاعل العراقي كان بمثابة اعلان عن احتكار اسرائيل للمجال النووي، لن يوافق عليه العرب، بل سيدفعون الى تحطيمه بكل ما اوتوا من قوة.

* ان خطر المفاعل العراقي لم يكن ملموسا، وتدميره لم يحل مشكلة اليورانيوم المكثف الذي كان متوفرا لدى العراقيين. بل على العكس، فان مفاعل اوزيراك كان بمثابة وسيلة في ايدي العراقيين لا مصداقية لها للردع النووي، بسبب الرقابة الفرنسية عليه. فالردع النووي ينبغي ان يظهر للعيان وليس في الخفاء، مقابل الوسائل التي تعتبر مصداقيتها في نظر الاجانب عالية جدا، وهذه متوفرة عندنا من دون اية رقابة اجنبية.

نعود الى النقطة الرئيسية للاستراتيجية النووية بجميع انواعها. تقوم هذه الاستراتيجية في اساسها على الردع، اي على التهديد ذي المصداقية بالسلاح النووي، وليس على استخدامه. وفي مقابل بيرس، بدا ان شارون اراد التشكيك في مصداقية الردع الاسرائيلي، لانه لم يمنع العرب في يوم الغفران سنة ١٩٧٣ من شن حرب محدودة على اسرائيل، ولكنها ناجحة جدا في نظرهم. ويبدو ان احد الدروس السطحية التي استخلصها (شارون) من تلك الحرب كانت الحاجة الى ردع العرب عن شن حروب محدودة وحرب استنزاف على غرار معارك القناة بين سنة ١٩٦٨ و ١٩٧٠، وهجوم اكتوبر المفاجىء. ولم يكن استنتاجه من هذه الدروس سياسيا، ونفسيا، واستراتيجيا، وتكتيكيا، وانما كان استنتاجا عسكريا يعتمد على نزعة القوة المجردة، كما درج على ذلك. ومن الجائز ان شارون ادرك ان المشكلة الاساسية للاستراتيجية النووية (وخلافاً لانتاج السلاح وادخاله الى القبو) هي توفير مصداقية الردع النووي. واذا كان العدو قد افترض ان نظرة اسرائيل الى المناطق التي احتلتها في سنة ١٩٦٧ هي نظرة مثلثة: كوسيلة لـ «العمق الاستراتيجي» التقليدي، وكوسيلة للمفاوضات من اجل السلام، وكحق تاريخي وسياسي، فان اسرائيل نفسها قد اعفت العدو من التخوف من التهديد النووي عليه، اذا قاتلها في هذه المناطق المحتفظ بها، وبالتأكيد على اطرافها، كما فعل في يوم الغفران.

بناء عليه تفتقر اسرائيل الى تهديد نووي ذي مصداقية للعرب، على الاقل بالنسبة الى المناطق المحتفظ بها منذ سنة ١٩٦٧، والتي اعتبر شارون ضمها، بعد اتفاق السلام مع مصر هدفه السياسي الرئيسي وهدف الليكود ومفتاح مستقبله في حركة «حيروت». علاوة على ذلك، يبدو ان شارون اقنع بيغن بان العرب (ولا سيما

العراق وبعده ليبيا) يبذلون جهدا حثيثا لامتلاك خيار خاص بهم - ومن الجائز سورية ومصر ايضا - وتسعى هذه الاخيرة، في ظل اتفاق السلام، للانضمام الى «النادي النووي». هذا، بالاضافة الى جهود الباكستان المتقدمة (بمساعدة ليبية وسعودية) لانتاج «قنبلة اسلامية». ومن الجائز ان تكون هذه الجهود قد ارتبطت بالدروس التي استخلصها العرب من حرب يوم الغفران، عندما ادركوا قيود الضمانة النووية السوفياتية وحذر موسكو الزائد من خطر المواجهة النووية مع الولايات المتحدة، واستوعبوا مدى قوة الردع النووي الاسرائيلي، في ظروف احتكار اسرائيل لهذا المجال، للمحافظة على صميم وجودها.

واخيرا، من الجائز ان تكون طاقتهم التمويلية والاقتصادية التي بدت انها منحتهم مكانة «دولة عظمى رابعة» دفعتهم الى طريق التعاظم النووي منذ ازمة النفط في سنة ١٩٧٤ وصاعداً. ويستخلص من ذلك، ان العرب اذا كانوا قد تجرأوا على التحرش باسرائيل بنجاح في اكتوبر ١٩٧٣ وهم يفتقرون الى قنبلة خاصة بهم، في الوقت الذي كانوا يعتقدون بأنها موجودة عندنا، ونجحوا في فرض حرب محدودة علينا لم يكن للقنبلة الاسرائيلية اية قيمة فيها، فمن يدري الى اي مدى سيذهبون، عندما تكون القنبلة في ايديهم؟ ومن الجائز ان شارون «باع» بيغن تصوراً مذهلاً كهذا للتطور المتوقع في العراق (في حال عدم تدمير مفاعل «تموز ١») - وبعد ذلك في ليبيا وسورية وحتى في مصر - التي يبدو رئيسها الجديد مبارك رجلا موثوقا به ومهيبا كسلفه.

(٤)

نظرية الامن التقليدي: الافلاس والبديل

ما هي «النظرية الامنية الكلاسيكية للجيش الاسرائيلي، ولماذا لم تصمد في اختبار يوم الغفران ومغامرة لبنان؟ وفق تعريف احد اللامعين من قادة الجيش الاسرائيلي الاحتياطيين، والقلائل الذين فكروا بالامر بصورة تحليلية - تاريخية معمقة، كانت النظرية الامنية للجيش الاسرائيلي داخل تخوم الخط الاخضر» قائمة على الافتراضات التالية:

* اعتبرت النظرية الامنية الكلاسيكية كمعطى مفاده ان اسرائيل لا تتمتع

بقدرة على الصمود وقتا طويلا، ولذا فهي بحاجة الى قوة ضاربة، وعليها تجنب حروب طويلة، ومعارك استنزاف بغياب عمق استراتيجي، وعلى الجيش الاسرائيلي ان ينقل القتال الى اراضي العدو ودحره بسرعة عبر استخدام قوة ضاربة متحركة ومتفوقة نوعيا.

* اثبتت نظرية الامن الكلاسيكية جدواها خلال حرب الايام الستة. وفي اعقاب هذه الحرب انخرطت فيها مفاهيم ونظريات مجحفة وخاطئة، كان قسم منها قائما فيها بصورة محتملة قبل ذلك: اولا، مفهوم «الحدود القابلة للدفاع»، الذي هو تطوير للمفهوم الخاص بانعدام «العمق الاستراتيجي في حدود ١٩٤٩. ثانيا، مفهوم الخطوط الدفاعية، الذي استند الى «العمق الاستراتيجي» الذي تحقق، زعما، في حزيران / يونيو ١٩٦٧ من دون نتيجة سياسية للانتصار العسكري الذي تحقق في حرب الايام الستة. هذه المفاهيم التي سنحللها بالتفصيل انخرطت في اسس النظرية الامنية الكلاسيكية، وبقيت هذه المفاهيم قائمة ومنها «مبدأ نقل القتال الى اراضي العدو»، والاحتفاظ بقوة ضاربة والسعي الى حروب قصيرة وحاسمة.

«الحدود ـ قضية سياسية

علينا ان نوضح منذ البداية سطحية فكرة «الحدود القابلة للدفاع»، مثل هذه «الحدود» انما هي قضية سياسية. ففي غياب اي اتفاق تعتبر بمثابة تحدي للعدو لكي يرفض الاعتراف بها، محاولة القضم منها بواسطة الارهاب ومعارك الاستنزاف، او الغائها بهجوم على غرار ١٩٧٣. وبغياب اتفاق سياسي ـ لم يتم التوصل اليه في النهاية الا بواسطة الانسحاب من «الحدود القابلة للدفاع»، الى الحدود الدولية ـ تحولت «الحدود القابلة للدفاع» الى خط: شبكة تحصينات وعوائق متكاملة او جزئية. ويتوقف عمقها وضحالتها على بعدها عن قلب الدولة وبنية الجيش الاسرائيلي؛ اذ ان «نظرية الامن» الكلاسيكية كانت تستند الى جيش نظامي صغير وقوات احتياط كان لا مفر من تعبئتها.

والاحتفاظ بخط تحصينات جاد بعيداً عن قلب الدولة في مواجهة جيش معاد كبير، كان يعرقل تدريبات الجيش النظامي ويلقي عبئا باهظا على رجال الاحتياط بسبب الخدمة الطويلة. واخيراً تم تخفيف كثافة الخط، على ان تتمركز وراءه اوغدتان

[فرقتان] من الاحتياط في حال نشوب حرب، كما ينبغي استدعاؤها في الوقت المحدد («انذار مسبق» يستغرف٧٢ ساعة)، لصد غزو العدو علاوة على اوغدا سيناء النظامية، لعبور القناة («نقل القتال الى ارض العدو»)، وانهاء المعارك في اقصر وقت.

لقد اتضح في واقع يوم الغفران في سنة ١٩٧٣ ان هذا النظام الاخرق لم يكن موفقا، لان «المفهوم» الذي سبق هجوم العدو المفاجىء كان مرتبطاً نفسياً ـ بين امور اخرى ـ برفض التعبئة بارسال أوغدتي احتياط بصورة متواصلة مئات الكيلومترات الى الجنوب، كما انه تأثر بكلفة التعبئة اقتصادياً وسياسياً على الصعيد الداخلي. لقد كان «خط بار ـ ليف» ضعيفاً جداً، بعد، ان اضعفه اريئيل شارون ـ قائد المنطقة الذي كان مسؤولاً عنه ـ من جهة، ومن جهة اخرى فشلت نظرية «نقل القتال الى ارض العدو» (عبور القناة)، ولم تطبق الا بعد ايام عديدة متتالية تخللتها خسائر ساحقة خطرة، تمركز خلالها العدو في اراضينا. ان احتلال مناطق وراء القناة، وتمركز قواتنا على مسافة ١٠١ كيلومتر عن القاهرة ـ وكذلك محاصرة الجيش المصري الثالث ـ لم تسفر عن اية مكاسب سياسية بسبب تدخل الدول العظمى.

يتضح اذن، ان العرب تعلموا من اخطاء الماضي، في حين ان الجيش الاسرائيلي حمل نظرية الامن، التي كانت صحيحة في حينها، ثم تلاشى مفعولها في حزيران ١٩٦٧، المزيد من العناصر التي ادت الى اخفاقات خطرة بعد ذلك. لقد تحسن العرب في هذا المجال، بعد ان اكتشفوا «حرب الاستنزاف» باشكالها المختلفة، «الحرب المحدودة»، وكان من الممكن ان تكون هذه هجومية في البداية، بهدف تحقيق نتائج محدودة على الارض، ثم تحولت بعد ذلك الى حرب استنزاف، لكي تؤدي الى نتائج سياسية مريحة للعرب، والى تخفيف حدة مفعول النظرية الامنية الاسرائيلية التقليدية التي كانت تهدف الى تحقيق الحسم السريع. لقد كانت حرب يوم الغفران «رحلة كئيبة»، كما يصفها «قائد الاحتياط اللامع» الذي استشهدنا به آنفا. انها لم تكن محاولة ترمي الى تدمير اسرائيل، كما اراد عبد الناصر، وانما كانت دمجا للقوة السياسية والاقتصادية العربية مع خطوة عسكرية محدودة، كانت قائمة على الاعتراف بصعوبات المناورة والنوعية العملياتية التي كان يواجهها العرب وانظمة اسلحة بسيطة نسبيا وذات مصداقية من صنع سوفياتي وغربي، تطلبتها مثل هذه الخطوة.

دروس العرب وحروب اليهود

في المقابل، لم يتورط الجيش الاسرائيلي في «المفهوم» الاستخباراتي في يوم

الغفران وحسب، وانما ايضا في نظرية «الحدود القابلة للدفاع» ـ والتي لم تكن سوى بعض التحصينات على خط المياه ـ ودبابات، كان من المفروض فيها ان تملأ الفراغات بينها، الا ان هذه الدبابات سقطت على الفور ضحية لرشق الصواريخ من نوع «ساغر» التي نصبت على الاسوار العالية («اهرام») اقامها المصريون وراء القناة. وبالتالي، لم تكن هناك قيمة لـ «تقارب الادوات» الذي تفجع عليه مناحم بيغن قبل ان يهدأ ضجيج المعارك في سنة ١٩٧٣. كما كان يعتمد الجيش الاسرائيلي على سلاح جوي كبير ومكلف، لم يكن قد تغلب في ذلك الحين على صواريخ العدو المضادة للطائرات، والذي كان وزنه ووزن قادته في الاركان العامة كبير جدا. وفي موازاة ذلك، شاع بين قادة الدروع تفسير مفاده بان المصريين كانوا غير قادرين على اجتياز عائق مائي كبير، وانه لهذا السبب يمكن النظر اليهم باستخفاف. حتى انه كان من المسموح ـ لاعتبارات مالية وتوفيرية ـ اهمال التعاون بين الاسلحة البرية، لصالح الدبابات من دون سلاح مشاة ومن دون مدفعية.

واخيرا كان هناك «اعتقاد اسطوري بان اوغداتنا ستكون كافية من اجل دحر ١٠ وحتى ٢٠ فرقة مصرية وهي تجر ذيول العار». وكانت هناك مشكلات في بنية الاركان العامة، ووظيفة رئيس هيئة الاركان، الذي يتراكض، كما فعل خلفاؤه بعده، وراء مطاردة مخربين لكي يعود بعد ذلك الى مكتبة ليبني الجيش للمدى البعيد ويتولى قيادته. وكانت هناك مشكلات التسييس الخطرة، اي «حروب الجنرالات» القاسية على خلفية شخصية وسياسية، نشبت خلال معارك ١٩٧٣ واستمرت بعد ذلك. ان «حروب الجنرالات» التي نشبت بعد حرب يوم الغفران اخفت عن الجمهور الدروس التي استخلصها الجيش والمرتبة السياسية من هذه الحرب بكل مدلولاتها، وكما طبقت على هيئة اشكالية وتفتقر الى نظرية امنية عصرية:

تعزيز قوة الجيش النظامي. فقد اقيمت تشكيلات جديدة، وانشئت قيادات جديدة وكوادر جديدة ـ ترقيات جديدة، من دون اعداد ملائم للضباط وترقيتهم بسرعة، واحياناً ترقية صغار وكبار من المحاسيب والزمر، كما يقول العقيد (احتياط) يعقوب حسدائي في اذاعة اسرائيل في ١٩٨٥/٥/١٥ بغياب قواعد اجرائية سليمة لهذه الترقيات واجهزة تعيينات، ومتابعة ومراقبة، كما هو متبع في جيوش العالم. علاوة على ذلك، فان مجرد توسيع حجم الجيش النظامي اضر بالطابع المدني وفلسفة «جيش الشعب» الذي يعتمد في الاساس على الاحتياط، كما كان ذلك يميز الجيش

الاسرائيلي قبل سنة ١٩٦٧. ولم ينشأ بالطبع خطر سيطرة الجيش الاسرائيلي المباشرة على الدولة، وانما المقصود:

* تحويل المؤسسة الامنية الى أخطبوط متعدد الرؤوس ينهش ثلث الناتج القومي القائم، بزعم ان المؤسسة الامنية لن تستطيع من دون ذلك الصمود امام «يوم غفران جديد»، على الرغم من انها عززت هي نفسها مفاهيم ١٩٧٣. كما ان الرقابة المدنية على المؤسسة قد ضعفت، لم يعد في مقدورها اجبارها على تبني سلم اولويات داخلي في ظروف حرجة تعيش فيها دولة ديمقراطية صغيرة تعتمد على المساعدات وعلى رأس اهتماماتها الهجرة ونوعية الحياة السليمة (...).

* نمو شريحة من النافذين، واصحاب المكائد واصحاب القدرة على البقاء (ما يسمى «الضابط السياسي») بالزي العسكري، والذين لا علاقة بالضرورة بين قدرتهم على البقاء في الجيش وترقيتهم فيه، وبين احتياجات الجيش ومتطلبات الدولة.

* هكذا يمكن تفسير الطريقة الضارة التي استخدم بها بعض النافذين هؤلاء من امثال شارون و «رفول»، الجيش الاسرائيلي في لبنان. وقد تضافرت هنا دروس يوم الغفران والقوة الممكننة، النظامية في معظمها، والتي اكتسبها الجيش في اعقاب ١٩٧٣. الا انه اتضح بسرعة ان القوة التي بنيت من اجل التصدي لآلاف الدبابات المصرية والسورية وشل تشكيلات سلاح مشاة نظامية وبطاريات مدفعية باعداد كبيرة في ضوء دروس حرب جرت قبل ١٢ سنة، لم تكن فعّالة في جبال لبنان والتعاطي مع سكانه.

مرة اخرى حاول الجيش الاسرائيلي «نقل الحرب الى ارض العدو»، فاخفق مرة اخرى. علاوة على ذلك، يتضح من خلال ما قاله اللواء في الاحتياط ابراهام روتام في «صوت اسرائيل» (١٩٨٥/٥/١٥) وفي اعقاب تقرير مراقب الدولة الاخير، يتضح مرة اخرى ان الضباط في الجيش الاسرائيلي غير مدربين لتأدية مهامهم كما يجب، وليس هناك نظام ترقية وسيطرة وادارة لائقة، وذلك بموازاة الانخفاض المقلق في كمية الطاقة البشرية التقنية المتخصصة في الجيش وفي نوعيتها. ان اعتماد نظرية امنية متقادمة ومرقعة ورفض رئيس هيئة الاركان تطبيق دروس الحرب كاملة (طبقا لما جاء في تقرير المراقب، يحتفظ الجنرال ليفي بتطبيق هذه الدروس لنفسه، ولا يمكن تطبيقها من دون موافقته، كما ان وحدات الاحتياط لم تدرب على تطبيق هذه الدروس

بصورة لائقة) تحت قيادة كهذه تتمثل بشخصيتي «رفول» و «شارون» نجمت نتائج خطرة ـ عسكرية ـ في استخدام المجندين وادائهم في لبنان.

النظرية التقليدية

يقول «ضابط الاحتياط اللامع» الذي استشهدنا به آنفا: لم يتوقف الامر عند حد عدم الاستخدام السليم للقوة المكتنة والتكنولوجية التي اكتسبتها القوات البرية منذ حرب يوم الغفران، بل انه لا توجد امكانية للمحافظة عليها في المستقبل والحرص على تطويرها باستمرار. ان سبب ذلك انما هو اقتصادي، لاسيما «اقتصاد اريدور»، الـذي تحدث ربابنته عن ارض اسرائيل الكاملة وهدموا الاقتصاد في الوقت ذاته. علاوة على ذلك، نظراً لأن العرب تعلموا هنا مبدأ «الحرب المحدودة» على غرار يوم الغفران، ونظراً لأن سورية خرجت من حرب لبنان قوية اضعافاً، فان اسرائيل تفتقر الى رد ملائم على هجوم سوري في الساحة الملائمة لذلك، وهي مرتفعات الجولان. فهذه ساحة ضيقة، وضحلة ومحمية ببنية تحصينات عميقة، من الصعب ان ينتشر الجيش الاسرائيلي فيهـا لدحر الجيش السوري في منطقته المحصنة. بل يمكن ان نتضرر فيها، من دون دحر السوريين، على غرار ما جرى في جبهة السويس في سنة ١٩٧٣.

ينبغي ان نضيف الى ذلك التخوف المزمن بين رجال السياسة المحتملين في العالم العربي، ومن بينهم في مصر ـ بالرغم من اتفاق السلام ـ والعراق، عندما يأتي وقته (تمتلك بغداد ١٥ فرقة على الاقل) وبالطبع سوريا والعربية السعودية بطائراتها «ف ـ ١٥» و«الاواكس» المتقدمة.

هذا الحساب، وبنية الحكومة، واعتبارات الهيبة، والانتخابات، سيقود رجال السياسـة الاسرائيليين المعـاصرين من غير استثنـاء، الى العـودة الى المحافظة على علاقات تقليدية كمية «معقولة» على قدر الامكان بيننا وبين العالم العربي برمته، كما يقـول «قـائـد الاحتياط اللامع». وسوف تتم، اذن، المحافظة على الكمية، قدر المستطاع، ولن يطبق بديل تقليص الكمية وتغيير جذري في النوعية. ناهيك بأن هذا البديل اكثر كلفة من المحافظة على الكمية الحالية وتحسينها نوعياً هنا وهناك. وليس هناك امل في اجراء تحسينات كبيرة للنظرية القتالية. فرئيس هيئة الاركان الحالي لا يفكر بمعايير الاصلاح بعيد المدى، واجراء تجديدات غريبة عنه، أو تفكير سياسي ـ اقتصادي يتجاوز مصالح وهيئات يترأسها.

يتضح من الاحاديث الكثيرة التي ادلى بها مؤخراً، انه ليس مفكراً عميقاً، ولم تبرز قدرته العقلية بصورة علنية ـ «تسع سنوات في عهد «رفول» «وموشيه ليفي» ـ هذا ما يتفجع عليه ضابط الاحتياط المذكور. . . ويقول: «ان الواقع هو الذي سيقلص الجيش وسيطور المؤسسة الامنية كلها والجيش الاسرائيلي، وهو سيكون واقعاً متأزماً» ـ واقعـاً سيفـرض علينـا بسبب ازمـة اقتصـادية أو عسكرية، تجبر رجال السياسة والجنرالات على تجديد نظام اولويات واقتطاع في الميزانيات في ظروف اكثر صعوبة من ظروف الاختيار الطوعي التي كنا نعيش فيها قبل [حرب] لبنان وحتى اليوم أيضاً.

البدائل غير التقليدية

في رأيي ان هناك بدائل استراتيجية وتكتيكية للمعضلات الخطرة آنفة الذكر. اولاً، من الواضح ان «الحدود الأمنة» هي عامل وظيفي للتسوية السياسية ـ الرسمية او غير الرسمية ـ مع الدول المجاورة. وليس هناك بديل للبعد السياسي، وينبغي ان نتفحص جيداً الى اين يمكن الوصول مع سوريا الى تسوية سياسية تشتمل ايضاً على مرتفعات الجولان. وهناك شك كبير فيما اذا كان نظام حافظ الاسد هو عنوان لذلك. ولكن من الواضح ان اية حكومة اسرائيلية غير قادرة على ذلك من جانبها. الحدود الاردنية بالذات ليست مشكلة عسكرية، وانما اداة سياسية لتحقيق اتفاق، عندما يحين الاوان مع عمان ومع هيئة معتمدة للفلسطينيين حول حل وسط اقليمي، ينهي السيطرة الاسرائيلية على ابناء شعب غريب.

ثانياً، وبموازاة البعد السياسي، علينا النظر الى علاقاتنا مع الولايات المتحدة وعـلاقـات الدول العظمى بعضها مع بعض، والعلاقات مع العرب اطاراً ينبغي دراسته بصورة دائمة لمعرفة مدى مساعدته لنا، والعمل على لجم العدو. إن البعد النووي لأمن اسرائيل يرتبط مباشرة بكل ذلك، في ضوء دروس الماضي، كما تناولناها بالتفصيل في المقـالات السـابقـة من هذه السلسلة لا يمكن التكهن بأن الاتحـاد السـوفياتي سيوافق على السماح لأصدقائه العرب بتهديد صميم وجودنا، ان الامر مرتبط برد نووي اسرائيلي محتمل وردة فعل اميركية من شأنها ان تقود الى حرب نووية بين الـدولتـين الاعظم. ان موسكو ستساعد العرب بالفعل على «تحرير» قسم من الاراضي المحتملة والدفاع عن انفسهم في وجه التوسع الاسرائيلي الناجم عن عقيدة الجيش الاسرائيلي بشأن «نقل الحرب الى اراضي العدو». وسوف يكون مدى المساعدة

السوفياتية متوقفا على دروس موسكو الناجمة عن علاقاتها حتى اليوم مع العرب، وأملها في تحسينها وتعميقها، وعلى التحسن الاقتصادي والسياسي لهذه العلاقات، ومسلك واشنطن، وعلاقات الولايات المتحدة مع حليفاتها في الغرب ومع اليابان والصين.

إن البعد النووي المحتمل لأمن اسرائيل ينقسم الى قسمين: «ردع استراتيجي» ضروري لحماية صميم وجود اسرائيل، وبعد تكتيكي بشأن نشر الاسلحة النووية، الذي يهدف الى القضاء على «الحروب المحدودة» في مهدها، والحؤول دون «حروب الاستنزاف» التقليدية. ان الردع الاستراتيجي يتطلب سلاحاً هيدروجينياً و«قدرة على توجيه الضربة الثانية» (صواريخ محمية من اصابتها بأسلحة نووية وتقليدية، وكذلك صواريخ متحركة دقيقة مثل الصواريخ الموجهة بأنواعها).

إن القرار الحاسم بشأن انظمة اسلحة كهذه في حال اتخاذه لابد من ان يأتي على حساب الجيش الاسرائيلي التقليدي، لأن التهديد النووي وفر في الماضي، كما عرضنا في المقالات الاولى من هذه السلسلة، امناً اساسياً لصميم وجودنا، ونظرا اليه العرب بدرجة عالية من المصداقية في سنة ١٩٦٩ وصاعداً من دون أن تتحدث اسرائيل نفسها عن ذلك بصورة علنية. هذا التهديد قيد مسبقاً التخطيط العربي في يوم الغفران، وفرض قيوداً على المساعدات السوفياتية الى مصر وسورية. ومأساة يوم الغفران تجلت في حقيقة ان الجيش الاسرائيلي لم يعرف كيف يستخدم هذا التهديد، ولم يتأهب كما يجب لحرب تقليدية، اذ كان تأهبه سيئاً كما ذكرنا آنفاً.

بناء عليه، لا حاجة للاعلان عن هذا التهديد، وعن وجود انظمة ردع من النوع رجحناه آنفاً، حتى انه لا حاجة الى الانسحاب الى حدود ١٩٦٧ بحمايته، كما يقترح الدكتور شاي فيلدمان إن الكشف المعلن لن يؤدي الى الى حمل العرب على تجاهله لأسباب سياسية ونفسية، وعلى الدخول بمزيد من الاندفاع الى السباق النووي من جانبهم.

إن الانسحاب الى حدود ١٩٦٧ سيضع اسرائيل تحت رحمة الردع النووي وحده، ولن يمنحها متسعاً من الوقت ومجالاً للمناورة للحؤول دون استخدام السلاح النووي ضد خصم من شأنه ان يقع في اغراء مهاجمتها في خاصريتها الضيقتين ما قبل حزيران ١٩٦٧. ولذلك، من المفضل التوصل الى حل وسط اقليمي، ينبغي ان يقود الى انهاء سيطرتنا على اعداد كبيرة من العرب قدر الامكان، عندما تنضج الظروف

لذلك. وفي الحقيقة لا يتجاهل العرب طاقة اسرائيل النووية الكامنة منذ ١٦ سنة على الاقل، وذلك فيما يتعلق بصميم وجودنا. والحقيقة، ان انظمة الاسلحة النووية الاستراتيجية تهدف الى ردع العدو عن حرب تدميرية، بما في ذلك حرب نووية ضد اسرائيل. لذا، فان القنابل الهيدروجينية كفيلة اذن بضرب العالم العربي كله، ضرب اهداف ارضية وآبار النفط، وهي لا تميز بين معتد أو ارهابي عربي، بما في ذلك ارهابي نووي، وبين قرينه وجاره، وهي ليست ادوات للاحتفاظ بمناطق مأهولة بالعرب وضمها، وهي ليست حلاً «لحروب محدودة» و«حروب استنزاف» تعلم العرب خوضها منذ سنة ١٩٦٩ وصاعداً.

المرتبة السياسية ملزمة بالتفكير

إن الاسلحة النووية التكتيكية، وفي مقدمتها قنابل النيوترون، التي لا تخلق موجة صاعقة ودرجات حرارة عالية، و«قطر» نووي مضيء وتلوثاً لأجيال تعيش في المناطق التي تضر بها، يمكن أن تشكل رداً على التهديد السوري بحرب محدودة، او اية صورة اخرى من «حرب الاستنزاف». اذ ان هذه الاسلحة المشعة المحدودة تصيب جنود العدو في منطقة ضيقة، ومحصنة ومقلصة، وهي المنطقة التي يستطيع العرب التوصل الى مفاجأتنا فيها والى التفوق التكتيكي المؤقت علينا. ولن يكون في الامكان التغلب على هذا التفوق العربي الا بثمن باهظ بالرجال والعتاد، ومن دون أن يكون في مقدورنا دحرهم نهائياً او حرمانهم من ثمار سياسية، في حال تمكنهم من ممارسة لعبتهم كما مارسوها في سنة ١٩٧٣. إن قنابل النيوترون لا تدمر المدن والقرى ولا تلوث مناطق شاسعة، وانما الجنود الذين يجلسون في دباباتهم ويشغلون الدشم وبطاريات المدفعية.

إن دولة صغيرة لا تنسى لحظة البعد السياسي الايجابي لسياستها الخارجية والامنية، كما ذكرنا آنفاً، ولها قدرة محدودة على الانفاق على الدبابات، وحاملات الجند المدرعة والمدافع، يجب ان تهتم كثيراً بتطوير مثل هذه الاسلحة الدفاعية، وتفصل بينها وبين الردع الاستراتيجي الواسع النطاق. فالصعوبة هنا، الرائجة في الادبيات العلمية التي تعالج هذا الموضوع، كما بلورها توماس شلينغ صاحب نظرية النزاع في العصر النووي تكمن في رفض الفريق الآخر، صاحب التفوق التقليدي والمصلحة في التوسع وضرب خصومه بوسائل اخرى، الاعتراف بالتهديد النووي -

التكتيكي لقواته التقليدية. وبالتالي، فانه يهدد من جانبه باستخدام سلاحه النووي الاستراتيجي رداً على هذا التهديد. ويجزم شلينغ بأن الاتفاق وحده بين الفرقاء على «قواعد السلوك» هي التي تمنع استخدام الاسلحة النووية والهيدروجينية الاستراتيجية رداً على استخدام السلاح النووي التكتيكي. هذا الاتفاق هو الذي يبدو الضابط في هذا المجال. فالضابط وعدم اليقين، اللذان يحيطان بالردع النووي، هما جوهر هذا الردع ومشكلته. وبالتالي، لا يمكن توقع حدوث مثل هذا الاتفاق في هذا المجال منذ البداية. بيد أن شلينغ يتحدث عن الدول العظمى، وعن المستودعات الهائلة للأسلحة الهيدروجينية والنووية الاستراتيجية والتكتيكية المتوفرة لديها والتي تهدد العالم بأسره. اما نحن، فاننا نتحدث عن الشرق الاوسط الذي ليس فيه الان سلاح نووي، والذي يمكن فيه للاسلحة النووية التكتيكة ان تساعد اسرائيل على حل مشكلة «الحرب المحدودة» ومشكلة «حروب الاستنزاف»، شرط ان يبدو موقفها السياسي معقولاً، على الاقل في نظر واشنطن، ونظر حلفائنا الأخرين في الغرب وفي العالمين الاوروبي والثالث.

بيد أن تبني اسرائيل لاستراتيجية وتكتيك نوويين (وليس بصورة معلنة) - يتطلب من المرتبة السياسية المشلولة، سواء بسبب حكومة الاتحاد الوطني او الجنرالات، الكثير من اعمال الفكر. انه يتطلب تطوير «نظرية الردع»، التي تحدد «خطوطاً حمر» لاستخدام السلاح التكتيكي، وانشاء سلالم امن قبل التهديد الفعلي بهذا السلاح، وكذلك الدمج بين الردع النووي الاستراتيجي والتقليص الجذري في حجم الجيش الاسرائيلي التقليدي وكلفته، لكي يكون في الامكان تحسينه وزيادة فعاليته، ورفع مستوى نوعية قادته وتطوير متابعتهم ومراقبتهم. وقال «ضباط الاحتياط اللامع»، لا المؤسسة السياسية ولا الجيش الاسرائيلي قادرين على ذلك - سياسياً وموضوعياً- الا عندما يضطران الى القيام بذلك في اعقاب ازمة اقتصادية أو عسكرية في ظروف ضاغطة خطرة، وباتزان اقل وبأخطار اكبر من تلك التي كانا معرضين لهما ولا سيما خلال فترة قبل حرب لبنان.

حرب الكواكب

- ١ -
التقصير الاسرائيلي

عوديد ليفشيتس

من يعتقد ان مبادرة الدفاع الاستراتيجية للرئيس ريغان التي اعلنها يوم ٢٣ آذار/ مارس ١٩٨٣ لا تمس الا العلاقات الاميركية - السوفياتية، وليس اسرائيل، فهو على جانب من الخطأ. ففي اطار هذا المشروع الذي حظي باسم «حرب الكواكب» ستوضع في حيز الاستخدام تكنولوجيات دفاعية حديثة جداً للدفاع عن امن اسرائيل، سواء في الوقت الحالي أو في التسعينات من هذا القرن، أو ما بعد العام ٢٠٠٠

لا حاجة لان تكون عالما أو خبيرا عسكريا لتفهم انهم اذا كانوا يعتزمون اقامة شبكة قادرة على التدمير بضربة واحدة ١٥٠٠ صاروخ عابر للقارات يطلقها الاتحاد السوفياتي دفعة واحدة عن مسافة ٤٠٠٠ ميل باتجاه الولايات المتحدة بسرعة ١٥٠٠ ميل في الساعة، يمكن ايضا انتاج واقامة شبكات بسيطة اصغر وأقل كلفة بما لا يقارن تستطيع تدمير اسراب الطائرات والصواريخ على انواعها التي يمكن أن تطلقها الدول العربية في هجوم مفاجيء على اسرائيل، شبكات يكون مداها عشرات أو مئات الكيلومترات فقط. وعليه، فان الاستغلال الصحيح لهذه التكنولوجيات من

حوتام (ملحق عل همشمار الاسبوعي) ٢١ و٢٨/٢و٧/٣/١٩٨٦

جانب اسرائيل يمكن أن يحسِّن وضعها العسكري بما لا يقارن. ويعتبر تفويت مثل هذه الفرصة اخطر تقصير للدولة.

فهل هناك ادارك كافٍ في المؤسسة الامنية والسياسية لهذه المسألة؟

ان التاريخ العسكري الحديث مليء بالحالات التي استغلت فيها دولة ما انطلاقة علمية وتكنولوجية بسرعة وفعالية فحظيت بميزة عسكرية كبيرة على خصومها ـ والعسك بالعكس. فعلى سبيل المثال، حظي البريطانيون بالتفوق في الحرب العالمية الاولى عندما طوروا الدبابات. وفي الحرب العالمية الثانية سبقت الولايات المتحدة المانيا في انتاج القنبلة الذرية وحرمت هتلر من النصر، وهزمت اليابان بمساعدة السلاح الذري.

يبدو ظاهرياً ان اسرائيل مدركة لقيمة مبادرة ريغان، فقد استجابت، جنباً الى جنب مع المانيا الغربية وبريطانيا، لدعوة الرئيس بالانضمام للمشروع. ويسعى وزير الدفاع يتسحاق رابين، لاضفاء صفة الشرعية على الانضمام للمشروع بواسطة اتفاق موقع. وقامت وفود من موظفي جهاز الامن وعلماء وصناعيين بعدة زيارات للولايات المتحدة للبحث في اقتراحات عملية لوضع المشاركة الاسرائيلية في المبادرة الدفاعية لريغان حيز التنفيذ. وفي هذه الايام يقوم الجنرال ابرامسون، مدير المشروع، بزيارة لاسرائيل للهدف نفسه.

على الرغم من ذلك، ليس واضحا تماما الطابع الذي سيتميز به هذا الانضمام: هل سيكون التركيز موجها نحو المصالح الامنية المباشرة لاسرائيل، ونحو استخدام تقنيات «حرب الكواكب» من اجل تطوير انظمة سلاح جديدة للجيش الاسرائيلي، ام أن هذا التركيز سيكون على الجوانب الاخرى للمشروع، اي تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة واعتبار المشروع مصدرا للطلبات على الصناعة العسكرية والمدنية، أو كميزانية للبحث والتطوير في المجالات التي تهم الولايات المتحدة، وان تترجم الى حل للاحتياجات العسكرية لاسرائيل.

تهدف مبادرة ريغان الى حل مشكلة عسكرية استراتيجية تبدو في نظره مركزية وحيوية: قلب الميزان الذري بين الدول الكبرى، والذي يميل لصالح الاتحاد السوفياتي حاليا. وفي تقديرات الادارة الاميركية الحالية، يملك السوفيات تفوقا بارزا في مجال الصواريخ الذرية ذات الرؤوس المتفجرة الدقيقة، والقادرة على تدمير قواعد الصواريخ الاميركية في هجوم مفاجيء واخضاع الولايات المتحدة لعدم توفر القدرة لديها على الرد.

تهدف مبادرة ريغان الى تحييد هذه الميزة عن طريق بناء «دفاع» يدمر هذه الرؤوس المتفجرة قبل ان تصل الى الاراضي الاميركية. لهذا، قررت الادارة الاميركية بذل جهد لم يسبق له مثيل ـ مادياً وبشرياً ـ في استغلال الانجازات القائمة والبحث والتطوير الاضافي في مجالات اللايزر، البصريات، الاتصالات، الحواسب الالكترونية [الكمبيوتر]، الاقمار الصناعية، سلاح الطاقة الحركية (سنوضح نوعيته لاحقا) ووسائل اطلاق اجسام الى الفضاء.

بالامكان الخوض في جدل حول القيمة العسكرية للمشروع، وبالامكان ايضا التشكيك في كمالية [الدفاع] المعتزم اقامته، وبالامكان مناقشة الانعكاسات السياسية والاستراتيجية للمشروع ـ هل سيعزز ام يكبح مسارات التقارب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؟ وهل سيخفض ام يزيد في وتيرة سباق التسلح العالمي؟

وفي جميع الاحوال، هناك اجماع على ان هذا هو اكبر مشروع عسكري في التاريخ. ان مبلغ ٢٦ مليار دولار الذي سيتم انفاقه على هذا المشروع حتى العام ١٩٨٩ ما هو الا «مصروفات نثرية»، مخصصة للمرحلة الاولى من البحث والتطوير. اما التكلفة الكاملة للمشروع، بما في ذلك انتاج انظمة السلاح ونصبها على الارض وفي الفضاء فستصل بناء على تقديرات اصحابه الى الف مليار دولار، وهو مبلغ يصعب استيعابه. حتى في الخيال، وهو يساوي خمسين ضعفاً للميزانية الاسرائيلية الشاملة، وهو اكثر كلفة من انتاج الذرة أو من مشروع «ابولو» الذي ادى الى انزال رواد فضاء على سطح القمر.

حتى المشككين من بين منتقدي المشروع الذين يدعون انه قد يفشل في اطاره الشامل، بحيث يعجز عن توفير شبكة دفاعية فعالة للولايات المتحدة، مقتنعون بأن الكثير من عناصر هذا المشروع سوف تنجح: ستكون هناك انظمة سلاح فعالة قادرة على تدمير صواريخ وطائرات على بعد آلاف الاميال ـ وهذا هو المجال الاساسي الذي يهم اسرائيل.

تواجه اسرائيل مشكلة استراتيجية صعبة تتشابه من حيث المبدأ مع مشكلة الولايات المتحدة: تزايد الهبوط في ميزان القوى العسكرية على المدى المتوسط والبعيد وتعاظم نوعي وكمي لجيوش دول المواجهة العربية التي تتدفق اليها كميات هائلة من الطائرات المتطورة والصواريخ المضادة للطائرات والصواريخ ارض ـ ارض الحديثة والمدفعية والمدرعات. هذا التعاظم والقيود التي يفرضها الوضع الاقتصادي الصعب لاسرائيل يزيدان من خطر فشل اسرائيل، في حالة هجوم عربي مفاجيء ضدها، في

الدفاع عن مطاراتها ومراكز تجنيد وتسليح الاحتياط والتجمعات السكانية المدنية. ويمكن أن تنعكس النتيجة بخسائر عسكرية كبيرة وقتل جماعي للسكان.

صورة قاتمة:

ان احتمال نشوب حرب في الشرق الاوسط خلال العقد القادم اكبر بكثير من احتمال حصول مجابهة ذرية بين الدولتين الاعظم. واذا كان هذا لا يكفي، فالسوفيات اصبحوا حالياً في مرحلة متقدمة من بحث وتطوير اسلحة حديثة وشبكات لايزر واسلحة تعتمد على القوة الحركية، واذا جرى تزويد حلفائه العرب بهذه الاسلحة قبل ان نسبقهم في هذا المجال، من المحتمل أن نواجه وضعاً نضطر فيه الى منازلتهم دون اجوبة ملائمة من جانبنا. وبالامكان ايضا اضافة خطرين اضافيين لهذه الصورة القاتمة:

* خطر هجوم سوفياتي مباشر بالصواريخ الذرية أو التقليدية تطلق باتجاه اسرائيل من اراضي الاتحاد السوفياتي.

* خطر هجوم ذري من جانب اعدائنا، اذ يكفي أن يحصل حاكم «دولة مجنونة»، مثل ليبيا، على صاروخ ذري واحد ليسبب لاسرائيل ضرراً هائلاً بسبب ضيق مساحتها.

يتضح من كل ما قيل اعلاه أن لاسرائيل مصلحة لتطوير انظمة سلاح حديثة من النوع الذي يقترحه مشروع ريغان، انظمة يمكنها أن تحيط اسرائيل، **بحماية فعالة**، وبتكلفة معقولة، ضد الطائرات والصواريخ، ويبدو ان بالامكان استخدامها ايضاً لتدمير الدبابات والطائرات السمتية والاهداف العسكرية الاخرى.

كانت يتوجب على اسرائيل أن تفعل ذلك حتى دون مشروع ريغان. فهذا المشروع يشكل بالنسبة لاسرائيل فرصة لتنفيذ ذلك من خلال الاستناد الى الموارد الاقتصادية للولايات المتحدة، وربما ايضا الاستعانة بالمعلومات التي يتوصل اليها البحث والتطوير الاميركي. وباعطاء هذه الفرصة لاسرائيل، من واجبها استغلالها حتى النهاية والمبادرة بمشاريع مشتركة مع الولايات المتحدة تكون في مصلحة البلدين. والسؤال هو، اذا كانت القيادة السياسية والامنية في اسرائيل مدركة للفرص والاخطار الكامنة في هذا المسار، وهل هناك من يهتم بتركيز جهد قومي مناسب واستثمار الاموال وحشد العلماء والفنيين لاستغلال الفرصة الاساسية في التغلب على

الدونية المتوقعة لنا في المستقبل القريب على صعيد الميزان العسكري بيننا وبين العرب.

حاولت ايجاد الجواب على هذا السؤال في واشنطن، لانه من الصعب الاجابة عليه في اسرائيل. فهناك ظلال كثيفة من السرية تكتنف الموضوع. في الولايات المتحدة يقف مشروع ريغان في مركز جدل شعبي علني ومفتوح. وللولايات المحدة علاقات سياسية وعسكرية وثيقة مع اسرائيل. والادارة الاميركية معنية جدا بالحصول على دعم سياسي لمشروعها من جانب حلفائها بمن فيهم اسرائيل. وهي ترغب ايضاً في استغلال القدرات العلمية والتكنولوجية لحلفائها لتسريع تنفيذ المشروع، فلا عجب اذن أن تكون الولايات المتحدة اخذت المعلومات التفصيلية حول ما يجري عندنا في هذا المجال، كما وانهم على استعداد هناك للاجابة على الاسئلة.

وعملياً، فان الرجل الوحيد الذي رفض التحدث اليّ في واشنطن هو زئيف بونين مدير عام «رفائيل» [هيئة تطوير الوسائل القتالية] وطلب مني الحصول على موافقة مسبقة من الناطق باسم الجيش الاسرائيلي. وليست هناك اية جهة أميركية، عسكرية أو حكومية، تحتاج للمصادقة المسبقة على اقوالها أياً كان نوعها.

التقيت مع اثنين من مستشاري الرئيس الاميركي. الاول، جورج كيفورت الذي كان المستشار الرئيسي لريغان في الشؤون العلمية، واستقال من منصبه في الاول من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦. ويعتبر كيفورت الشخص الذي اقنع الرئيس ريغان باعتبار مبادرة الدفاع الاستراتيجية مسألة قومية مركزية. وحتى بعد استقالته، لا يزال كيفورت يقدم الاستشارات للرئيس بشأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي.

المستشار الثاني هو، ماكس غرين، مستشار الشؤون اليهودية. وهو مقتنع بأن مشاركة اسرائيل في المشروع مهمة بالنسبة لها وبالنسبة للولايات المتحدة على السواء. ولا يزال يحاول تأمين دعم الحكومة الاسرائيلية للموضوع الى جانب دعم يهود الولايات المتحدة والاوساط السياسية المؤيدة لاسرائيل هناك.

التقيت ايضاً مع اوساط من اللوبي اليهودي في الكونغرس، مع موظفي ادارة، مع اوساط مسؤولة عن مبادرة الدفاع مهمتها تولي العلاقات مع اسرائيل، ومع صحفيين مطلعين على ما يجري في هذا المجال. وكانت الصورة التي ارتسمت امامي مقلقة. وكان الاسلوب مؤدباً وبعيداً عن النقد الهجومي، لكن المضمون كان قاطعاً وواضحاً ان اسرائيل لا تفعل ما يكفي في هذا المجال من جانبيه. فهي لا تبذل جهداً حثيثاً ومنظماً في الاستجابة لطلب الولايات المتحدة المساهمة في المشروع، والاخطر من

ذلك انها تهمل استغلال القوة الكامنة في التقنيات العسكرية الحديثة في دفاعها. وهكذا يتشكل رويداً رويداً تقصير أمني خطير.

الخطر السوفياتي

قبل الدخول بالبحث المفصل لهذا الخطر، من الجدير بنا استعراض الجانب التقني ـ العسكري للخطر الذري السوفياتي من وجهة نظر ادارة ريغان، والجانب التقني ـ العسكري لمبادرة الدفاع الاستراتيجي التي يفترض بها تحييد هذا الخطر، و«تحويل السلاح الذري الى سلاح مشلول وغير ضار»، كما قال ريغان، عندما عرض مبادرته في خطاب الى الامة. هذا العرض سيسهل فهم القدرات الكامنة بهذه الوسائل القتالية لصالح امن اسرائيل.

من المتبع تصنيف السلاح الذري في نوعين: الدقيق وغير الدقيق. ويملك كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كمية من السلاح غير الدقيق تكفي لتدمير الطرف الآخر في «ضربة ثانية»، حتى بعد تعرض احد الطرفين لهجوم مفاجيء من جانب الطرف الاول. والسبب الذي يجعل الاميركيين لا يتوقعون استخدام مثل هذا السلاح هو، ان أي زعيم اميركي ام سوفياتي، لن يغامر بتعريض بلاده للدمار.

لذا، فالخوف الرئيسي يأتي من الرؤوس الذرية الدقيقة القادرة على تدمير الصواريخ الذرية للخصم حتى داخل مخابئها الحصينة. هذه الرؤوس المتفجرة ذات قوة صغيرة نسبياً، أي ما بين ١٥٠ و ٢٥٠ كيلو طن أو أقل من ربع قوة القنابل التي القيت على المدن اليابانية. والاهداف ايضا ـ مواقع اطلاق الصواريخ ـ بعيدة عن المراكز السكانية الرئيسية في الولايات المتحدة. والنتيجة هي أن اي هجوم مفاجيء دقيق لن يؤدي الى قتل جماعي. فبناء على التقديرات، لن يقتل أكثر من ١٥ مليون اميركي، وليس ١٥٠ مليون، وهو عدد القتلى المتوقع لهجوم ذري على التجمعات السكانية.

ويملك الاتحاد السوفياتي في مجال الرؤوس المتفجرة الدقيقة تفوقاً حاسماً. فلديه حوالي ٥٠٠٠ من الرؤوس المتفجرة الدقيقة محمولة على صواريخ اس. اس ـ ١٨ و اس. اس ـ ١٩. واذا اضفنا اليها على المدى الابعد حوالي ٥٠٠ رأس متفجر اس. اس ـ ٢٠ ذات المدى المتوسط يرتفع الرقم الكلي الى ٧٥٠٠ رأس متفجر دقيق.

اما الولايات المتحدة فتتسلح بـ ٩٠٠ رأس متفجر فقط من هذا النوع، محمولة على صواريخ «مينوتمان ـ ٣». واذا تم تدمير هذه الرؤوس المتفجرة، تستطيع الولايات المتحدة تدمير سكان الاتحاد السوفياتي بواسطة الصواريخ الذرية غير الدقيقة المنطلقة من الارض أو الغواصات، ولكن لا يستطيع أي رئيس اتخاذ قرار بذلك لعلمه أن النتيجة ستكون تدمير سكان الولايات المتحدة. وعندها سيفضل الاستسلام. ومن هنا، فان الاتحاد السوفياتي يملك حالياً القدرة على توجيه «الضربة الاولى»، أما الولايات المتحدة فليس لديها القدرة على ذلك. والاستنتاج الذي توصل اليه ريغان هو: ينبغي تدمير الرؤوس الذرية الدقيقة قبل أن تصيب الولايات المتحدة، والسؤال هو: كيف؟

نقطة الضعف

يتألف الصاروخ الذري الحديث من قاذف اطلاق «مكوك»، ويحتوي على ٣ ـ ٣٠ رأس ذري متفجر اضافة الى ١٠٠ رأس متفجر وهمي لتضليل دفاعات العدو.

وبالامكان ملاحظة اربع مراحل في مسار الصاروخ:

ـ **الاطلاق**: وتحتاج الى ٤ ـ ٥ دقائق تقوم خلالها قواذف الاطلاق المحتوية على عشرات الآلاف من غالونات الوقود المشتعل برفع الصاروخ الى الفضاء وتعطيه سرعة هائلة تصل الى ١٥٠٠٠ ميل في الساعة (او عشرة اضعاف سرعة الطائرة المقاتلة الحديثة). من الواضح أن من الافضل اصابة الصاروخ في هذه المرحلة حيث من السهل اكتشافه بسبب اللهب الهائل الذي يتركه وراءه والموجات الحرارية أو الاشعة تحت الحمراء التي يطلقها. كذلك من السهل تدميره في هذه المرحلة، اذ يكفي اختراق بسيط لغلاف الصاروخ الدقيق من الالومينيوم لاحداث اشتعال. والفائدة هنا كبيرة، اذ بضربة واحدة يجري التخلص من عدد من الرؤوس المتفجرة والوهمية في آن معاً.

ـ **مرحلة ما بعد الاطلاق**: يقوم المكوك بانزال الرؤوس المتفجرة واحداً تلو الآخر، في الوقت الذي يتغير فيه موقعه، وبشكل يجري فيه توجيه كل رأس لهدف مخطط سلفاً. في هذه المرحلة لا يزال من السهل تدميره. يكفي التشويش على حاسبات المكوك لجعل الرؤوس المتفجرة لا تنفلت كلياً من الصاروخ وتنطلق نحو اهدافها. والمكسب كبير في بداية الانطلاق عندما تكون كل الرؤوس المتفجرة أو

غالبيتها لا تزال على الصاروخ. لكن هذا المكسب يأخذ بالتناقص مع كل «هبوط» لرأس متفجر في «محطته».

ـ مرحلة منتصف الطريق: وهي مرحلة تمتد لعشرين دقيقة طويلة تتحرك خلالها في الفضاء غيوم من الرؤوس المتفجرة الحقيقية والوهمية باتجاه الاهداف. وهنا من الصعب تدميرها وينبغي التعرف على الرؤوس المتفجرة الحقيقية أو تدمير كافة الرؤوس المتفجرة بضربات منفصلة. لكن في هذه المرحلة يتحول ١٥٠٠ صاروخ الى عشرات الآلاف من الاجسام المتحركة في الفضاء.

ـ مرحلة العودة الى الجاذبية الارضية واصابة الهدف: وهي تحتاج الى دقيقة واحدة حتى ثلاث دقائق، يتم خلالها انزال الرؤوس المتفجرة بسرعة كبيرة الى داخل القشرة الهوائية للارض باتجاه الهدف. في هذه المرحلة من السهل تمييز الرؤوس المتفجرة الحقيقية. فهو اكثر ثقلاً ولذا فهي تتحرك بسرعة اكبر بفعل الجاذبية الارضية. اما مقاومة الهواء فتعيق الرؤوس المتفجرة الوهمية. وبسبب البعد القليل عن الهدف ـ عشرات الكيلومترات فقط ـ من الاسهل اصابتها لكن ضيق الوقت هنا يشكل عائقاً صعباً.

وفي جميع هذه المراحل، ليس من الضروري التدمير التام للصاروخ أو الرؤوس المتفجرة، بل يكفي على سبيل المثال ضرب الشبكة الالكترونية أو الحاسبة الالكترونية. فبدونها لا يتم التوجيه نحو الهدف ولا يحصل حتى التفجير الذري فيسقط الرأس المتفجر كالحجر دون أية اضرار تقريباً.

تدمير على مراحل

ان الشبكة الدفاعية التي تقترحها مبادرة ريغان متعددة المراحل. ففي كل مرحلة من خط سير الصاروخ والرأس المتفجر المنطلق منه ستبذل محاولة لاصابتهما. والسبب في ذلك تكنولوجي ورياضي على السواء: المطلوب اطول فترة زمنية ممكنة، وخليط كبير ومتنوع من الوسائل لاصابة كافة الاهداف. حتى ان التقديرات مبنية على اساس بناء الشبكة الدفاعية بشكل تكون قادرة فيه على اصابة جميع الاهداف في كل مرحلة من مراحل طيران الصاروخ. فستكون هناك دائماً بعض الصواريخ أو الرؤوس المتفجرة التي تنجح في الافلات من الشبكة الدفاعية.

ويشير الحساب البسيط الى أن الشبكة متعددة المراحل توفر دفاعاً فعالاً جداً.

وهنا نستطيع تقديم مثال لحالتين تكون نسبة الاصابة في الاولى ٨٠ في المئة في كل مرحلة من مراحل طيران الصاروخ، بينما تكون هذه النسبة في الحالة الثانية ٥٠ في المئة فقط. فاذا كانت الشبكة مجهزة للدفاع في مراحل الاطلاق الاربعة نحصل على النتائج التالية:

في حالة نسبة ال ٨٠ في المئة: في مرحلة الاطلاق يتم اصابة ٨٠٠ من اصل الف هدف.

في مرحلة ما بعد الاطلاق يتم اصابة ١٦٠ من اصل الى ٢٠٠ هدف المتبقي.

في مرحلة طيران الصاروخ يتم اصابة ٣٢ من اصل ال ٤٠ هدف المتبقي.

وفي المرحلة النهائية يتم اصابة ٦,٤ من اصل الصواريخ الثمانية المتبقية.

بهذا لا يصل الى الهدف سوى رأسين متفجرين من اصل الف. والمهم هو انه حتى في حالة نسبة التدمير المتدنية التي تصل الى ٥٠ في المئة في كل مرحلة من المراحل، فان الاضرار التي يتعرض لها المهاجم هائلة. وبملائمة الارقام المشار اليها اعلاه نحصل على ما يلي:

٥٠٠ في المرحلة الاولى.

٢٥٠ في المرحلة الثانية.

١٢٥ في المرحلة الثالثة.

٦٢,٥ في المرحلة الرابعة

بهذا فان ٦٣ صاروخ من اصل كل الف ستصل الى اهدافها، وسيكون واضحاً للمهاجم ان ضربة كهذه لن تدمر كامل قوة «الضربة الثانية» من جانب الخصم.

الى هنا ناقشنا الخطر السوفياتي ونقاط ضعف الصواريخ. وفيما يلي سنصف الوسائل التي تعمل الولايات المتحدة على تطويرها. والمقصود من حيث المبدأ نوعان من السلاح:

ـ سلاح الطاقة الحركية: ويتألف من قذائف صغيرة موجهة تتحرك بسرعة هائلة لتدمير الصواريخ و/ أو الرؤوس المتفجرة الذرية.

ـ سلاح الطاقة الموجهة: يهدف اساسا الى تدمير الصواريخ والرؤوس المتفجرة بواسطة حُزَمٍ مركزة من الاشعة من انواع مختلفة وبقوة هائلة تجعلها قادرة على اختراق الدفاع الواقي للهدف وتدميره.

ولا يقتصر الفرق بين هذين النوعين على التكونولوجيات فحسب، بل ويتعلق بعنصر الوقت أيضا. فبناء على ما يقوله روبرت فوستروف، وهو عالم كبير في وكالة الفضاء الاميركية، سيرتكز الدفاع الاستراتيجي للولايات المتحدة في التسعينات على اسلحة الطاقة الحركية، وبعد ذلك ستنضم هذه الاسلحة الى اسلحة اخرى مبنية على اساس الطاقة الموجهة.

سلاح الطاقة الحركية

الاساس الذي يرتكز اليه هذا السلاح هو صاروخ صغير وسريع جداً موجه ذاتيا الى الهدف بواسطة موجات من الاشعة تحت الحمراء. وتسمى هذه الشبكة «الصخور الذكية» Smart Rocks أو قذائف ذكية Smart Bullets ويجري اطلاق هذه القذائف الى الفضاء، حالياً، بواسطة صواريخ ترفعها الى مقربة من الهدف أو بواسطة صواريخ تطلقها طائرات F-15 على ارتفاع ٥٠٠٠٠ قدم. وقد اصبحت هذه الصواريخ قيد الاستخدام في سلاح الجو، ونجحت في تدمير رؤوس متفجرة ذرية على ارتفاع ١٧٠ كيلومتراً. وتصل سرعة هذه القذائف حتى الآن الى ١٢٠٠ ميل في الساعة. وهي غير مزودة برؤوس متفجرة، لان اصطدامها في صاروخ يتحرك قبالتها بسرعة مماثلة يكفي لتحويلها الى فتات. وفي المستقبل سيتم اطلاق «الصخور الذكية» بواسطة مدفع مسكك الكترومغناطيسي. فالحقل الالكترومغناطيسي الهائل بين خطي سكة معدنية سيدفعها، خلال ثانية واحدة، بسرعة توازي خمسة اضعاف سرعة الصوت، اي بسرعة تبلغ ١٧ ضعفاً لسرعة قذيفة المدفع. وهناك «صخور ذكية» اخرى سيجري اطلاقها من مجموعة متنوعة من الصواريخ التي سيجري وضعها على مركبات قتالية فضائية. وسيتم بناء مئة مركبة فضائية توضع على كل منها مئة قذيفة من هذا النوع.

وستتكون الشبكة كلها من اقمار مراقبة واقمار ادارة المعارك التي ستقوم بالاستعانة بالحواسب الالكترونية (الكمبيوتر) المتطورة بتوجيه الاقمار القتالية نحو الصواريخ في مرحلة اطلاقها. اما الصواريخ التي ستفلت من التدمير في هذه المرحلة فستصطدم بخط الدفاع الثاني المؤلف من الصخور الذكية التي ستطلق من مدافع السكك المنصوبة على الارض والمضادة للرؤوس التي تفلت من التدمير في الجو وتنجح في اختراق الجاذبية الارضية فوق مواقع الصواريخ الاميركية.

ان جميع التكنولوجيات المسخرة في هذه الشبكة **اصبحت موجودة فعلا**، وتبلغ تكلفة الشبكة القادرة على تدمير ٩٠ في المئة من القوة الهجومية السوفياتية ٦٠ مليار دولار «فقط».

سلاح الطاقة الموجهة

اصبحت اشعة اللايزر بأنواعها المختلفة قيد الاستخدام في هذه الايام في مجالات مختلفة مدنية كانت أم عسكرية. وتكمن المشكلة في تحويل هذه الاشعة الى شبكة سلاح عسكري هائلة؛ اذ من المطلوب لهذا الغرض تكوين أشعة بقوة ٢٥٠٠٠ كيلو وات يتم تركيزها بواسطة مرايا دقيقة على مساحة لا يزيد قطرها عن ٢١٠ امتار من اجل تدمير صاروخ على مسافة اربعة آلاف ميل. ومن الاسهل بث اشعة لايزر من الارض؛ ذلك انه من الممكن وصلها بمحطات توليد الكهرباء التقليدية لتأمين الطاقة المطلوبة. اما في الفضاء فهناك حاجة لمصادر مستقلة للطاقة كالمولدات الكهربائية الهائلة التي لا يزال اطلاقها الى الفضاء وارسال الوقود لها مشكلة صعبة في الوقت الحالي. وفي المقابل، فان اجهزة اطلاق اشعة اللايزر المنصوبة على الارض تواجه مشكلة اختراق مجال الجاذبية الارضية. وهي مشكلة لا تواجه الاجهزة المنصوبة في الفضاء. وهي قادرة على تدمير الصواريخ فور خروجها من مجال الجاذبية الارضية.

وخلال السبعينات جرى التركيز بشكل رئيسي على اللايزر الكيماوي، الذي يرتكز الى بث اللايزر الناتج من ثاني اوكسيد الكربون وذي القدرة الضعيفة على اختراق الجاذبية الارضية، كما جرى التركيز أيضاً على مركّب الهيدروجين ـ الفلور أو الهيدروجين الثقيل والفلور الذي يبلغ طول موجة اشعتها ٢ ـ ٥ مايكرون، وذو قدرة جيدة على اختراق الجاذبية الارضية. هذه اللايزرات تبث اشعاعاً متواصلاً وينبغي تركيزها لفترة كافية لتتمكن قوة الطاقة فيها الى تذويب أو اختراق الغلاف المعدني وتدمير الهدف.

اللايزر الموجه «اكسيمار لايزر» هو لايزر يرتكز على وهج متقطع وغير متواصل لشعاع يصدر من جزيئات غير مستقرة تتحلل وتتحد من جديد. ان وهج الطاقة لهذا النوع من اللايزر لا يدوم اكثر من جزء من المليون من الثانية، لكن اذا كان جهاز اللايزر ذو قدرة كافية فهو كاف لتدمير الهدف.

وهناك ايضاً لايزر الالكترونات الحرة، ويتشكل شعاعه من الضوء الذي تطلقه

الالكترونات التي يتم تحريرها ضمن اجهزة الكترومغناطيسية بالغة القوة.

كما وهناك ايضا شعاع الجزيئات المشحونة ـ كان الاعتقاد السائد حتى الآن ان شعاع الجزيئات ذات الشحنة الكهربائية ليس قادراً على التحرك في الفضاء واصابة الهدف لان الحقل المغناطيسي للكرة الارضية يؤثر عليه ويجعله ينحرف عن مساره. لكنه اتضح مؤخراً ان من الممكن القيام بذلك على مرحلتين: يجري اولاً بث حُزَم لايزر عادية «تشق الطريق» في الحقل المغناطيسي للكرة الارضية، وبفارق جزء من المليون من الثانية يجري بث جزيئات بالغة القوة يتم توليدها في جهاز لتسريع توليد الجزيئات، عبر الطريق الذي شقته الشحنة الاولى، باتجاه الهدف.

لكن اكثر اشعاعات اللايزر تطوراً وأشدها خطراً هو «لايزر اشعاع X». وهو يتركز على تفجير هيدروجيني يبعث بشعاع هائل من اللايزر بموجات قصيرة جداً. اما الاكثر فعالية في تدمير اهداف في الفضاء، فهي اشعة رنتغن. ويتم التفجير الهيدروجيني بعد أن تكون صواريخ العدو قد انطلقت ويقوم جهاز خاص بفصل الاشعاعات الهائلة الى حزم كثيرة جداً تتوجه كل منها نحو هدف منفصل. وبعد التفجير الهيدروجيني بجزء من المليون من الثانية يتدمر الجهاز بكامله بسبب الحرارة الهائلة المنبعثة من التفجير، لكنه يكون قد أدى مهمته: يتشكل شعاع رنتغن وينبعث نحو الهدف خلال جزء من المليار من الثانية، أي خلال جزء من الالف من الفترة الزمنية الفاصلة بين التفجير الهيدروجيني ودمار الجهاز.

وهناك ادعاء يقول ان جهازا واحدا لانتاج لايزر اشعاع X قادر على اصدار حُزَم من اشعة رنتغن بعدد وقوة كافية لتدمير جميع الصواريخ التي يمكن أن يطلقها السوفيات ضد الولايات المتحدة في هجوم مفاجيء، شرط اطلاق هذه الصواريخ في آن معاً، لان هذا اللايزر الذي يدمر نفسه غير قادر على اطلاق «طلقة ثانية».

وباختصار؛ لم تبدأ حتى الآن مرحلة وجود شبكة دفاعية قيد الاستخدام مضادة لهجوم ذري سوفياتي، ترتكز على تكنولوجيات الطاقة الموجهة من اي نوع كان. ومع هذا، من الواضح، بناء على تجارب مختبرية مختلفة، ان بالامكان التحديد بشكل مؤكد امكانية بناء شبكات سلاح تستند الى اللايزر الكيماوي. وهناك أساس راسخ للتقديرات المتعلقة بامكانية بناء شبكات اسلحة ـ بعد فترة اطول من البحث والتطوير ـ استناداً الى التكنولوجيات الاخرى للطاقة الموجهة التي استعرضناها آنفاً.

من الجدير بالذكر، انه فيما الجدل المبدئي في الولايات المتحدة حول مشروع ريغان الخاص بحرب الكواكب هو جدل علني ومفتوح، ومن السهل الحصول على معلومات عامة حول اتجاهات البحث والتطوير، فان المسؤولين عن المشروع حذرون جداً في عدم الكشف عن قدر اكبر من اللازم من التفاصيل التكنولوجية، على الرغم من أنه من الناحية السياسية من المريح لهم عرض الانجازات البارزة، الامر الذي يقومون به، فانهم احياناً ينشرون ستاراً دخانياً معيناً، وليس من الضروري على الدوام تصديق خبير يدعي أن القرار بشأن التكنولوجيا التي سيجري اختيارها أو اتجاه التركيز على هذه الوسائل أو تلك من وسائل التطوير لن يؤخذ قبل ثلاث أو خمس سنوات. ففي عدد من الحالات صدرت القرارات أو انها ستصدر في القريب العاجل جداً. وقد يكون هناك وضع عسكري عندما يقولون أن تكنولوجيا ما قد «شطبت» لانها «غير فعالة» ـ من الصعب معرفة ما اذا كانت هذه محاولة للتعتيم على الحقيقة بأن هذه الوسيلة بالذات اكثر فعالية من غيرها.

التقصير يقع هنا

ان الهدف من وصف الانجازات والاحتمالات في مجال بحث وتطوير التكنولوجيات الدفاعية الحديثة هو الاقناع بأن ليس المقصود المستقبل البعيد، أو انظمة سلاح تقع في مجال العلوم الخيالية. وقد كرر الجنرال ابرامسون، رئيس مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجية، والذي يقوم بزيارة لاسرائيل حاليا، الاعلان عن ان الانجازات في هذا المجال تسبق في كثير من الحالات الجدول الزمني المتوقع.

لقد رأينا أن جزءاً من انظمة السلاح المذكورة ك «الصخور الذكية» قد وصلت الى المرحلة العملية، ولولا القيود المالية والسياسية لاستطاعت الولايات المتحدة وضع انظمة دفاعية كهذه ضد الصواريخ الاستراتيجية منذ اليوم.

وبديهي، من الواضح أن اسرائيل ايضا تستطيع استخدام انظمة للدفاع عن نفسها. اما الشبكات الاخرى كاشعاعات اللايزر بأنواعها المختلفة، التي لا تزال في نظر الولايات المتحدة في مرحلة البحث والتطوير لانها لم تحقق بعد القوة الكافية

لاسقاط الصواريخ الاستراتيجية من مسافات بعيدة جداً قد تكون بالنسبة لاسرائيل شبكات عملية. فالقوة الحالية كافية لتدمير الصواريخ التكتيكية ذات المدى القصير أو المتوسط والطائرات المقاتلة بل وتدمير الدبابات ايضا. وبها انه تحققت انجازات مهمة في هذه المجالات خلال السبعينات، فان اسرائيل قد ضيعت حتى الآن عدداً كبيراً وغالياً من السنين في استغلال هذه الانجازات العلمية، وليس هناك اي دليل على انها تستعد لذلك حالياً، سواء بمفردها أو بالتعاون مع الولايات المتحدة. وهذا تقصير قد ندفع ثمنه غالياً في اية مواجهة مستقبلية. في الحلقات القادمة سنبذل محاولة لتحليل اسباب هذا التقصير.

- ٢ -
العقد المهدور

الجنرال جيمس أ. ابرامسون، مدير مشروع الدفاع الاستراتيجي للولايات المتحدة الذي زار البلاد هذا الاسبوع، وزع الابتسامات والوعود بسخاء، وقام بزيارات لمؤسسات ومعاهد البحث، وأعرب عن تقديره للانجازات العلمية والتكنولوجية لاسرائيل، ودرس بحماس اقتراحات جهات اسرائيلية مختلفة، ترغب بالمشاركة في المشروع الذي يترأسه. وصافح ابرامسون الكثير من الايدي لقادة السلك السياسي، العسكري، العلمي، والصناعي في اسرائيل.

ولكن، لا ينبغي لهذه الصورة المثالية ان تضللنا. فلم يكن لدى اسرائيل ما تعرضه على الجنرال ابرامسون، وتشكلت الاقتراحات من خليط من مشاريع البحث والمصنوعات التكنولوجية، منها ما هو مهم ومنها ما هو عديم الاهمية، تشير، على اكثر تقدير، الى مستوى عام عالٍ من البحث والانتاج، لكنها ليست ثمرة جهد اسرائيلي مبلور في مجال التكنولوجيات الدفاعية الحديثة.

ان من يبدي الاهتمام بانجازات اسرائيل في مجال الطيران العسكري يستطيع ايجاد طائرة «لافي»، ذخائر جوية من انواع مختلفة، أو طائرات بدون طيار للجيل القادم. وفي مجال المدرعات يمكن أن نعرض على المعني بذلك دبابة «مركفاه» مع عدد كبير من اجهزة المساندة والذخائر. وفي مجال الصواريخ ايضاً لدى اسرائيل ما تعرضه. وبالامكان الخوض في جدل حول صحة سلم الاولويات الاسرائيلي، حول اذا ما كنا نحتاج اولا نحتاج طائرة «لافي»، لكن من الصعب معارضة الاستنتاج القائل ان

اسرائيل استطاعت تطوير انظمة سلاح متطورة جداً في المجالات التي اعتبرتها حيوية لنفسها.

وعلى ذلك، فاذا لم يكن لدى اسرائيل ما تعرضه في مجال التكنولوجيات الدفاعية، واذا كان هذا المجال حيوياً لأمنها، فهذا دليل على أن سلّم الاولويات عندنا كان خاطئاً. ففي هذا المجال، لم نقف بعد في نقطة الانطلاق، على الرغم من انه كان ينبغي علينا أن نكون في منتصف الطريق، على الاقل، نتحرك باندفاع وثقة باتجاه نقطة النهاية، وهي انتاج انظمة سلاح دفاعية وعملية ترتكز على اسلحة الطاقة الحركية واللايزر. واحد الاسباب الاساسية لهذا التقصير هو الفكر الاستراتيجي البدائي.

اضمحلال الفكر الاستراتيجي

ادى الجدل الابدي حول مستقبل المناطق [المحتلة] ومشاكل الامن الجاري، والعمليات [الفدائية]، واعمال الخطف وصواريخ الكاتيوشا الى اضمحلال التفكير الاستراتيجي على جميع المستويات وفي اوساط كافة الاتجاهات السياسية. فقد أعطي العنصر الاقليمي - **المناطق** - وزناً زائداً على حساب عناصر اخرى للقوى القومية، ومن بينها نسب القوى، كماً وكيفاً، بين اسرائيل ودول المواجهة العربية، الآن ومستقبلاً. وأصبحت اعمال قذف الحجارة في مخيم الدهيشة للاجئين، واقامة المستوطنات أو خطف الجنود في لبنان مواضيع لنقاشات طويلة داخل الحكومة، في الكنيست وفي جهاز الامن، كذلك تحظى الاحداث من هذا النوع بتغطية واسعة في وسائط الاعلام.

إن زيارة الجنرال ابرامسون للبلاد، وهي حدث يرتدي اهمية كبيرة على الصعيد الاستراتيجي سيكون له تأثيره على الدفاع عن اسرائيل مستقبلاً، لم تحظ الا بالعناوين الفرعية في الصفحات الاخبارية الداخلية للصحف. ومن يعارض اعادة مناطق يقوم بتخويف الجمهور بصواريخ الكاتيوشا التي ستُنصب على قمم يهودا والسامرة [الضفة الغربية] بعد الانسحاب بيوم واحد وهي التي تستطيع اصابة الطائرات في مطار بن - غوريون. ومن يريد اعادة مناطق عليه اثبات ان الترتيبات الامنية كفيلة بالقضاء على هذا الخطر.

لكن الطرفين ينسيان ان مشاكل الامن الجاري، الآن ومستقبلاً، هي ازعاج مؤلم واشكالي، لكنها ليست سوى ازعاج فقط، لا يعرض وجود الدولة للخطر. وهم

يتجاهلون وجود صواريخ باليستيكية في سوريا قادرة على تجاوز اجواء المستوطنات في المناطق [المحتلة]، بل وحتى المستوطنات الواقعة ضمن حدود الخط الاخضر [حدود ١٩٤٨]، وتخريب تل ـ ابيب وهدم مطارات وقواعد عسكرية مهمة. ولم تهتم حكومات الليكود الا بالمستوطنات في المناطق. ولا يعتبر الوضع الحالي افضل بكثير. فالبنية السياسية للحكومة الحالية تؤدي الى وضع كل من ينادي بالتفكير بفترة ما بعد موعد التناوب على رئاسة الحكومة في زاوية الاهمال، بشكل اصبحت فيه افاق التخطيط لا تمتد الا حتى اطراف انوف المخططين. هكذا تشكل وترسخ التفكير الامني البدائي الذي اتسمت به اسرائيل خلال السبعينات والثمانينات. وهو تفكير تتميز به دولة تخصص كتيبة من الجنود لحراسة مبنى هداسا أو بيت الحاخام ليفنغر في الخليل، وترسل نصف الجيش لمطاردة الاشباح في لبنان. هناك بالضرورة تناقض جذري بين دولة تعنى بارتفاع الكنيس الذي ينبغي أو لا ينبغي أن يقام في جبل البيت [المسجد الاقصى] وبين التفكير الاستراتيجي المتزن والمنطقي ببناء شبكة دفاعية من الطاقة الموجهة للتسعينات.

وهناك اوساط معينة في اليسار الاسرائيلي مسؤولة عن تطور الفكر الاستراتيجي البدائي عموماً والموقف الخاطيء من مسألة انضمام اسرائيل لمشروع ريغان بشكل خاص. فلليمين الاسرائيلي تقاليد طويلة وغير مشرّفة، من الاهتزاز الفكري والمواقف العاطفية المبنية على الآلام والخوف، من قضايا تتطلب التحليل المنطقي. اما اليسار الاسرائيلي، فيملك عموماً «مسيرة» افضل في هذه المجالات. وفي ما يتعلق بالموقف من مبادرة ريغان الوضع مختلف، وهناك كثيرون من اليسار وقعوا ضحية المفهوم الخاطيء.

هناك رجالات من اليسار، تتبعوا ادعاءات اليسار الاوروبي ضد انضمام اعضاء حلف شمال الاطلسي لمبادرة ريغان، يطرحون هذه الادعاءات في اسرائيل أيضاً، حيث الوضع السياسي والاستراتيجي يختلف كلياً. ففي أوروبا هناك كثيرون يؤيدون موقف الحياد في الصراع بين الدولتين الاعظم. هذه الاوساط تخشى ان يؤدي الانضمام الى مبادرة ريغان الى ارتفاع خطر تحول بلدانهم الى هدف لهجوم سوفياتي، ذري أو تقليدي. وهناك اوساط اوروبية مختلفة، وليست يسارية بالذات، تشير الى خطر آخر في مبادرة ريغان. هذه الاوساط تخشى أن تتمكن الولايات المتحدة من الدفاع عن نفسها بفعالية ضد خطر سوفياتي وتترك حلفائها في اوروبا تحت رحمة الاتحاد السوفياتي.

أما بالنسبة لاسرائيل، فالوضع مختلف، وليس من باب الصدفة ان احزاباً يسارية، مثل مبام وراتس، تفهم ان لا مجال للاحلام حول الحياد حتى مجيء السلام، ولا مفر من حلف عسكري وسياسي وثيق مع الولايات المتحدة. لقد اثبتت اتفاقات الفصل بين القوات واتفاقات كامب ديفيد، ان بالامكان «السير» مع الولايات المتحدة شوطاً كبيراً في الطريق الى السلام. ان الفهم الصحيح لانضمام اسرائيل لمشروع ريغان يعني السعي للحصول على شبكات دفاعية حديثة للجيش الاسرائيلي. هذه الشبكات يستخدمها الجيش في حالة تعرض اسرائيل للخطر، وليس في اطار نزاع عالمي بين الدول الكبرى. وهذه الشبكات الدفاعية التي ستستخدم في هذه الحالة لا تنطوي على مغزى أو انعكاسات سياسية تختلف عن مغزى وانعكاسات شراء الطائرات أو الدبابات من الولايات المتحدة. والاكثر من ذلك، لقد فهم اليسار في اسرائيل على الدوام ان التعاون العسكري بين اسرائيل والولايات المتحدة ينبغي ان يكون مبنياً على المصالح المشتركة والفائدة المتبادلة. وهذا هو سبب عدم معارضة اليسار تسليم الولايات المتحدة معلومات حول شبكات السلاح السوفياتي التي وقعت بأيدي اسرائيل، أو اطلاعها على الدروس المستخلصة من استخدام اسرائيل للمعدات العسكرية الاميركية في ظروف الحرب. وبهذه الحجج نفسها، ينبغي تبرير التعاون مع الولايات المتحدة في تطوير شبكات دفاعية تستند على التكنولوجيات الحديثة وسلاح الطاقة الحركية والطاقة الموجهة ـ طالما ان هذا السلاح صالح لاستخدام اسرائيل له في الدفاع عن نفسها.

وبالنسبة للعلاقة بين تحسين اسرائيل لدفاعاتها، وبين دفع مسار السلام الى الامام ـ اذا افترضنا أن الدفاع الفعال في وجه الصواريخ والطائرات والدبابات سيمنح اسرائيل موقف قوة استراتيجي في المستقبل ـ بالامكان ترجمة هذه القوة الى انجازات سياسية بوسائل مختلفة: بالامكان استغلالها [القوة] لتعزيز الثقة بالنفس لدى اسرائيل في مسار تحقيق السلام، والادعاء بأن دولة ذات دفاع فعال تستطيع اعادة مناطق دون أن تخشى هجوماً مفاجئاً في المستقبل. بالامكان ايضاً استغلال هذه القوة لمواصلة التمسك بالمناطق تحت مظلة دفاعية حديثة وجعل الصراع في المنطقة صراعاً ابدياً. لذا، فالقدرة الدفاعية المحسّنة لا تغلق الباب امام أي خيار. المفاهيم الاخرى التي تخلق البلبلة هي المفاهيم الامنية ـ الاستيطانية التي لا تزال سائدة في اوساط الكثيرين في اليسار، والقائلة بأن «المحراث هو الذي يعيّن الحدود»، وهو مفهوم يؤدي الى اعطاء اهمية زائدة للعنصر الاقليمي في الاستراتيجية القومية ـ كما هو الامر في

التفكير الاستراتيجي لليمين. واحياناً، هناك ميل لدى اشخاص وجماعات في اليسار، عن غير ادراك، الى الربط بين وجهات النظر الحمائمية والسعي الى السلام، وبين تجاهل المشاكل الامنية الحاسمة. وهذا خطأ، لأن الامن القومي في دولة لا تزال تواجه خطر التدمير هو مسألة بالغة الجدية. ولا يجوز ابقاءها بأيدي الجنرالات المحترفين، فكم بالحري ابقاؤها بأيدي اليمين الذي يدعي بأنه اكثر اهتماماً بالامن القومي من الآخرين.

واشنطن: تحليل بارد ومنطقي

في اسرائيل، وبسبب الفكر الامني البدائي، يجري التركيز الاكبر على ما هو ملموس، أو راسخ، أو على المخاطر الظاهرة للعيان، أو على العمليات المزعجة، وليس على الاخطار المتعلقة بصميم الوجود. فالصواريخ السورية البعيدة في دمشق لا تخيف الاسرائيلي العادي. أما الولايات المتحدة، فلديها تقليد آخر في الفكر الامني. فمنذ خمسة وثلاثين عاماً وهي تعيش في ظل خطر المواجهة الذرية. وقد خلق التهديد المتواصل بالدمار الشامل تقاليد فكرية أكثر تبسيطاً واجواء نفسية تجعل الخوف من الصواريخ السوفياتية البعيدة المنصوبة في اعماق سيبيريا، وهي صواريخ لم يرها احد بأم عينه، اكبر من الخوف من انزال قوات سوفياتية في تكساس.

هذه التقاليد في التفكير أدت الى انهم، في واشنطن، وعلى الرغم من الضباب والثلوج، يفهمون المشاكل الاستراتيجية لاسرائيل بشكل اكثر منطقية ووضوحاً عما يفهمونها في القدس. فعندما يتحدث جورج كيفارت، المستشار العلمي السابق للرئيس ريغان، عن أمن اسرائيل لا يتطرق الى المصابين في تفجير محطة باص، بل يتطرق للضحايا التي يمكن أن تسقط في اسرائيل في الحرب القادمة. وكيفارت صديق ليوفال نئمان الذي هو خليط غريب بين عالم يترأس وكالة الفضاء الاسرائيلية، وبين من هاج على سطوح يميت ابان اخلائها، وهو صراع يشكل مثالاً بارزاً على الفكر الامني البدائي. لكن هذه الصداقة لا تؤثر على صفاء تفكير كيفارت، فهو يقوم بالمقارنات ويدعي أن الف قتيل في اسرائيل، بالنسبة الى عدد السكان، يوازي جميع قتلى حرب فيتنام بالنسبة للولايات المتحدة، وخمسة آلاف قتيل يساوي جميع خسائر الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية في أوروبا واليابان على السواء.

يقول سيت كروس، كبير الخبراء الامنيين في «ايباك» (اللوبي اليهودي في

الولايات المتحدة): «لو سألت نفسي عما سيكون عليه الخطر الاساسي الذي سيواجه اسرائيل سنة ١٩٩٥، فانني أخشى الدخول الشامل لصواريخ SS-21 و SS-23 الى سوريا والعراق وحتى الاردن. بالنسبة للمسافات في اوروبا تعتبر هذه الصواريخ سلاحاً تكتيكياً. اما بالنسبة للمسافات في اسرائيل، فيعتبر هذا سلاحاً استراتيجياً تدميرياً.

في أوروبا، يتحدثون عن مراحل دفاعية في حالة هجوم سوفياتي. اما في اسرائيل فالمرحلة **الاولى** هي الدفاع **الوحيد**. اذا كانت اسرائيل ترغب في البقاء عليها الدفاع عن نفسها من هذا السلاح».

وفي الوقت الحالي، لا تملك اسرائيل سلاحاً فعالاً قادراً على اصابة الصواريخ الباليستيكية بعد اطلاقها من قواذفها. فهذه الصواريخ ذات الرؤوس المتفجرة، أو الكيماوية أو البيكتيريولوجية أو الذرية تتحرك بسرعة هائلة لا تقارن بسرعة طائرات سلاح الجو الاسرائيلي وصواريخ جو- جو المزودة بها. كما ان الصواريخ الاسرائيلية المضادة للطائرات غير قادرة على اصابة هذه الصواريخ الباليستيكية. وقد قال لي ضابط كبير في الجيش الاسرائيلي، انه في حالات معينة جداً تكون الطائرات فيها اثناء الطيران في زاوية معينة وفي توقيت ملائم تستطيع اطلاق صاروخ جو- جو واصابة صاروخ باليستيكي سريع. وليس هناك أي احتمال بنجاح اسرائيل في الوضع بعدد كاف من الطائرات لمواجهة مثل هذه الصواريخ، في حالة هجوم عربي مفاجيء، يضطر خلاله سلاح الجو لمواجهة طائرات العدو ايضاً وتقديم الدعم للقوات البرية. يتضح من هذا ان الامكانية العملية الوحيدة المتاحة لوقف الصواريخ الباليستيكية لدولة مثل سوريا، هي توجيه ضربة وقائية بواسطة سلاح الجو لبطاريات الصواريخ هذه قبل اطلاقها.

لكن اسرائيل تواجه قيوداً سياسية ثقيلة تجعل صعباً عليها شن ضربة وقائية. ومن الصعب توجيه ضربة مسبقة، لان العدو يتزود بالسلاح الحديث في الوقت الذي تزود به اسرائيل نفسها بسلاح كهذا. والى جانب القيود السياسية، فان الهجوم على سوريا يعتبر مشكلة عسكرية صعبة. فقبل مهاجمة بطاريات صواريخ ارض - أرض على اسرائيل تحييد شبكة الدفاعات الجوية السورية التي ازدادات فعاليتها وكثافتها بعد حرب لبنان الى حد كبير. ان انظمة السلاح الوحيدة القادرة على اصابة وتدمير الصواريخ الباليستيكية اثناء طيرانها هي انظمة سلاح الطاقة الحركية وسلاح الطاقة الموجهة كأشعة لايزر وأنواع اخرى مختلفة من الاشعة، والتي يجري التركيز على

تطويرها في اطار مشروع ريغان. هذه الشبكات وحدها قادرة على تخليص اسرائيل من خطر الدمار الشامل نتيجة لهجوم صاروخي، ومن ضرورة توجيه الضربة الوقائية المسبقة لتلافي دمار كهذا.

عندما تُنصب انظمة دفاعية كهذه في اسرائيل نستطيع عندها المواجهة، في آن معاً، اية كمية من الصواريخ والطائرات المنطلقة باتجاه اسرائيل في هجوم مفاجيء. كذلك فان استخدام انظمة سلاح كهذه لا يخضع لاية قيود سياسية: المقصود الدفاع من داخل الاراضي الاسرائيلية، وبعد أن يكون العدو قد بدأ الهجوم.

مثل هذا الدفاع، علاوة على كونه الدفاع **الوحيد** ضد الصواريخ والفعال في وجه الطائرات ايضاً، هو في الوقت نفسه **منخفض التكلفة**: انظمة السلاح نفسها ستكون باهظة جداً، لكنها اكثر سرعة وفعالية من جميع انواع الاسلحة المتوفرة حالياً، بحيث تكون تكلفة تدمير صاروخ أو طائرة أو دبابة بواسطتها تكلفة منخفضة.

ويتحدث جورج كيفارت عن شبكات اللايزر الموجه (اكسيمار) تعمل بوتيرة الاشعاعات، أو نبضات البث، في الدقيقة. وكل اشعاع كهذا قادر على تدمير صاروخ باليستيكي أو رأس متفجر ذري:

ولكي تستطيع الولايات المتحدة الدفاع عن نفسها في وجه هجوم سوفياتي، بما في ذلك غواصات الصواريخ في المحيطات، عليها «تغطية» الكرة الارضية بكاملها بأنظمة هائلة تطلق اشعاعات بالغة القوة لمسافات بعيدة. اما اسرائيل فتستطيع الاكتفاء بأجهزة قليلة منخفضة القوة. يقول سيت كروس، ان «لاسرائيل ميزة كبيرة بكونها صغيرة الى هذا الحد. فجهاز واحد أو اثنين كافيان «لتغطية» كامل مساحتها».

خطر سوفياتي مباشر

كان الاتحاد السوفياتي قد هدد اسرائيل بهجوم صاروخي ذري منذ العام ١٩٥٦ خلال حرب «قادش». منذ ذلك الوقت وحتى اليوم، واسرائيل تتجاهل الوجود الدائم لهذا الخطر، وهي على حق: لم تكن لديها اية امكانية للدفاع عن نفسها في وجهه. لا تستطيع اسرائيل سوى الاعتماد على الامل بقيام الولايات المتحدة بالدفاع عنها في وجه تهديد سوفياتي مباشر، بواسطة تهديد ذري مضاد ورادع من جانب الولايات المتحدة للاتحاد السوفياتي.

وقد قال لي موظف كبير في البيت الابيض ان احتمال قيام الولايات المتحدة بتوجيه تهديد فعلي للاتحاد السوفياتي دفاعاً عن اسرائيل، هو احتمال ضعيف جداً. كما ان احتمال قيام زعيم اميركي **بتحقيق** مثل هذا التهديد هو احتمال قريب من الصفر. ان اي زعيم اميركي عاقل لن يغامر بمواجهة، ربما تؤدي الى تدمير بلاده بسبب خطر تتعرض له اسرائيل.

ان المبادرة الدفاعية للولايات المتحدة تفتح، للمرة الاولى الباب امام امكانية احباط التهديد السوفياتي لاسرائيل؛ ذلك ان انظمة الدفاع الكونية للولايات المتحدة ستكون قادرة على تدمير الصواريخ السوفياتية، التي تطلق باتجاه اسرائيل دون التسبب في مواجهة ذرية بين الدول الكبرى؛ اما انظمة الدفاع الاسرائيلية قصيرة المدى، فتستطيع ضرب الصواريخ والرؤوس المتفجرة في المرحلة الاخيرة من طيرانها.

عندما سألت ممثلاً عسكرياً اسرائيلياً حول الاهمية المبدئية لمشروع ريغان بالنسبة لاسرائيل، لم يتحدث هذا الممثل عن «الميزانيات»، «تعزيز العلاقات» او «التقدم التكنولوجي». فقد اجاب بشكل معمق بأنه «يتوجب على اسرائيل الدفاع عن نفسها بمساعدة التكنولوجيات الحديثة، ضد الصواريخ الباليستيكية التي ستُطلق مستقبلاً من سوريا - وضد صواريخ متوسطة المدى تُطلق مباشرة من الاتحاد السوفياتي».

ولا يزال الطريق طويلاً امام توصل كافة القيادة العسكرية والسياسية في البلاد الى هذا الاستنتاج وترجمته الى المصطلحات العملية. وفي هذه الاثناء ينفقون الاموال على مشروع بناء طائرة «لافي»...

عقد مهدور

لا يزال مشروع ريغان في بدايته، فبعد شهر ستمضي ثلاثة أعوام على الاعلان عنه، لكنه لا يزال حتى الآن في مراحل البحث. ولم تبدأ الاتصالات حول دور اسرائيل في هذا المشروع الا خلال السنة الاخيرة.

اذا كان التقصير يعني التأخير في استغلال تكنولوجيات حديثة للدفاع عن اسرائيل، فأين التقصير هنا؟ الجواب على ذلك هو أن مبادرة ريغان ليست الا محاولة لاستخلاص العبر الشاملة من الانجازات العلمية والتكنولوجية في مجالات كثيرة ومتعددة، تم التوصل اليها خلال السنوات العشرين الاخيرة. وقد حظيت هذه

الانجازات بنشر علني واسع. وكان يتوجب على اسرائيل، بسبب مشاكلها الامنية، مواكبة كل ما يتعلق بالتجديدات ذات القيمة العسكرية، وخوض جبهة البحث والتطوير والتطبيق الحيوي لهما. ويتمثل التقصير في انها لم تفعل ذلك.

قبل حوالي ثماني سنوات، في آب/ اغسطس ١٩٧٨، اشارت المجلة الاميركية الاسبوعية المتخصصة في شؤون الطيران Aviation Week الى تجربة تم خلالها تدمير صاروخ مضاد للدبابات خلال طيارنه بواسطة اشعة اطلقت باتجاهه من جهاز لايزر كيماوي. وقد قامت بهذه التجربة «وكالة البحث المتقدم في الولايات المتحدة»ARPA ، بالاشتراك مع الاسطول الاميركي. وقد استخدم في هذه التجربة جهاز من انتاج شركة TRW لبث اشعة لايزر التي جرى انتاجها من الهيدروجين الثقيل والفلور DEL ، بقوة بضع مئات الكيلووات وبموجة طولها ٣,٨ مايكرون.

هذه المعطيات التقنية هي بالضبط المميزات التي يختص بها جهاز لايزر لتدمير الصواريخ الباليستيكية قصيرة المدى والطائرات ضمن مجال الجاذبية الارضية، وهو الجهاز المطلوب للدفاع عن اسرائيل.

من الواضح ان هذه التجربة لم تكن ممكنة الا بعد بحث وتطوير استغرق بضع سنين، أي بعد مسار بدأ في أوائل السبعينات. كان على اسرائيل ان تبدأ منذ ذلك الوقت، على أكثر تقدير، في تعقب التطورات في هذا المجال والقيام بتطوير شبكة دفاعية كهذه لاحتياجاتها الخاصة. ولو فعلت ذلك لاصبحت مثل هذه الشبكة قيد الاستخدام العملي في الجيش الاسرائيلي الآن، ولما كانوا يتحدثو عنها اليوم وكأنها نبؤة مستقبلية.

منذ تلك السنة، أي ١٩٧٨، حققت الولايات المتحدة انجازات كثيرة أخرى، حظيت هي الاخرى بالنشر. من بين هذه الانجازات اجراء تجربة على جهاز لايزر طائر لاسقاط الطائرات التي تقل سرعتها عن سرعة الصوت، واجهزة كشف وتعقب لاجهزة اللايزر التي جرى تطويرها استناداً الى شبكات صواريخ جو- ارض من طراز «مافريك». كذلك نشرت تقارير عن قيام السوفيات باجراء تجارب على جهاز لايزر ذي قوة ١٠٠٠ كيلو وات ضد الصواريخ الباليستيكية عابرة القارات.

واذا كان ينبغي للتجارب الاميركية أن تشكل تحدياً محفزاً لاسرائيل، كان ينبغي للتجارب السوفياتية أن تشعل لديها الضوء الاحمر، حيث بدت امكانية حصول اعداء اسرائيل على شبكات دفاعية فعالة ضد الصواريخ والطائرات الاسرائيلية، قبل أن تتمكن اسرائيل من الحصول على مثل هذه الشبكات.

قبل عصر الفكر البدائي عرفت اسرائيل كيف تحدد المجالات التي ينبغي عليها تركيز جهد بحثي وتطويري خاص فيها.

يقول تيد كاروس، ان اسرائيل استثمرت موارد في تطوير صاروخ بحر- بحر من طراز «غبريئيل» منذ بداية الستينات، وقطفت الثمار سنة ١٩٧٣، عندما نجح الصاروخ في تدمير سفن العدو. كذلك فان الصاروخ جو- جو من طراز «شفرير» قد حقق نجاحاً مماثلاً. يضاف الى ذلك الوسائل التي تم بواسطتها تدمير بطاريات الصواريخ السورية المضادة للطائرات في لبنان. وتعتبر الولايات المتحدة الاستخدام الاسرائيلي للطائرات بدون طيار في لبنان مثالاً كلاسيكياً للتطبيق الحكيم للانجازات التكنولوجية في سد الاحتياجات العسكرية وبكلفة قليلة. القاسم المشترك بين هذه التطويرات هو التحديد المسبق للمشاكل العسكرية في المستقبل وتخصيص الموارد المطلوبة - والنتيجة النجاح.

في جميع هذه الحالات كانت الفترة الزمنية الفاصلة بين بدء العمل والنتيجة خمس الى عشر سنوات. كما ان الفترة المطلوبة لتطوير شبكات لايزر ومدافع سكك الكترومغناطيسية لن تقل عن ذلك. ولذا، ففي كل ما يتعلق بتطوير شبكات كهذه هدرنا على الاقل عقداً كاملاً. اما الآن فانهم **يتحدثون** فقط عن تطوير مثل هذه الشبكات في المستقبل، وهذا هو التقصير.

مثل هذا الحكم المتسرع ربما يثير الاستغراب. فاسرائيل تفرض ستاراً كثيفاً من السرية على انظمة السلاح الحديثة. اليس من الممكن أن تكون اسرائيل قد تتبعت بالفعل التجديدات في مجال الانظمة الدفاعية وقامت بتطوير انظمة للدفاع عن نفسها لكنها ترفض الكشف عنها لاسباب امنية؟

وبسبب ستار السرية عندنا، فقد بحثت عن الجواب لهذا الاستغراب ايضاً في و اشنطن؛ ذلك ان الاميركيين يملكون آخر المعلومات حول كل ما يتعلق بالانجازات التكنولوجية العسكرية الاسرائيلية. ويتضح أنم لا علم لهم بأية شبكة دفاعية تعتمد الطاقة الموجهة يجري تطويرها في اسرائيل ضد الصواريخ الباليستيكية أو الطائرات.

ان دوف زكهايم، وهو موظف كبير في وزارة الدفاع الاميركية يتابع ما يدور في اسرائيل. وهو الشخص الذي قدّم مؤخراً تقريراً عن مشروع بناء طائرة «لافي»، ادعى فيه ان تكلفة بناء هذه الطائرة اعلى بكثير من التقديرات الاسرائيلية. وتدعي الاوساط التي تحتفظ بعلاقات معه، ان من بين الاقتراحات الكثيرة التي قدمتها أوساط

مختلفة في اسرائيل للولايات المتحدة، في اطار مشروع ريغان، لا ذكر لوجود شبكات دفاعية حديثة، ولا حتى في المراحل المتقدمة من البحث. وقد قال أيضاً الجنرال ابرامسون الذي يترأس مشروع ريغان، اثناء زيارته الاخيرة لاسرائيل، ان الاتصالات تتركز حول مكونات صغيرة، وليس حول شبكات كاملة.

وبالامكان التوصل الى استنتاجات حول انجازات اسرائيل في هذا المجال من وعود الجنرال ابرامسون بشأن المستقبل. فقد ادعى ان شبكات دفاعية تكتيكية تحتاجها اسرائيل، سيجري تطويرها وستصل الى مرحلة الانجاز قبل الشبكات الدفاعية الاستراتيجية التي تحتاجها الولايات المتحدة. ولو كانت اسرائيل تملك شبكات دفاعية كهذه لما عُرضت عليها، واذا عرضت فستلقى اجابة مؤدبة: «لا، شكراً، انها متوفرة لدينا»، أو على الاقل: «لا، شكراً، اننا نعنى بهذا وستكون مثل هذه الشبكات بأيدينا قبلكم». بالامكان الادعاء أيضاً ان اسرائيل قد تابعت بالفعل التطورات الجديدة، ولكنها بسبب القيود المالية والنقص في القوة البشرية العلمية والتقنية الملائمة، فضلت استثمار مواردها في مجالات اكثر حيوية. ولكن من الصعب الاشارة الى مجال اكثر حيوية من الدفاع في وجه الصواريخ، وبالنسبة للقيود الاقتصادية نستطيع أن نعرف عنها هي الاخرى بواسطة المنشورات العلنية في الولايات المتحدة. لقد نشرت Aviation Week تفاصيل حول المبالغ التي انفقتها الولايات المتحدة على تشكيلة كاملة من شبكات اسلحة الطاقة الموجهة لم يتجاوز مجموعها الاجمالي سنة ١٩٧٩ ما يقرب من ١٨٤ مليون دولار. هذه الاموال توزعت بين سلاح الجو والاسطول والجيش، وخصصت اجزاء منه للمختبرات ومعاهد البحث والمنشآت الصناعية على انواعها.

لاسرائيل مصلحة اقل في هذا المجال. فهي لا تحتاج الا لجزء من الشبكة الدفاعية، والمقصود منشآت صغيرة فقط ذات مدى تكتيكي أقل تكلفة من المنشآت الكبيرة ذات المدى الاستراتيجي. يتضح من ذلك ان جزءاً صغيراً من الميزانية التي خصصتها الولايات المتحدة لهذا المجال، اي بضع عشرات من ملايين الدولارات سنوياً على الاكثر، كان كافياً لتمويل الابحاث والتطوير المتعلقة بالشبكات الدفاعية المتطورة.

وخلال السنوات نفسها انفقت اسرائيل اموالاً بهذا الحجم، بل واكثر منه، على مشاريع عسكرية اخرى. هذا ناهيك عما جرى تبديده على الاستيطان في المناطق المحتلة.

وبالنسبة للقدرة العلمية ـ التكنولوجية، فان علماء اسرائيليين في المؤسسات البحثية والصناعية، العسكرية والمدنية، قد اهتموا خلال الفترة ذاتها بمجمل المجالات المتعلقة بتطوير شبكات لايزر ومدافع الطاقة الموجهة: شبكات لايزر لقياس المدى أو الابعاد أو للتوجيه والملاحقة للصواريخ، علوم البصريات المتطورة، الحواسب الالكترونية (الكمبيوتر) والالكترونيكا. وتشير حقيقة قيام اسرائيل بانتاج «الكفير» خلال السبعينات والعمل خلال الثمانيات على انتاج «اللافي»، الى انها تملك قدرات تكنولوجية وعلمية كافية. وتكمن المشكلة في تركيز الجهد. فبدلاً من تركيزه على الطائرات، التي بالامكان العثور على بديل لها في الولايات المتحدة، كان التركيز على انظمة دفاعية متطورة وجديدة اقل تكلفة واكثر حيوية، انظمة لا بديل لها ولا يمكن توفيره في مكان آخر.

وهناك ادعاء آخر لتبرير التقصير الاسرائيلي مفاده عدم الحاجة للركض: بالامكان انتظار الاميركيين لتطوير انظمة سلاح اللايزر وسلاح الطاقة الموجهة، وشرائها منهم. لكن هذا هو على اكثر تقدير ادعاء يتعلق **بما بعد حصول الواقعة**. العقد الذي حدث فيه التقصير، كان في غالبيته العقد السابق لمشروع ريغان، ولم يكن احد يعرف ان ريغان سيبادر الى مثل هذا المشروع بالفعل. ولم تكن هناك اية ثقة في أن الولايات المتحدة الاميركية سوف تبلور بالفعل نتائج تجاربها على انظمة السلاح العملياتية. وبالرغم من الابحاث والتجارب المختلفة في مجال انظمة السلاح المضادة للصواريخ والطائرات، وهي الانظمة التي تدافع عن قواعد برية وسفن الاسطول، فان الولايات المتحدة لا تملك حتى الآن أي نظام دفاعي تكتيكي ـ عملياتي يقوم على أساس تكنولوجيات اللايزر وسائر حزم الاشعاعات المختلفة.

ولقد أدى مشروع ريغان فقط الى تفاقم الوضع: فهو يركز على انظمة سلاح استراتيجية، ويتجاوز حتى الآن المجال التكتيكي. وفي الاشهر الاخيرة فقط، يوجد اتجاه ما لتغيير المسار. وكانت زيارة الجنرال ابرامسون الذي تحدث عن انظمة تكتيكية لحماية اسرائيل وسائر حلفاء الولايات المتحدة، تعبيراً عن هذا الاتجاه. بيد أن معدل التطوير لا يزال بطيئاً. فالولايات المتحدة تعمل في هذه اللحظة من البحث فقط، وليس من تطوير وانتاج انظمة سلاح. وبالرغم من جهود الاقناع الضخمة لادارة ريغان، فان الجدل السياسي حول مشروع الدفاع لا يزال مستمراً. وحتى لو استمر الرئيس الحالي في المشروع بكل الجهد، فمن المحتمل أن يقرر الرئيس القادم حفظه.

وأيضاً: اذا ظهرت انظمة دفاعية تكتيكية في الولايات المتحدة الاميركية، رغم التصريحات الحالية، لا توجد ثقة في أن اسرائيل سوف تزود بهذه الانظمة بالفعل.

لقد وعد الرئيس ريغان بوضع المعلومات العلمية التي ستتجمع لدى الولايات المتحدة في اطار مشروع الدفاع، تحت تصرف أي دولة تريدها بما في ذلك السوفيات. وعلى حد قوله، فانه يحلم بالعالم الذي تستطيع فيه كل دولة أن تعيش في هدوء، حيث تكون محمية بنظام دفاعي حديث وفعال ضد أي مهاجم. والواقع انه لا توجد دلائل على تحقيق هذه النوايا. فقد شدَّدت ادارة ريغان ايضاً من القيود المفروضة على خروج أية معلومات تكنولوجية بما في ذلك التجهيزات المدنية المتطورة، خشية أن يستخدمها الروس في الاستخدامات العسكرية.

وليس معلوماً ما سوف تكون عليه العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية في العقد القادم. ربما تفتر هذه العلاقات قليلاً لسبب ما، ويؤدي ذلك الى الحيلولة دون تزويد اسرائيل بسلاح اللايزر للدفاع عن نفسها. ان التقصير قد اصبح حقيقة فقد أصبحنا الآن عرضة لاضرار هجوم الصواريخ السورية. وأيضاً بعد انضمام اسرائيل لمشروع ريغان، تكون هناك ضرورة حيوية للسير في اتجاهين: التعاون مع الولايات المتحدة الاميركية، والتطوير الذاتي لانظمة دفاعية حديثة.

وفي المقال القادم، سنحاول دراسة احتمالات تغيير اسرائيل لسياستها الحالية، والبدء في تطوير سريع لانظمة دفاعية حديثة للتسعينات، وعام ٢٠٠٠

- ٣ -

المطلوب تحول كبير

في اعقاب التقصير على مدى ما يربو على عشر سنوات، لا يوجد لاسرائيل نظام دفاعي مضاد لهجوم الصواريخ الموجهة ذاتياً، ولذا ينبغي عليها العمل بسرعة لسد هذه الثغرة الامنية الخطيرة، ونشر وسائل دفاعية حديثة، سلاح الطاقة الحركية وسلاح الطاقة الموجهة. ويجب توجيه الجهد القومي في هذا المجال في اتجاهين: استنفاد التعاون مع الولايات المتحدة الاميركية، في اطار البرنامج الدفاعي الذي بادر اليه ريغان، والتطوير الذاتي للقدرة الاسرائيلية في المجالات التي لا يعطي فيها هذا التعاون حلاً مرضياً لمسائل الدفاع الحيوية لاسرائيل.

ولكي ننجح في هذه المهمة الصعبة، ينبغي على اسرائيل أن تفعل ثلاثة أمور:

* بلورة نظرية أمنية شاملة تعطى فيها مكانة ملائمة لنظام دفاعي حديث في قائمة الاولويات القومية.

* بناء نظام تنظيمي يعمل في التخطيط لهذا النظام الدفاعي، ويحدد جدولاً زمنياً لتنفيذه، ويفرض مهاماً محددة على العناصر العسكرية والمدنية التي تشتغل ببحث وتطوير وانتاج تلك الوسائل الدفاعية.

* رصد الموارد المطلوبة لتنفيذ هذه المهمة، واتخاذ قرار حول المكان الذي تُستقطع منه تلك الموارد.

نظرية أمنية جديدة

ثمة ثلاثة أساليب محتملة لموضوع اشتراك اسرائيل في مشروع الدفاع الاميركي:

* ان المشروع مسألة اميركية: وبالنسبة لاسرائيل هو مصدر لميزانيات بحث وتنمية، وهدف لتصدير منتجات متطورة، والمعيار الاساسي هو معيار اقتصادي، يجب أن ندرس ما هو الاكثر جدوى. أن نصدر الزهور الى أوروبا وأجهزة الاتصال الى جنوب اميركا، أو أن نصدر الخبرة وقطع السلاح المتطورة الخاصة بمشروع الدفاع الاميركي.

* ان الحاق اسرائيل بالمشروع جزء من مجمل علاقاتها مع الولايات المتحدة الاميركية. والمعيار الاساسي هو معيار سياسي، وينبغي ان ندرس اذا ما كانت الفائدة التي تنجم عن تحسين آخر في العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية، تزيد من الضرر الذي سيحدث للعلاقات الاسرائيلية ـ السوفياتية.

* مساهمة مشروع الدفاع الاميركي في الدفاع الفعال عن اسرائيل. والمعيار الاساسي في هذه الحالة هو معيار أمني. والواقع لا يوجد فصل كامل بين هذه الاساليب الثلاثة، وليست هناك ضرورة للمفاضلة بينها. ينبغي أن نقرر ما هو الثقل الذي يعطى لكل واحد منها في عملية اتخاذ القرارات.

هذه السلسلة من المقالات ترمي الى اثبات وجوب اعطاء اولوية حاسمة للاسلوب الثالث؛ اي مساهمة المشروع الاميركي في أمن اسرائيل.

ولقد اوضحنا، في المقال السابق، كيف أن التفكير الامني الساذج، الذي

أعطى ثقلاً زائداً للاراضي ومشاكل الامن الجاري، قد ادى الى التغاضي عن ضرورة تطوير نظام دفاعي حديث مضاد للصواريخ ارض/ ارض. وليس هذا هو السبب الوحيد في التقصير. هناك سبب آخر هو الاتجاه المحافظ للجنرالات والساسة في اسرائيل. وهؤلاء يتعلقون بحلول من الماضي، مثل التأكيد المبالغ فيه على سلاح الجو، حتى ولو كانت هذه الحلول لا تقدم الحل الكامل لمجموعة المشاكل الحالية، مثلاً الطائرات المقاتلة لا تستطيع تدمير صواريخ أرض/ ارض. وهذا التيار المحافظ هو سمة للساسة والجنرالات في كل دولة وفي كل جيش.

ولقد تغلب ريغان ومستشاروه على مثل هذا التيار المحافظ في الولايات المتحدة. وتعتبر مبادرة الدفاع الاستراتيجي حلاً، أو رداً حديثاً وشاملاً لمشكلتهم الامنية الاساسية: التفوق الروسي في الرؤوس النووية الدقيقة. وكان الرد التقليدي للولايات المتحدة هو زيادة معدل التسليح النووي الاميركي. وقد اقترح ريغان رداً مختلفاً تماماً: الدفاع المضاد للسلاح الروسي بدلاً من زيادة القدرة الهجومية. وقد أسس هذه النظرية الحديثة على تكنولوجيا حديثة ومختلفة: سلاح الطاقة الحركية وسلاح الطاقة الموجهة. وكثيرون من معارضي ريغان في الولايات المتحدة الاميركيين يفهمون الآن انه يمكن وضع مشروع ثوري آخر في مواجهة مشروعه الثوري. ولكن من غير الممكن لك أن تتنافس بالاستعانة بحلول من الماضي غير موثوق فيها. ان التفوق الكمي والتحسن النوعي لاسلحة الجو والمدرعات العربية، يقتضيان من اسرائيل أن تبلور لنفسها نظرية امنية جديدة.

يقول سيت كروس الخبير العسكري ل «ايباك» - جماعة الضغط الموالية لاسرائيل في الولايات المتحدة: «كان الجدل ليس فقط حول اذا ما كانت الطائرة «لافي» افضل وأرخص من الطائرة اف - ١٦ ام من الطائرة الاميركية في التسعينات، فالمشكلة الاشمل هي: هل تستطيع اسرائيل أن تحتفظ في المستقبل بسلاح جو بالحجم الضخم الذي كان لسلاحها الجوي في الماضي؟ وهل سلاح جو كهذا سيحل مشاكلها الامنية في المستقبل أيضاً؟ ان الطائرات أف - ١٦ الخمسة والسبعين التي اشترتها اسرائيل مؤخراً كلفت حوالي ثلاثة مليار دولار. والمائتان طائرة الاخرى التي ستضطر لشرائها في التسعينيات سوف تكلف حوالي عشرة مليار دولار أخرى؛ وذلك دون أن نأخذ في الاعتبار نفقات التشغيل الباهظة.

«في الماضي، قام سلاح الجو الاسرائيلي بحل مشاكل امنية عديدة بشكل مثير وحديث ومذهل: حيَّد اسلحة الجو العربية، وأتاح الحماية الاولية في مرحلة تعبئة

الاحتياط، وأتاح النقل الفوري لقوة نيران ضخمة من قطاع حربي الى آخر، ودمَّر الدفاع الجوي للعدو. بيد ان الاسلحة تفقد قيمتها، عندما تصبح قديمة ولا تستطيع حل المشاكل الجديدة التي تظهر في ميدان القتال، أو عندما يكون لدى العدو رد مضاد، أو عندما يرتفع ثمنها على مستخدمها، والآن، في اسرائيل لا يستطيع سلاح الجو حل مشكلة الصواريخ، كما ان سعره آخذ في الارتفاع بنسبة ضخمة مع كل جيل جديد من الطائرات.

«ولذا، ينبغي على اسرائيل أن تبني دفاعها في المستقبل على اساس الاسلحة الحديثة الاخرى التي تعطي الحل المحتمل الوحيد لتهديد الصواريخ، والذي يستطيع أيضاً تدمير أهداف اخرى - الطائرات والدبابات - بثمن أرخص بكثير من ثمن تدمير تلك الصواريخ بواسطة سلاح الجو. وهذا لا يعني أن من الواجب وضع كل الاوراق على تلك الاسلحة. ان تجربة الماضي تعلمنا أن ظهور الطائرات القاذفة في ميدان القتال لم يؤد الى اختفاء السفن الحربية، بالرغم من أن الكثيرين قد تنبأوا بذلك. والدبابات لم تصبح خردة بعد ظهور صواريخ «ساجر» المضادة للدبابات في حرب يوم الغفران. وكذلك أيضاً فان سلاح الليزر لن يؤدي الى اختفاء سلاح الجو الذي ستكون له مهام وأدوار مهمة في المستقبل أيضاً.

«ان الزعامة الاسرائيلية تواجه مشكلة صعبة: في فترة الضغوط الاقتصادية الصعبة، ينبغي عليها أن تتخذ قراراً للمفاضلة بين السلاح الحالي والسلاح الحديث المتطور. وكل سنت، أو دولار، يتم استثماره في تطوير سلاح دفاعي حديث، سوف يُستقطع من انظمة السلاح الحالية.

«ولكن حان الوقت للمفاضلة بين تلك البدائل. وفي رأيي، ان من الواجب على اسرائيل، بسبب التهديد الواقع عليها من صواريخ S.S.21 التي دخلت حلبة الشرق الاوسط، أن تتخلى عن عدة طائرات أخرى، أو عن وحدة دبابات أخرى، لصالح التحديث: سلاح الطاقة الحركية وسلاح الليزر».

وعندما تحادثت مع جورج كيفارت، الذي كان يعمل مستشاراً علمياً لريغان، سألته عما اذا كانت سفن الفضاء الاميركية سوف تستخدم في المستقبل في وضع انظمة دفاعية في الفضاء في اطار مشروع الدفاع الاستراتيجي لريغان، فأجاب كيفارت قائلاً:

«ان سفن الفضاء اصبحت قديمة، وقد استنفدت الانجازات التكنولوجية لبرامج

فضائية قديمة في الستينيات والسبعينيات، وسوف نستخدم في المشروع الدفاعي طائرة الفضاء (AIROSPACE PLANE) التي ستدخل الخدمة في غضون خمس أو سبع سنوات. وهذه وسيلة نقل حديثة تماماً، سوف تنتج في تكنولوجيا التسعينيات، وسترسل شحنات للفضاء بسعر عشرين دولاراً لليبرة [الليبرة هي وحدة وزن رومانية قديمة تعادل ٣٣٠ غ تقريباً]، بينما في سفن الفضاء الحالية يتكلف نقل الليبرة الى الفضاء حوالي ٢٠٠ دولار».

وبأسلوب مماثل ينبغي دراسة ضرورة استخدام انظمة دفاعية حديثة في اسرائيل: ان الطائرة «لافي» والطائرة اف ـ ١٦ تعتبران «حديثتين»، ولكنهما ليس الا استنفاداً لتكنولوجيات ونظريات الستينيات والسبعينات. وهما لا تعطيان اجابة على مشاكل المستقبل. وثمن تدمير أهداف عن طريقهما أغلى بشكل لا يقارن من ثمن استخدام اسلحة الليزر وأسلحة الطاقة الحركية.

اننا في حاجة الى ريغان اسرائيلي يقوم بتطوير نظرية جديدة ومختلفة لامن اسرائيل في المستقبل. وريغان كهذا لا يبدو في الافق بعد.

فوضى تنظيمية

طالما لم يتم بلورة نظرية امنية اسرائيلة جديدة، فلن يتم ايضاً اقامة النظام التنظيمي المطلوب لتحقيق هذه النظرية. وفي تلك الاثناء يتلقى مشروع الدفاع الاميركي دفعة، والمبالغ الضخمة التي تستثمر فيه تثير خيال معاهد البحث والصناعات الامنية، الحكومية والخاصة في اسرائيل. وكل هؤلاء يعانون من تقليصات في ميزانية الامن وانخفاض في طلبيات الحكومة، وهم يركضون باتجاه مشروع الدفاع للولايات المتحدة الاميركية، مثلما ركض المعدمون الحالمون والجوعى الى كاليفورنيا في فترة الخوف على الذهب.

والآن، لا يوجد أي اطار تنظيمي ـ رسمي يسيطر على المقترحات العديدة المتدفقة على الولايات المتحدة من اسرائيل. ان البروفيسور دافيد آفير يرأس منذ ستة وعشرين عاماً اللجنة القومية لابحاث الفضاء التابعة للاكاديمية الاسرائيلية للعلوم؛ ومنذ عامين وهو يعمل مديراً لوكالة الفضاء الاسرائيلية التي اقيمت تحت كنف وزارة العلوم. وفي الماضي، رأس البروفيسور آفير كلية الطيران في التخنيون، ولعب دوراً

كبيراً في الصناعة الجوية، وهو خبير في موضوع اشتراك اسرائيل في مشروع الدفاع للولايات المتحدة. وهو يوجه نقداً حاداً الى الفوضى التنظيمية في هذا المجال.

انه يرى ان هناك حاجة لهيئتين تنظيميتين: الاولى أمنية والاخرى مدنية، على أن تسيطرا على كل ما يحدث في هذا الشأن: «في الولايات المتحدة توصلوا الى استنتاج مفاده أنه لا ينبغي الاكتفاء بالوحدات الستة الفنية التي تهتم بمجالات مختلفة للبحث والتطوير العسكريين. فلقد تم انشاء هيئة موازية تسمى هيئة العلم والتكنولوجيا الحديثة INORATION SCIENCE AND IST-TECHNOLOGY وهي خاضعة أيضاً للجنرال ابرامسون رئيس المشروع، ودورها تطوير مشاريع مدنية على اساس التكنولوجيات التي تبحث في اطار المشروع العسكري. وكل ادارة للمشروع الدفاعي تقام على أساس اقل قدر ممكن من العقبات البيروقراطية وأكبر قدر من السيطرة والرقابة.

وفي اسرائيل، لم يتم انشاء مثل هذه الهيئة. لقد تم تشكيل لجنة وزارية تهتم بالجانب السياسي لانضمام اسرائيل الى مشروع الولايات المتحدة الاميركية. وينتمي الى عضوية تلك اللجنة رئيس الحكومة شمعون بيرس، وزير الدفاع يتسحاق رابين، وزير الخارجية يتسحاق شمير، وزير العلوم جدعون بات. ولم يتم تشكيل لجنة فنية من العلماء في المجالات المختلفة تكون بمثابة طاقم صياغة يوجه الوزراء حول كيفية اشتراك اسرائيل في المشروع. لقد أسند الاهتمام الفعلي بالموضوع الى وزارة الدفاع التي شكّلت طاقماً خاصاً للاهتمام بانضمام اسرائيل للمشروع. ويرأس هذا الطاقم الدكتور آهرون موس. والطاقم لا يسيطر على ما يحدث على الارض. وبخلاف ذلك، فان تركيز كل الموضوع في أيدي عنصر أمني يجعل أي اقتراح اسرائيلي يُنقل الى الولايات المتحدة على ايدي هذا العنصر الامني يفهم خطأً كجزء من أي مسعى عسكري اسرائيلي، حتى ولو كان طابع الاقتراح مدنياً، وهذا ما يراه الاميركيون مضراً في بعض الاحيان.

ولقد أدت الفوضى التنظيمية الآن الى حدوث اضرار جسيمة: خلال زيارتي لواشنطن وجدت أصداء حتى الآن لخيبة الامل من جراء زيارة الوفد الاسرائيلي الذي كان في واشنطن، وبحث اشتراك اسرائيل في المشروع. وكان يرأس الوفد بن تسيون نافيه مدير عام «سايتكس» والذي مثّل مصالح وزارة الدفاع. وفي داخل الوفد، كان يوجد نزاع على الصلاحيات بينه وبين البروفيسور دوستروفيسكي الذي زعم انه مسؤول عن الجانب المدني والجوانب المتعلقة بمعاهد البحث والجامعات والصناعات

المدنية المشتغلة في مشاريع مدنية. وزعم نافيه انه المسؤول عن كافة المجالات. وكان هذا الصراع بمثابة مثال آخر عن «حرب اليهود» المستمرة بين وزارة العلوم، وبالاخص مدير عام الوزارة تنحوم غريزيم، وبين وزارة الدفاع التي تريد الانفراد بالسيطرة المطلقة على علاقات اسرائيل بمشروع الدفاع الاميركي. وتضغط وزارة الدفاع على المصانع كي لا تدخل المشروع الاميركي عن طريق وزارة العلوم، وتحذر من أنها سوف ترد على مثل هذا الاجراء بالغاء طلبيات أمنية لا تتعلق اطلاقاً بالمشروع.

هذا الصراع مضحك وضار. فسواء هذا، أو ذلك، لا يوجد بعد أي اتفاق يلزم المصانع والاطراف الاسرائيلية بالدخول عبر أية «مصفاة» رسمية، بل ان من حقهم تقديم مقترحات بحثية أو بنود تجهيزات، الى ادارة مشروع الدفاع الاميركي في واشنطن مباشرة. ولا يوجد أي عنصر في اسرائيل يعرف بالضبط كم من مثل هذه المقترحات تم تقديمها، أو ما هو الذي اقترح بالضبط، وهل المقصود اقتراحات تافهة أم اقتراحات ذات قيمة؟

الاميركيون ليسوا حمقى

ان بعض الاقتراحات التي قدمتها عناصر اسرائيلية الى الولايات المتحدة هي اقتراحات جادة، وثمة اقتراحات عديدة أخرى قدمتها عناصر افترضت أن لدى الاميركيين أموالاً طائلة، وأنهم سيجرون وراء كل ما يبدو لهم أنه مساهمة في دفع مشروعهم الدفاعي قدماً، وانهم حمقى وسوف يشترون كل ما يعرض عليهم بسبب حماسهم البالغ.

وكل هذه الافتراضات خاطئة. فالاميركيون لا ينفقون أموالاً كثيرة في هذه المرحلة، وهم لا ينساقون وراء اقتراحات اسرائيلية أو اقتراحات أخرى تأتي من خارج الولايات المتحدة الاميركية، ولديهم تقليد يفضل المنتجات التي انتجت وطورت في الولايات المتحدة، وردودهم على كل ما انتج في الخارج (NOT INVENTED HERE)، تتسم بالتحفظ والريبة.

وهم أيضاً ليسوا حمقى. فهم يسبقون اسرائيل بمعدل ضخم في مجالات سلاح الطاقة الحركية وسلاح الطاقة الموجهة، ولديهم قدرة تنظيمية ناجعة لتنفيذ مشروعهم

الدفاعي. وفي هذا النظام يوجد خبراء يستطيعون بسهولة تمييز الصالح من الطالح، وتمييز المقترحات القيّمة من المقترحات التافهة. وسوف يصاب بخيبة الامل من يأمل أن يكون كل شيء معهم حسبما يريد. وطالما لا توجد مصفاة رسمية في اسرائيل، لا يوجد حاجز امام مثل هذه المقترحات التافهة. وعلى سبيل المثال، اعلن في الصحف قبل حوالي ثمانية اشهر أن شركة اسرائيلية عرضت بشكل مباشر على ادارة مشروع الدفاع الاميركي جهاز ليزر حديث يعمل بنظام ثاني اكسيد الكربون، وهو جهاز معقد وذو كفاءة عالية.

وهذا الوصف يبدو ساحراً وأكيداً. لكن في مجال الاستخدامات العسكرية، يعتبر الليزر القائم على ثاني اكسيد الكربون قديماً، حيث أن طول موجته يعتبر طويلاً للغاية، وهو لا يسمح بالاختراق الجيد للفضاء أو الكفاءة فيه، وربما أن كفاءة الجهاز عالية نسبياً بالمقارنة بأجهزة أخرى من نوعه لا تتعدى عدداً ضخماً من الكيلووات، بينما تحتاج الولايات المتحدة الى اجهزة ليزر بألوف الكيلووات وما يزيد عن ذلك.

النموذج الاسترالي

حتى الآن أصيبت الولايات المتحدة بخيبة الامل من جراء النتائج العملية لدعوة اسرائيل للاشتراك في مشروعها الدفاعي، ولا ينبغي ان نُخدع بالابتسامات التي نشاهدها في الاجتماعات الرسمية. ان الولايات المتحدة سعيدة جداً بالتأييد السياسي الاسرائيلي للمشروع، وتستطيع أن تتقدم في المجال التكنولوجي بدونها.

ورغم ذلك، لا تزال لديهم توقعات وآمال في هذا المجال. في ١٢/٤/١٩٨٦ سوف يحضر لاسرائيل وفد من الولايات المتحدة برئاسة الدكتور جويس ستار من جامعة جورج تاون في واشنطن، وهي المؤسسة التي تعرف بعلاقاتها الطيبة والوطيدة مع الادارة الاميركية في واشنطن. وسيشترك في الوفد صناعيون وتجار على جانب كبير من الاهمية من الولايات المتحدة، وستكون مهمة الوفد هي مواصلة المساعي لايجاد مشاريع في المجالات المتعلقة بتقنية الدفاع الحديثة في الولايات المتحدة. وفي الوفد رجل اتصال خاص مع ادارة مشروع الدفاع في الولايات المتحدة، وهو الكولونيل جو روزو الذي تلقى توجيهات من الجنرال ابرامسون مفادها ان عليه أن يساعد وفد الدكتور جويس قدر استطاعته. ومن الصعب المبالغة في اهمية هذا الوفد. وثمة دوائر اميركية تؤكد ان هذا أول وفد من نوعه يطير الى اية دولة اجنبية بمبادرة من ادارة مشروع الدفاع الاميركي، وان سفر الوفد في حد ذاته له أهمية سياسية ملحوظة.

وللاسف الشديد، بالرغم من أن من المقرر أن يمكث الوفد في اسرائيل ثمانية أيام، يزور خلالها هيئة تطوير وسائل القتال والصناعة العسكرية والصناعة الجوية ومعهد وايزمن وشركة تاديران وشركة ال ـ أوف، والصناعات الاخرى، الا ان ثمة مخاوف من أن تكون انجازاته الحقيقية في ابرام صفقات ضئيلة. ولقد أوضح مندوب عسكري اسرائيلي في الولايات المتحدة السبب: «لا يوجد طلب من الولايات المتحدة الاميركية على الامور غير الفريدة».

ويتضح ان هناك تقييمات في الولايات المتحدة تفيد بأن لاسرائيل تطويرات خاصة بها في تكنولوجيا الدفاع الحديثة؛ لكن الاميركيين أصيبوا بخيبة الامل، عندما اتضح لهم، بسبب النموذج في هذا المجال، لا توجد مثل هذه التطويرات، أو لم تُعرض عليهم.

وعندما سألت شخصية رفيعة المستوى في الادارة الاميركية، لماذا حظيت اسرائيل بأن تكون أول دولة يزورها وفد كهذا برئاسة الدكتور ستار، ردت هذه الشخصية باجابة غير مباشرة: «ان استراليا التي لا تعتبر عضواً في حلف شمال الاطلسي دُعيت للاشتراك في المشروع، وذلك لأنها حليف للولايات المتحدة، وبسبب أهمية موقعها الاستراتيجي، وبسبب انجازاتها الفريدة في مجال سلاح الطاقة الحركية وتطوير مدافع الكترو ـ مغناطيسية». وكان التلميح واضحاً.

هيئة تطوير وسائل القتال «أ»، «ب».

ثمة تقدير كبير من القيادة الامنية والسياسية في الولايات المتحدة لقدرة اسرائيل على استغلال التكنولوجيات الحديثة بسرعة في حل مشاكل أمنية معينة. وتعتبر هيئة تطوير وسائل القتال من اكبر هيئات البحث والتطوير الاسرائيلية التي تحظى بأكبر اشادة وشهرة واسعة من الولايات المتحدة. يقول سيت كروس الخبير العسكري في هذه المؤسسة: «ان هيئة تطوير وسائل القتال هي مؤسسة فريدة من نوعها في البحث والتطوير الشامل. وبسبب هيكلها الخاص، تصل بسرعة الى نتائج باهرة في نوعيتها وتعمل بفعالية غير معروفة لدينا في مؤسسات موازية في الولايات المتحدة».

هل ثمة تبرير لهذا التقدير الكبير؟

في الماضي، كان هناك أساس لهذه الاشادة. ان هيئة تطوير وسائل القتال قد انشئت لخلق حشد من القوى العلمية والتكنولوجية على الصعيد القومي العام، يكون

من شأنه حل المشاكل الامنية التي لا يمكن حلها بالاستعانة بأسلحة من انتاج الخارج. وعلى مدى عشرات السنين، قامت هيئة تطوير وسائل القتال بهذا الدور بنجاح.

والسنوات العشرة التي ضاعت وتبددت من عمر تطوير وسائل دفاعية حديثة، هي تلك السنوات التي سادت فيها نظرية جديدة تقلّل من شأن مراكز البحث والتطوير الحكومية، وبالاخص منذ تولي الليكود مقاليد الحكم.

وكانت هناك ادعاءات تقول بأن هيئة تطوير وسائل القتال هي مؤسسة «اكبر من اللازم»، وهي «غير فعالة» و«باهظة التكاليف»، وكانت هناك مطالب بأن تكون الهيئة «مؤسسة ارباح مثل الصناعة الامنية الخاصة». وبالرغم من ان مهمتها واضحة من اسمها، وهي هيئة لتطوير وسائل القتال، يتضح ان الهيئة هذه لا يمكن أن تكون مؤسسة ارباح، لأن مرحلة التطوير ـ على النقيض من مرحلة الانتاج ـ تحتاج الى استثمارات ونفقات مالية.

وقد ناضل المدير العام السابق للهيئة اليعازر جون، الراحل، بكل قوته ضد هذا الاتجاه الخاطيء. وبعد وفاته، تسلم المنصب الدكتور زئيف بونين الذي قبل ـ لسبب ما ـ المطلب الخاص بالارباح، واعتبره غاية مقدسة. والنتيجة هي أن هيئة تطوير وسائل القتال تتحول تدريجياً من مؤسسة بحث وتطوير فاخرة الى صناعة قياسية وغير فعالة بشكل خاص. والآن ينصب جهد الهيئة على تطوير وانتاج منتجات تقليدية للسوق، المدنية والعسكرية في اسرائيل وفي الخارج، وهي تتنافس بدون نجاح باهر مع مصانع اسرائيلية اخرى. والنتيجة هي التخلف في المجال الذي يعتبر التحدي الحقيقي للهيئة: الحفاظ على مكانة اسرائيل في جبهة الابداع التكنولوجي الامني في العالم.

ان هيئة تطوير وسائل القتال لم تنج من تقليصات ميزانية الامن. ولقد أدى ذلك الى اقالة واسعة للعلماء والمهندسين والفنيين الماهرين. وفقد الاشخاص الذين لم تتم اقالتهم، الدافع والحافز، وكثيرون منهم يفكرون في الاستقالة عن طيب خاطر، حتى لا يُقالوا قسراً.

والآن، لا يوجد مبرر موضوعي للتقدير الكبير الذي ما زال بكنه البعض لهيئة تطوير وسائل القتال في الخارج: في اسرائيل كثيرون يعرفون الحقيقية الآن، وفي الخارج لا أحد يعرف ذلك. انهم يتحدثون في الخارج عن هيئة تطوير وسائل القتال

الاولى «أ» القديمة والجيدة. أما ما هو موجود الآن، فهي هيئة تطوير وسائل القتال «ب». وهذه الثانية تختلف تماماً عن الاولى، وهي قصة اخرى، قصة حزينة، خاصة ان التخلي عن البحث والتطوير لا يقتصر فقط على هيئة تطوير وسائل القتال.

ومن اجل ترميم الهيئة، لا بد من العودة الى الاسلوب الذي يعتبرها مؤسسة بحثية، ولا بد من اعطائها ميزانيات. فاذا رصدوا لها جزءاً ضئيلاً فقط مما ينفقونه في مشروع الطائرة «لافي»، فان الهيئة تستطيع أن تعود الى عهدها المجيد، لتساهم في تطوير انظمة دفاعية حديثة لاسرائيل، ولتشارك بنجاح في مشروع الدفاع الاميركي.

مستقبل كئيب

يُفهم اشتراك اسرائيل في المشروع الاميركي اليوم فهماً خاطئاً، وبالاخص في البعدين الاقتصادي والسياسي، وليس في البعد الامني. ان الاميركيين معنيون فقط بنوع معين من المساهمة الاسرائيلية العلمية والتكنولوجية: انجازات فريدة من شأنها مساعدة الاميركيين في التغلب على «عنق الزجاجة» واجتيازها؛ ذلك الامر الذي يعرقل تنفيذ مشروعهم.

وبسبب التحفظ الاميركي التقليدي من أبحاث ومنتجات اجنبية، فان عروضاً اسرائيلية عديدة سوف ترفض رفضاً باتاً. لكن المساهمة الفريدة والحقيقية ـ اذا ما كانت لنا أو اذا ما سوف تكون لنا مثلها ـ سوف تلقى كل الترحاب، وسيكون من شأنها حصول اسرائيل على ميزانيات ضخمة، وأيضاً سيكون بمقدور اسرائيل أن تطلب ـ في المقابل ـ الخبرة الاميركية التي تفتقر اليها لتطوير دفاعها. وهكذا تغلق الدائرة المفرغة: ان العشر سنوات الضائعة جعلت اسرائيل الآن غير قادرة على تقديم عروض جيدة وحقيقية للولايات المتحدة، حيث أنه لا يوجد ما يمكن أن تقترحه في المجال الامني. في هذه المرحلة ايضاً، لن تحقق اسرائيل فائدة اقتصادية ـ امنية حقيقية من وراء اشتراكها في المشروع الاميركي.

وبالنسبة للمستقبل، لم يظهر بعد في الافق ريغان اسرائيلي يبلور نظرية أمنية دفاعية جديدة. اذن، من الواضح أنه في ظل غياب مثل هذه النظرية لن يتم انشاء مؤسسة فعالة لتنفيذها، وأيضاً لن ترصد لذلك موارد ملائمة. هذه الدائرة المفرغة ينبغي كسرها فوراً، قبل أن نقف مشدوهين لا حول لنا ولا قوة أمام هجوم صواريخ مدمر على اسرائيل.

$9.00

وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة
MANAR PRESS & PUBLISHING AGENCY LIMITED

ISBN 9963 - 570 - 51 - 8 ردمك